



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (٣٠٠)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	٢
هيئة حقوق الإنسان	٤١
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	٧١
حقوق الانسان في العالم	٢٠٣



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

متقاعدون : لم نتوقع وصول معاناتنا إلى درجة الإهمال

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/276055>

جدة - سارة المطيري
طالب عدد من المتقاعدين بتوفير عدد من الخدمات التي يفتقدونها في الوقت الراهن كالتأمين الصحي والسكن المناسب، مشيرين إلى أن أكبر عائق أمامهم هو عدم منحهم قروضاً تمكنهم من شراء منازل لهم.

وقال المتقاعد عبدالله الشهري لـ«الحياة»: «تفاجأت بعد أن أحلت إلى التقاعد بأن معاناة المتقاعدين تصل إلى درجة الإهمال وعدم اللامبالاة من مؤسسات المجتمع، في حين لم أتوقع ارتفاع كلفة الحياة اليومية، إذ تقدمت إلى جميع المصارف المحلية للحصول على قرض لكن لم أستطع الحصول عليه.»

وتتفق معه المتقاعدة من القطاع الخاص فوزية محمد، إذ لفتت إلى أنها تشغل أوقات فراغها بالأعمال الحرة منذ خمسة أعوام. وأضافت: «أحاول التكيف مع الوضع الجديد، وأنا أعلم في قرارة نفسي أن التعود على نظام معين أمر صعب، والمشكلة أننا لا نستطيع مزاوله أي نشاط تجاري إذ كل شيء ممنوع أمامنا من الشراء بالتقسيط إلى القروض، لكي نضمن لنا سكناً يؤمن لنا الحياة الكريمة.»

وأوضح المتقاعد من القطاع العسكري أبو محمد أن راتبه التقاعدي المقدّر بـ ٢٠٠٠ ريال، لا يكفي سداد مستلزماته الأسرية، خصوصاً أنه لا يمتلك منزلاً، إضافة إلى ارتفاع الأسعار عموماً خلال الأعوام الأخيرة، وتابع: «لدي ثلاثة أبناء مازالوا على مقاعد الدراسة، وراتبي التقاعدي لا يفي بأعباء الحياة اليومية»، ويتساءل أبو محمد: كيف أقدر على تأمين مستقبل أبنائي وأنا لا أستطيع توفير المأكل والملبس وإيجار المنزل؟، خصوصاً مع ارتفاع كلفة الحياة اليومية إلى هذا الحد الذي وصلت إليه اليوم.»

في المقابل، أعلن رئيس الجمعية الوطنية للمتقاعدين عبدالرحيم الغامدي لـ«الحياة» مطالبة الجمعية بسكن للمتقاعدين الذين تجاوزوا سن الـ ٦٠ عاماً، كاشفاً تقدمهم باقتراح إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بأن تكون هناك نسبة خفض ١٠ في المئة من المشاريع التي تنجزها وزارة الإسكان للمتقاعدين بشرط أن لا يكون للمتقاعد قرض.

من جانبها، كشفت مديرة العلاقات العامة والإعلام في جمعية المتقاعدين زهرة المعبي تلقي الجمعية شكاوى من بعض المتقاعدين تفيد أن ٦٠ في المئة منهم لا يمتلكون سكناً، مبينة أن دور جمعيتها الرّبط بين المتقاعدين والمجتمع، والعمل على وصلهم ببعضهم بعضاً من خلال البرامج والندوات والأنشطة التي تنظم في المرافق العامة، إذ إن بعض المتقاعدين يعانون من انتهاك حقوقهم من بعد سن التقاعد، خصوصاً التابعين لنظام التأمينات الاجتماعية.

وأوضحت أن بعض المتقاعدين الذين يعانون من تدني رواتبهم، خصوصاً بعد حسم نصف الراتب، تحيلهم الجمعية إلى التأمينات الاجتماعية، إذ إن غالبيتهم يفتقرون إلى السكن والتأمين والأندية الصحية.

في المقابل، أكد المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن كثيراً من الشكاوى التي ترددهم في فرع الجمعية مقدمة من فئات في أمس الحاجة إلى السكن، من بينها فئة المتقاعدين، إضافة إلى الأراذل والمطلقات وذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال: «نأمل أن تكون هناك خطوات سريعة لإيجاد حلول جذرية لمشكلة السكن من وزارة الإسكان»، مضيفاً: «تسعى الجمعية الآن إلى حل هذه المشكلة، كما يجب أن يكون هناك دور للقطاع الخاص، خصوصاً المصارف في تمويل الوحدات السكنية وتقديمها لهذه الفئات بأسعار معقولة، خصوصاً أننا في السعودية ليست لدينا مشكلة الأراضي المتوافرة بمساحات شاسعة.»

وأردف: «كل ما نحتاجه لإنهاء مشكلة المتقاعدين ومن في وضعهم هو إعداد وحدات سكنية بأسعار معقولة تعمل جهات عدة على إنشائها من خلال اعتماد نظام الرهن العقاري، بحيث تكون الفرصة متاحة لكل فئات المجتمع، وأن يتم إنشاؤها بطريقة تلبي حاجات الفئات المستهدفة من ذوي الدخل المحدود والمتوسط والمرتفع»، مبدياً أمله في رؤية هذه المشاريع ملموسة على أرض الواقع.

وأشاد الشريف بخطوة صندوق التنمية، مستطرداً: «إن خطوة حصول المواطن على قرض من صندوق التنمية العقاري من دون الحاجة إلى امتلاك قطعة أرض تعتبر خطوة جيدة تساعد في حل مشكلة الإسكان، ولكن يبقى دور الصندوق في التعجيل بإنجاز هذه الخطوة وتسليم المستحقين المبلغ المرصود للتخفيف من معاناتهم وتمكينهم من الحصول على السكن المناسب.»



حقوق الإنسان تفاجئ مستشفى الثغر بجدة وتطالب وزارة الصحة بوقف التعاقد مع الشركات الأمنية

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٤١٣٣

<http://www.al-jazirah.com/20110609/fe3.htm>

جدة - خالد الصبياني

سجلت هيئة حقوق الإنسان بجدة ملاحظاتها على مستشفى الثغر بجدة أثناء الزيارة المفاجئة للمستشفى مؤخراً، بوفد من الهيئة برئاسة الدكتور حسين الشريف مع عدد من الأعضاء. حيث قام وفد الهيئة بزيارة الأقسام والعيادات الخارجية ورصد الازدحام الكبير وضغوط المراجعين على المستشفى، خاصة الطوارئ. والتقى الوفد بالمراجعين والمرضى لرصد مطالبهم ومعاناتهم في المستشفى. كما طالب الكثير من موظفي المستشفى الوفد وخصوصاً الممرضين بأن تطالب الوزارة بصرف بدل عدوى لهم. وأعرب الدكتور حسين الشريف أن الهيئة سجلت عدداً من الملاحظات في المستشفى. وأكد أن الملاحظات سوف ترفع إلى وزارة الصحة وللشؤون الصحية بجدة لكي تعالجها. وأشار الشريف إلى أنه لا بد من وزارة الصحة أن تطالب الشركات الأمنية التي تتعاقد معها التقيد بنظام الرواتب لحراس الأمن. ولا بد أن يصرف راتب ٣٠٠٠ ريال بدلاً من ١٧٥٠ شهرياً حسب ما أمر به خادم الحرمين الشريفين مؤخراً. كما أشاد الشريف بقسم الأرشفة للمستشفى الذي يوجد به أكثر ٢٩٠ ألف ملف مريض، حيث طالب الشريف بأنه لا بد من وجود نظام الأرشفة الإلكتروني كي يحفظ أسرار المريض بشكل أفضل.

حقوق الإنسان سجلت ١٥ ملاحظة

جراح يعرقل إجازات مستشفى الثغر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٤

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110609/Con20110609425509.htm>

معتوق الشريف - جدة

استشهد مدير مستشفى الثغر الدكتور محمد باجبير على ملاحظة أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حول التعنت في منع بعض الأطباء من الإجازة السنوية بأن بعض الأطباء لا يطورون أنفسهم مهنيا عندما يمنحون إجازة، وقال: «استشهد بأحد الأطباء الجراحين الذي لا يعرف كيف ينش المريض، منح إجازة لتطوير نفسه ولم يفعل فأوقفنا الإجازات منذ سنتين؛ لأن الأطباء لا يريدون تطوير أنفسهم»، وزاد «نتمنى الخصخصة في القطاع الصحي لكي لا يجد مثل هذا الطبيب الذي لا يطور نفسه مكانا في مستشفياتنا».

مدير مستشفى الثغر الذي أجاب على بعض ملاحظات أعضاء الفرع مرجعا بعضها إلى جهات الاختصاص قال: «نحن نعمل الآن على تطوير المستشفى ولا ندعي الكمال»، وأضاف «منذ أن كلفت بإدارة المستشفى عام ١٤٢٧ هـ بدأت في تغيير النظرة السائدة عن مستشفى الثغر ورفع طاقمه التمريضي من ١٥٠ إلى ٢٠٠ ممرض». جولة أعضاء فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التي استمرت أربع ساعات جال خلالها الأعضاء برفقة باجبير ومساعديه أروقة المستشفى وأقسامه، خرجت به ١٥ ملاحظة منها؛ غياب الطاقم الطبي عن استقبال الحالات في قسم الطوارئ الذي يشهد إصابات، مما حدا بتدخل عضو الجمعية معتوق العبدالله لمساعدة المريض لدخول المستشفى وهو لا يستطيع الحركة بدلا من عمال النظافة، وطول فترة المواعيد التي تصل إلى شهرين، وتعطل جهاز نسبة السيولة في الدم، ونقص الكوادر الطبية والتمريضية، والتعنت في منع الإجازات للأطباء، وتعطل تجهيزات المناظير، وقصور في أجهزة الأشعة، وصعوبة المواقف أمام المستشفى، غياب اللوحات الإرشادية داخل المستشفى، تكدر المرضى عند عيادات الباطنية وغيرها، حيث أجاب الدكتور باجبير على ملاحظات أعضاء حقوق الإنسان قائلا: «الخدمة في الطوارئ تعود إلى الإصلاحات التي تشهدها الطوارئ، بينما التكدر أمام عيادة الباطنية يعود إلى كثرة مرضى السكر والضغط، رغم أننا أوقفنا خدمات علاجهم لأن هناك مراكز متخصصة».

من جهتهم، اتفق المشرف على فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف، وأعضاء الفرع طلال قسبي ومعتوق العبدالله والباحث سلطان العمودي على أن هناك صورة مغايرة شاهدها في المستشفى تفيد أن هناك جهودا تبذل لتطويره وترميمه، قال رئيس وفد الأعضاء الدكتور حسين الشريف: «هدفنا من الزيارة التأكد من حصول المواطن والمقيم على حقه في الرعاية الصحية»، وأضاف «وجد الوفد عناصر إيجابية لتحسين البنية التحتية للمستشفى وتحديث الأجهزة الطبية»، وزاد «تلقينا شكاوى من الموظفين ورضى من المراجعين».

زيارة أعضاء فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمستشفى الثغر خرجت بعدد من الشكاوى من الموظفين تتمثل بشكوى الممرضين من عدم مساواتهم ببذل الخطورة الذي يبلغ ٧٥٠ ريالاً، وشكوى بعض الأطباء من ممارسة العنف الوظيفي ضدهم.

لقاء الأمان الأسري يتحول إلى محاكمة للشؤون الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٤

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=57364&CategoryID=3

الرياض: ماجدة عبدالعزيز 2011-06-09 2:59 AM

تحول لقاء الخبراء الوطني الرابع حول العنف الأسري الذي نظمه برنامج الأمان الأسري الوطني بعنوان "نحو حماية اجتماعية أفضل" إلى جلسة محاكمة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وشهد اللقاء أول من أمس توجيه اتهامات إلى الوزارة بالتقصير تجاه متابعة قضايا العنف الأسري، فيما تحول ممثلو الوزارة إلى محامي دفاع. وانتقد في البدء مدير الجلسة الحوارية الإعلامي داود الشريان خط التبليغ الساخن التابع للوزارة وقال على المتصل ألا يتوقع أنه سيجد تجاوبا وكأنه خط "٩١١" الأميركي، مشيراً إلى أنه حاول الاتصال مراراً وتكراراً وحتى من مقر اللقاء، إلا أنه لم يجد رداً، وتساءل عن متلقي البلاغ ومدى تجاوبه ومعرفته وهل هو مؤهل أم فقط عامل سنترال؟ وتحولت الجلسة التي ضمت مشاركين متخصصين إلى جدل حول ما إذا كان هناك فعالية للجان الحماية الاجتماعية من عدمها، وقال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني إن الطاسة ضائعة في موضوع آلية عمل لجان الحماية وإنهم يعلقون آمالاً على نظام الحماية الذي ينتظرون صدوره. من جهته، نفى مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة القصيم فهد المطلق أن يكون هناك أي اختلاف أو نزاع في عمل اللجان على الأقل في إدارته بحسب ما قال. ودعت مشرفة قسم الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية الدكتورة موضي الزهراني إلى أن يكون برنامج الأمان الأسري الوطني قوة ضاغطة على وزارة العدل في متابعة قضايا المرأة العالقة في المحاكم، كما طالبت القضاة بعدم إجبار المرأة في التنازل عن حقوقها في القضايا التي ينظرونها، وتحدثت عن الصعوبات التي واجهتها الوزارة في الحماية عام ٢٠٠٤ وحتى الآن وأبرزها عدم مساندة الجهات الأخرى وعدم وجود تهيئة مجتمعية وضعف ثقافة الحقوق. وقالت رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني الأميرة عادلة بنت عبدالله "الوطن" إننا نأمل من خلال هذا اللقاء الذي ضم متخصصين من جميع الجهات المعنية وبالأخص من خدمات الرعاية الاجتماعية والإيوائية الاطلاع على الآليات المعمول بها وتدارس أفضل آلية تساعدنا في تخطي الصعوبات التي نواجهها لتقديم خدمة متميزة للشخص المعنف، مشيرة إلى أن ما طرح في اللقاء من انتقادات يدل على أن هناك شفافية تصب في مصلحة المعنف.

من جانبه، طالب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان الجهات المعنية والمشايخ بالنظر في بعض المشكلات الأسرية التي تتعلق بالحجر والعضل والعنف الأسري والتحرش الجنسي والانتهاكات المتعلقة بالنفقة والطلاق والميراث، مبيناً أن الحماية الاجتماعية موضوع مهم ويشكل إطاراً يشمل مجموعة واسعة من البرامج والأدوات المرتبطة بالسياسات الاجتماعية وشبكات الأمان الأسري.

رئيس محكمة سابق يدعو إلى ربط ترقيات القضاة... بسرعة إنجازهم للقضايا

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/276140>

الرياض - حمد بن خنين

دعا رئيس محكمة سابق إلى ربط ترقيات القضاة بإنجازاتهم وسرعتهم في بت القضايا التي ينظرونها في المحاكم المختلفة، وقال الشيخ محمد الربيش: «ربط ترقيات القضاة بسرعة إنجازهم للقضايا وتسبب الأحكام والالتزام بالأنظمة والأحكام والقواعد الإجرائية إلى جانب مستوى القدرة العلمية للقاضي، أمر جيد يخدم القضاء، فربط الترقيات بهذه الشروط يأتي وفقاً لتقدير كفاية القاضي من خلال التفتيش على أعمال القضاة، وفقاً للائحة التفتيش القضائي وهذه تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، نتمنى المزيد من الحوافز والأنظمة لجعل القاضي أكثر دقة وإخلاصاً وإنجازاً وحيوية.» ويرى الربيش أن دور الملاحظة التي تضم الأحداث الذين يقتربون مخالفات وجرائم، تمثل عوضاً شرعياً عن «الاعترا ب» الذي أكدت عليه نصوص شرعية، بوصفه عقاباً لبعض المخالفات التي تصدر من الناس.

وعن سر تداخل القضايا في المحاكم والتي تسبب تكس الأحكام التنفيذية أحياناً، قال الربيش: «تسيطر قضايا الدين و الطلاق ونزاعات العقار والأراضي على ملفات القضايا المنظورة في المحاكم القضائية، وهذه القضايا الشائكة بطبيعتها تتسبب في تكس واكتظاظ المحاكم بالكثير من القضايا التي تنتقل من قاض لآخر، بحسب نوعية القضية، وترجع المؤشرات الأولية السبب إلى نقص القضاة، فيما ينسب بعض القضاة السبب إلى كثرة القضايا أولاً، ولتشعبها وتشعب النزاع بين أطرافها ثانياً، ومن هنا فإن نظام المحاكم الجديد المتخصصة سيحل الكثير من الإشكالات، وسيسهل الإجراءات نظراً لتوجه القضايا إلى المحاكم المختصة.»

ولدى سؤاله عما إذا كان للمحكمة الحق في قبول الدعاوى في الأملاك من دون تحديد تفاصيلها، قال: «المادة (٣٩) الفقرة (و)، والفقرة (١٠/٣٩) من اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، أوجبت على المدعي أن يذكر في صحيفة دعواه وقت رفع الدعوى، ما لديه من بيانات وأسانيد لإثبات ما يدعي به، وأنظر الدعوى يقتضي تحريرها من المدعي بذكر المدعي به، بما في ذلك أرقام وتواريخ صكوك التملك. وجرى تعميم ذلك من معالي وزير العدل برقم (٤٠٦٦/ت/١٣) وتاريخ ١٤٣١/٩/١١ هـ، حتى لا يفتح المجال لكل مدع للتملك، وهو لا يملك الإثبات.

وبشأن مسألة تنفيذ القصاص بحق «الأحداث»، وهل له حد معين، بين الربيش أن «الله شرع القصاص كأحد الحدود الثابتة في الشريعة الإسلامية التي يقتض بها من القاتل، حماية للنفس البشرية من الاعتداء عليها، خصوصاً أن الشرع تكفل بحفظ النفس وصيانتها، وإذا كان تنفيذ أحكام القصاص بالكبار أمر لا حرج في تنفيذه في أي وقت عند إقامة الحجة واستيفاء القضية ووجود الحجج الدامغة ونطق القاضي بالحكم، إلا أنه في حالات الفتیان الصغار تبقى القضية معلقة حول تنفيذ الحكم، فهناك من ذهب إلى أن تنفيذ الحكم يجب أن يكون عند البلوغ مباشرة، أما الفئة الأخرى فقد حددت سناً معيناً لتنفيذ الحكم، وهو ١٨ عاماً وفق اتفاقات حقوق الطفل، وليست قضية الحدث الذي نفذ فيه الحكم قبل سنوات في جازان ببعيدة عنا، خصوصاً أن الحكم نفذ والحدث في الـ ١٣ من عمره، ما أثار غضب الجماعات الحقوقية في العالم، والتي اعتبرته انتهاكاً لحقوق الطفل في العالم، ما جعل أسهم النقد تتوجه للسلك القضائي والشرعي حينها.

وفي الآونة الأخيرة، شهدت المملكة حراكاً حقوقياً واسعاً لمنع خرق الاتفاقات الحقوقية العالمية التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وصادقت عليها المملكة، وكان آخرها الحملة التي أطلقتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تحت شعار «كفى»، والتي تستهدف وقف العنف ضد الأطفال بأشكاله كافة، ومن ضمنه التقيد بوضع عمر معين عند تنفيذ أحكام الإعدام، وعدم جعل مرحلة البلوغ مفتوحة للاجتهادات، فالتقنين مرحلة مهمة وأمر يتطلبه الواقع، والتوقيع على المواثيق

والأنظمة أمر ملزم وجزء من التشريع، وقد أبانت كتب الفقه المعلومة بالتفصيل في أحكام الأحداث وغيرهم، وأنا أرى أن الأخذ بما قرره الفقهاء أحوط وأبرأ للذمة.»

وحول إمكان تنفيذ الحكم حداً أو تعزيراً بالجلد والتغريب للأحداث، أجاب رئيس المحكمة المتقاعد بأن «التغريب حكم مثير للجدل، ولعل دار الملاحظة مناسبة لأن تكون بديلاً عن التغريب، لأنه أحفظ للحدث وأصون له، أما الجلد فالحد الشرعي لا مناص منه، ولكن التعزير قد يستعان عنه بالبدائل المناسبة والتي تحقق إصلاح الحدث.»

وعن سر تداخل القضايا في المحاكم والتي تسبب تكديس الأحكام التنفيذية أحياناً، قال الرئيس: «تسيطر قضايا الدين و الطلاق ونزاعات العقار والأراضي على ملفات القضايا المنظورة في المحاكم القضائية، وهذه القضايا الشائكة بطبيعتها تتسبب في تكديس واكتظاظ المحاكم بالكثير من القضايا التي تنتقل من قاضٍ لآخر بحسب نوعية القضية، وترجع المؤشرات الأولية السبب إلى نقص القضاة، فيما ينسب بعض القضاة السبب إلى كثرة القضايا أولاً، ولتشعبها وتشعب النزاع بين أطرافها ثانياً، ومن هنا فإن نظام المحاكم الجديد المتخصصة سيحل الكثير من الإشكالات وسيسهل الإجراءات نظراً لتوجه القضايا إلى المحاكم المختصة.»

وأضاف: «نجد أن أبرز القضايا التي تسهم في التكدس هو التداخل في القضايا في المحاكم مثل القضايا التجارية وقضايا الدين والمال والقضايا المروية وقضايا العقارات والإيجارات فضلاً عن القضايا الأسرية كالطلاق وخلافه، وهذا التداخل يولد التكدس والازدحام، ونحن لدينا في المملكة محاكم شرعية وقضاة على قدر كبير من المهارة، وهنا لا بد من تنفيذ المرسوم الملكي الصادر بترتيب وتنظيم أجهزة القضاء، وفرض المنازعات، وتعديل الأنظمة باعتبارها تمثل نقلة نوعية تمس حياة الناس وحقوقهم، وتعزيز سرعة الإنجاز، وتعكس قوة الادعاء وتسريع الإجراءات في المحاكم.»

وأوضح أيضاً بأن قضايا الدين والبيع بالتقسيط من بين الأسباب الرئيسية في تكدس القضايا في أروقة وساحات المحاكم، وأوضح أن الشركات التجارية وبخاصة تلك المتخصصة في بيع السيارات بالتقسيط، وراء تعطيل القضايا وبالتالي تأخر القاضي في إصدار الحكم المبني على الإثباتات والبراهين التي أمامه، وهنا ندخل في ضمير الشخص وثقته في عملية البيع والشراء والتقسيت في حالة عدم امتلاك البائع للأوراق الثبوتية.



التحقيق مع مواطن حرم خادمته من رواتبها ١٦ عاماً

المصدر: جريدة شمس الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=136524>

جازان. قاسم الخبراني

أنهت جمعية حقوق الإنسان بجازان معاناة خادمة آسيوية حرّمها كفيلاً من راتبها ١٦ عاماً ومنعها من السفر ولم يجدد إقامتها طول هذه الفترة.

وقال المشرف على فرع الجمعية أحمد البهكلي لـ «شمس» إن الجمعية رصدت الانتهاك الذي مورس ضد الخادمة، وخاطبت الجهات المختصة حيث تم نقل الخادمة إلى دار الحماية لحين الحصول على كل مستحقاتها، فيما أوقف كفيلاً للتحقيق في تلك التجاوزات.

حقوق الإنسان تطالب الصحة بتشديد الرقابة الشميسي يصرف أدوية تنتهي بعد أربعة أيام لمدة شهرين

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٠

<http://www.alriyadh.com/2011/06/09/article640105.html>

الرياض - أسهمان الغامدي

في ظل الدعم المادي الكبير الذي تحضاه وزارة الصحة من قبل الدولة بمبلغ يتجاوز الـ ١٦ ملياراً لتجهيز مستشفياتها ومرافقها، لا يتبادر إلى ذهن الفرد أنه يمكن لمستشفى بحجم مجمع الملك سعود الطبي (الشميسي) أن تصرف أدوية لم يتبقى من عمرها الافتراضي إلا أربعة أيام !!

حيث صرقت للطفل محمد الحمود ذو العشرة أعوام محلول أنسولين مشارف على الانتهاء، وعند مواجهتهم من قبل والده الطفل تم تبرير الموقف بأسباب واهية من قبل الطبيب المسؤول بأن الأدوية تمتلك حماية حتى بعد انتهاء صلاحيتها !! تقول والدة الطفل فهد لـ "الرياض": "صرفت المستشفى قبل أربعة أشهر أنسولين تبقى على انتهاء مدة صلاحيتها شهر واحد فقط، وطلبوا مني العودة بعد شهر لصرف المتبقي، وأكدت لي الصيدلانية عدم توفر العلاج طالبة مني مراجعة المستشفى بعد أسبوع، وأن أعتمد على المتبقي من العلاج السابق

وتضيف أن الصيدلانية لم تطلعها على أن مدة صلاحية الأنسولين شهر واحد، مما جعلها تستمر في إعطائه طفلها أربعة أيام بعد انتهاء مدة صلاحيتها حين توفر الوصفة لدى المستشفى، حتى انتهت لتاريخ انتهاء الصلاحية فتوقفت فوراً وأبلغت المستشفى .

وزادت أم محمد أنه في مراجعة أخرى بتاريخ ٢٥-٤-٢٠١١م صرف لها الشميسي أنسولين مدة صلاحيته تنتهي في ١-٥-٢٠١١ وطبع لمدة ٦٠ يوماً فهل من المعقول يصرف للمرضى والمتبقي من عمره الافتراضي خمسة أيام ويصرف لشهرين !!

وتؤكد أنها راجعت قسم الأطفال وقابلها نائب مدير القسم د. عبدالرحمن الذي صرح لها بدوره أن الأدوية تمتلك فترة حماية حتى بعد انتهاء صلاحيتها، وعندما توجهت للصيدلانية أمل أكدت لها أن هذا ما توفره لهم إدارة التموين الطبي من وزارة الصحة، التي لا تؤمن سوى أدوية مشاركة على الانتهاء بأيام معدودة .

في الجانب الآخر شدد مصدر مسؤول في جمعية حقوق الإنسان على ضرورة تشديد الرقابة والمتابعة من قبل الشؤون الصحية فيما يخص الخدمات المقدمة من قبل المستشفيات والمراكز الصحية، مؤكداً أنهم يتابعون الموضوع وفي حال ثبوت هذا الأمر فإنهم يطالبون بمحاسبة المتسببين مع ضمان عدم تكرار هذا العمل وخاصة للأدوية التي يكون لها فترة صلاحية قريبة من الانتهاء مما قد تلحق الضرر بمستخدميها، كما أنهم سيخاطبون وزير الصحة لصرف أدوية تكون مدة صلاحيتها لا تقل عن ستة أشهر. الجدير بالذكر أن "الرياض" حاولت الاتصال مراراً بالمتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني عن طريق الهاتف والرسائل النصية والفاكس منذ أكثر من أسبوع ولم تتلقى أي رد حتى تاريخ النشر.

البلوي: القضاة مهتمون بإخراجها في صورة احترافية لتجاوز مشاكل التنفيذ الجنائي

المدير العام للسجون - سبق: لجنة سداسية تدرس مشروع العقوبات البديلة للسجن

المصدر : صحيفة سبق الجمعة ٨ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٠ يونيو ٢٠١١م

<http://sabq.org/sabq/user/news.do?section=10&id=114>

ريم سليمان - دعاء بهاء الدين - سبق - جدة: "مديريات للسجون" أم "مديريات للمؤسسات الإصلاحية"، ليست هذه هي القضية؛ فالمشكلة ليست في الاسم أكثر مما في واقع أليم يؤثر في أسرة بل يتمادى تأثيره إلى المجتمع بأسره من سجناء دخلوا السجن في جرائم بسيطة، وخرجوا منه بحيل وثقافات تؤهلهم للقتل والسرقة وما هو أكثر، ومن مجرم صغير خرج من السجن محترف إجرام، ومن فتيات ونساء اقترفن أخطاء، ربما كان يمكن أن تُعالج بتعديل سلوك بدلاً من السجن مع محترفات إجرام، خرجن من السجن مجرمات.

وربما زاد من الأمر صعوبة ما أكدته رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن بعض النساء اللاتي يُسلمن إلى ذويهن بعد انتهاء فترة سجنهن يُقتلن أو يُعدَّبن أو يُهْرَبْنَ.

"سبق" تتساءل: هل العقوبات البديلة هي الحل لتعديل سلوك الفرد وتقويمه، ومعالجة مشكلة اكتظاظ السجون أيضاً، أم أن السجن ما زال "تأديباً وتهذيباً وإصلاحاً"؟

أصدقاء السوء

في البداية سرد لـ سبق "أحد الشباب المفرج عنهم قصته قائلاً: تأثرت بأصدقاء السوء وما طرحوه في ذهني من أفكار مقيتة جعلتني أتورط معهم في خيوط جريمة أمانتني وألقت بي في السجن، وبالرغم من اعترافي بخطئي إلا أن تجربة السجن أصبحت غصة في حلقي، وحرمتني من عبير الحرية ومن زهرة عمر ابنتي الصغيرة، وفقدت معها مصدر رزقي. وتابع قائلاً: أثناء فترة وجودي في السجن أعلنت توبتي لله، وندمت على ما اقترفته من ذنب، ودعوت ربي أن يهني لي الخير بعد خروجي من السجن.

توقف عن الحديث، واسترجع مشهداً مؤلماً عقب خروجه من السجن قائلاً: ذهبت إلى البيت، وقابلتني زوجتي بنظرات نارية، وطلبت مني الطلاق؛ لأنني أصبحت في نظرها مجرماً لا ترغب أن تعيش معه ويربي ابنتها. اكتمل عذابي عندما ذهبت إلى صاحب العمل فوجدته بطردني من العمل؛ لأنني مجرم يستحق العقاب!

ودائماً أتساءل: لقد ارتكبتُ جريمتي، وثُلْتُ عقابي فهل سأظل أدفع ثمن جريمتي طيلة حياتي؟! وكيف أحصل على مورد رزقي والمجتمع دائماً يرفضني؟!

مأساة فتاة

وحكت إحدى السجانات مأساة فتاة قُبِض عليها في خلوة غير شرعية، وعمرها لا يتجاوز التاسعة عشرة، تعرفت على شاب، وقُبِض عليهما معاً، ورفضت البنت أن تُظهر أي إثبات شخصية لها أو حتى الإدلاء باسمها، وعندما تم تفتيشها لم يكن معها أي إثبات شخصية، وأصرّت بشكل كبير على كتمان بياناتها كافة. وقالت السجانة: حاولت أن أعرف منها لماذا ترفض إعلان شخصيتها ففاجأتني بقولها "إذا عرفوا أنني دخلت هنا فلن يرحموني، وسيكون مصيري الموت؛ فأبقى هنا أفضل."

وقصة أخرى لفتاة رفض أهلها أن يتسلموها من السجن بعد أن انتهت مدة عقوبتها، وكان محكوماً عليها بستة أشهر، إلا أن أهلها أهدروا دمها وتركوها داخل السجن، ولم يتسلموها، وما زالت حتى الآن بالسجن بعد أن انتهت مدة عقوبتها داخله، وتنتظر حكماً من أهلها بالعفو والسماح لها بالعيش مرة ثانية!

قيد الدراسة

وفي تصريحات خاصة إلى "سبق" كشف المدير العام للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي عن وجود لجنة مشكّلة حالياً لدراسة وضع مشروع للعقوبات البديلة للسجن من وزارتي الداخلية والعدل وديوان المظالم وهيئة حقوق الإنسان والأمن العام والمديرية العامة للسجون، ولا يزال الموضوع قيد الدراسة.

وحول إمكانية تطبيق العقوبات البديلة قال اللواء الحارثي: إن ذلك يحدث أثناء فترة التحقيق في الجرائم البسيطة من قبل جهات التحقيق، كأن يتم حفظ الدعوى أو الإطلاق بالكفالة، وخصوصاً إذا كان لم يترتب على الجريمة حقوق خاصة أو غيرها. وقد تم تطبيقها بالفعل من قبل أصحاب الفضيلة القضاة أثناء النظر في الدعاوى، ولكن ذلك كان بشكل فردي، ويخضع ذلك لنظر القاضي وما يراه من مصلحة للمتهم، كأن يحكم بحفظ أجزاء من القرآن الكريم أو المواظبة على الصلاة مع جماعة المسجد لمدة معينة أو نظافة المرافق العامة، وغيرها.

وحول صلاحية العقوبات البديلة لكل الجرائم أجاب: لوحظ في الفترة الأخيرة أن العقوبات البديلة التي بدأ بعض القضاة في تطبيقها على القضايا البسيطة، التي لا تشكل خطراً على الأمن والنظام، بها فوائد عدة، منها ما يعود على المتهم والمجتمع في حال تطبيقها، من أهمها: عدم احتكاك المتهم بذوي السوابق بالسجون؛ ومن ثمّ تعلم أساليب إجرامية جديدة، ومساعدة المتهم على تعلم مهنة معينة عند إلزامه بتعلمها بدلاً لعقوبة السجن، والمحافظة على الشعائر الدينية وأدائها في وقتها كالصلاة والصوم وحفظ القرآن الكريم.

وعن الفائدة التي تعود على المجتمع أوضح اللواء الحارثي أنه عندما يتم إلزام المتهم بنظافة مكان ما فإنه سيساعد المجتمع في المحافظة على سلامة المنشآت والمرافق، وكذلك الحال عندما تتم المحافظة على الصلاة في الجماعة وحفظ القرآن الكريم فإن ذلك سيساعد ذلك في كف شره عن المجتمع وتعديل سلوكه الإجرامي. مؤكداً أنه سيكون هناك جهات معينة في حالة إتمام مشروع العقوبات البديلة، سواء جهات تحقيق وقضاء أو جهات مراقبة ومتابعة للشخص المعني بالعقوبة.

القضاء التربوي

من جهته اعتبر القاضي بالمحكمة العامة بصامطة ياسر البلوي أن المطالبة بآليات تنفيذية لعقوبات بديلة للسجن، وتوسيع استخدام التقنية في ذلك، والترخيص للشركات الأمنية الخاصة بتنفيذ الأحكام العقابية، وتخصيص السجون والإصلاحات، تنطلق في المقام الأول من مراعاتنا لحقوق الإنسان في الشريعة وعدم تقييد حريته أو التصرف في حياته إلا بنص شرعي أو نظامي، يرسم الآلية التنفيذية لهذه التدخلات في حريته، ويحجم اختلاف الاجتهادات في هذا التدخل والتقييد والتعويق. مبيناً أن التقنية هي الأداة على التحكم والسيطرة والأقل اجتهاداً والأصيق تجاوزاً باختلاف اجتهادات مشغليها.

وعن الأسباب التي دعت إلى إصدار عقوبات بديلة قال: "قناعتني الشخصية بأن السجن فقط لأصحاب السلوك الإجرامي المتأصل وذوي الجرائم الكبيرة، وأننا بحاجة في الممارسة القضائية إلى الاهتمام بالقضاء التربوي، وإعطاء البعد المتخصص دوره في معالجة الوقائع القضائية المتفرقة والوقائع الجنائية لأول مرة بأسلوب آخر مختلف عن الأسلوب السائد".

وأضاف: "إذا فُعلت البدائل التعزيرية لعقوبة السجن فإننا سنعمل تراثاً ضخماً من إرث السياسة العقابية في الشريعة الإسلامية، وبهذا نتميز عن منظومات القوانين الوضعية التي انقطعت عن الرحمة والمصالح والإطار الأخلاقي التشريعي، وفضّلت الوقوف على نصوص جامدة بلا روح وأحكام قاسية تصل إلى مؤبدات عدة، أو نجد فيها روح الانتقام على الجاني كالقتل بالصعق أو الإحراق أو التدويب بالحوامض!". مؤكداً أنه قد نجد في القوانين الوضعية مجرماً محتالاً قد تأصل فيه الإجرام وأهلك الحرث والنسل وقتل المئات من أجل عدم تطبيق عقوبة الإعدام عليه عبر مداخل تحابلية على تلك القوانين.

ورأى البلوي أن أغلب الشباب الذي يقترب الجرح البسيطة ينقصه الوعي، وهو السبب الأول للوقوع في الجرح والجرائم، "وبإمكاننا تقويمه وردعه بعيداً عن السجن بدلاً من تحطيمه وإعطائه دورة مكثفة لتعلم فنون الجريمة في السجن عن طريق احتكاكه بمحترفي الجريمة الذين يسعون بكل وسيلة لضمه لأسلوب حياتهم وإشراكه معهم؛ حتى تتأصل في نفسه الجريمة! إضافة إلى النساء وما ارتكبنه من مخالفات وجنح تقتضي مراعاة جوانب مجتمعية تشارك في العقوبة، وربما تزيد أثرها".

السوار الإلكتروني

وأشار إلى اهتمامه بالعقوبات البديلة وما ينجم عنها من تحقيق أمن وسلامة المجتمع، وبالطبع سلامة المحكوم عليه أولاً، وتهذيبه بعيداً عن السجن ثانياً. ونوه في هذا الصدد باهتمام العديد من القضاة بهذه البدائل والتشاور بخصوصها؛ حتى تخرج البدائل القضائية للسجن بصورة أكثر احترافية؛ لتجاوز مشاكل التنفيذ الجنائي، إضافة إلى الاستفادة من الخبرات في عمل بدائلي مدروس بصورة شاملة. مشيداً بسعي القضاة حالياً لتطوير مسار الخبرة وفق أسلوب علمي ومنهجي معترف به، وله مفرداته التدريبية.

ودعا القاضي البلوي إلى تطبيق هذه العقوبات على الذكور والإناث والصغار في حال توافر الشروط الموضوعية. مجدداً دعوته إلى تفعيل الإقامات الجبرية كسجن المرأة في بيتها، ويتم التحكم بنطاق إقامتها بالسوار الإلكتروني، وتصل تكلفته إلى ٤٠٠ دولار، وهذه التقنية تُيسر إمكان فرض إقامة جبرية على الشخص في نطاق معين بوصفها بديلاً عن سجنه في السجن العام، وبالإمكان تأسيس وحدة تحكم واحدة تغطي السعودية عبر الأقمار الصناعية، وتخفض تكلفتها بكثير عن إنشاء دار ملاحظة اجتماعية واحدة تستنزف الموارد المالية.

وفي ختام حديثه أبدى القاضي ياسر البلوي لـ "سبق" استعداده للتعاون مع فريق متكامل من القضاة والمحامين وخبراء النفس والاجتماع والتقنية؛ للتعاون التطوعي مع أي جهة حكومية تهتم بنقل هذه التقنية إلى السعودية. معلناً أن لديه لائحة تنفيذية مقترحة في شؤون البدائل تناقش الجوانب التنفيذية لممارسة مثلى في هذه البدائل.

السجن المدفوع

إلى ذلك أثنى المدير التنفيذي لرعاية أسر السجناء والمفرج عنهم سهيل بن هاشم صوان على العقوبات البديلة. مشيراً إلى وجود أكثر من بديل يصلح أن يُتبع مع بعض المتهمين الذين حُبسوا لأخطاء بسيطة، من برامج خدمة مجتمعية، كأن يعمل المتهم في التنظيف في أحد المستشفيات أو مراكز الخدمة.

وألقى الضوء على العقوبات التي تتم في أمريكا كأن يُسجن المتهم في منزله، وهناك ما يسمى "السجن المدفوع"، الذي طُبّق في بلجيكا؛ حيث يجلس رجل الأعمال الذي عليه مبالغ للدولة في سجن مدفوع الثمن، ويكون أرقى إلى حد ما من السجون العادية، ويكون في سجنه خدمات عدة. معتبراً أننا في كل الأحوال نكون قد قيّدنا حريته. ودعا إلى ضرورة التفكير بشكل جدي في بدائل السجون.

وأشار صوان إلى أن هناك حالات عديدة من النساء يتم حبسهن لأسباب بسيطة، كمن خرجت بدون إذن أهلها، ويتم سجنها لتغيبها عن منزلها أو مَنْ عليها قروض وخلافه؛ ففي هذه الحالة يكون أفضل للمرأة أن تُسجن في منزلها مع أولادها؛ حتى تستطيع أن ترعاهم بشكل جيد، وحتى لا يتم التأثير على نفسياتهم، ولكن لا بد أن يكون هناك رادع، وتكون العقوبة حسب نوعية الجريمة.

ولفت النظر إلى أن السجون أصبحت مكتظة بالمتهمين؛ ما يصعب التدريب والتصنيف والترفيه للمسجونين؛ وبالتالي انعكس ذلك سلباً على سلوكهم "وهذا ما يجعلنا نفكر في العقوبات البديلة".

ثمار إيجابية

وأفادت الأخصائية الاجتماعية بمستشفى الصحة النفسية حنان الصومالي بأن العقوبات البديلة تحقق الثمار الإيجابية التي تعود على المرأة بالنفع. واعتبرت هذه العقوبات وسيلة للإصلاح الجنائي التي تُمنح للمرأة؛ لتحقيق انضباطها وتقويم سلوكها. مؤكدة أهميتها في الحفاظ على تماسك الفرد صالحاً في المجتمع؛ ومن ثم تحتفظ الأسرة بكيانها الاجتماعي. وأكدت ردع هذه العقوبات في حال تطبيقها تحت إشراف قضائي، فضلاً عن ضرورة وجود فريق يتابع المحكوم عليها. مشيرة إلى التأثير الاجتماعي لهذه العقوبات؛ حيث تمنع التصاق وصمة العار التي تطارد السجينة وأسرتها؛ فلا يُفتضح أمرها، إضافة إلى إحساس أسرة السجينة بعدم العزلة، وبث روح الانتماء للمجتمع في أنفسهم.

ونوهت إلى الفوائد المرجوة من الحكم ببدائل السجن واستبداله الأعمال التطوعية به؛ فذلك يضع حداً لما يحدث في السجون من انحرافات سلوكية، واكتساب فئة الأحداث مهارات إجرامية داخل السجن. مبيّنة أن العقوبات الاجتماعية تساعد على تدريب المحكومين على العمل وتقبلهم له؛ ما يؤدي إلى شحذ همهم وانتشال نفسياتهم من الضياع، فضلاً عن البحث عن فرصة عمل بعد انقضاء العقوبة وتدريب الجاني على العمل التطوعي.

بدائل للعقوبات

واعتبر مدير إدارة التعاون الدولي بجامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية الدكتور صقر المقيد أن مشكلة اكتظاظ السجون من أهم المشكلات التي تواجه سلطات إنفاذ القانون في العالم أجمع. ونظراً لازدياد معدلات الجريمة على مستوى العالم، وتواضع الجهود الرامية لإيجاد بدائل للعقوبات السالبة للحرية، فإن هذا الأمر يُشكّل تحدياً للأجهزة الأمنية.

وأوضح أن حل أغلب مشكلات السجون يكمن في إعداد استراتيجية شاملة لبدائل السجون، تتطلب إدخال إصلاحات على

نظم العدالة الجنائية؛ "حيث تتشكل لدينا قناعة بأن لكل جريمة ظروفها". وأعطى مثلاً بالجرائم المتعلقة بالإرهاب، التي تتطلب تعاملًا خاصاً لدى أصحابها أكثر من السجناء الآخرين. مشدداً على ضرورة الفصل بين هؤلاء السجناء والسجناء الآخرين بعيداً عن العواطف؛ لأن الأمر هنا يتعلق بأمن الدولة.

مؤسسات إصلاحية

وحول عقوبات السجناء العاديين أكد ضرورة إعادة النظر في عقوباتهم السالبة للحرية وفق مشاريع تقوم بها الدولة، ويساندها القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. موضحاً حدوث ذلك وفق استراتيجية مدروسة تضمن توفير بيئة توعوية ورعاية اجتماعية وتوعية دينية وفق برامج مدروسة من قبل الجامعات والمعاهد المتخصصة؛ حيث يشعر السجين أيضاً بدوره في خدمة مجتمعه، ويخرج من سجنه وهو عضو فاعل في المجتمع.

وأشار إلى بعض البدائل المقترحة للعقوبات السالبة للحرية مثل العمل على تشغيل السجناء في مزارع نموذجية منتجة، وبأجر يومي، وإنشاء مصانع يتم تأهيلهم للعمل بها، وهذا ضمان بأن يخرج السجين بعد قضاء مدة محكوميته وفي يده حرفة تقوده إلى الاستمرار في الإنتاج والتعايش مع المجتمع، والعمل في التعمير واستصلاح الأراضي ومزارع الأغنام والأبقار. مشيراً في هذا الصدد إلى بعض الدول التي تُصدر بعض السجناء للعمل في الخارج؛ ما يخفف العبء عن كاهل الدولة.

واعتبر سجن المرأة في بيئتها تمييزاً لها عن الرجل في تطبيق البدائل المقترحة للسجون، وأكد أن الإسلام أحكامه تشمل المرأة والرجل سواء، بيد أنه في بعض الجرائم تمثل المرأة خطورة على المجتمع أكثر من الرجل؛ لأن جرائمها مستترة. ضارباً مثلاً بالنساء العضوات في عصابات المافيا اللاتي يمثلن خطورة على المجتمع، ويؤرقن الجهات الأمنية.

ودعا المسؤولين إلى تشغيل السجناء والاهتمام بإبداعاتهم في شتى المجالات. واقترح عبر "سبق" تغيير اسم مديريات السجون إلى مديريات المؤسسات الإصلاحية. موضحاً أن هذا الاسم يدل على الهدف الأسمى من السجن، وهو الإصلاح والتهديب، وهذا مسعى ديني واجتماعي وأخلاقي، خاصة في ظل مجتمع معياري مثل المجتمع السعودي .

سماح وأطفالها العشرة يصارعون الجوع والناموس في خزام جدة

تخلى عنها زوجها وأطفالها لا يحملون أية هوية أو إثبات

المصدر: جريدة الوطن الجمعة ٨ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٠ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=57589&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى 2011-06-10 3:57 AM

على الرغم من أن جدة تعافت من آثار السيول الأخيرة، إلا أن أضرارها لا تزال حاضرة بقوة لدى إحدى المواطنات، حيث أضافت لكؤوس مرارة حياتها كأسا مما أصابها بغصة لا تستطيع تجرعه. سماح (أربعينية سعودية) كانت ترضى بالقليل من متاع الحياة، فهي هو زوجها الذي تحملت عناء العيش معه ٢٠ عاما، وأنجبت له من الأولاد عشرة، وتحمل الحادي عشر بين جنباتها، يتركها في مهب الريح وحدها تلاطم أمواج الحياة العاتية التي لا تقل قساوة عن سيول جدة.

رضيت بالعيش في مسكن بسيط مستأجر في حي السبيل يؤويها وأولادها، لتحاول جاهدة مساعدة زوجها وأسرته، تارة بالعمل كعامله نظافة، وتارة بإعداد وجبات منزلية، وبيعها لسكان الحي، أملا في أن تستقيم الحياة لها يوما ما، تحملت إهماله لأبسط حقوق أولاده، وعدم تسجيلهم في الأحوال المدنية، واستخراج شهادات تثبت حقوقهم كمواطنين، حيث كانت عرضة دائما لحملات الجوازات على المخالفين، ولم يكن ينقذها سوى شهادات جيرانها.

ويبدو أن ليل "سماح" الطويل لا يريد أن ينجلي، ويأتي بصبح، فبعد أن هدم المنزل بسبب السيول، ذهبت ضمن المتضررين للسكن في إحدى الشقق المفروشة، وبعد انقضاء الفترة المحددة، خرجت هائمة على وجهها تحمل على عاتقها أثقال أولادها التي ينوء بحملها أولو القوة من الرجال، باحثة عن ملجأ يؤويها من أعين الناس والمتطفلين، مستتجة بزوجها أن يكون لها عونا وسندا في الأيام الشداد، لكن هيهات هيهات، فمن شب على شيء شاب عليه، فقد رضي بالأعمال الدنيا سنين طوالا، وراتبه كان ريات معدودة، وأصحاب العمل كانوا فيه من الزاهدين، فهددها بتوزيع أولاده على الملاهي، خاصة أنه لم يوجد ما يثبت هويتهم، فاستغاثت بأخت زوجها، فاستضافتها لوقت معلوم هو أربعة أيام وليال، مخبرة إياها أن حقها في الضيافة قد نفذ، والقراية بينهما أوهن من أن تتحمل أكثر من ذلك، فخرجت غاضبة الطرف، فلا زوج انتفض ولا رحم أغاث.

لم تجد "سماح" ما يعصمها سوى أكوام الصفيح في الكيلو ١٤، لكن لجنة الدفاع المدني أجبرتها على إخلاء المكان، فتوجهت إلى جمعية حقوق الإنسان لإيجاد حل لمشكلتها، فلم تجد حلا.

خرجت في جوف الليل كهرة تحمل أبناءها في فمها، تبحث لهم عن مكان آمن، فوجدت ضالتها في مبنى مهجور في منطقة خزام، فأوت إليه، عسى يأتي الفرج من ذوي القلوب الرحيمة لإنهاء معاناتها التي استمرت ثلاثة وعشرين عاما. كل أمنيات "سماح" في الحياة أن تجد بيتا يؤويها مع صغارها، وفرصة عمل، مع إقناع الزوج بعدم تسليم أبنائه لدار الأيتام، منتظرة دعم الجهات المسؤولة عن تسجيل هوية أطفالها الثمانية وعلاج أبنائها من الرمد والسعال ولسعات الناموس المنتشر في الحديقة، .. هذا كل ما تطلبه سماح قالت لـ "الوطن" أمس "إنها لا تعرف حتى طريق الضمان الاجتماعي، لتتقدم إليه بطلب المساعدة"، رغم علمها بأن شروط منح المساعدات لا تنطبق عليها بحكم أنها متزوجة، ولا تنطبق على أطفالها بحكم أنهم لا يحملون أية هوية أو إثبات شخصي.

تعين مندوب من حقوق الإنسان لمتابعة قضية اغتصاب القاصرات بجدة

المصدر: جريدة الوطن السبت ٩ رجب ١٤٣٢ هـ - ١١ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=57758&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى 2011-06-11 2:06 AM

وجه المشرف العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف بمتابعة قضية قاصرات جدة المعتصبات وتكليف العضو معتوق الشريف بالتواصل مع "أسر الفتيات المعتدى عليهن". وقال حسين الشريف إلى "الوطن"، إن "الجمعية ستتعامل في القضية مع الشرطة والشؤون الاجتماعية ووزارة التعليم، ومراجعة سيرها مع الجهات القضائية"، مشيراً إلى أن "الجمعية ستسخر كافة إمكانياتها للعائلات اللاتي تعرضت أطفالها للاغتصاب للاقتصاص من سفاح الصغيرات.

إلى ذلك، تصاعدت وتيرة جريمة السفاح المرعب المتهم "بارتكابه" جرائم اغتصاب بحق عدد من القاصرات بجدة، حيث طالب عضو اللجنة الخماسية التي شكلتها الجمعية السعودية لرعاية الطفولة سالم بن عبد الله الطويرقي، برفع مستوى "الثقافة الحقوقية" بالنسبة للأطفال، وقال: "إن مشكلة اختطاف الفتيات القاصرات واغتصابهن تشكل جريمة يفترض أن يحاسب عليها النظام الشرعي والقانوني، لأنها وجهت لأطفال لا يملكون القدرة على مواجهة المخاطر المحدقة بهم". وأشار إلى أهمية تعريف الأبناء بالابتعاد عن الغرباء وعدم الانصياع لطلباتهم وأخذ ما يقدمونه لهم من مغريات وعدم الركوب معهم في سياراتهم"، وطالب الطويرقي - الذي يشغل أيضاً مدير التوجيه والإرشاد بتعليم جدة - بتوثيق العلاقة بين البيت والمدرسة لتحقيق المزيد من التنسيق والتكامل في التربية؛ وليطلع كل منهما على الدور المنوط به لتربية الطفل وحمايته.

وناشد الطويرقي الأسر بأهمية رعاية الأبناء خلال الحفلات ورحلات التنزه ومراقبتهم وعدم إغفال تحركاتهم والحرص على أن يكونوا تحت الأنظار بشكل مباشر"، كما طالب بسرعة اتخاذ الإجراءات الرسمية "الضبط والتحقيق والقضاء وتنفيذ العقوبة"، وتأكيد أهمية الاقتصاص بعد الجرم مباشرة لتكون العقوبة رادعة، لافتاً إلى أهمية نشر ثقافة حقوق الطفل على كل المستويات.

للقفوف على الؤءماء المقءمة لهف وقءفم أئ ءعم فضمف ءقوقهمف

ءمفعفة ءقوق الإنسان ءءابع القاصراء ضءافا الاغءصاب بءءة

المصدر : صفففة سفق السبق ٩ رءب ١٤٣٢ هـ - ١١ فونفو ٢٠١١ م

<http://www.sabq.org/sabq/user/news.do?section=5&id=25396>

عوض الفهمف - سبق - ءءة : ءلف فرع الجمفعفة الوطنفة لءقوق الإنسان فف منطفة مءة المءرمة؁ عضو الجمفعفة معءوق الشرف؁ بمءابعة ملف الأطفال ضءافا ءرائم الاغءصاب من القاصراء فف ءءة؛ وذلك فف إطار سعى الفرع إلى ءءاصل مع أهالف الضءافا؛ للقوف على الؤءماء المقءمة للضءافا من قفبل ءهاف الأمنفة والشؤون الاءتماعفة والصءة وءءلفم وءرها؛ لءءطف الأءار النفسفة والجسءفة للاغءصاب. وقال المشرف على فرع الجمفعفة؁ الءءور ءسفن الشرف: "لا شك أن ءعرض الفءفاء لهذا الأمر ءرم وانءهاء للبراءة"؁ مفبفا أن فرع الجمفعفة على اسءءاء لءقءفم أئ ءعم فضمف ءقوق القاصراء اللائف وقعن ضءفة لهذا العمل المشفن ءفر الإنسانف. وأضاف: "سءابع هذا الملف ءءى ءقءفم ءائف للءءالة؁ وءقءفم ءامل الءعم للضءافا وأسرفهم؁ والقوف إلى ءانبهم إلى نهاءة المأساة". وأشاء الشرف بءور رءال الأمن وءعففهم للمشءبه به والقفض علفه.

ءقوق الإنسان ءءابع ضءافا الاغءصاب فف ءءة

المصدر: ءرفءة عءاظ السبق ٩ رءب ١٤٣٢ هـ - ١١ فونفو ٢٠١١ م العءء ٣٦٤٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110611/Con20110611425963.htm>

«عءاظ» - ءءة

ءلف فرع الجمفعفة الوطنفة لءقوق الإنسان فف منطفة مءة المءرمة عضو الجمفعفة معءوق الشرف بمءابعة ملف الأطفال ضءافا ءرائم الاغءصاب من القاصراء فف ءءة على فءراء مءءلفة وفف مواء مءءلفة. وأوضح المشرف على فرع الجمفعفة الءءور ءسفن الشرف أن الفرع فسعى إلى ءءاصل مع أهالف الضءافا لمعرففة مءى الؤءماء المقءمة للضءافا من قفبل ءهاف الأمنفة والشؤون الاءتماعفة والصءة وءءلفم وءرها لءءطف الأءار النفسفة والجسءفة للاغءصاب؁ وقال: «لا شك أن ءعرض الفءفاء لهذا الأمر ءرم وانءهاء للبراءة»؁ وأضاف «فرع الجمفعفة على اسءءاء لءقءفم أئ ءعم فضمف ءقوق القاصراء اللائف وقعن ضءفة لهذا العمل المشفن ءفر الإنسانف». وزاء «سءابع هذا الملف ءءى ءقءفم ءائف للءءالة وءقءفم ءامل الءعم للضءافا وأسرفهم والقوف إلى ءانبهم إلى نهاءة المأساة»؁ مشففا الشرف بءور رءال الأمن وءعففهم للمشءبه به والقفض علفه.

وفد أمريكي يتفقد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٤١٣٧

<http://www.al-jazirah.com/20110613/fe3.htm>

الجزيرة - الرياض

قامت السيدة تمارا أوتس مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى وشمال إفريقيا برفقتها كل من السيدة ماريون رام السكرتير الثاني للشئون السياسية، السيدة مينوتا توينينق مسؤولة للشئون السياسية والسيد علي الأشوح إخصائي الشؤون السياسية بزيارة للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يوم أمس، وكان في استقبالهم الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية، حيث رحب بالوفد الزائر واستعرض دور الجمعية وأبرز ما تقوم به وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بأوضاع المرأة والطفل وأحوال السجناء وأهمية إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في التعليم، كما تطرق الحديث لما صدر عن الجمعية من تقارير سنوية وتقارير دورية عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة والتي صدر منها اثنان والثالث سوف يصدر قريباً، بالإضافة للحديث عن بعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان في المملكة. وأوضح رئيس الجمعية أن القانون العام في المملكة هو الشريعة الإسلامية، كما تناول الحديث تدريب العاملين ورجال الشرطة على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان من خلال الدورات التي تعقدتها الجمعية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة؛ وقد أوضح رئيس الجمعية أن الأمن العام قد أنشأ مؤخراً أقساماً لحقوق الإنسان في إدارات الشرطة في مناطق المملكة وهناك تنسيق مع هذه الأقسام من خلال تزويدهم بنسخ من مطبوعات ومنشورات الجمعية ليتم الاستفادة منها. حضر اللقاء كل من الدكتورة نورة العجلان نائب الرئيس لشئون الأسرة والدكتور صالح عبدالرحمن الشريدة رئيس لجنة الشؤون المالية والاستثمار والمستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري المشرف العام على الشؤون المالية والإدارية.

ورشة عمل تضع الأصبع على جرح انتهاكات حقوق الإنسان بالسعودية

التجاوزات تتم في الحقوق المدنية والاقتصادية والصحية

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١م

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=43&issueno=11885&article=626249&search&state=true>

الرياض: فيصل الدخيل

وضعت ورشة عمل اختتمت أعمالها في الرياض، الأصبع على جرح انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية، حيث حددت مجموعة من أبرز الملفات التي تتعرض للتجاوزات.

وتتمثل التجاوزات، بحسب المشاركين في ورشة عمل حقوق الإنسان، التي أقامتها هيئة حقوق الإنسان الحكومية، وشارك فيها أكثر من ١٠٠ مشارك، في الحقوق المدنية المتمثلة في السجن والمحاكمات وغيرها، والاقتصادية (امتلاك السكن)، والوظيفية (الحصول على عمل)، والصحية (حق الحصول على العلاج)، بالإضافة إلى الحقوق الأسرية والاجتماعية والسياسية.

وخرجت ورشة العمل التي أقامتها هيئة حقوق الإنسان في السعودية، بعدد من التوصيات؛ أهمها الحقوق الإنسانية وكيفية المطالبة بها، ومطالبات بتحديد الجهات المعنية للمطالبة بحقوق الإنسان في المملكة.

وأوصى المشاركون خلال ورشة العمل التي أقيمت تحت عنوان «حقوق الإنسان.. الواقع والمأمول» بوجود طرق وآليات مثلى للوصول بالمجتمع السعودي إلى وضع متقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال نشر ثقافة الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع المجالات والوسائل المحلية، والنص الواضح في المرجعية القانونية على عقوبات رادعة للانتهاكات.

ونادى المشاركون باستقلالية حقوق الإنسان من خلال آلية أخرى غير تعيين الأعضاء في هيئة حقوق الإنسان، وتنمية الحقوق منذ الصغر في مؤسسات التربية، والعناية بالمؤسسات الخدمية لتقديم خدمة أفضل مع المحافظة على حقوق الإنسان، وتطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة الصادرة لإعطاء الجميع صورة واضحة وحقيقية عن حقوق الإنسان، وكذلك إيجاد نقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

وشهدت الورشة تفاعلا وسط مشاركة نحو ١٠٢ رجلا وسيدة شددوا على أهمية نشر ثقافة الدفاع عن الحقوق في جميع المجالات والعناية بالمؤسسات الخدمية لتقديم خدمة أفضل وإيجاد نقابات ومؤسسات فاعلة في المجتمع المدني.

وتوصل المشاركون خلال نقاشاتهم إلى أن المؤسسات الأكثر فاعلية في التوعية بحقوق الإنسان هي وزارة التربية والتعليم، ووزارة الإعلام، والمؤسسات الدينية، ووزارة العدل، والمسجد، والأسرة، وأكدوا أن الجهات المعنية بالمطالبة بحقوق الإنسان هي هيئة حقوق الإنسان، وجمعية حقوق الإنسان، وحماية المستهلك، والرقابة على السجون، والحماية الاجتماعية، والهيئات التنظيمية للخدمات مثل الاتصالات والكهرباء، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهيئة الغذاء والدواء، وهيئة الرقابة والتحقيق.

واتفق المشاركون في الورشة على أن السكوت عن المطالبة بالحقوق سببه: التنشئة والتربية، والأعراف الاجتماعية، وعدم وجود مؤسسات وسيطة، والظن أن المطالبة قد تؤدي للضرر الأكبر، وضعف الثقافة الحقوقية، والشعور بعدم فائدة المطالبة، وانعدام الحماية اللاحقة للمطالب بحقوقه، وضعف التوعية الإعلامية والثقافية، وضعف القدرة المالية، وغموض بعض الأنظمة، وتأخر التحديث أو النشر، وعدم وضوح الآليات اللازمة للمطالبة بالحقوق.

وخلص المشاركون في ورشة العمل إلى أن الأسباب المؤدية لهذه الانتهاكات تكمن في غموض وحداثة بعض الأنظمة، وغياب مؤسسات المجتمع المدني، وانعدام الثقافة الحقوقية لدى الأفراد، وضعف الوازع الديني، وعدم وجود نظام رادع للانتهاكات، والإفلات من العقوبة، والعرف الاجتماعي المخالف للشريعة، وعدم وجود أجهزة رقابية وإن وجدت فهي

غير فاعلة، وعدم الوعي بالأنظمة، وعدم وجود توعية حقوقية في التعليم والإعلام وغيرها، وعدم وجود مكاتب محاماة كافية، والسلطة المطلقة للتنفيذيين.

وكانت ورشة العمل قد ناقشت مجالات حقوق الإنسان، التي تتمثل في الحقوق الشخصية المدنية (المرأة - الطفل - كبار السن)، والحقوق الاجتماعية، والحقوق المعيشية ومنها الأمن، والحقوق المعرفية (الأبحاث - الدراسات - المعلومات)، والحقوق الصحية (العلاج والحفاظ على السلامة)، والحقوق المهنية (التوظيف والعمالة).



وفد أمريكي يبحث مع رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان التدريب الحقوقي لمنسوبي الأمن وتبادل السجناء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٤

<http://www.alriyadh.com/2011/06/13/article641221.html>

الرياض - فاطمة الغامدي

تدريب منسوبي الأمن والشرطة على مبادئ حقوق الإنسان الدولية، من أبرز موضوعات أجندة اللقاء الثنائي الذي عقد يوم امس بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا السيدة/ تمارا أوتس بمقر الجمعية .

وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أن الامن العام قد أنشأ مؤخرا إدارة متخصصة لحقوق الانسان ، تابعة لشرط مناطق المملكة ، وتم تزويدهم بنسخ من مطبوعات ومنشورات الجمعية ليتم الاستفادة منها، اضافة الى الدورات التدريبية .

وذكر المفلح رداً على استفسار السيدة/ ماريون رام السكرتير الثاني للشئون السياسية ، والسيدة /مينوتا توبينق مسئولة الشئون السياسية والسيد/ علي الأشوح أخصائي الشئون السياسية مرافقي الوفد حول تفعيل أنظمة حقوق الإنسان وإدراجها ضمن الانظمة القانونية ، أن المملكة مهتمة بالجانب الحقوقي، وبالأخص القوانين المتعلقة بالمرأة والطفل والسجناء والسعوديات المتزوجات بأجانب ، وهناك مشاريع أنظمة تدرس حالياً بشأنها .

وابان المفلح أن القانون العام في المملكة هو الشريعة الاسلامية ، والمؤكد في كل نصوصها الى حماية حقوق الانسان وكرامته .

وأكد رئيس الجمعية للوفد الزائر أهمية وجود اتفاقية لتبادل السجناء بين المملكة والولايات المتحدة الامريكية لما لذلك من اثار ايجابية على اسر بعض السجناء وعلى وجه الخصوص السعوديين .

كما تطرق الحديث للموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية وأهمية احترام حقوق الفلسطينيين لما لذلك من تأثيرات على شعوب المنطقة ودعم مبادئ حقوق الإنسان، وفي نهاية اللقاء شكر الوفد الزائر الجمعية على الجهود المقدمة لدعم حقوق الانسان .

يذكر انه حضر اللقاء كل من الدكتورة نورة العجلان نائب الرئيس لشؤون الاسرة والدكتور صالح عبدالرحمن الشريدة رئيس لجنة الشؤون المالية والاستثمار والمستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري المشرف العام على الشؤون المالية والادارية.

ضحايا مغتصب القاصرات يتعرفن على منزلهن

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alyaum.com/News/art/15189.html>

عبدالعزیز العمرى - جدة

المتهم معلم يبلغ ٤٢ عاماً وأب لـ ٤ فتيات وولدين !

تواصل الأجهزة الأمنية في جدة تحقيقاتها مع المشتبه به والذي تم إيقافه على خلفية تورطه في عدد من جرائم الاغتصاب التي تعرضت لها فتيات قاصرات وذلك بعد اشتباه رجال الأمن به اثر مطابقة أوصافه مع المعلومات التي أدلى بها الضحايا واللاتي تعرفن اليه في ادارة البحث الجنائي في شرطة جدة كما تعرف إليه احد الباعة في مركز تجاري شهد حالتي اختطاف ونجح في الاستدلال عليه.

يذكر ان رجال الامن قد عكفوا خلال الايام الماضية على التحقيق مع الموقوف ومتابعة كافة مجريات القضية في مسكنه و الضحايا و الاستماع لإفاداتهم واللاتي قدمن أوصاف المعتدي لرجال الأمن.

وجاء سقوط المعلم المغتصب على خلفية اعمال مراقبة ومتابعة تم خلالها التأكد من امتلاكه سيارة سوداء اللون صغيرة وهي ذات السيارة التي اشارت اليها الفتيات.

وتبين ان الموقوف المشتبه به أب لـ ٤ فتيات وولدين ويبلغ من العمر ٤٢ عاماً ويعمل معلماً للغة العربية جنوب جدة ولم يسبق ان اوقف على ذمه أي جرائم سابقة.

ويتوقع ان تستمر عمليات التحقيق والتأكد من تورط الموقوف من عدمه في تلك الجرائم حتى يجري التأكد من هويته ومطابقة العينات التي سحبت منه مع التي تم سحبها من ضحاياه، فيما اكدت مصادر الى ان احدى الضحايا دخلت الى مسكنه برفقة رجال الامن وتعرفت على الموجودات وهي تشير الى بعض المقتنيات منها الوان السجاد واماكن بعض المتعلقات التي شاهدها اثناء تنفيذ جريمته وهو ما يشير الى تورطه بتلك الجرائم الا ان هيئة التحقيق قد اكدت ان الساعات القادمة ستكشف كل مجريات التحقيق معه.

يذكر ان عضو الجمعية الوطنية لحقوق الانسان معتوق الشريف ادلى في تصريح لـ (اليوم) بأنه بعد تكليفه من قبل الدكتور حسين الشريف المشرف العام للجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة بمتابعة قضية اغتصاب القاصرات بجدة لم يجد اى تحرك يذكر من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة التي تم الاتصال بها، وأضاف إن الإدارة العامة للتربية والتعليم بجدة كلفت حياة المطوع للتنسيق معي والوقوف على الحالات.

حقوق الإنسان زارته وانتقدت الوضع وتستعد لمخاطبة الإمارة مقيم ه أشهر مقيدا بالسلاسل في مستشفى الملك فهد

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110613/Con20110613426253.htm>

معتوق الشريف - جدة

ينتظر رام برديب مالي «هندي الجنسية» الترحيل إلى بلاده بعد أن قضى خمسة أشهر من العلاج مقيدا بالسلاسل في الدور الرابع في مستشفى الملك فهد في جدة بعد أن أدخل مسجوناً للمستشفى. ويعاني رام الذي أحيل من السجن العام في جدة للمستشفى في خمسة صفر الماضي، من إعياء وضعف شديد تبين بالفحص الطبي أنه مصاب بفقر دم شديد ونقص حاد في مكونات الدم من الصفائح الدموية وخلايا الدم البيضاء مما أدى إلى إصابته بالتهاب حاد تبين بالمعاينة الطبية وجود فشل حاد في نخاع العظم لدرجة تمثل خطورة على حياته مما استدعى المستشفى إدخاله العناية المركزة ثم نقله إلى غرفة عزل خشية من أي عدوى حتى تماثل للشفاء. وعلمت «عكاظ» أن عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان معتوق الشريف وقف أمس على حالة المريض واتضح أن المستشفى خاطب إدارة السجن العام أكثر من مرة مطالبا سرعة ترحيل المريض إلى بلاده بعد استقرار حالته لاستكمال علاجه في بلده نظرا للتكاليف الباهظة التي تصرف على حالته والتي بلغت مئات الألوف وشغله غرفة في المستشفى وخشية انتكاس حالته من جراء تقييده في السرير طيلة خمسة أشهر الأمر الذي أدخله في حالة نفسية صعبة. وأوضح عضو الجمعية أن المريض مستاء من عدم سعي قنصلية بلاده الجاد لحل قضيته بعد أن زاره أحد ممثليها في المستشفى، وعدم معاملته كبقية زملائه الذين رحلوا إلى الهند بعد القبض عليهم في الطائف في قضية تزوير، وقال: «نعكف على إعداد تقرير عن وضع المريض لرفعه للجهات ذات الاختصاص لترحيله نظرا لظروفه الصحية»، وأضاف «تقييد المريض بهذا الأسلوب انتهاك لحقوقه وعمل غير إنساني وغير لائق وامتهان لكرامة المريض وتخويفه»، وزاد «لدى حقوق الإنسان إجراءات نظامية تحد من ممارسة بعض الجهات وارتكابها مثل هذا الخطأ». وطالب الشريف القنصلية الهندية بزيارة المريض ومتابعة معاملته. من جهته، قال المشرف على فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف: «سوف نتواصل مع إمارة المنطقة لترحيله إلى بلاده والاستفادة من الإفراج الصحي».

ورشة عمل تلامس الضعف في ثقافة الحقوق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110613/Con20110613426375.htm>

نواف عافت - الرياض

أوصى المشاركون في ورشة العمل التي انطلقت تحت عنوان «حقوق الإنسان.. الواقع والمأمول» وسط مشاركة نحو ١٠٢ امرأة ورجل أكدوا أن الجهات المعنية في المطالبة بحقوق الإنسان هي هيئة حقوق الإنسان، جمعية حقوق الإنسان، حماية المستهلك، الرقابة على السجون، الحماية الاجتماعية، الهيئات التنظيمية للخدمات مثل الاتصالات والكهرباء، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هيئة الغذاء والدواء، وهيئة الرقابة والتحقيق.

وقادت النقاشات التي أدارها المشاركون في ورشة العمل، إلى أن أسباب السكوت عن المطالبة بالحقوق، ترجع إلى التنشئة والتربية، الأعراف الاجتماعية، عدم وجود مؤسسات وسيطة، الظن أن المطالبة قد تؤدي للضرر الأكبر، ضعف الثقافة الحقوقية، الشعور بعدم فائدة المطالبة، انعدام الحماية اللاحقة للمطالب بحقوقه، ضعف التوعية الإعلامية والثقافية، ضعف القدرة المالية، غموض بعض الأنظمة وتأخر التحديث أو النشر، وعدم وضوح الآليات اللازمة للمطالبة بالحقوق، ورتب المشاركون انتهاكات حقوق الإنسان في المجتمع السعودي حسب خطورتها منها: الحقوق المدنية (السجن، المحاكم، الإيقافات)، الحقوق الاقتصادية (حق العمل، السكن)، الحقوق الصحية (العلاج، التأمين الطبي)، الحقوق الوظيفية (الأمان الوظيفي)، الحقوق الأسرية (العنف الأسري)، الحقوق الاجتماعية (المعاقين، الأيتام)، الحقوق السياسية (حرية التعبير، المشاركة في اتخاذ القرار)، حقوق المستهلك (حق معرفة السلع والخدمات والتقاضى). وخلص المشاركون في ورشة العمل إلى أن الأسباب المؤدية لهذه الانتهاكات تكمن في غموض وحداثة بعض الأنظمة، غياب مؤسسات المجتمع المدني، وانعدام الثقافة الحقوقية لدى الأفراد، وضعف الوازع الديني، وعدم وجود نظام رادع للانتهاكات، والإفلات من العقوبة، والعرف الاجتماعي المخالف للشريعة.

واقترح المشاركون في ورشة العمل آليات إجرائية لمعالجة هذه التحديات، منها التوعية وبيان حماية الشريعة الإسلامية لهذه الحقوق من خلال وأوصى المشاركون بطرق وآليات مثلى للوصول بالمجتمع السعودي إلى وضع متقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال نشر ثقافة الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع المجالات والوسائل المحلية، النص الواضح في المرجعية القانونية على عقوبات رادعة للانتهاكات.

أم نايف وليلى تشكو معذبة ابنيها

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110613/Con20110613426243.htm>

فيصل الأحمري - خميس مشيط

طفرت دمة من عيني رجل مسن في وادي بني هشبيل وهو يحكي تفاصيل التعنيف الذي تعرض له اثنان من أحفاده (ابنا ابنته) على يد زوجة أبيهم - حسب قوله - موضحا أنه حينما شاهد آثار التعنيف على جسد الطفلين لم يتمالك نفسه وغلبته دموعه ورباطة جأشه لأن الموقف كان أكبر من أن يتحمله. يقول سعيد حمود (جد الصغيرين لأمهما)، إن مأساة الطفلين نايف (٨ سنوات) وشقيقته ليلي (٦ سنوات) بدأت بعد أن انفصل والدهما عن أمهما وكانا صغيرين في السن، موضحا أن والد الطفلين من ذوي الاحتياجات الخاصة وهو رجل طيب ولكن جرت الرياح بما لا تشتهي السفن، حيث انفصل عن أمهما وارتبط بامرأة أخرى، بينما تزوجت أم الطفلين وارتحلت إلى منطقة أخرى.

ويضيف جد الطفلين، ليلي ونايف ذهبا للعيش مع أبيهما وزوجته، والتي حسب قوله، بدأت بتعنيفهما لدرجة أن الطفلين أفصحا له بتفاصيل ما تمارسه معهما زوجة الأب، مستغلة أن والدهما من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتابع الجد، أن التعنيف الذي مورس في حقهما كان أحد أسباب تأخر ليلي في دراستها، موضحا أنه اكتشف عملية التعنيف لأول مرة حينما زارته والدتهما في إحدى الإجازات، وقابلا الطفلين في إحدى الحدائق العامة وشاهدا آثار كدمات على راسيهما، وكانت حفيدته ليلي، حسب قوله، لا تستطيع المشي بصورة طبيعية.

وتابع الجد بقوله، «وفي حينه عرفت أن ثمة تعنيفا يمارس في حقهما، وبعد تلك الحادثة ذهب أحد أبنائي وأخبر والد الطفلين أن والدتهما تريد رؤيتهما، وحينما حضرا ذهبا بهما إلى مستشفى خميس مشيط المدني، وهناك جرى تنويمهما، واستقبلت الشرطة الحالة على أنها عنف أسري ومكث الطفلان أسبوعا بمرافقة والدتهما ورفعنا قضية ضد من مارس التعذيب بحقهما».

ويضيف الجد أنه صدر تقريران طبيان (حصلت «عكاظ» على صور منهما) يؤكدان وقوع حالات تعنيف بحقهما، موضحا أن ابنته رفعت شكوى إلى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير التمس فيها معاقبة المتسبب في إيذاء الطفلين، وقد جرى استدعاء والد الطفلين وزوجة أبيهما وجرى التحقيق معهما وربط بالكفالة وأحيلت المعاملة إلى هيئة حقوق الإنسان. ومن جانبها، أوضحت الأخصائية الاجتماعية كريمة سعد وسكرتيرة التمريض جميلة علي في قسم الخدمة الاجتماعية في مستشفى خميس مشيط العام أنه جرى استقبال حالة الطفلين نايف وليلى على أنها عنف أسري. من جهته، أوضح الدكتور علي الشعبي عضو جمعية حقوق الإنسان، أن «الجمعية على استعداد لتولي القضية ونظرا لعدم افتتاح فرع للجمعية بشكل رسمي في منطقة عسير ولا يزال استقبال البلاغات عن طريق جوالات الأعضاء فليس لدي علم عن تلقي بلاغ بشكل رسمي عن هذه الحالة». وأكد لـ «عكاظ» الرائد عبدالله علي آل شعثان الناطق الإعلامي في شرطة منطقة عسير حدوث الواقعة، وقال «استقبلت وحدة شرطة المستشفى المدني في خميس مشيط بلاغا عن حالتي عنف للطفل نايف وشقيقته ليلي لأنه في مثل هذه الحالات يرفض المستشفى علاج الحالة إلا بتحويل من الشرطة، وقد قامت شرطة المستشفى بتعميد المستشفى المدني في الخميس باستقبال الحالتين وجرى تسجيل البلاغ بشكل رسمي لدى شرطة المستشفى التي أبلغت مرجعها فورا في شرطة الخميس، ومن ثم أشعر قسم الخدمة الاجتماعية عن طريق شرطة المستشفى بإجراءات معروفة لمثل هذه الحالات»، وأكد أن هناك عدة جهات رسمية تتابع الحالة بعد إشعار الخدمة الاجتماعية وإصدار التقارير حيال ذلك ولا زالت تلك الجهات تواصل التحقيق في القضية.

حقوق الإنسان: انتهاكات الحقوق المدنية الأخطر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277410>

الرياض- «الحياة»

اتفق مشاركون في ورشة عمل نظمتها هيئة حقوق الإنسان أخيراً، على أن انتهاكات الحقوق المدنية (السجن، المحاكم، الإيقافات) هي الأخطر على حقوق الإنسان في المجتمع السعودي. وتوصلوا إلى أن المؤسسات الأكثر فاعلية في التوعية بحقوق الإنسان هي وزارة التربية والتعليم، ووزارة الإعلام، والمؤسسات الدينية، ووزارة العدل، والمسجد، والأسرة. وبحسب بيان لهيئة حقوق الإنسان أمس، فإن ١٠٢ رجل وامرأة شاركوا في الورشة التي أقيمت في الرياض بعنوان: «حقوق الإنسان... الواقع والمأمول»، أكدوا أن انتهاكات الحقوق المدنية (السجن، المحاكم، الإيقافات) هي الأخطر على حقوق الإنسان في المجتمع السعودي، تليها انتهاكات الحقوق الاقتصادية (حق العمل، السكن)، فالحقوق الصحية (العلاج، التأمين الطبي)، فالحقوق الوظيفية (الأمان الوظيفي)، فالحقوق الأسرية (العنف الأسري)، فالحقوق الاجتماعية (المعوقين، الأيتام)، فالحقوق السياسية (حرية التعبير، المشاركة في اتخاذ القرار)، فحقوق المستهلك (حق معرفة السلع والخدمات والتقاضى).

وعزوا هذه الانتهاكات إلى غموض وحداثة بعض الأنظمة، وغياب مؤسسات المجتمع المدني، وانعدام الثقافة الحقوقية لدى الأفراد، وضعف الوازع الديني، وعدم وجود نظام رادع للانتهاكات، والإفلات من العقوبة، وعدم وجود أجهزة رقابية فاعلة، وعدم الوعي بالأنظمة، وعدم وجود توعية حقوقية في التعليم والإعلام وغيرها، ونقص مكاتب المحاماة، والسلطة المطلقة للتنفيذيين.

وتوصلوا إلى أن السكوت عن المطالبة بالحقوق يعود إلى التنشئة والتربية، والأعراف الاجتماعية، وعدم وجود مؤسسات وسيطة، والظن أن المطالبة قد تؤدي للضرر الأكبر، وضعف الثقافة الحقوقية، والشعور بعدم فائدة المطالبة، وانعدام الحماية اللاحقة للمطالب بحقوقه، وضعف التوعية الإعلامية والثقافية، وضعف القدرة المالية، وغموض بعض الأنظمة وتأخر التحديث أو النشر، وعدم وضوح الآليات اللازمة للمطالبة بالحقوق.

وأكد المشاركون، أن الجهات المعنية بالمطالبة بحقوق الإنسان هي هيئة حقوق الإنسان، جمعية حقوق الإنسان، حماية المستهلك، الرقابة على السجون، الحماية الاجتماعية، الهيئات التنظيمية للخدمات مثل الاتصالات والكهرباء، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هيئة الغذاء والدواء، وهيئة الرقابة والتحقيق.

واستطلع المحور الأول من الورشة التي حمل عنوانها «التعرف على واقع حقوق الإنسان في المملكة»، مدى الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع، وتبين من خلال آراء المشاركين أن هناك تهاوياً في المطالبة بالحقوق، وضعف إدراك بوجود الحق لدى الجهات الرسمية.

وحدد المشاركون خلال مناقشتهم للمحور الثاني «التحديات التي تواجه نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع»، وهي الخوف من مصطلح الحقوق وربطه بالانحراف، وقلة الوعي بمفاهيم حقوق الإنسان، وضعف دور التعليم في التوعية بحقوق الإنسان، وإهمال الجهات الخدمية لحقوق الإنسان سواء المستفيد من خدماتها أم العاملين فيها، وارتباط الدعوة لحقوق الإنسان بمنظمات غربية، وهو ما أدى إلى الرفض المحلي لها، والاعتقاد بأن الحديث عن حقوق الإنسان يزيد المشكلات، والخلط بين الدفاع عن حقوق الإنسان ومعارضة النظام الأسري أو السياسي أو الاجتماعي.

واقترحوا إجراءات لمعالجة هذه التحديات، تتمثل في التوعية وبيان حماية الشريعة الإسلامية لهذه الحقوق من خلال التعليم والتربية، والاستفادة من الإعلام الجديد والاجتماعي للحديث عن هذه الحقوق والتعبير عنها بأشكال متنوعة، وإشراك جميع أفراد المجتمع في هذه الأنشطة، واستثمار أنشطة المؤسسات التربوية (المدرسة والمسجد) في التوعية بمفاهيم حقوق الإنسان، والاتفات لحقوق الإنسان مع تقديم الخدمة من المؤسسات الخيرية، ووضع سياسات واضحة بالاشتراك مع المجتمع، إضافة إلى الدعم المالي لذلك من موازنة الحكومة، واستقطاب الأشخاص المهتمين والفاعلين والمهتمين بحقوق الإنسان للعمل في هيئة حقوق الإنسان، وتنفيذ برامج تدريبية لنشر ثقافة حقوق الإنسان لكل شرائح المجتمع.

ورأى المشاركون أن أبرز السمات المأمولة للمجتمع الذي يحافظ على حقوق الإنسان هي الإيمان بحقوق الإنسان، وتوفير العدالة، وارتفاع الوعي والثقافة والتعليم، والفصل بين السلطات الثلاث، واحترام الأنظمة ومحاسبة المتجاوزين، وقبول النقد البناء، وتحديث الأنظمة، وإيجاد مجتمع يثق أفرادُه ببعضهم، ومؤسسات المجتمع المدني. وأوصوا بطرق للوصول بالمجتمع السعودي إلى وضع متقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان، تشمل نشر ثقافة الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع المجالات والوسائل المحلية، والنص الواضح في المرجعية القانونية على عقوبات رادعة للانتهاكات، واستقلالية حقوق الإنسان من خلال آلية أخرى غير تعيين الأعضاء في هيئة حقوق الإنسان، وتنمية الحقوق منذ الصغر في مؤسسات التربية، والعناية بالمؤسسات الخدمية لتقديم خدمة أفضل مع المحافظة على حقوق الإنسان، وتطبيق الشريعة الإسلامية والأنظمة الصادرة لتعطي صورة واضحة وحقيقية عن حقوق الإنسان، وإيجاد نقابات ومؤسسات المجتمع المدني.



حقوق الإنسان تطالب بكشف المسكوت عنه

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=58002&CategoryId=5

جدة، الرياض: سامية العيسى، الوطن 2011-06-13 2:06 AM
أوصى المشاركون في ورشة عمل "حقوق الإنسان.. الواقع والمأمول" التي أقامتها هيئة حقوق الإنسان واختتمت أعمالها أول من أمس بجدة، بتحديد معوقات نشر ثقافة حقوق الإنسان وإعداد رؤية مستقبلية عنها في المجتمع لمعرفة طرق الانتهاكات بالكشف عن المسكوت عنه من انتهاكات في المجتمعات الحكومية والأهلية.
من جهته، أشار المشرف العام على فرع الهيئة إبراهيم الليثاني إلى ضرورة الاهتمام بنشر الوعي بحقوق المواطن ومعرفة ما له وما عليه حسب التشريعات الإسلامية، مطالباً بإلزام جميع المؤسسات الحكومية والأهلية بصياغة ميثاق لحقوق الموظفين وتفعيل النظام القضائي السريع والعدل، وتوفير خط ساخن لاستقبال الشكاوى.
من جهتها، دعت الدكتورة تغريد الجهني في محاضرة لها بالقسم النسائي إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة كالفيديو وتويتر لدعم الهيئة، مشددة على ضرورة تنشيط دور المرأة المحامية، وفتح باب التطوع للشباب والشابات كي يمارسوا دورهم في حماية مجتمعهم من الأفكار الهدامة والمريبة، وتوفير مسؤولين للدفاع عن المغتربين من السعوديين خارج المملكة.
وأوضح عضو الحوار الوطني عبد اللطيف الشهري، أن الجهل بالأنظمة والإجراءات وضعف الوازع الديني وراء مجمل المخالفات الإنسانية، وذلك وفقاً لاستبيان تم إجراؤه للمشاركين في الورشة.
كما ناقش الحضور عدة محاور بهدف التعرف على أولويات القضايا واستكشاف مدى الوعي بحقوق الإنسان، وتحديد الدور المأمول من المؤسسات ذات العلاقة في تنمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان.
وفي ذات السياق أوصى المشاركون في ورشة عمل مماثلة نظمها الهيئة "بفندق" بالرياض الثلاثاء الماضي، بأهمية نشر ثقافة الدفاع عن الحقوق في جميع المجالات والعناية بالمؤسسات الخدمية لتقديم خدمة أفضل وإيجاد نقابات ومؤسسات فاعلة في المجتمع المدني.
واتفق المشاركون بحسب بيان صحفي أمس خلال نقاشاتهم بأن المؤسسات الأكثر فاعلية في التوعية بحقوق الإنسان هي وزارات التربية والتعليم، الإعلام، والعدل والمؤسسات الدينية، والمسجد، والأسرة، فيما تشمل الجهات المعنية بالمطالبة بحقوق الإنسان (هيئة حقوق الإنسان، جمعية حقوق الإنسان، حماية المستهلك، الرقابة على السجون، الحماية الاجتماعية، الهيئات التنظيمية للخدمات مثل الاتصالات والكهرباء، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هيئة الغذاء والدواء، وهيئة الرقابة والتحقيق).

بيع أثاث "عجوز بريمان" دون علمها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=57964&CategoryID=3

جدة: نسرين نجم الدين 2011-06-13 1:28 AM

باعت لجنة مشكلة من الحقوق المدنية بجدة وسكرتارية قاضي التنفيذ بالمزاد العلني أمس أثاث السجينة السبعينية صالحة التي رفضت إخلاء منزلها تنفيذا لحكم شرعي، وذلك بدون علمها .
وتساءل شقيق السجينة "أحمد" عن سبب عدم استدعاء شقيقته من السجن وإبلاغها بذلك.

باعت لجنة مشكلة من الحقوق المدنية، وسكرتارية قاضي التنفيذ بالمزاد العلني أمس أثاث ومستلزمات "السبعينية السجينة" صالحة، وغاب عن جلسة البيع ممثلو محافظة جدة .
وفي الوقت الذي رفض فيه قاضي التنفيذ الذي حكم ببيع أثاث المنزل الرد على أسئلة "الوطن" تساءل أحمد شقيق السجينة- عن سبب عدم استدعاء شقيقته صالحة من السجن وإبلاغها بذلك، مشيراً إلى إرساله برقيات لولاة الأمر لإمالتها ثلاثة أشهر لإخلاء المنزل.

من جهته، طالب المحامي طارق شامي بالنظر إلى قضية السجينة السبعينية برؤية إنسانية، مشيراً إلى أن الحكم صحيح من الناحية الموضوعية، موضحاً أن هناك طرقاً عديدة لإجبارها على تنفيذ الحكم الشرعي بتسليم البيت دون سجنها. وأضاف "إن تم البيع بالمزاد العلني فحصدتها في بيت مال المسلمين موجودة، معتقداً أن الحل ليس في حبسها، وعدم تسليم البيت بالقوة الجبرية طوال ثلاثة أشهر مدة سجنها، يدل على تقاعس الجهات التنفيذية في وضع الآليات للتنفيذ، وقصور في آلية التنفيذ من قبل قضاة التنفيذ، لأنه من المفترض ألا يتم اللجوء للتنفيذ بهذا الأسلوب". وتوقع القانوني الشامي أن استمرارها في عدم تنفيذ الحكم، يعود إلى أن الحكم لم يوجد لها بديلاً آخر، والسجن حالياً هو مأوى لها وأفضل من أن تعيش آخر أيامها في الشارع، مضيفاً أن أوامر خادم الحرمين الشريفين واضحة للأرامل والمطلقات بتوفير مسكن لهن، وحبسها دون توفير سكن بديل لها مخالف لأنظمة ولي الأمر، مستفسراً عن عدم تصدي الجهات التنفيذية التي مرت بها المعاملة من خلال الشؤون الاجتماعية وغيرها من الجهات للأمر بحيث تصدر توجيهات لصالح هذه المرأة. وأوضح الشامي أنه يحق لشقيقها الآن كتابة التماس بإعادة النظر لمحاكمة الاستئناف، وعدم قبول سعر المزاد باعتبار أنه بخس، وإن كان هناك بيع فهي أولى بشراء حصة الورثة الآخرين بالشفعة، حيث يقومون بإفراغ البيت لها خصوصاً وإن كفلها كفالة شرعية، وهو طلب مقبول شرعاً وهي أولى بالشفعة.

من جانبه، كشف رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف عن إفاد الجمعية وفداً قانونياً واجتماعياً نسائياً إلى سجن "بريمان" للاطمئنان على أوضاع السجينة صالحة. وقال "إن هذه اللجنة مهمتها التأكد من مجريات القضية، حيث لا يمكن إيداع أي شخص بالتوقيف أو السجن، إلا وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية، ولا بد أن يكون هناك سند نظامي لهذا التوقيف أو السجن، وعادة السجن لا يكون إلا بعقوبة وبموجب حكم قضائي".

وأكد أنه طالما لا يوجد الآن حكم قضائي بسجن هذه المرأة على خلفية هذه القضية، فإن سجنها طيلة هذه المدة يعتبر مخالفاً للنظام، حيث إنها لم ترتكب جرماً ولم يتم التحقيق معها في جرم ولم يتم الحكم عليها بالسجن من قبل قاض، وكان الأولى أن تقوم جهات التنفيذ، بتنفيذ الحكم جبراً دون الحاجة إلى سجن المرأة.

وأشار الشريف إلى أنه كان الأولى بالمرأة حضور الجلسات أو توكيل محام ومن ثم المطالبة بما تريده من حق الشفعة الذي يطالب به شقيقها الآن، وأنه من المفترض أن يتقدم وكيل المرأة، بدعوى قضائية جديدة في المحكمة للمطالبة بحق الشفعة، والقضاء ينظر القضية ويفصل فيها.

وأهاب الشريف باحترام الأحكام القضائية النهائية التي اكتسبت صفة القطعية وواجبة النفاذ، مشيراً إلى أن الأحكام القضائية تسعى أيضاً لإيصال الحقوق للآخرين.

وعلمت "الوطن" عن مخاطبات وإجراءات جديدة بدأتها اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) لمساندة السجينة، ومنها خطاب لإدارة السجن يفيد بعدم نظامية توقيف المرأة المذكورة بحسب نظام الإجراءات الجزائية، والمطالبة بالإفادة عن مدة حبس السجينة وإمكانية إطلاقها بكفالة . وكانت "الوطن" نشرت" الأربعة الماضي" قضية المسنة السبعينية، التي تلقب بـ "عجوز بريمان"، التي دفعت ثمناً باهظاً لثقتها في زوجها، الذي كان يؤكد لها أن البيت ملكها ومن حقها ولم يوثق ذلك، وبعد وفاته آل بها الحال إلى التعرض للطرده من فيلتها الفاخرة والزج بها في سجن بريمان.



5 ضحايا تعرفن على المشتبه به في اغتصاب القاصرات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=57944&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى 2011-06-13 1:15 AM

كشف مصدر في شرطة جدة عن إخضاع المشتبه به في اغتصاب القاصرات للمراقبة، وذلك بعد محاولته الانتحار، مشيراً إلى اتهام خمس فتيات له باغتصابهن، حيث تعرفن عليه، وأكدن اختطافه لهن. وبين أن الدلائل والقرائن تحيط بالمشتبه به، لافتاً إلى أن هيئة التحقيق والادعاء ستتابع سير القضية، وذلك بعد أن تعرف عليه عدد من المعتصابات القاصرات، وأوضح أن منهن يمنية وبرماوية وسعوديتين وسودانية . وأوضح المصدر الذي تحتفظ "الوطن" باسمه في تصريح خاص أن فتاة سودانية في التاسعة من عمرها تعرفت على الجاني أمس فور رؤيتها له، مفيدة بأن ذوي الفتاة كشفوا أنه اختطفها من أمام أحد أسواق مدينة جدة قبل عامين، مطالبين بالاقتصاص منه بأسرع وقت ممكن.

وتتابع اللجنة الخماسية التي شكلتها الجمعية السعودية لرعاية الطفولة مجريات سير التحقيق مع المشتبه به، وينتظر أن تتناول الدكتوراة مها حريري العلاج النفسي للفتيات المغتصابات وأسرن.

وكانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كلفت العضو معنوق الشريف بمتابعة عائلات القاصرات، وتذليل كل الصعاب التي قد تواجههن، وأفاد المشرف العام على الجمعية لمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية ستكلف فريقاً حقوقيًا إضافيًا للدفاع عن حقوق الضحايا، وستتعاون مع مستشفيات جدة لتأمين الدعم الكافي لكل المجني عليهن وأسرن، وستطالب الجمعية بتوقيع أقصى العقوبة على المتهم إذا ما ثبتت إدانته بالجرم الفاحش، حتى يكون عقابه رادعا لمن تسول له نفسه لارتكاب مثل تلك الجرائم.

وأفاد مصدر مقرب من المشتبه به أن الجاني يسكن في حي الأجاويد، ويمتلك عددا من العمائر في مدينة جدة، ويعد من الأثرياء، وكان بإمكانه التعدد أو الزواج من جنسيات مختلفة، معللاً فعلته بأن يكون مريضاً نفسياً نافياً علمه بسلوكه المشين.

ورشة عمل حقوقية تحدد الأسباب المؤدية لانتهاكات حقوق الإنسان في المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٤
<http://www.alriyadh.com/2011/06/13/article641254.html>

الرياض - نايف ال زاحم

أرجع مشاركون في ورشة عمل حقوقية إلى أن الأسباب المؤدية لانتهاكات حقوق الإنسان في المجتمع السعودي تكمن في غموض وحدائث بعض الأنظمة، وغياب مؤسسات المجتمع المدني، وانعدام الثقافة الحقوقية لدى الأفراد، وضعف الوازع الديني، وعدم وجود نظام رادع للانتهاكات، والإفلات من العقوبة، والعرف الاجتماعي المخالف للشريعة، وعدم وجود أجهزة رقابية وإن وجدت فهي غير فاعلة، وعدم الوعي بالأنظمة، وعدم وجود توعية حقوقية في التعليم والإعلام وغيرها، وعدم وجود مكاتب محاماة كافية، والسلطة المطلقة للتنفيذيين.

وشهدت ورشة العمل التي أقيمت تحت عنوان (حقوق الإنسان.. الواقع والمأمول) في فندق "نوفتيل" بمدينة الرياض الأسبوع الماضي، تفاعلاً كبيراً وسط مشاركة نحو ١٠٢ رجل وسيدة شددوا على أهمية نشر ثقافة الدفاع عن الحقوق في جميع المجالات والعناية بالمؤسسات الخدمية لتقديم خدمة أفضل وإيجاد نقابات ومؤسسات فاعلة في المجتمع المدني. كشفت الورشة عن نقاط رئيسية طالما غابت عن أذهان الأفراد حول حقوقهم الإنسانية، وكيفية المطالبة بها، وتحديد الجهات المعنية للمطالبة بها في المملكة.

وفي الوقت الذي توصل فيه المشاركون خلال نقاشاتهم إلى أن المؤسسات الأكثر فاعلية في التوعية بحقوق الإنسان هي وزارة التربية والتعليم، ووزارة الإعلام، والمؤسسات الدينية، ووزارة العدل، والمسجد، والأسرة، أكدوا أن الجهات المعنية بالمطالبة بحقوق الإنسان هي هيئة حقوق الإنسان، جمعية حقوق الإنسان، حماية المستهلك، الرقابة على السجون، الحماية الاجتماعية، الهيئات التنظيمية للخدمات مثل الاتصالات والكهرباء، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هيئة الغذاء والدواء، وهيئة الرقابة والتحقيق.

وقادت النقاشات التي أدارها المشاركون في ورشة العمل، إلى أن أسباب السكوت عن المطالبة بالحقوق، ترجع إلى التنشئة والتربية، الأعراف الاجتماعية، عدم وجود مؤسسات وسيطة، الظن أن المطالبة قد تؤدي للضرر الأكبر، ضعف الثقافة الحقوقية، الشعور بعدم فائدة المطالبة، انعدام الحماية اللاحقة للمطالب بحقوقه، ضعف التوعية الإعلامية والثقافية، ضعف القدرة المالية، غموض بعض الأنظمة وتأخر التحديث أو النشر، وعدم وضوح الآليات اللازمة للمطالبة بالحقوق. وكانت ورشة العمل قد ناقشت في محورها الأول الذي جاء بعنوان (التعرف على واقع حقوق الإنسان في المملكة)، مجالات حقوق الإنسان، حيث بينت مقاصد الشريعة المتمثلة في حفظ الضروريات الخمس، والحقوق الشخصية المدنية (المرأة - الطفل - كبار السن)، والحقوق الاجتماعية، والحقوق المعيشية ومنها الأمن، والحقوق المعرفية (الأبحاث، الدراسات، المعلومات)، والحقوق الصحية (العلاج والحفاظ على السلامة)، والحقوق المهنية (التوظيف والعمالة).

حقوق الإنسان: المرأة والطفل أهم أولوياتنا حالياً

المصدر: جريدة شمس الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٩٧٩

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=136814>

جدة. عبده الأسمرى

كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أمام وفد خارجي برئاسة تمارا أوتس مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، أن ما تركّز عليه في ملفاتها حالياً هو «شؤون المرأة والطفل»، بالإضافة إلى أحوال السجناء والسعوديات المتزوجات من أجانب، وإدخال منهج حقوق الإنسان في التعليم. وتطرق الحوار الحقوقي بين الطرفين، إلى تقارير الجمعية السنوية والدورية عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة، بالإضافة إلى الحديث عن بعض القوانين المطبقة في المملكة ومرجعيتها، حيث أوضح القحطاني أن القانون العام في المملكة هو الشريعة الإسلامية، كما تناول تدريب العاملين ورجال الشرطة على تطبيق المبادئ الحقوقية، من خلال دورات تعقدتها الجمعية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، مشيراً إلى أن الأمن العام أنشأ أقساماً لحقوق الإنسان في الشرطة

ورشة عمل: التنشئة والأعراف من أسباب عدم المطالبة بالحقوق

المصدر: جريدة شمس الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٩٧٩

<http://www.shms.com.sa/html/story.php?id=136824>

الرياض. سعود السلطان
أكد المشاركون في ورشة عمل «حقوق الإنسان.. الواقع والمأمول»، أن الجهات المعنية بالمطالبة بحقوق الإنسان هي هيئة وجمعية حقوق الإنسان، وحماية المستهلك، والرقابة على السجون، والحماية الاجتماعية، والهيئات التنظيمية للخدمات مثل الاتصالات والكهرباء، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهيئة الغذاء والدواء، وهيئة الرقابة والتحقيق.
وأرجعت النقاشات التي أدارها نحو ١٠٢ رجل وسيدة، أسباب السكوت عن المطالبة بالحقوق، إلى التنشئة والتربية، والأعراف الاجتماعية، وعدم وجود مؤسسات وسيطة، والظن أن المطالبة قد تؤدي إلى الضرر الأكبر، وضعف الثقافة الحقوقية، والشعور بعدم فائدة المطالبة، وانعدام الحماية اللاحقة للمطالب بحقوقه، وضعف التوعية الإعلامية والثقافية، وضعف القدرة المالية، وغموض بعض الأنظمة وتأخر التحديث أو النشر، بالإضافة إلى عدم وضوح الآليات اللازمة للمطالبة بالحقوق.
ورتب المشاركون انتهاكات حقوق الإنسان في المجتمع السعودي حسب خطورتها منها الحقوق المدنية «السجن، المحاكم، الإيقافات»، والحقوق الاقتصادية «حق العمل، السكن»، والحقوق الصحية «العلاج، التأمين الطبي»، والحقوق الوظيفية «الأمان الوظيفي»، وكذلك الحقوق الأسرية «العنف الأسري»، والحقوق الاجتماعية «المعاقون، الأيتام»، بالإضافة إلى حقوق المستهلك «حق معرفة السلع والخدمات والتقاضى».
وخلصوا إلى أن الأسباب المؤدية إلى هذه الانتهاكات تكمن في غموض وحداثة بعض الأنظمة، وغياب مؤسسات المجتمع المدني، وانعدام الثقافة الحقوقية لدى الأفراد، وضعف الوازع الديني، وعدم وجود نظام رادع للانتهاكات، والإفلات من العقوبة، والعرف الاجتماعي المخالف للشريعة، وعدم الوعي بالأنظمة، وعدم وجود توعية حقوقية في التعليم والإعلام وغيرهما، وعدم وجود مكاتب محاماة كافية.
وأوصوا بطرق وآليات مثلى للوصول بالمجتمع السعودي إلى وضع متقدم في الدفاع عن حقوق الإنسان، من خلال نشر ثقافة الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع المجالات والوسائل المحلية، وتنمية الحقوق منذ الصغر في مؤسسات التربية، والعناية بالمؤسسات الخدمية لتقديم خدمة أفضل مع المحافظة على حقوق الإنسان.

تطابق الحمض النووي في قضية مغتصب قاصرات جدة

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.alyaum.com/News/art/15309.html>

ثابت الاحمد ، عبد العزيز العمري - جدة

في تطور مثير في قضية إيقاف المشتبه به في جرائم الاعتداء على القاصرات في جدة كشفت مصادر مطلعة لـ "اليوم" ان التحاليل التي رفعت من بعض الحالات التي تعرضت للاعتداء اظهرت تطابقها مع الحمض النووي للموقوف والذي يقع حاليا لدى جهات الاختصاص بعد ان نجحت في اسقاطه بعد ملاحقة استمرت لفترة طويلة.

وكانت الجهات المعنية قد رفعت عينات من حالتين تعرضتا للاعتداء احدها في حمامات عامة في حي مشرفة نجح الخاطف في استدراجها وخداعها قبل ان ينفذ جريمته والحالة الاخرى التي تطابقت فيها عينات DNA كانت لطفلة خطفت من امام استراحة في حي الاجاويد حيث كانت الطفلة تحضر مع اسرتها لمناسبة زواج وصادفها الجاني خارج الاستراحة وجرى رفع عينات عنها ساهمت في تطابقها مع العينات المرفوعة من الموقوف على ذمة التحقيق والذي لا يزال يواصل صمته . وكان رجال الأمن قد عكفوا خلال الساعات الماضية على التحقيق مع الموقوف ومتابعة كافة مجريات القضية في مسكنه والضحايا والاستماع لإفادتهن حيث قدمن أوصاف المعتدي لرجال الامن من المركبة التي يستخدمها وهيئة وجهه و طوله وبعض الكلمات التي يستخدمها بالإضافة الى الطقوس التي يقوم خلالها باستدراج الفتاة بحجة فوزها في جائزة ويجعلها تختار رقما وبعد ذلك يفاجئها قائلا لقد فزت بتلك الجائزة ويطلب من بعضهن الصعود معه في سيارته وأخريات خدعن بالتأكيد عليهن انه صديق والدها ويطلب منه احضارها ومن ثم يقوم بخطفها فيما زعم لآخريات بمنحهن حلويات وبعض المغريات قبل ان يحملهن في سيارته المستخدمة في تلك الجرائم وكانت من نوع برادو ٢٠٠٦ بيضاء ارتكب بها بعض الحالات وتم التركيز عليها ليقوم بشكل مفاجيء بتغييرها الى سيارة صغيرة سوداء اللون ارتكب من خلالها اربع حالات وكان ذلك عقب سيول جدة كما افاد الضحايا.

وتمت الاطاحة بالمشتبه به على خلفية أعمال مراقبة ومتابعة تم خلالها التأكد من امتلاكه سيارة برادو قام ببيعها في معارض السيارات كونه يعمل دلالة للمركبات قبل ان يمتلك سيارة اخرى سوداء اللون صغيرة وهي ذات السيارة التي أفادت الفتيات المغتصبات وعددهن اربع فتيات عن الممارسات التي كان يقوم بها المعتدي بداخلها وكان منها قيامه اولا بتدخين شيشة يقوم باشعالها فيما يعرض بعض الافلام الاباحية على الفتيات ومن ثم يقوم بالتعدي عليهن وسط صراخهن دون ان يفرض بكارتهن الا انه يقوم عقب ذلك بالتخلص منهن عن طريق ايصالهن الى اقرب طريق من الموقع الذي اختطفهن منه، كما تبين أن الممارسات التي كان يقوم بها المعتدي كانت تعتمد على الهدوء والبعد عن تنفيذ أي جريمة او حالة اعتداء جديدة الا بعد مرور فترة طويلة وصلت في بعض الاوقات الى ما يقارب ٦ اشهر منها عقب سيول جدة والتي ظل خلالها المعتدي مختفيا ولم ينفذ أي حالة الا انه عقب ذلك امتلك السيارة السوداء ونفذ اربع حالات بحق فتيات صغيرات في السن ليصل عدد الحالات المنفذة الى ١٣ حالة في مواقع مختلفة من المحافظة منها حالتان قام باختطافها من امام احد المراكز التجارية جنوبي جدة وحالة من داخل مستشفى الثغر واخرى من داخل مول شهير واختطف فتاة اخرى من السوق المركزي للذهب والمجوهرات والحالة السادسة كانت من داخل مجمع تسويقي والسابعة من مول في حي مدائن الفهد وحالة من امام قصر للافراح وعمل على اختطاف فتاة من احد المواقع ومن ثم من امام احدى الاستراحات في حي الاجاويد وهي الحالة الاخيرة،

وقد استعان رجال الامن في شرطة جدة بمختص نفسي واجتماعي لدراسة حالة الجاني والمنفذ لحالات الاعتداء وذلك بهدف رسم شخصيته ومتابعتها حيث اكد الاطباء بانه من المتوقع ان يكون شخصا يتمتع بالهدوء وصاحب علاقات اجتماعية متميزة ولا يمكن الشك به وهو ما يسمح له بالتحرك في توقيت معين لتنفيذ جريمته ومن ثم الركود لفترة دون كشفه كما انه عادة يكون في مسرح الجرائم هادئا ومتزنا مما يسمح له بتنفيذ جريمته بكل هدوء او ارتكاب أي اخطاء قد

تكشف هويته، وقد تعامل رجال الأمن مع تلك المعلومات بدقة ونجحوا من خلالها في التوصل الى الحي الذي يسكنه المشتبه به قبل ان يتم ايقافه للتأكد منه ومدى تورطه في تلك الجرائم.

فريق عمل لتأهيل الأطفال الضحايا

من جهته أكد مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور سامي باداود لـ "اليوم" أنه وجه بتشكيل فريق عمل تحت مسمى لجنة اعادة وتأهيل الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي مكون من استشاري طب نفسي واستشاري أطفال واستشاري جراحة أطفال وأخصائية اجتماعية وأخصائية نفسية من مستشفيات صحة جدة لمتابعة حالات الأطفال الذين تعرضوا لجرائم الاغتصاب. وأكد مدير صحة جدة في القرار الذي أصدره الأحد بهذا الشأن أن هؤلاء الأطفال الذين تعرضوا لهذه الجريمة الوحشية سيتأثرون حتماً بهذه الحادثة الأليمة والبشعة من الناحيتين الجسدية والنفسية وكذلك من الناحية الاجتماعية مما يتسبب في إلحاق الضرر السلبي عليهم ويؤثر على مستقبلهم لا سمح الله. وقال باداود إن الواجب الإنساني والعملية يحتم علينا التفاعل مع قضية الأطفال المغتصبين وذوهم لمساعدتهم على تخطي هذه الأزمة النفسية والاجتماعية وتجاوز آلامها وأضرارها. وأشار إلى أن فريق العمل النفسي والاجتماعي سيتابع وبالتنسيق مع شرطة جدة الأوضاع النفسية للأطفال وسيعالج التأثيرات الجانبية والسلبية التي يعانون منها إلى أن يتم تجاوزها والوصول بهم إلى بر الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي.

حقوق الإنسان: تأخر دعم مغتصبات جدة وأسرهن

من جانبه أوضح لـ "اليوم" معتوق الشريف المكلف من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بمتابعة قضية اغتصاب القاصرات بجدة أن سبب تأخر الجهات الحكومية المعنية في تقديم المساعدة الصحية والنفسية والاجتماعية للضحايا وأسرهن هو غياب المعلومة وحجبها من قبل الشرطة . وأضاف ان للشرطة العذر في التحفظ على سرية المعلومات كون القضية طور التحقيق ولكن ليس لهم العذر في التأخر في تقديم الدعم للضحايا وأسرهن من قبل الجهات الحكومية ، وأكد الشريف أنه يجري حالياً اتصالات مع الشرطة للإجابة عن استفسارات عدة منها سبب غياب المعلومة للجهات المعنية وكيف تعاملت الشرطة مع هذه الحالات صحياً ونفسياً خلال الفترة الماضية ومدى صحة الرقم (١٣) فتاة الذي تناقلته وسائل الاعلام. جاء ذلك بعد اجتماع عقده الشريف ظهر أمس الاثنين مع مدير الشؤون الاجتماعية بمحافظة جدة عبد الله آل طاوي الذي أبدى استعداده واستعداد الوزارة للمشاركة والدعم المادي والمعنوي للضحايا وأسرهن .

إعادة تأهيل الضحايا.. لجنة لمتابعة حالات الاعتداء الجنسي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110614/Con20110614426632.htm>

حسين هزازي، منى الشريف - جدة

وجه مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداود بتشكيل فريق عمل تحت مسمى لجنة إعادة تأهيل الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي مكون من استشاري طب نفسي واستشاري أطفال واستشاري جراحة أطفال وأخصائية اجتماعية وأخصائية نفسية من مستشفيات صحة جدة لمتابعة حالات الأطفال الذين تعرضوا لجرائم الاغتصاب. وقال مدير صحة جدة في القرار الذي أصدره أمس الأول بهذا الشأن، إن هؤلاء الأطفال الذين تعرضوا لهذه الجريمة الوحشية سيتأثرون حتما بهذه الحادثة الأليمة والبشعة من الناحيتين الجسدية والنفسية وكذلك من الناحية الاجتماعية مما يتسبب في إلحاق الضرر السلبي عليهم ويؤثر على مستقبلهم.

وأوضح مدير صحة جدة أن الواجب الإنساني والعملية يحتم علينا التفاعل مع قضية الأطفال المغتصبين وذويهم لمساعدتهم على تخطي هذه الأزمة النفسية والاجتماعية وتجاوز آلامها وأضرارها، مشيراً إلى أن فريق العمل النفسي والاجتماعي سيتابع وبالتنسيق مع شرطة جدة الأوضاع النفسية للأطفال، وسيعالج التأثيرات الجانبية والسلبية التي يعانون منها إلى أن يتم تجاوزها والوصول بهم إلى بر الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي.

من جهة أخرى، عقد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المكلف بملف الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي في جدة معتوق الشريف اجتماعاً أمس مع مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي، الذي أكد للشريف استعداد إدارته ومبادراتها إلى التواصل مع إدارة الشرطة وتقديم المساعدة اللازمة للضحايا وأسراهم في شتى المجالات. بدوره قال الشريف «غياب المعلومة حول الضحايا يشكل عائقاً أمام تقديم الجهات الحكومية في المحافظة واجبتها تجاه الضحايا»، وأضاف «لمسنا من كافة الجهات التي تواصلنا معها حرصها على تفعيل دورها تجاه القاصرات المغتصابات، لكن هذا الدور مناط بمدى تعاون الجهات الأمنية مع هذه الجهات».

قانونيون يطالبون بتطبيق حد الحرابة بحق ذئب جدة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110614/Con20110614426653.htm>

عبدالله راجح العبدلي - جدة

علمت «عكاظ» أن عددا من المحامين القانونيين تطوعوا للوقوف إلى جوار أولياء أمور القاصرات المنتهكة أعراضهن من قبل أحد الأشخاص في جدة والذي يطلق عليه «ذئب جدة» والترافع عنهن دون مقابل. وتحركت الجمعية السعودية لرعاية الطفولة بتشكيل خمس لجان، إحداها قانونية لتقديم الدعم القانوني للضحايا من القاصرات، ومساعدة أسرهن في إعداد لوائح الاتهام، وإسناد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ملف قضية القاصرات المنتهكة أعراضهن لعضو الجمعية معتوق الشريف لرصد تفاعل الجهات الحكومية مع القضية وما قدمته كل جهة حسب اختصاصاتها.

وأوضح عضو الجمعية معتوق الشريف أن التواصل جار مع الجهات الحكومية لمعرفة ما قدمته من خدمات ودعم للضحايا وأسرهن، مضيفا «للأسف ما لمسناه هو عدم تحرك هذه الجهات».

وأضاف «نجتمع اليوم مع مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة لمعرفة ما قامت به بعد أن عين مدير التربية والتعليم في جدة حياة المطوع مسؤولة عن هذا الملف لكننا مازلنا نتطلع إلى تفاعل بقية الجهات لاسيما الصحة التي لم تبلغنا بما قدمته أو تتواصل لنعرف ما لديهم من خطط».

من جهته، قال عضو الجمعية السعودية لرعاية الطفولة والمكلف باللجنة القانونية الدكتور عدنان الزهراني إنه والفريق المتطوع معه أعلنوا تبرعهم بالدعم المجاني عن الضحايا والترافع عنهن ومازلنا نوجد جهودنا وتتابع الوضع». من جانبه، قالت لـ «عكاظ» عضوة الجمعية التي أنيط بها ملف التأهيل الدكتور مها حريري إنها أعدت برنامجا خاصا للضحايا وأسرهن، مضيفة «سنواصل مع الضحايا وأسرهن لتخفيف ما وقع عليهم من آثار نفسية». وفي الإطار ذاته، عد المحامي والمستشار القانوني سلطان الحارثي ما قام به معتصب القاصرات اللاتي لم يبلغن سن التاسعة فساداً في الأرض وترويعاً للآمنين وإنتهاك عرض الأبرياء من صغار السن، وقال «هي جريمة عقوبتها حد الحرابة»، وطالب بقتل المتهم متى ما ثبت اغتصابه للقاصرات وصلبه في مكان عام ليكون عبرة لمن تسول له نفسه القيام بمثل هذا العمل».

حقوق الإنسان: تدريب الأمنيين والقضاة بحاجة إلى وقت ومال

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277902>

جدة - سارة المطيري

اعترف رئيس جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف بعدم مقدرة جمعيته على تطوير الثقافة الحقوقية للعاملين في السلك القضائي ومنسوبي الجهات الأمنية، على اعتبار أن تطبيق البرامج في هذا الجانب بحاجة إلى «وقت وموازنة مالية» لتدريب الكوادر.

وأكد لـ «الحياة» أنه إلى الآن لم يتم إعداد فريق مختص لتدريب القضاة ورجال الأمن، على رغم تنظيم الجمعية النسخة الأولى من برنامج تدريب منسوبي ونزلاء السجون في محافظة جدة، الساعية إلى تعميمه على بقية مناطق السعودية، إذ تم تدريب ١٤ سجيناً وست سجينات.

وأوضح أن أهم ما اشتمل عليه البرنامج هو التعريف بحقوق الإنسان وسن القوانين التي تحكم القضايا سواء في المملكة أو خارجها، والتعريف بالشراكات بين الجمعية والجهات المدربة، مضيفاً أنه يتم التدريب بشكل تدريجي للضباط على المهارات اللازمة في كيفية التعامل السليم مع قضايا حقوق الإنسان، خصوصاً دور الجهات الحكومية والأهلية في القضايا المتعلقة بتلك الحقوق، مطالباً في الوقت نفسه بتبني جهات لهذه الدورات سواء تابعة لوزارة العدل أو غيرها، إذ إن الجمعية لا تستطيع تطوير العاملين كافة في هذه الجهات لأنها تأخذ وقتاً، كما تواجه صعوبة في الدخل المادي وتدريب الكوادر.

وأشار الشريف إلى أن جهود الجمعية في دعم ثقافة العاملين الحقوقية في تلك القطاعات تأتي في محاور عدة، منها المحاضرات وعقد اللقاءات وتنظيم بعض برامج التدريب، إذ أسهمت الجمعية في عدد من الدورات التدريبية الموجهة للقضاة ورجال الأمن من خلال برنامج جديد لحقوق الإنسان في قوى الأمن العام في مكة المكرمة والرياض، وقال: «نسعى إلى تنظيم برنامج في هذا الخصوص في المستقبل، لكن إلى الآن لم يتم إعداد فريق مختص لتدريب القضاة ورجال الأمن».

وفي الصدد ذاته، اعتبر القاضي حمد الرزين البرامج من هذا النوع مجدية ولها فوائد للقضاة ورجال الأمن، خصوصاً أن القضاة ينشغلون أحياناً مع الأنظمة والتطبيقات الجديدة عن المستجدات، لذا فهم بحاجة مستمرة إلى التزود بالمعلومات المستجدة عن الثقافة الحقوقية، وقال لـ «الحياة»: «أنا كقاضٍ تضيق لي هذه البرامج إمكان الموافقة بين الإجراءات التي تتم في المحكمة والقرارات التي اتخذها في البلاد وتكون متنسقة مع المعاهدات والاتفاقات الدولية، بحيث لا يصدر عني حكم قضائي فيه ازدواجية أو معارضة على شيء وقعت عليه الدولة معاهدة أو التزمت به كاتفاق».

وأبان الرزين أن تطبيقات حقوق الإنسان متسعة، أما في ما يتعلق بالجانب القضائي فالمهم أن تكون الأنظمة وفق الأحكام الإسلامية ومتوافقة مع تطبيقات حقوق الإنسان المقررة للشريعة، إذ إن بعض التطبيقات التي تنادي بها جمعية حقوق الإنسان عالمياً تخالف الشريعة وهذا ما لا نقرها، بل إن المملكة لا توقع اتفاقاً فيه مخالفة للأحكام الإسلامية، مطالباً الجهات المختصة بدرس ما لدى كل جهة من تطبيقات خاصة بحقوق الإنسان وذلك بزيارة الجهة المستهدفة والتعرف على ما لديها من تطبيقات وأخذ الجانب الإيجابي ومعالجة نواحي القصور في النواحي السالبة.

الصقير: لجنة تقصي الحقائق ستصدر تقريراً عن زياراتها لمطارات

المطارات

المصدر: جريدة الحياة الإربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/278178>

الرياض - فهد الموركي
أكد رئيس الهيئة العامة للطيران المدني الدكتور فيصل الصقير أن لجنة تقصي الحقائق التي أمر بها ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء الأمير سلطان بن عبدالعزيز، زارت عدداً من المطارات الرئيسية وطرح أسئلة عن الخدمات، وتمت الإجابة عليها، مشيراً إلى أنها ستصدر تقريراً عما توصلت إليه.
ورفض الصقير خلال حفلة تخريج دفعة من معهد الاحتراف للطيران التابع لهيئة الطيران المدني في الرياض أمس، التعليق على شكاوى مواطنين وانتقاد مسؤولين في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء مجلس الشورى من سوء وضع قطاع الطيران والمطارات والخدمات. كما لم يعلق على سؤال عن اتهامات لهيئة الطيران المدني بمحاباة الخطوط الجوية العربية السعودية، وآخر عن تحميل «الهيئة» مسؤولية توقف شركة «سما» للطيران وتعثر شركة «ناس» بسبب طريقة تسعير الوقود.
ورداً على سؤال عما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق التي أقرها ولي العهد سواء في هيئة الطيران المدني أو الخطوط الجوية العربية السعودية، قال الصقير: «قامت اللجنة بزيارات لعدد من المطارات الرئيسية، ولديهم أسئلة كثيرة عن الأشياء التي أثرت في وسائل الإعلام، وأجبناهم عليها، وسيخرج تقرير لهم، ونحن في الهيئة نبذل كل جهدنا كي نوضح الحقائق.»

وذكر أن «الهيئة» بحاجة إلى معاهد تدريب كثيرة شبيهة بمعهد الاحتراف للطيران، حتى تدعم حاجات السعودية من المتخصصين في مجالات ذات علاقة بعلوم الطيران، مشيراً إلى وجود نقص كبير في هذا المجال.
وتحدث عن حرص الحكومة على تأهيل القوى العاملة ودعمها وتشجيعها للقطاع الخاص مثل المعاهد والمؤسسات التعليمية والتدريبية المختلفة، داعياً الهيئات الحكومية والشركات الخاصة إلى الإنفاق على هذا الاستثمار بسخاء لمواكبة التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة، والمتغيرات المستجدة وتحقيق المزيد من المواءمة بين البرامج التدريبية وحاجات سوق العمل من القوى الوطنية المتخصصة لخدمة أهداف خطط توظيف الوظائف بمختلف فئاتها ومستوياتها، وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
وأثنى الصقير على خطط المعهد للتحويل إلى أكاديمية متخصصة في علوم صيانة الطائرات لتستقبل الطلاب من حملة الثانوية العامة، معتبراً أن هذه الخطوة ستسهم في تأمين حاجات قطاع الطيران المدني في المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي من الكفاءات والكوادر المؤهلة في الوقت الذي تشهد فيه هذه الصناعة نمواً متزايداً في حجم الطلب على هذه التخصصات.

من جهته، أكد العضو المنتدب لشركة الاحتراف للاستثمار التجاري المستشار إبراهيم الصغير، أن السعودية تشهد متغيرات جذرية ينبغي رصدها وتقويمها، وخلق الفرص الاستثمارية الناجمة عنها، وفي ظل ذلك فإن هناك حاجات كبيرة لتدريب وتأهيل كفاءات سعودية متخصصة تدعم وتنفذ الخطة التنموية المستدامة التي تمر بها المملكة.
ولفت إلى أن المعهد استقطب خلال الأعوام الماضية كوادر مؤهلة في إعداد المناهج بهدف التعليم والتدريب ونقل الخبرات إلى منطقة الخليج لتلبية الحاجات المتنامية في مجال الخدمات التعليمية والتدريبية، والاستفادة من الفرص المتاحة داخل المملكة وخارجها، وجرى تأهيل المعهد ليكون أحد مصادر التدريب للدورات الفنية المتخصصة التي كان يتم الابتعاث لها بالخارج، ما أسهم في خفض الكلفة المالية وأتعب السفر، عدا ما قد يتعرض له المبتعث وأفراد عائلته من صعوبات.

وشدد على أن المعهد يمتلك القدرة على التوسع في مجال الطيران، لتوافر الخبرة وتكامل العناصر الأساسية، معتبراً أن تحويل نشاط المعهد الحالي إلى أكاديمية متخصصة في علوم الطيران هو تطور طبيعي وتوسع مطلوب.

وتطرق المشرف الأكاديمي على البرامج والدورات مدرب مادة التحقيق وإدارة حوادث الطائرات العميد المهندس متقاعد عبدالوهاب صائم الدهر، إلى أن المعهد يدرّب الملتحقين به على العلوم الفنية، خصوصاً التحقيق في حوادث الطائرات والوقاية منها وطرق صيانة الطائرات والدورات الإدارية المساندة لها المعتمدة دولياً، وكذلك الدورات التطويرية والتأهيلية في الحاسب الآلي واللغة الإنكليزية منذ عام ١٤٢٧هـ، مشيراً إلى أن نحو ٥ آلاف متدرب تخرجوا منه من منسوبي القطاعات العسكرية والأمنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

عندك أوكيه... !

المصدر: جريدة الرياض السبت ٩ رجب ١٤٣٢ هـ - ١١ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٢
<http://www.alriyadh.com/2011/06/11/article640489.html>

عبد العزيز الحمد الذكير

جملة نسمعها كثيراً هذه الأشهر. ولا يمكن لأحد أن يفكر في أن الموضوع يتعلق في غير الخطوط السعودية في " الرياض " الاقتصادي " ليوم الأربعاء الماضي، جاء أن حقوق الإنسان دعت الخطوط السعودية لحضور لقاء حول عدة قضايا وتجاهلت الأخيرة تلك الدعوة . وحضر اللقاء أعضاء من مجلس الشورى الذين وصفوا الخطوط السعودية بأنها " طالب بليد لا يتعلم " . وجاؤوا بأمثلة تؤكد انعدام الهمة وفوضى الوساطة، والمعاناة في الكادر الوظيفي وضعف مستوى الصيانة وسوء خدمات المطارات، والمعاملة السيئة للركاب والتأخير والإلغاء المفاجئ . واللوم يلحق بالخطوط السعودية لعوامل عدة. أولها أنها من أقدم مؤسسات الخدمة في المملكة، وتكاد ، أو هي فعلا ، تكون من أوائل خدمات النقل الجوي في المنطقة . وعليها أن تكون جامعة ومنارة علم وتجارب يلجأ إليها الجوار وغير الجوار لكسب المهارات المستجدة في خدمات الطيران . ونلومها إن لم تكن صاحبة السبق في إرضاء المسافرين . وإذا تذكرنا الأمثال الشعبية فواحد منها يقول : العود على أول ركزه . أي أن النخر في جسمها كان منذ البداية . فقد بدأت عصر قلة الإمكانيات ، وظلت على ذلك أثناء وفرة الإمكانيات .. لم يتغير شيء . بدأت باستعمال المراوح في مكاتبها ، وها نحن نراها تعود إلى المراوح ، سقفية كانت أو من تلك التي توضع على المائدة . في بعض مكاتبها . بينما تتصاعد ميزانية " النثریات " إلى أرقام كبيرة . ضاع طوق النجاة ، أو لم يكن هناك طوق نجاة أصلا ، لإنقاذ عملية المواصلات في بلادنا إلا المسارعة في تنفيذ سكة الحديد . ففي العام الذي سبى فيه المشروع، إما أن يمل الناس الانتظار والتسويق الذي تمتعت به الخطوط عملا وأداء وسمعة ويتوجهون إلى السفر السطحي ، فعندئذ تنفجر أزمة السفر الجوي وبقل الزبائن (خاصة في السفر الداخلي)، وتقل ساعات الغضب والانفعال أمام كونترات الخطوط السعودية ، فيتجاوزون الأزمة ، أو أن الخوف من رداءة الصيانة سينطلق في نفس المسافرين ، فيأخذها عاملا للحفاظ على حياته وعندئذ يصعب تجديد الثقة . يجب أن نتعلم الدروس مما يحصل ، وكل تجربة نمر فيها تتضمن عبرة . والحياة دائما مليئة بالمفاجآت السارة والمثيرة.

ردوا إليها فلذة كبدها

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110612/Con20110612426096.htm>

عبده خال

أي جرم يتم معاقبة فاعليه عليه ينهي ذلك الجرم ويعيد المذنب إلى أهليته الكاملة من غير انتقاص لحقوقه. وهذه قاعدة قانونية أو عرف أو تشريع (سموها بأي مسمى تريدون) لكن أن يظل المذنب يتجرع ظلما اجتماعيا أو تنظيميا حتى بعد انتهاء فترة عقوبته فهذا هو الأمر غير المقبول بأي وجهة كانت. وقضية المرأة (نشرت قصتها هنا في عكاظ) التي، زالت معلقة شكواها دون أن تجد نصيرا لها سواء كان ذلك من قبل جمعية أو هيئة حقوق الإنسان أو من قبل خصمها وزارة الشؤون الاجتماعية أو من قبل من في قلبه رافة أو ذرة من رحمة.

فهذه المرأة ما زالت تطالب وزارة الشؤون الاجتماعية بوضع حد لمعاناتها التي استمرت عشر سنوات وهي تبحث عن ابنتها التي ولدتها «سفاحا» وسحبت منها وهي في السجن دون أن تعرف مصيرها. وقصة هذه المرأة كما تروى أنها (أقامت قبل عشر سنوات علاقة غير شرعية بشاب بعد هروبها من منزل أسرتها إثر اعتداء والدها عليها بالضرب، حيث سكنت في شقة الشاب وتم القبض عليها آنذاك واقتيدت إلى دار الفتيات وبعد فترة ظهرت عليها بوادر الحمل الحرام، فصدر بحقها حكم شرعي يقضي بسجنها عاما ونصف العام، ثم أنجبت في السجن طفلة لم تمكث معها غير شهر وعشرة أيام وسحبت منها).

وقد نفذت هذه المرأة عقوبتها، وخرجت تبحث عن ابنتها وما زالت تركض بين دار الفتيات والشؤون الاجتماعية بحثا عن طفلتها، وأبلغت ذات مرة أن طفلتها رحلت عن الدنيا لكنها أصرت على معرفة مصيرها وما يثبت رحيلها. فجاءت إفادة ثائية عن تسليم الطفلة لإحدى الأسر حيث تحظى بالرعاية، لكن الذي حز في نفسها أن عرضا جاءها من إحدى الأخصائيات طلبت منها التنازل عن طفلتها وتبني طفلة أخرى لكنها رفضت العرض مستمسكة برعاية فلذة كبدها واستخدام حقها كأم مهما كانت المبررات والظروف.

هكذا جاء الخبر ...

فهل يعقل أن يحدث هذا؟

أن يتم إبلاغها بأن ابنتها ماتت والابنة لاتزال على قيد الحياة؟ وهل يعقل أن يتم التفاوض مع الأم على أن تتنازل عن ابنتها كون الابنة ترعاها أسرة أخرى؟

أين يحدث هذا؟

استغرب تماما وقوع مثل هذه الحكاية في بلد إسلامي صرف، واستغرب أكثر أن يصدر هذا من وزارة الشؤون الاجتماعية. واستغرب أننا نضاعف العقوبة مرات ومرات..

أعتقد أن هذه المرأة بحاجة لأن نقف معها جميعا حتى تسترجع ابنتها، وفي مقدمة الجميع الدكتور يوسف العثيمين، وكذلك جمعية وهيئة حقوق الإنسان، ويكفيها ما عانتها من الآلام (الله أعلم كيف عبرتها) .. بقي سؤال حار يغلي: كيف يحدث هذا؟

ياوزارة الشؤون الاجتماعية؟

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٤١٣٨

<http://www.al-jazirah.com/20110614/ln20.htm>

ناهد سعيد باشطح

فاصلة:

((الحق كالنار عندما نحاول تغطيته نحترق))

- حكمة عالمية -

انتهيت من قراءة رسالة أحد المعاقين أو ذوي الاحتياجات الخاصة التي أرسلها لي وشعرت بالألم والخزي. أما الألم فأن يضطر شاب سعودي لبيع شهادته التعليمية إلى أحد الشركات فقط ليستطيع أن يعيش بينما أصدر مجلس الوزراء قبل ٢٩ عاماً، قراراً، يعطي الحق للمعوق الذي تم تأهيله بأحد مراكز التأهيل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، الحصول على إعانة إذا رغب في إقامة مشروع فردي أو جماعي!!

وأما الخزي فلأنني ككاتبة عاجزة بالفعل أن أقدم لهذا الشاب شيئاً يوافق تطلعاته تجاه تأثير الكتاب في تحريك الرأي العام في مجتمعنا.

غير أنني قررت ألا أكون شيطاناً أخرساً تجاه قضية مهمة تمسّ شريحة عزيزة على قلوبنا. ذوي الاحتياجات الخاصة يستحقون منا كمجتمع الاهتمام والتقدير وليس الشفقة، كما يستحقون من الدولة تفعيل قراراتها التي بالفعل تصب في مصلحتهم.

من الذي يؤخر تنفيذ القرارات التي تصدرها الدولة؟

من الذي عطل تمتع ذوي الاحتياجات الخاصة براتب الشهرين الذي اقرهما خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله لموظفي القطاع الحكومي والمعاقين؟

هل صحيح أن مبنى وزارة الشؤون الاجتماعية لدينا لا يوجد به مصعد لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن؟ لقد رصد تقرير أعدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، ٤٦ حقاً للمعوقين وهذا لا يفرحنا إذ إن الواقع لا يشهد تمتع ذوي الاحتياجات الخاصة بأدنى حقوقهم.

وأعود إلى السؤال الرئيسي ما الذي قدمته وزارة الشؤون الاجتماعية إذا كانت حتى الآن لم تحصر أعدادهم مبررة هذا الأمر بعدم التنسيق ما بينها وبين وزارة التربية والتعليم مع أن الفقرة رقم (١ من المادة الثانية) في نظام رعاية المعوقين لدينا توصي بإيجاد سجل وطني موحد للإعاقية مرتبط بجهة محددة بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة!! ألا تعلم الوزارة أن من مهامها الرعاية بهذه الفئة والعمل على توفير الحياة الكريمة لها؟

أرجو ألا نقرأ تقريراً يذكر ما تصدره الوزارة من قرارات إيجابية وما تعتزم فعله من تسهيلات تقدم لذوي الاحتياجات الخاصة في حياتهم.. في الشوارع والمباني فلقد ملؤوا من الحديث دون تطبيق!

من حق أبنائنا وإخواننا من ذوي الاحتياجات الخاصة أن يتمتعوا بما تقره الدولة لهم من إعانات وفرص تعليمية وفرص عمل فضلاً عن أن من واجب الوزارة أن تكثف الحملات التوعوية في المجتمع لنشر ثقافة احترام المعاق كإنسان. وعليها أن تعمل مع عدد كبير من الوزارات لتسهل تأقلم حياتهم اليومية أفضل من إنهاك موظفيها بالعمل على إصدارات تنشر فيها قرارات وأنظمة تجعل المنظمات الدولية تشيد بها بينما يشهد الواقع أننا لم نعط ذوي الاحتياجات الخاصة شيئاً يذكر!

هيئة حقوق الإنسان

خلال تدشين ورشة عمل حقوق الإنسان.. الواقع والمأمول

د. العيبان: بعض العادات والتقاليد الخاطئة تمس حقوق المرأة والطفل

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٠
<http://www.alriyadh.com/2011/06/09/article640037.html>

الرياض - نايف ال زاحم
كشف رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان في تصريح ل الرياض أن الهيئة خصصت النصيب الأكبر من ورش العمل التي تنفذ في مدن المملكة للمرأة لتعبر عن رؤيتها وطموحاتها فيما يتعلق بقضاياها والمشكلات التي تواجهها وتتناول من حقوقها مثل العضل والتجبر والطلاق، وحقوقها في التعليم والعمل، معبراً عن تطلعاته بأن يكون للعلماء والدعاة والأئمة والخطباء دور فاعل في تنمية الوعي بحقوق المرأة .
مؤكداً أنه بالرغم من كل ما تحقّق من إنجازات في لا يزال هناك بعض المشكلات المرتبطة بنقص الوعي أو بعض التقاليد والعادات الخاطئة تمس حقوق المرأة والطفل، وهو الأمر الذي توليه الهيئة عناية فائقة لإيجاد حلول عملية لمثل هذه المشكلات .
وأوضح أن الهيئة حرصت على مشاركة كافة فئات المجتمع السعودي في صناعة برامج نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاستماع إلى آراء جميع الشرائح الاجتماعية والتعرف على قضاياهم ومشكلاتهم ورصد أوجه الضعف لدى بعض الشرائح فيما يتعلق بمفاهيم حقوق الإنسان .
وأضاف الدكتور العيبان خلال تدشينه لأعمال ورشة عمل "حقوق الإنسان.. الواقع والمأمول" أول أمس بمدينة الرياض أن الهيئة تسعى جاهدة للاستفادة من رؤى ومقترحات المفكرين والتربويين وغيرهم من أصحاب المهن المختلفة، في إعداد خطط وبرامج نشر ثقافة حقوق الإنسان في جميع مناطق المملكة، في إطار الإستراتيجية التي أقرها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - أيده الله - والتي تهدف إلى تعريف كل مواطن ومواطنه بحقوقه وواجباته .
وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان في تصريح على هامش الورشة، إن استطلاع آراء المختصين ونخب المجتمع والتربويين وكافة الفئات الأخرى حول واقع حقوق الإنسان بالمملكة وتطلعاتهم المستقبلية في هذا الشأن، هو الهدف الرئيسي لهذه الورش، والتي سوف تقام في جميع مناطق المملكة بمشاركة جميع الفئات وفي مقدمتها ذوي الاحتياجات الخاصة والمرأة، وهو ما استلزم تخصيص ورش عمل للرجال وأخرى للنساء، من أجل تكوين صورة مكتملة تستفيد منها الهيئة عند تصميم برامج نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وجيهة الحويدر - عكاظ :

اتهامي بتهريب الكندية غير صحيح

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة ٨ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٠ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٥

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110610/Con20110610425571.htm>

عبد الرحمن الخنارش - جدة
نفنت لـ«عكاظ» ووجيهة الحويدر، بعد أن أطلقت الجهات الأمنية في المنطقة الشرقية سراحها مؤخراً، اتهامها بمحاولة تهريب امرأة من أصل كندي، وأبنائها متزوجة من مواطن سعودي.
وأكدت أن تفاصيل القضية تعود إلى أنها تلقت رسالة من الزوجة؛ تطلب فيها مساعدتها على توفير الغذاء لها ولأبنائها، لأن زوجها مسافر وحينما ذهبت لمساعدتها ألقى الجهات الأمنية القبض عليها بحضور زوج المرأة. وتابعت الحويدر أنها تلقت قبل عام اتصالاً هاتفياً من خارج المملكة من أم طلبت منها مساعدة ابنتها بحكم عملها، مؤكدة أنها بالفعل حاولت تقديم المساعدة غير أنها لم توفق في ذلك؛ نظراً لأن هيئة حقوق الإنسان لم تتجاوب معها - بحسب تعبيرها. موضحة أنها بعد ذلك تلقت اتصالاً من الأم نفسها تطلب منها مساعدتها لإخراج ابنتها من المملكة حتى وإن كان ذلك عبر طرق غير نظامية، لكنها - كما تقول - رفضت الطلب لأنها لا تريد مخالفة القوانين والأنظمة وفي الوقت نفسه لا تريد أن تضع نفسها في مثل هذا الموقف غير القانوني، مستغربة اتهامها بمحاولة تهريب المرأة.
وأشارت الحويدر إلى أن رجال الأمن تعاملوا معها في قسم الشرطة بكل احترام، وعبرت عن عميق شكرها لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية الذي أمر بإطلاق سراحها، مؤكدة أنه تكفل بمتابعة قضية الزوجة الكندية وضمان حقوقها.

جدة: ناشطون يحملون الجهل مسؤولية غياب ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة السبت ٩ رجب ١٤٣٢ هـ - ١١ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/276778>

جدة - أحمد الهلالي

حمل حقوقيون وناشطون اجتماعيون أخيراً «الجهل» مسؤولية غياب ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع السعودي، ولكنهم على رغم اتفاقهم رمي الكرة في ملعب «الجهل»، اختلفوا في تحديد الأسباب الرئيسة في انتشار هذه الظاهرة بين شرائح المجتمع.

وقال المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة إبراهيم النحياي لـ «الحياة» على هامش ورشة عمل نظمت في محافظة جدة: «إن أسباب غياب حقوق الإنسان في السعودية، إلى عدم فهم وإدراك الناس لحقوقهم»، لافتاً إلى أن تلك الحقوق موجودة في النظام الأساسي للحكم ونظام الإجراءات الجزائية. وطرحت ورشة عمل نظمتها هيئة حقوق الإنسان في السعودية نقاشاً وجداً كبيرين في حضور حقوقيين وقضاة ورجال أمن وأطباء وناشطين اجتماعيين، إضافة إلى عدد من النساء اللاتي شاركن في الورشة التي حملت عنوان «حقوق الإنسان... الواقع والمأمول».

وأكد النحياي أن الورشة تضمنت مشاركة شريحتين من العنصرين الرجالي والنسائي وبنفس التخصصات والمناشط من حقوقيين وحقوقيات وأطباء وطبيبات وناشطين وناشطات اجتماعيات. وتابع: «كما يعلم الجميع أن الملك وافق على نشر ثقافة حقوق الإنسان وعهد إلى الهيئة بتولي هذه المهمة وبناء على ذلك بدأنا عقد الورشة التي تأتي لنشر ثقافة حقوق الإنسان».

وأضاف: «مجرد رصد جميع الآراء من طريق المجموعات التي شكلت يعتبر راصداً لحلقة النقاش في الورشة»، منوهاً بأن هذه الآراء تستفيد منها «الهيئة» في المستقبل من الأيام في أطروحات معينة تتعلق بنشر ثقافة حقوق الإنسان ورفع وعي المواطن والمقيم بشأنها.

ولفت النحياي إلى أن نقطة التحول في الأمر الملكي هي الشراكة التي ستكون مع الوزارات بما فيها وزارتا التعليم العالي والتربية والتعليم من خلال اعتماد محاضرات أو مواد دراسية تتحدث عن حقوق الإنسان.

وفي الورشة، وضع حقوقيون وحقوقيات وناشطون اجتماعيون وناشطات وقانونيون وقضاة «الجهل بحقوق الإنسان» أبرز أسباب عدم حصول السعوديين على حقوقهم في بعض الأمور، خصوصاً النساء اللاتي يجهل بعضهن مصيرهن مع أزواجهن، لا سيما ممن يرغبن في الانفصال عن حياتهن الزوجية.

وأرجع المشاركون في الورشة سبب الجهل بهذا الجانب إلى حداثة التطرق إلى الموضوع في السعودية، في حين رفض مجموعة من المشاركين الرأي، ورأوا أن هذا الكلام غير منطقي وأن حقوق الإنسان موجودة منذ فجر الإسلام وليس منذ سبعة أو ثمانية أعوام.

بدورهم، عزا بعض آخر من المشاركين الجهل وغياب حقوق الإنسان إلى عدم وجود مادة تعليمية توضح للنشء أن له حقوقاً، إضافة إلى الظلم الاجتماعي وعدم الرضا عن الأحكام القضائية، وضعف دور المجتمع المدني، والضعف في الجانب الإعلامي بحقوق الإنسان، وعدم إدراك المواطنين لحقوقهم في الدوائر الحكومية، والخوف من التقدم بالشكوى وعدم معرفة النتيجة.

وقسم المشاركون مجالات حقوق الإنسان إلى أقسام عدة بحسب المناقشات التي جرت في الورشة منها حقوق الإنسان الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والدينية، والصحية، والثقافية، والفكرية، والتعليمية. وشدد بعضهم على أن حقوق الإنسان تتمثل في حفظ الضروريات الخمس (وهي الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض) وبذلك تضمن حقوق الإنسان كاملة.

وتهدف ورش العمل إلى تحديد واقع حقوق الإنسان في المجتمع كما يدركه المشاركون في ورش العمل، والتعرف على أولويات قضايا حقوق الإنسان من وجهة نظر المختصين، واستكشاف مدى الوعي بتلك الحقوق في المجتمع ومؤسساته، وتحديد الدور المأمول من المؤسسات ذات العلاقة في تنمية الوعي بثقافة حقوق الإنسان، وتحديد معوقات نشرها، وإعداد رؤية مستقبلية لحقوق الإنسان في المجتمع السعودي، واقتراح سبل وآليات لنشر ثقافتها في المجتمع.

مشاهدات من وقائع المحاكمة

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٣

<http://www.alriyadh.com/2011/06/12/article641007.html>

- بدأت وقائع الجلسة في حدود الساعة التاسعة والنصف تقريباً وإستمرت حتى الساعة الثانية والرابع ظهراً .
- سأل قاضي المحكمة كل متهم إن كان يرغب في توكيل محام للدفاع عنه مؤكداً لهم حقهم في ذلك .
- طلب القاضي من كل متهم التوقيع على الصفحات التي دون فيها إجاباته وسأل كلاً منهم إن كان يرغب في ضبطها وإرفاقها في القضية ، وقبل ذلك سأل كل متهم إن كان يرغب في قراءة رده خلال الجلسة .
- طلب أحد المتهمين توكيل شقيقه للدفاع عنه فأكد له القاضي حقه في ذلك وتم تدوين طلبه .
- تم الاستماع لرد (٦) متهمين في جلسة أمس وسيستكمل الاستماع لرد بقية المتهمين في جلسة لاحقة .
- أتاح قاضي المحكمة لكل متهم الدفاع عن نفسه بكل حرية وكان يستمع لردهم حول كل مآثمته لائحة الإدعاء واستمع لأقوالهم كاملة .
- حضر جلسة المحكمة المدعي العام وأعضاء من هيئة حقوق الإنسان وعدد من مندوبي وسائل الإعلام المحلية .
- كان دخول المتهمين لقاعة المحكمة كلاً على حدة وبعد سماع رد كل متهم كاملاً يخرج من قاعة المحكمة يدخل الذي يليه .
- علق المدعي العام على مآذكره المتهمون في دفوعهم بعد أن طلب منه قاضي المحكمة الرد على ذلك إن كان لديه رد وكان المدعي العام يؤكد دائماً أن ما الصحيح هو ما جاء في لائحة الادعاء مؤكداً أن فيها من الأدلة ما تدينهم .
- جميع المتهمين في هذه الخلية سعوديون (٥) منهم جامعيون و(٥) يحملون مؤهلاً ثانوياً و(١) يحمل مؤهل الكلية التقنية .
- وفرت المحكمة الجزائرية عربة نقل صغيرة لإيصال المتهمين بكل سرعة وسهولة لقاعة المحكمة وإعادتهم بعد سماع أقوال كل منهم .
- العقل المدبر لعملية الاعتداء الإرهابي في ينبع سبق له المشاركة في القتال في أفغانستان ومكث هناك عام ثم عاد للمملكة وتوجه إلى بريطانيا ثم إلى الصومال وتزوج بها وبقي هناك ٦ أشهر عاد بعدها مرة أخرى للمملكة بجواز سفر صومالي مزور وقد قتل أثناء مشاركته في تنفيذ الجريمة، كما سبق له أن سافر إلى اليمن ، حيث تزوج من هناك وبقي ٤ سنوات قبل أن يعود للمملكة متسللاً على أقدامه عبر الحدود وكشفت التحقيقات عن علاقة تربطه بالمارقين (الفقيه والمسعري) اللذين يبتان سموهما من الخارج تجاه الوطن وأبنائه ويسعيان للتخريض والإفساد.

رحب بحضور الإعلاميين وكل من يريد الاطلاع على قيم العدالة ووقائع المحاكمات

وزير العدل: فتح المحاكمات في قضايا الإرهاب تأكيد على سلامة

القضاء وكفاءة القضاة

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٣

<http://www.alriyadh.com/2011/06/12/article641006.html>

أكد معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد العيسى أن فتح المجال لحضور المحاكمات لاسيما قضايا الإرهاب وأمن الدولة هو مبدأ أساس من مبادئ العدالة وضمانة مهمة من ضمانات التقاضي العادل أكد عليها نظام القضاء مشدداً على استئثار وزارة العدل أهمية هذا المبدأ لكونها على يقين بسلامة قضائها وكفاءة قضاتها قوة وأمانة . وكشف وزير العدل في تصريحه عن أن وزارة العدل تعتزم نشر مجموعة من الأحكام الجنائية في قضايا الإرهاب وأمن الدولة كما تنوي ترجمتها موضحاً أن من ضمانات العدالة كذلك نشر الأحكام القضائية بما تحويه من الوقائع التفصيلية والأسباب المؤدية لمنطوق الأحكام .

وشدد د. العيسى على ثقته بما يصدر عن محاكمنا في ذلك حيث تطبق أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية وتتوافر في كل قضية ضمانات العدالة من جهة درجات التقاضي والطعن بالنقض عند الإقتضاء وفق نظام القضاء . وقال معاليه إننا عرضنا على العديد من الخبراء القضائيين الدوليين عدداً من أحكامنا في المادة الجنائية تحديداً ولمسنا تقديراً منقطع النظير مع أننا نثق بأنفسنا ولسنا بحاجة إلى شهادة الغير خاصة أننا نحكم بالشريعة الإسلامية مع توافر ضمانات شرعية ونظامية في نظر كل قضية .

المحكمة الجزائية أنهت مئات القضايا وستبث في المتبقي بأسرع وقت وسننشر ونترجم الأحكام الجنائية في قضايا أمن الدولة

وأفاد العيسى في سياق تصريحه أن "المحكمة الجزائية المتخصصة" أنهت مئات القضايا بعمل دؤوب ومتقن مؤكداً أنها ستنتهي كذلك كافة القضايا التي تنظرها بإذن الله في أقرب وقت مع مراعاة أهمية المسارعة بالبت في هذه القضايا بعد استيفاء الضمانات الشرعية .

ورحب وزير العدل بحضور الإعلاميين وقائع المحاكمات وقال في هذا الصدد إننا نستصحب ثقتنا بإعلامنا في توصيل الحقيقة للمتلقي وهي حقيقة عدالتنا القائمة على تحكيم الكتاب والسنة كما لانسى في هذا الجانب ضمانات المتهم في الشرع والنظام وقد رحبنا من قبل بحضور هيئة حقوق الإنسان وكل من يريد الاطلاع على قيم عدالتنا وضماناتها الشرعية والنظامية.

الشورى: لا علاقة لنا بقيادة المرأة للسيارة

المصدر: جريدة اليوم الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.alyaum.com/News/art/15121.html>

عبد العزيز مخزوم - الدمام
يكشف مجلس الشورى قريباً عن أول تعديلات يجريها على قواعد عمله منذ تحديث نظامه قبل ما يقارب العشرين عاماً في عهد الملك فهد - رحمه الله - ، والتي استغرق مراجعتها ودراستها السنتين ، وعلمت «اليوم» أن التعديلات شملت ١٠ مواد وإعادة صياغة ٦ مواد من قواعد عمل المجلس بما لا يتعارض مع نظام مجلس الشورى ولوائحه الداخلية والتي خصص لها النقاش في جلسة مسائية جرت العام الماضي لمناقشة تلك القواعد.
ومن المرجح حسب تصريح لرئيس المجلس الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ أن يجري العمل بها في شهر شوال المقبل بعد عودة الأعضاء من إجازاتهم السنوية ، وإجازة عيد الفطر المبارك.
من جهة أخرى أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض بمجلس الشورى الدكتور مشعل آل علي أن موضوع قيادة المرأة للسيارة ليس مطروحا للنقاش خلال الفترة المقبلة ، كما أن تلقي المجلس عريضة في هذا الشأن لا يعتد بها ، حيث يحال للجنة المنات من العرائض.
وقال رئيس اللجنة لـ «اليوم»: «لم يصلنا أي شيء بخصوص قيادة المرأة للسيارة ، حيث إن قيادة المرأة تعتبر من القضايا الثانوية ، وليست من أولويات المجلس ، وما شهدته المملكة من مطالبات بالسماح للمرأة بقيادة السيارة في وقت سابق أمر ممنوع ، حيث يجب أن يتم توفير المناخ المناسب قبل الخوض في مسألة قيادة المرأة للسيارة لتكون في مأمن من الجوانب السلبية لهذا الأمر وذلك بوضع الأنظمة والخطوط المناسبة ، ودراسة الآثار المترتبة على ذلك ومعرفة معوقاته كما أن قرار قيادة المرأة للسيارة ليس من اختصاص مجلس الشورى».
وفي سياق متصل علمت «اليوم» أن رئيس وأعضاء مجلس الشورى في انتظار صدور التقرير السنوي الأول لهيئة حقوق الإنسان بعد غياب ٤ أعوام بالمخالفة لتنظيم الهيئة في المملكة والذي أنشئت من أجله ، والتي نصت على رفع تقرير سنوي عن حالة حقوق الإنسان إلى رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشورى.
«للخريجات حق الاطلاع على التجربة «البرلمانية» في البلاد، وطرح مشكلاتهن وأفكارهن ومقترحاتهن على الأعضاء، ليكنّ شهادات على آلية مساءلة الوزارات والمسؤولين».
وأوضح رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور مشعل بن ممدوح آل علي «أن مجلس الشورى لا يزال ينتظر تقرير هيئة حقوق الإنسان الذي لم يصدر حتى الآن ، ومن المفترض منها أن ترسل تقاريرها للمجلس لمناقشة وحل كثير من القضايا ودراسة تلك التقارير وذلك أسوة بغيرها من الوزارات والجهات الحكومية الأخرى».
من جهة أخرى يستضيف المجلس عددا من الخريجات العاطلات عن العمل لإقناعهن بأن المجلس لديه القدرة على استجواب الوزارات والمسؤولين ممن أطاحوا بأمالهن في التوظيف لأكثر من ١٥ عاماً، ويشاهدن بأنفسهن آلية مساءلة المقصرين من دون «محاباة».
وقال آل علي: إن المجلس لا مانع لديه من استضافة الخريجات، ليتأكدن بأنفسهن أننا بالفعل نناقش هموم السعوديات ومشكلاتهن على المستويات كافة، وبإمكانهن اختيار اللجنة المناسبة لهن، للاطمئنان بأننا لن نخذلن من خلال فتح الملفات الشائكة والعالقة التي تلامس حياتهن التعليمية أو الوظيفية لإيجاد حلول مناسبة لها.
وأوضح العلي أن للخريجات حق الاطلاع على التجربة «البرلمانية» في البلاد، وطرح مشكلاتهن وأفكارهن ومقترحاتهن على الأعضاء، ليكنّ شهادات على آلية مساءلة الوزارات والمسؤولين.

أواصر تبحث إجراءات رعاية المواطنين العائدين من مصر

المصدر: جريدة الرياض الأحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٣

<http://www.alriyadh.com/2011/06/12/article641063.html>

الرياض - عبدالله الحسني

قرر مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج "أواصر" في اجتماعه الدوري مؤخراً بمقر الجمعية بمدينة الرياض استئناف برنامج الزيارات الميدانية لعدد من الدول العربية والأجنبية للتعرف على مشكلات الأسر المنقطعة وحصرها في هذه الدول، وبحث أفضل الوسائل لرعايتها والعمل على إعادة من يرغب منها إلى أرض الوطن . وأوضح رئيس مجلس إدارة الجمعية الدكتور توفيق بن عبدالعزيز السويلم أن الاجتماع تطرق إلى بحث سبل تعزيز التعاون مع كافة الوزارات والهيئات الحكومية والجمعيات الخيرية السعودية لرعاية الأسر السعودية في الخارج، على ضوء التقارير التي أرسلتها أواصر لعدد من الجهات مثل مجلس الشورى ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة حقوق الإنسان.. وجهات أخرى، والخاصة بإعداد الأسر السعودية المستقيدة من خدمات أواصر في جميع دول العالم .

وأضاف الدكتور السويلم، أن الاجتماع بحث الإجراءات التي اتخذتها الجمعية لرعاية أكثر من ٥٠ مواطناً ومواطنة من العائدين من جمهورية مصر العربية، لاستكمال تأمين متطلبات إعاشتهم واستكمال الأوراق النظامية لهم وتسهيل إلحاق الطلاب منهم بالمدارس السعودية، وبحث الاستعدادات لاستقبال الأسر التي قد تعود إلى المملكة من دول أخرى خلال الفترة القادمة .

وأشار الدكتور السويلم، إلى أن الاجتماع الدوري لمجلس إدارة أواصر أولى عناية كبيرة لتنفيذ عدد من الأنشطة للتوعية بمخاطر ظاهرة زواج المواطنين السعوديين من أجنبيات والتعريف بالآثار السلبية لهذه الظاهرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي .

وقدم الدكتور السويلم شكره لكل الجهات الحكومية والرسومية التي تساند جهود الجمعية ولأعضاء مجلس إدارة الجمعية، لتفاعلهم ومبادراتهم لتحقيق أهداف " أواصر " وإيجاد حلول عملية لمشكلات الأسر السعودية في الخارج

بحضور الرياض ووسائل الإعلام وأعضاء هيئة حقوق الإنسان المتهمون في خلية ينبع الإرهابية يبدأون الدفاع عن أنفسهم أمام القضاء

المصدر: جريدة الرياض الأحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٣
<http://www.alriyadh.com/2011/06/12/article641005.html>

تغطية - محمد الغنيم

بدأت المحكمة الجزائية المتخصصة أمس الاستماع لدفع المتهمين في خلية ينبع الإرهابية حيث استمع قاضي المحكمة في جلسة أمس لرد (٦) من المتهمين في حين سيستكمل لاحقاً الاستماع لرد (٥) متهمين وهم بقية المتهمين الـ (١١) في هذه القضية والتي فتحت المحكمة ملفها في ١٣ جمادى الآخرة الماضي بعرض مطول من المدعي العام لللائحة الادعاء ضدهم حيث تبين وجود علاقة عائلية تربط بينهم، حيث إن (٧) منهم أشقاء وأبناء أشقاء، بينما الـ (٤) الآخرون من أسر مختلفة، وكان الاتهام الرئيسي لهم تشكيل خلية إرهابية للتخطيط لتنفيذ جرائم إرهابية تخدم أهداف تنظيم القاعدة داخل المملكة وفقاً لما ورد في اعترافاتهم المصدقة شرعاً.

وفي بداية الجلسة التي حضرتها «الرياض» وعدد من وسائل الإعلام إلى جانب أعضاء من هيئة حقوق الإنسان استمع قاضي المحكمة للمتهم الذي كان قد رد شفاة على التهم الموجهة إليه في الجلسة الأولى الشهر الماضي حيث أنكر المتهم اشتراكه مع الخلية إلا أنه اعترف بنيته السفر إلى منطقة تشهد اضطراباً لحاجة الناس فيها كما يقول لطلاب العلم وأنه لم يكن ينوي السفر للقتال أو الجهاد إلا أنه صرف النظر عن السفر لاحقاً.

6متهمين يتراجعون عن اعترافاتهم المصدقة شرعاً وينفون علاقتهم بالإرهاب
وتراجع أحد المتهمين في هذه القضية عند رده على التهم المنسوبة إليه أمس عن بعض اعترافاته المصدقة شرعاً حسب ماورد في لائحة الدعوى العامة كما نفى اعتناقه المنهج التكفيري ونفى كذلك علمه بأن أحد منفذي الجريمة مطلوب أمنياً كما نفى عدد من التهم الموجهة إليه.

وبالاستماع لرد متهم آخر على مانسب إليه أكد عدم علمه بالعملية الإرهابية وأنه لم يتصور حدوثها بهذا الحجم على حد ذكره في حين برر تسريره على مدير العملية بضعف الحس الأمني لديه بينما إن أخيه (مدير العملية) برر عدم عودته من خارج المملكة بخوفه من السجن نظراً لارتباطه بالمارقين المسعري والفقير في بريطانيا. متهم يبرر شراءه للسلاح للدفاع عن «الوطن» والتكسب من بيعه وآخر يصف تسريره على مدير العملية بضعف حسه الأمني

وأنكر المتهم تهريب مدير الجريمة (أخيه) من جازان إلى مكة مشيراً إلى أنه لم يكن يعلم أنه أتى بقبيلة ستنفجر وتهلك أخوانه وأبناء اخته وتقتل رجل أمن بريء وخمسة معاهدين، وفي رده على التهم الموجهة إليه أنكر المتهم معاونته لأحد الإرهابيين الخطرين والعلم أنه مطلوب أمنياً معللاً ذلك بأن دخوله إلى المملكة تم قبل بداية الأحداث الإرهابية في الداخل.

المدعي العام يؤكد أن (أدلة) لائحة الادعاء كفيلاً بإدانتهم وبطالبتهم بمواجهة المتهمين بها
وفي شأن اقتناء السلاح أفاد المتهم أنه اقتنى السلاح بغرض الدفاع عن نفسه ووطنه على حد ذكره في حين برر قيامه بشراء كمية كبيرة من الأسلحة بالطمع في الكسب منها حيث كان عاطلاً عن العمل في تلك الفترة واستلم (٣٠) رشاش كلاشنكوف و(١٦) صندوق ذخيرة لهذا الغرض مشيراً إلى أنه طلب من المتهم الرابع مساعدته في نقلها بسيارته إلى مكة حيث باع منها على بعض منفذي الجريمة.

وواصل المتهم إنكار ما نسب إليه من تهم في حديثه حيث أنكر كذلك علمه بفكر منفذي الجريمة الذي وصفه بالإرهابي الخطير.

وسار المتهم الثالث في دفاعه عن نفسه خلال الجلسة مسار زملائه بإنكار التهم المنسوبة إليه حيث أكد عدم مشاركته في أي عمل إرهابي مطالباً بإطلاق سراحه وتعويضه عن كل ما أصابه من أضرار حسب قوله.

ونفى المتهم علمه بالجريمة الارهابية قبل وقوعها مشيراً إلى أنه صعب بالخبر ونفى تستره على أي من منفذيه في حين مضى في حديثه الذي تراجع فيه عن اعترافاته المصدقة شرعاً . وأشار أحد المتهمين في هذه القضية في رده على لائحة الادعاء أمس انه ضحية عمل ارهابي لاناقة له فيه ولاجمل كما يقول منكرًا مشاركته في الخلية الارهابية التي نفذت الاعتداء الارهابي، ووصف دوره في شراء السلاح بأنه محض صدفة بعد التشاور فيه مع احد منفذي الجريمة وذلك بغرض التجارة . وكان قاضي المحكمة قد استمع لاقوال ستة متهمين في هذه الجلسة كاملة وترك لهم المجال ليدافعوا عن انفسهم في حين فتح المجال للمدعي العام للرد على ما ذكره بعد نهاية كل متهم من حديثه . وطلب اثنان من المتهمين من قاضي المحكمة توكيل محامين للدفاع عنهم وتمت الموافقة على ذلك بينما طلب احدهم وكالة شرعية لشقيقه للدفاع عنه.



رئيس ديوان المظالم يستقبل رئيس هيئة حقوق الإنسان ونائبه

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٣

<http://www.alriyadh.com/2011/06/12/article640921.html>

الرياض - اسامة الجمعان

استقبل رئيس ديوان المظالم الشيخ عبدالعزيز بن محمد النصار بمكتبه بالديوان ظهر أمس وبحضور نائب رئيس الديوان الشيخ علي بن عبدالرحمن الحماد رئيس هيئة حقوق الإنسان بندر بن محمد العبيان الذي قدم التهنئة للشيخ النصار على الثقة الملكية الكريمة بمناسبة تعيينه رئيساً لديوان المظالم . وقد عبر رئيس الديوان عن الشكر والتقدير له على التهنئة سائلاً الله العون والتوفيق للجميع، كما جرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية والعلاقة المتميزة بين ديوان المظالم وهيئة حقوق الإنسان . حضر اللقاء نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد آل حسين.

عقوبات بديلة: قضاء عقوبة السجن بالمنزل ورقابة إلكترونية

المصدر: جريدة اليوم الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alyaum.com/News/art/15213.html>

عبد العزيز المخزوم - الدمام

كشفت المديرية العامة للسجون أن قائمة طويلة من العقوبات البديلة ستصبح في حكم السارية المفعول قريباً لكل من الجهات القابضة وجهات القضاء داخل أروقة المحاكم الشرعية هي التي سيناط بها تحديد البدائل بدلاً من التوقيف في السجن، أو العقوبات السالبة للحرية، حيث سيكون بإمكان القاضي النطق بحكم بديل بحسب التهمة والجرم وقد يكون غرامة مالية أو خدمات اجتماعية أو ما يراه القاضي مناسباً، كما أن هناك الكثير من العقوبات البديلة التي تطبق حالياً حيث تسعى الجهات المعنية بإقرار مشروع العقوبات البديلة للتوسع في تطبيق هذه العقوبات وجعلها ضمن روح النظام المتبع.

وأكد مساعد الناطق الإعلامي للمديرية العامة للسجون النقيب عبد الله بن ناصر الحربي لـ "اليوم": أنه تم تأسيس لجنة مكونة من وزارة الداخلية ووزارة العدل وديوان المظالم وهيئة حقوق الإنسان والأمن العام والمديرية العامة للسجون وهي تدرس حالياً إقرار وتطبيق مشروع العقوبات البديلة للسجن، حيث سيصدر العديد من التوصيات والتي تشمل الاهتمام بالسجناء وأسرههم بالإضافة إلى التخفيف من تكديس النزلاء في العنابر حيث تعتبر العقوبات البديلة جزءاً من الحل وهو يعدّ بمثابة مؤسسة اجتماعية في المقام الأول هدفها التهذيب والإصلاح وبأنها من المؤسسات المهمة التي يحتاجها المجتمع في مواجهة الجريمة كخطر اجتماعي مرتبط بفلسفة العقوبة.

«بعض البدائل المقترحة للعقوبات السالبة للحرية، والعمل على تشغيل السجناء في مزارع نموذجية منتجة، وبأجر يومي، وإنشاء مصانع يتم تأهيلهم للعمل بها»

وعلمت "اليوم" أن من ضمن البدائل التي يتم دراستها حالياً تطبيق نظام إلكتروني تقني يتيح المراقبة المنزلية للمحكوم عليه. وتشير معلومات حصلت عليها "اليوم" إلى أن هذه التقنية من شأنها أن يقضي المحكوم عليه مدة سجنه في بيته لا يغادره طوال فترة الحكم، دون الحاجة إلى بقاءه في السجن وما يترتب على ذلك من تشرد الأبناء والأسر ووقوع مخاطر اجتماعية ونفسية عديدة.

وقالت المعلومات إنه سيتم تحديد نوعيات السجناء الذين من الممكن تطبيق "نظام المراقبة المنزلية الإلكترونية" عليهم، ويرجح أن تشمل القائمة السجناء وذلك لأنهم الأكثر حاجة لبقائهم في المنازل بين أطفالهن وأسرهن للمحافظة عليهم واستمرار تماسك الأسرة على أن يتبع تطبيق هذا النظام في حال نجاحه على نوعيات أخرى من السجناء. وقالت مصادر إن تقنية المراقبة المنزلية الإلكترونية تتيح وضع شريط أو ما يشبه الأسورة حول ساق أو معصم السجين يكون متصلاً تقنياً بمركز مراقبة ومتابعة على مدار الساعة طوال مدة المحكومية حتى لو امتدت سنوات، كما أن هذه التقنية تسمح بتحديد المسافة التي يتاح فيها للمحكوم عليهم بالتحرك فيها داخل منزلهم أو خارجها بحيث إذا اقترب من آخر مسافة متاحة له يصدر صوت من الجهاز المثبت في ساقه، كما تصل إشارة في الحال لمركز المراقبة الذي يعطي أمراً لفرق المتابعة الميدانية لتعقب السجين ومن ثم إعادة القبض عليه.

وينتظر أن تقضي إجراءات تطبيق هذه التقنية بإبلاغ السجين بأنه لو اخترق المسافة المسموح له بالحركة فيها فإنه سيُعاد القبض عليه ومن ثم إيداعه السجن العام ولن يعود إلى بيته ليسجن فيه.

كما ينتظر أن تجري الجهة المعنية تجاربها قبيل تطبيق هذه التقنية استعداداً لبدء انطلاقها الفعلي. وقال مختصون في جامعة نايف للعلوم الأمنية إن بعض البدائل المقترحة للعقوبات السالبة للحرية هي العمل على تشغيل السجناء في مزارع نموذجية منتجة، وبأجر يومي، وإنشاء مصانع يتم تأهيلهم للعمل بها، وهذا ضمان بأن يخرج السجين بعد قضاء مدة محكوميته وفي يده حرفة تقوده إلى الاستمرار في الإنتاج والتعايش مع المجتمع، والعمل في التعمير واستصلاح الأراضي ومزارع الأغنام والأبقار... مشيراً في هذا الصدد إلى بعض الدول التي تُصدر بعض السجناء للعمل في الخارج؛ مما يخفف العبء عن كاهل الدولة.

وأشارت مصادر لـ «اليوم» الى أن العقوبات البديلة يُستثنى منها جرائم الارهاب التي تحتاج الى معاملة خاصة، ومرتكبو جرائم الحق الخاص، إلا أنها تستثنى المحكوم الوحيد العائل لأسرته من السجن، بحيث يقضي محكوميته في المنزل ما دامت الجريمة حقاً عاماً، وأيضاً الطلاب الذين قد يقضون فترة العقوبة في اعمال الخدمة العامة، ويستثنى منها القضايا الجنائية والتفحيط وعدم الالتزام بقواعد المرور، وهو الامر المطبق في سجون كثير من دول العالم.



القاضي رفع الجلسة للرجوع لأدلة المدعي العام لعرضها على

المدعى عليهم

المحكمة الجزائية تستكمل الاستماع لدفاع كافة المتهمين في

خلية ينبع الإرهابية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٤

<http://www.alriyadh.com/2011/06/13/article641244.html>

تغطية - محمد الغنيم

اختتمت المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض أمس الاستماع إلى دفاع كافة عناصر «خلية ينبع» الإرهابية الـ (١١) المتهمين بالتآمر مع المتورطين في تنفيذ الجريمة الإرهابية التي شهدتها محافظة ينبع بتاريخ ١٢/٣/١٤٢٥هـ رداً على التهم الموجهة لهم في لائحة الدعوى العامة في جلسته سابقة والمتضمنة اعتناق بعضهم منهج القاعدة التكفير واستباحة قتل الأبرياء وتكفير ولاية الأمر والعلماء والدولة ووصف القتلى من هذه الخلية بالشهداء ودعم وإيواء عدد من الإرهابيين وخيانة أمانة العمل من بعضهم، إضافة إلى حيازة كميات من الأسلحة وتمكين البعض منهم من تنفيذ الاعتداء الإرهابي من استخدام سياراتهم واشترائهم مع هذه «الخلية» والتستر على منفذ الاعتداء.

وفي بداية الجلسة استمع قاضي المحكمة لرد أول المتهمين على مانسب إليه في لائحة الإدعاء حيث استنكر المتهم في بداية حديثه العمل الإرهابي الذي شهدته ينبع وأشار إلى أنه عند تنفيذ الجريمة كان في التاسعة عشرة من عمره نافياً مشاركته في الجريمة بأي دور لكنه أشار إلى أنه رأى منفذي العملية بالشوارع كما رآهم الناس وأن أحدهم أمره بنقل زوجته إلى منزل والدته بطريقة قاسية كما يقول.

متهم: لا أعرف «القاعدة» ولا أقرأ الصحف واهتماماتي بصيد السمك فقط!

ونفى المتحدث الأول في هذه الجلسة تسنره على منفذي الجريمة أو علمه بأفكارهم واصفاً منفذها بأنهم كانوا أشخاصاً عاديين لم توح أشكالهم بأنهم خطيرون على الوطن لذا لم يعلم بنواياهم.

وأضاف المتهم أنه لم يكن يعلم أن أحد منفذي العملية كان مطلوباً للجهات الأمنية ولكنه كان يسمع أنه مطلوب لجهات أمنية خارج المملكة في حين أوضح في سياق حديثه أنه رأى كيسين أسودين مع أحد المتهمين وأعطاهما لأحد منفذي الجريمة دون أن يعلم محتواهما.

واعترف المتهم بنسخ محتويات (CD) من أجهزة حاسوب بأمر من أحد عناصر الجريمة لكنه لم يطلع على محتواها.

من جانبه برر المتحدث الثاني في هذه الجلسة وهو المتهم السابع في جريمة ينبع الإرهابية خلال رده على مانسب إليه من تهم.. برر تسنره على مدبر الجريمة لقناعاته أنه قدم للمملكة بقصد تصحيح وضعه ولم يكن لديه أي علم بنواياه كما يقول، كما المتهم اشتراكه مع منفذي الجريمة في التدريب على استخدام السلاح بيد أنه أشار إلى أن مشاركته معهم كانت في

رحلة صيد بعد إلحاحه عليهم لاصطحابه معهم وقد شاهدتهم يرمون على جوالين هناك ولم يكن يعلم ان ذلك الفعل يسمى تدريباً .

المتهم السابع: منفذ العملية استغلوا «سذاجتي» وتسترت على مدير الجريمة من باب «التريث» وأكد «المتهم السابع» أن علاقته بمنفذي الحادثة كانت علاقة قريبي ورحم فقط وقد استغلوا «سذاجته» على حد وصفه بسبب وجوده في منزل احد منفذي الجريمة ولم يكن يعلم مايدور في ذهنه من مخططات . وعن تستره على مدير الجريمة في استخدامه رخصة قيادة مزورة أوضح المتهم بأنه كان من باب التريث إلى أن يصح وضعه كما يزعم .

بدوره نفى «المتهم الثامن» في هذه القضية وصفه للارهابيين بالشهداء وأنكر في معرض رده على التهم المنسوبة اليه معرفته بكافة المتورطين بالجريمة باستثناء اخيه الاكبر (المتهم الأول) في حين أشار الى ان شقيقه طلب منه المساعدة في الاحتفاظ ببعض الاسلحة التي لم يرها قط في حياته ولايعرف سبب وجودها ، كما نفى مشاركته للخلية الارهابية او تستره على أي منهم .

وقال «المتهم التاسع» في رده أمام المحكمة على مانسب اليه انه ليس له صلة بأي من اعضاء الخلية لكنه اكد ان احد المتهمين اعطاه صندوقاً لم يكن يعلم مبادخله و عدد ٢ شوزن احتفظ بهما بجوار حظيرة اغنام حتى لايعبث بهما الاطفال على حد ذكره نافياً علمه بأي عمل ارهابي كان يخطط له كما نفى في حديثه تأييده لتنظيم القاعدة او حيازة أسطوانات حاسوبية تحوي مقاطع صوتية وافلاماً ارهابية لتفجيرات الرياض مؤكدا انه لايعرف شيئاً اسمه تنظيم القاعدة وأن اهتمامه فقط بصيد السمك ولايطلع على الصحف او الانترنت .

من جانبه أكد «المتهم ال ١١» في جريمة ينبع أنه عرض على مدير الجريمة أكثر من مرة مساعدته في تسليم نفسه عن طريق احد المشائخ إلى الجهات الأمنية مشيراً في سياق حديثه الذي نفى فيه التهم المنسوبة إليه إلى أنه لاينتمي لأي فكر منحرف أو تنظيم ارهابي نافياً تأييده لما قام به الهالكون الاربعة منفذو العملية .

وأكد هذا المتهم أنه لايعتق منهج الخوارج أو منهج التكفير مبيناً ان في عنقه بيعة لإمام المسلمين مبرئاً نفسه مما قام به الهالكون في جريمة ينبع .

وبعد سماع اقوال المتهمين كافة رفع قاضي المحكمة الجلسة للرجوع لأدلة المدعي العام لعرضها على المدعي عليهم بعد رصدها في جلسة لاحقة .

مشاهدات

• طلب قاضي المحكمة من كاتب الضبط قراءه رد أحد المتهمين على التهم المنسوبة إليه بعدما أفاد المتهم انه لا يستطيع قراءة إجابته حول ما نسب إليه .

• رفع القاضي الجلسة عند الساعة ١٢ ظهراً بعد سماع أقوال آخر متهم في هذه القضية وذلك للرجوع إلى أدلة المدعي العام وعرضها على المدعي عليهم .

• دخل المتهم الأول لقاعة المحكمة عند الساعة ٩،٤٥ دقيقة صباحاً وبعده مباشرة دخل القاضي ثم المدعي العام .

• طمأن قاضي المحكمة المتهم الذي طلب توكيل محام له من قبل المحكمة لعدم استطاعته مادياً دفع أتعاب المحامي بحقه في ذلك وأن إجراءات التوكيل ستتم فوراً .

• كان قاضي المحكمة محايداً جداً ومتعاوناً مع المتهمين منذ دخولهم قاعة المحكمة حتى خروجهم وقد أفاده احد المتهمين انه يحتاج لعلاج اسنانه فأكد له القاضي ان المحكمة ستخاطب إدارة السجن لعلاج على الفور .

• سأل قاضي المحكمة كل متهم ما إذا كانت اجابته على التهم المنسوبة اليه والتي تلقاها القاضي مكتوبة هي نفسها وطلب من كل منهم الاطلاع عليها وتخييره في قراءتها أمام المحكمة .

• حضر الجلسة وسائل الاعلام ومنسوبو هيئة حقوق الانسان .

• كشف احد المتهمين في رده على التهم المنسوبة اليه وجود علاقة بين بعض منفذي حادثة ينبع وبعض منفذي تفجير المحيا الذي وقع في الرياض قبل سنوات حيث تحدث عن علاقة احدهم بأحد منفذي تفجير المحيا منذ الصغر الذي كان يرى أن منفذي تفجير المحيا شهداء .

نتاليا - الحياة: العيوني والحويدر وظفتا قضيتي وأطفالي لأهداف خاصة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277463>

الدمام - بدر الشهري وياسمين الفردان
رفضت المقيمة الكندية نتاليا مورن (٣٧ عاماً) استغلالها للترويج لقضايا لا علاقة لها بها، وأشارت زوجة المواطن سعيد الشهراني أن ما قامت به قبل نحو أسبوع بعد محاولتها الذهاب مع ناشطتين حقوقيين إلى السفارة الكندية في الرياض، جاء نتيجة لضغوط من والدتها التي كانت تزودها بنحو ٢٠٠ دولار أسبوعياً، وقامت بإيقافها قبل نحو ثلاثة أسابيع وأشارت مورن في حديث لـ «الحياة» إلى أن والدتها طالبت منها التواصل مع الناشطة وجبهة الحويدر لتتولى قضيتها، وأرجعت علاقة والدتها بالحويدر إلى التواصل بينهما من خلال البريد الإلكتروني، «وبحث إمكان مساعدتي في إيجاد حل لقضيتي»، وأضافت «لم يقتصر تواصلهما على البريد الإلكتروني فحسب بل تم لقاء فيما بينهما في أميركا». وأرجعت مورن قصتها مع الناشطة فوزية العيوني بعد لقاء جمع بينهما في دورة مياه نسائية في أحد المجمعات التجارية في الدمام، وقالت: «قامت فوزية بتزويدي بهاتف محمول ومبلغ ٣٠٠ ريال»، وأضافت «ما قامت به الناشطتان من توظيف لقضيتي يأتي في سياق أهداف تسعيان للوصول إليها من خلالي وأبنائي». وأشارت إلى أن والدتها طالبت منها التوجه إلى السفارة الكندية في الرياض، بمساعدة الناشطة وجبهة الحويدر التي ستقدم الدعم في ذلك، وقالت: «قامت الحويدر بتزويدي برقمين لسائقين يمكنهما نقلي إلى الرياض، وعند اتصالي بهما اعتذرا عن ذلك»، وأضافت «أبلغت الحويدر بذلك فعرضت عليّ المساعدة من خلال حضورها وفوزية العيوني إلى منزلي وإمكان نقلي وأبنائي إلى الرياض»، وقالت: «قامت عناصر الشرطة بإيقافنا وطلبوا مني العودة إلى منزلي وأبنائي»، مضيفة «حملت حقائبي وعدت إلى المنزل، فقامت الشرطة بإيقاف الناشطتين». وعن سبب اقتناعها بما تعرضه العيوني والحويدر، قالت: «هيئة حقوق الإنسان على علم بمشكلتنا منذ نحو ثلاثة أعوام، ولم يقدموا لنا سوى مساعدتين غذائيتين على مدى الأعوام الماضية»، مضيفة «ذلك ما دعاني للجوء إلى الحويدر والعيوني اللتين ادعتا إمكان إيجاد حل لمشكلتي»، وقالت: «هيئة حقوق الإنسان وعدتني بوظيفة في إحدى الفنادق في المنطقة إلا أن ذلك لم يتم»، وفي حين شخّصت مورن مشكلتها مع زوجها في عدم إمكان الحصول على مصدر دخل شهري نتيجة لعدم وجود وظيفة للزوج ولها، طالبة المساعدة في ذلك، ويتفق معها الزوج الذي قال: «حاولت الحصول على وظيفة في الدمام بعد قيامي بالتقديم في أكثر من جهة إلا أن ذلك لم يتم.. وعن الفرق في وضع الأسرة بعد انتقالها من الجبيل إلى الدمام تقول مورن: «وضعنا في الجبيل كان أفضل منه في الدمام حيث كان الزوج يحصل على مرتب شهري من إحدى الجهات التي كان يعمل فيها، أما الآن فنحصل على مساعدة تقدر بنحو ١٥٠٠ ريال شهرياً فقط، وهي غير كافية لأسرة مكونة من زوجين وثلاثة أطفال»، مرجعة أسباب انتقالهم للدمام بعد قيام أحد فاعلي الخير بتأمين سكن مجاني لهم... وكان زوج مورن المواطن سعيد الشهراني اتهم الناشطتين وجبهة الحويدر وفوزية العيوني بمحاولة تهريب زوجته الكندية وأبنائهما، وقال الشهراني لـ «الحياة» أمس: «لن أتنازل عن حقي ضد السيدتين، اللتين لم تحترما حقي وأسرتي، الشخصي والشرعي في التمتع بالخصوصية. وتعدنا على ذلك بمحاولتهما تهريب زوجتي وأبنائي، بعد تحريضها على ذلك، من خلال رسائل نصية قصيرة أرسلتها إلى هاتفها».

وكانت السيدتان فوزية العيوني وجبهة الحويدر، قالتا: «حاولنا مساعدة الزوجة، بعد تلقينا طلباً منها ومن والدتها، اللتين كنا على تواصل معهما من خلال الموبايل والبريد الإلكتروني»، مرجعتين تدخلهما إلى «بأسنا من دور هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، في معالجة القضية، التي مضت عليها سنوات، دون حل»، في إشارة إلى مطالبة الزوجة بالعودة إلى بلدها، برفقة أولادها وزوجها، أو إيجاد حل لمشكلتهم.

إعادة ملف وجيهة وفوزية لهيئة التحقيق قنصلا كندا: نثق في عدالة القضاء السعودي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110614/Con20110614426648.htm>

خالد البلاهدى - الخبر

فند قنصلا السفارة الكندية في المملكة «شاكر قنديل» و«مايكل أردمان» صحة الادعاءات التي لحقت بمواطنتهما الكندية «نتالي مورين ٢٧ عاما» المتزوجة من المواطن السعودي سعيد الشهراني عن تعرضها للتعذيب من زوجها وإلحاق الضرر بها وبأطفالها.

وقالا لـ«عكاظ» بعد لقائهما أمس مدير شرطة الدمام وأعضاء التحقيق في قضية محاولة تهريب مواطنتهما إلى سفارة بلادهما في الرياض ومن ثم إلى بلادهما عن طريق امرأتين سعوديتين أنها لا تعاني من أية مشاكل وتعيش مع زوجها وأطفالها باستقرار، وبيّنا أن الهدف من الزيارة هي زيارة عادية تقوم بها أية قنصلية لتفقد أحوال رعاياها حيث تم الاطلاع على مجرى القضية في شرطة الدمام كما تم الاطمئنان على وضعها، وأكدت على نزاهة وعدل الجهات القضائية في المملكة والذي سينصف مواطنته ضد من كان يريد التلاعب بمشاعرها.

وكان القنصل الكندي المنتهية مدة تكليفه «شاكر قنديل» والقنصل الجديد «مايكل أردمان» قد زارا المواطنة الكندية «نتالي مورين» في منزلها في الدمام واستمرت الزيارة لمدة ساعتين واستمعا منها لقضيتها وأسبابها وأبعادها والظروف التي مرت بها مجريات التحقيق،

وعلمت «عكاظ» أن المواطنة الكندية طالبت سفارة بلادهما بأن لا تحاكم قضائيا في حال إحالة موضوع المرأتين المتهمتين بالتحريض على الهرب والاختطاف لهيئة التحقيق والادعاء العام مشيرة بأنها تخشى من ذلك، كما طالبت سفارة بلادهما بمخاطبة هيئة حقوق الإنسان السعودية بتوفير وجبات غذائية لها ولأطفالها حتى تنتهي قضيتها.

وأكد القنصلان أن القنصلية الكندية لا يمكن لها التدخل في مجريات التحقيق للثقة الكاملة في إعادة الحق لأصحابه.

وعلمت «عكاظ» من مصادرهما أن قضية اختطاف وتهريب المواطنة الكندية وأطفالها الثلاثة (سمير ٩ أعوام، عبدالله ٥ أعوام، سارة ٣ أعوام) من قبل امرأتين تدعيان أنهما ناشطتان حقوقيات وهن «وجيهة الحويدر وفوزية العيوني» جرى تحويلها لهيئة التحقيق والادعاء العام لمباشرة التحقيق مع المرأتين وصحة محاولتهما الاختطاف والتهريب.

وكانت «عكاظ» أجرت لقاء مع المواطنة الكندية (نتالي مورين - ٢٧ عاما) زوجة المواطن السعودي سعيد الشهراني وقالت «لقد تزوجت منذ تسع سنوات وأعلنت إسلامي على يد زوجي وقدمت إلى المملكة، فعلى الرغم من المصاعب التي واجهتني في بداية زواجنا إلا أنني فضلت العيش بالقرب من زوجي ورزقت والله الحمد بثلاثة أطفال ولدين وبنت.

استعرض جهود المملكة في نشر ثقافة حقوق الإنسان د. العيبان يلتقي مسؤولاً في الخارجية الأمريكية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٥
<http://www.alriyadh.com/2011/06/14/article641557.html>

الرياض - أسهمان الغامدي
أثنت نائبة معاون وزير الخارجية الأمريكي في قسم شؤون الشرق الأدنى السيدة تمارا ويتس على جهود هيئة حقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتأييد الذي تحظى به في المملكة من خلال ما لمستته من برامج وورش عمل وتدريب مستمر تقدمه الهيئة بشكل سلس، ويستهدف كافة شرائح المجتمع السعودي .
وجاء هذا خلال استقبال الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان لها في مكتبه بمقر الهيئة ، والذي بدوره استعرض جهود الهيئة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وأبرز البرامج التي تم تنفيذها ، وجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ورؤيته الثاقبة على كافة المستويات السياسية والإنسانية مشيراً إلى مبادراته للسلام والحوار بين أتباع مختلف الديانات والحضارات وما تؤكد عليه من العمل على نبذ العنف والعمل على حل الخلافات من خلال الحوار الحضاري والفكري الذي يعمق لغة التفاهم ويجسد رؤية العيش المشترك بين الشعوب. كما طالب د.العيبان بضرورة الضغط على إسرائيل للانصياع للشرعية الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وحماية وتحقيق حقوق الإنسان الفلسطيني المشروعة .
هذا وقد جرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية وبحث الأمور ذات الاهتمام المشترك ، منوهاً بالعلاقات التاريخية التي تربط المملكة بالولايات المتحدة الأمريكية وبحث التعاون المشترك خصوصاً في مجال حقوق الإنسان.

دان اقتحام مجموعة من المتطرفين الإسرائيليين للمسجد الأقصى

مجلس الوزراء يقر منح شركة الكهرباء قرصاً بمبلغ ٥١ ملياراً لتغطية عجز تنفيذ المشاريع العاجلة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٥
<http://www.alriyadh.com/2011/06/14/article641503.html>

جدة - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة .
وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين، المجلس على نتائج المباحثات والمشاورات والاتصالات التي جرت خلال الأيام الماضية مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة ومبعوثيهم، حول العلاقات الثنائية وما تشهده الساحة الدولية من تطورات على مختلف الصعد.. ومن ذلك الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من فخامة الرئيس عبدالله واد رئيس جمهورية السنغال واستقبالاته -أيده الله- لمعالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الأثيوبي هيلما ماريام دسالن ومعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الأستاذ عمرو موسى ومعالي وزيرة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية كريستين لاغارد .
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس استعرض بعد ذلك عدداً من التقارير حول تطور الأحداث الراهنة على الساحة العربية وما صاحبها من أعمال للعنف وتدايعات خطيرة أدت إلى سقوط العديد من القتلى والجرحى.. مشدداً على المواقف الثابتة التي أعلنتها المملكة إزاء تلك الأحداث وأهمية معالجتها بما يضمن الحفاظ على أرواح المواطنين ووحدته واستقرار الدول العربية الشقيقة .
وبين معاليه أن المجلس أدان اقتحام مجموعة من المتطرفين الإسرائيليين للمسجد الأقصى المبارك وكذلك قيام متطرفين يهود بإحراق مسجد في الضفة الغربية.. ودد دعوات المملكة العربية السعودية للمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة وما تقوم به إسرائيل من أعمال أحادية وعدوانية في مدينة القدس محذراً من أن تمادي السلطات الإسرائيلية وعدم حملها على وقف اعتداءاتها سيدفع بمزيد من عدم الاستقرار والعنف في المنطقة .
وأشار وزير الثقافة والإعلام إلى أن المجلس ناقش جملة من الموضوعات في الشأن المحلي مقدراً ما يبذله أبناء الوطن من طلاب وطالبات في هذه الأيام من جهد ومثابرة في الاختبارات وحرصهم على الحصول على نتائج طيبة.. وأعرب عن تمنياته لهم بالتوفيق والنجاح وعن الشكر والتقدير لما يبذله المعلمون والمعلمات وجميع القائمين على التعليم العام والعالي من جهود في سبيل تهيئة الأجواء المناسبة لذلك. وأفاد معالي الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة أن المجلس واصل إثر ذلك مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية :

أولاً :
بعد الاطلاع على محضر اللجنة الوزارية المشكلة ببناءً على الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٦١) وتاريخ ١٢/٥/١٤٣١هـ، لدراسة المتطلبات المالية لقطاع الكهرباء واقتراح آلية التمويل الكفيلة بتنفيذ مشروعات الكهرباء في وقتها، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها، منح الشركة السعودية للكهرباء قرصاً حسناً بمبلغ (٥١٠٠٠٠٠٠٠ ر.س) واحد وخمسين ملياراً ومائة مليون ريال لمدة خمس وعشرين سنة، لتغطية العجز المالي المتوقع لتنفيذ مشاريع كهربائية ضرورية عاجلة يلزم التعاقد عليها خلال عامي (١٤٣٢ و ١٤٣٣هـ).
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

ثانياً :

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان -أو من ينوبه بالتباحث مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والتوقيع عليه، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية .

ثالثاً :

وافق مجلس الوزراء على نقل وتعيينات بالمرتبة الرابعة عشرة، ووظيفة (وزير مفوض) (وذلك على النحو التالي :
1- نقل مسفر بن محمد بن عبدالله البشر من وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة إلى وظيفة (مستشار إداري) بذات المرتبة بهيئة التحقيق والادعاء العام .
2- تعيين حامد بن سبتي بن عبدالرحمن الغامدي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية .
3- تعيين سعود بن عبدالعزيز بن عبدالله الدايل على وظيفة (مدير عام إدارة) (بالمرتبة الرابعة عشرة برئاسة الاستخبارات العامة) .
4- تعيين محمد بن علي بن أحمد الغامدي على وظيفة (مدير عام جمرك الحديثة) (بالمرتبة الرابعة عشرة بمصلحة الجمارك).

شلل السجون: شتم .. سرقة .. تحرش

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110614/Con20110614426466.htm>

علي بدير - تبوك

كشفت دراسة ميدانية لأنماط العنف في السجون في المملكة، أعدها باحث ضمن برنامج لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع (تخصص الجريمة)، أن هذه القطاعات الإصلاحية تتضمن سيناريوهات من العنف في ظل الظروف المحيطة بالسجناء وخصائصهم النفسية والاجتماعية والثقافية التي تشكل بيئة خصبة لتنامي العنف داخل هذه المؤسسات. وأوضح الباحث يحيى العطوي أن أبرز أنماط العنف في السجون السعودية تتمثل في السب والشتم والتحرش الجنسي وإثارة النعرات القبلية، وأن الشللية تعد أداة لتغذية العنف في السجون. وجاء في الدراسة التي أجراها الباحث الدكتور يحيى العطوي -المتخصص في علم الجريمة- أن هناك ارتفاعاً في معدلات العنف بين النزلاء في السجون. وبيّنت هذه الدراسة أن معظم التفسيرات التي تناولت العنف داخل السجون انطلقت من خلال مسلكين؛ الأول ركز على خصائص السجناء ودورها في انتشار العنف داخل السجون الذي يرجع إلى سمات مرضية تنسم بها شخصيات السجناء. بيئة السجن

في حين ركز المسلك الثاني على طبيعة بيئة السجن والأوضاع بداخله كأسلوب معاملة العاملين للسجناء وخبرة وتدريب العاملين وأخلاقهم، وأيضاً الازدحام داخل تلك السجون وانعكاساتها على طبيعة العلاقة بين السجن والإدارة. مؤكداً أن العديد من الدراسات توصلت إلى تنامي ظاهرة العنف في سجون الوطن العربي بشكل عام والسجون السعودية بشكل خاص، وأن هذه الدراسة تبين ارتفاع معدلات العنف بين النزلاء في سجون المملكة.

وحول أنماط العنف السائدة في السجون السعودية ذكر الباحث أن مجتمع الدراسة استهدف جميع السجون السعودية، وذلك من خلال عينة عشوائية طبقت في سجن الملز في الرياض، سجن عسير، الدمام، تبوك ومكة المكرمة وقد شملت العينة العاملين في هذه السجون وعددهم ٢٥٠ والسجناء وعددهم ١١٢٦ سجيناً، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة السجناء للفئة العمرية داخل السجون هي ما بين ٢٠ - ٢٩ سنة بنسبة ٢٤,٥ في المائة، كما أن المستوى التعليمي الأكثر بين السجناء هي فئة التعليم المتوسط والثانوي بنسبة ٤١,٥ في المائة، وأن نسبة السجناء العاطلين عن العمل بلغت ٤٨ في المائة من مجموع السجناء، وأن أكثر القضايا التي حكم عليها السجناء هي قضايا المشاجرات والمخدرات وبعدها تأتي قضايا السرقة.

عنصر الشللية

وفيما يتعلق بأسباب العنف داخل السجون، قال الباحث العطوي: توصلت إلى بعض النتائج؛ ومنها أن أكثر العوامل المؤدية لحدوث العنف داخل السجون عوامل اجتماعية، وتشمل عدم حماية السجين إذا تعرض للعنف، بالإضافة إلى تقرد مجموعة من السجناء على بقية المسجونين؛ ناهيك عن وجود التعصب والشللية لأبناء المنطقة الواحدة داخل السجن ويأتي بعدها العوامل الشخصية التي منها الدفاع عن النفس داخل السجن وعدم احترام خصوصية السجناء، كذلك يوجد استفزاز من بعض المسجونين للسجناء الآخرين، كما يعاني بعض السجناء من أمراض مزمنة وهذا يؤدي إلى اكتساب السجين ثقافة العنف داخل السجن، بالإضافة إلى العوامل الإدارية والنفسية.

وعن أبرز أنماط العنف المستخدمة من قبل السجناء، قال: أبرز أنماط العنف المستخدمة من قبل السجناء هو العنف ضد السجناء وممتلكاتهم ويشمل السب والشتم وتمزيق ممتلكات الآخرين وسرقتها واستخدام الأدوات الحادة وإثارة النعرات القبلية بين السجناء والتحرش الجنسي. وهناك نمط آخر من العنف موجه نحو الذات وأبرز صورته إيذاء النفس بواسطة استخدام آلات حادة وكذلك الإدمان وإهمال النظافة الشخصية والإضرار عن الطعام ومحاولة الانتحار، فيما هناك نمط آخر للعنف موجه نحو إدارة السجن وممتلكاتها مما يؤدي إلى تحريض السجناء على ارتكاب العنف ضد العاملين في السجن وممارسة الكتابة والرسومات على الجدران وتخريب المرافق الصحية وأبواب المهاجع وإثارة الشغب والتمرد داخل السجن.

تحسين أوضاع أسر السجناء

هذا وقد طرح الباحث الدكتور يحيى من خلال هذه الدراسة الميدانية إلى عدد من الحلول تتمثل في متابعة السجون وزيارتها من قبل جهات محايدة كهيئة حقوق الإنسان، كما أن هذه الهيئات مطالبة بالكشف عن أي تجاوزات والرفع بها للمسؤولين في وزارة الداخلية.

لا بد من تحسين أوضاع أسر السجناء مادياً وكذلك عزل السجناء الخطرين عن باقي السجناء العاديين مع زيادة عدد أيام الزيارات وإطالة مدتها، بالإضافة إلى زيادة وسائل الترفيه وتكثيف الاهتمام بالإرشاد الديني والتربوي والنفسي للسجناء.



عناد الأزواج زلزال يهدد الأسر والأطفال أول الضحايا

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١م

<http://www.alyaum.com/News/art/15298.html>

على الرغم من ارتفاع نسبة الوعي بين أوساط المجتمع السعودي في أساليب التربية الصحيحة والحديثة التي تراعي متغيرات الحياة، وفي ظل محاولة بعض الجهات المختصة بالجوانب الاجتماعية والنفسية للتقليل من حدة المشاكل الأسرية المتكررة والاهتمام بتوسيع دائرة الثقافة، ظهرت في الوقت نفسه حالات لخلافات أسرية أصبحت منتشرة في الآونة الأخيرة بطرق غير معتادة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حالات المشاكل النفسية لدى الأطفال وأسرهم. وفي ندوة أقامها القسم النسائي بـ «اليوم» كشفت الضيفات أن العبء الأكبر لهذه الخلافات يدفع ثمنها الأطفال بالدرجة الأولى، فضلا عن الحالة النفسية التي يتسبب فيها الآباء والأمهات نتيجة الخلافات فيما بينهم، وأكدت الضيفات أنه يجب على الأبوين إبعاد الأطفال عن المشاكل، حيث إن ذلك يحقق نتائج إيجابية لصالح الأطفال والأسرة، مطالبين بحملات توعوية تثقيفية لمجتمع أصبح غائبا عن أهم فرد في الأسرة وهو «الطفل».

أدار الندوة

مسؤولة القسم النسائي:

شذى الطيب

الحاضرات:

رنا طيبة - أخصائية تربية خاصة

أمل الدار - أخصائية حقوق الطفل بهيئة حقوق الإنسان

أسماء الهاشم - ناشطة اجتماعية

معالي المزين - محررة صحفية

نجلاء الإبراهيم - محررة صحفية

عوامل الاستقرار

شذى الطيب: أشكر ضيفات «اليوم» اللاتي خصصن من وقتهن الثمين لحضور ندوتنا، وحرصن كل الحرص على المشاركة فيها والتي تتمحور حول موضوع مهم يلامس كل الأسر، حيث إن نجاح الطفل تربوياً واجتماعياً ونفسياً هو نجاح الأسرة التي ينتمي إليها والعكس صحيح، وسنتناول في ندوتنا كيفية بناء أسرة مطمئنة، والطرق التي يجب التعامل مع الأبناء عند انفصال الزوجين سواء كان هذا الانفصال بالطلاق أو الخلع أو حتى المشاكل الأسرية التي تُدرج ضمن «المعلقات»، مع توصيف الوضع الأسري الصحيح وعوامل الاستقرار خاصة أن أغلب الأسر تتفق لا شعورياً بكيفية جعل الأسرة «مهماً جماعياً».. في البداية نريد تسليط الضوء في ندوتنا على أسس بناء الأسرة وماهية عوامل استقرارها مع توصيف الوضع الأسري الصحيح.

رنا طيبة: تمشياً مع تعليمات الرسول (صلى الله عليه وسلم) لاختيار الزوجة في المقام الأول، وهو الأساس الذي تنطلق منه الأسر تحقيقاً للأهداف التي يرسمها كل طرف في العائلة، حتى لا يكون مثل قصة الأستاذ (عادي) المعروفة، ابني

نفسك كرجل واختر الزوجة التي تناسبك لتكون أسرة تحقق أهدافك، وبالتالي تستطيع تكوين أسرة تترك أثراً إيجابياً تحمد عليه في المجتمع.
أسماء الهاشم: على الرجل أن يهيئ نفسه لإعداد أسرة مطمئنة وصالحة لإنتاج أبناء صالحين.

صورة الأب

على الهاتف تقول سهى (معلقة منذ ثلاث سنوات ولها ابنتان وولد)، حيث تعاني فقدان وجود الأب في حياة أبنائها، وابنتها الكبرى تتساءل عن وجود الأب باستمرار، فيما أن ابنها الثالث ولد في ظل غياب أبيه، حتى أصبح يطلق كلمة (أب) على زوج أختها، تحدثت بمرارة عن معاناتها مع الضمان الاجتماعي، رفعت قضية خلع منذ أكثر من سنتين، لم تحصل عليه الشرطة ولم يحضر أي جلسة من جلسات المحكمة، وأمر مدامه من الهيئة وبعد مدامتين لم يكن موجوداً في بيت أهله وبعد التعميم على سيارته تم العثور عليها، ومفصول من عمله لعدم انتظامه في الدوام، وأضافت سهى «ظهرت هذه السلوكيات عليه بعد خمس سنوات من الارتباط، حيث إنه يمارس سلوكيات خاطئة جداً وعظيمة أمام أبنائه ولم تقدر محاولاتي في إقناعه. كما أنني أحتاج لوجود الأب في تربية الأبناء، والدرس الذي تعلمته هو عدم تحمل ابنتي الكبرى مسؤولية اخوتها منذ الصغر لمروري بتجربة مماثلة لحياتي مع والدي، وزرع أهمية الدراسة وبناء المستقبل لأبنائي، بالإضافة إلى عدم تشويه صورة الأب أمام أبنائي».

وعى الوالدين

معالي المزين: من هنا نتساءل عن دور هيئة حقوق الإنسان. فعلى الرغم من جهودها إلا أنها غير ملموسة لجميع المواطنين لغياب دور الهيئة في أذهانهم.
أمل الدار: دورنا إرشاد المتضررين إلى الإجراءات القانونية التي ستسهم في حل مشاكلهم.
نحن لا نتعامل مع الحالات كونها فردية وأن هذه الحالات تكون مؤشراً لوجود مشكلة في المجتمع، مثل مشاكل الحضنة. كما أن الفكرة عزل الضحية عن الضرر، وتوفير مساحة من الأمان والحماية لها.
أسماء الهاشم: وعى الوالدين بكيفية التعامل مع الأبناء بعد الانفصال، من حيث عدم ذكر هذه المشاكل أمام الأطفال، وألا يهرب كل من الطرفين عن استحقاقات الأبناء لأن حجم الضغط على الأبوين في وقت الانفصال قد يجعلهما يتخذان قرارات متسارعة. كما أن العناد بين الزوجين يكون ضحيته الأبناء.
رنا طيبة: أعتقد أن الأخلاقيات هي نظام مجتمع يسهم في تكوينه كل شخص فيه.

دور التعليم

نجلاء الإبراهيم: برأيكم كيف نجدد سبل التواصل مع وزارة التربية والتعليم وإداراتها في جميع المناطق خصوصاً أن معظم أوقات الطلاب والطالبات يقضونه في المدرسة؟ وهل برأيكم أداء المعلم والمعلمة حقوقاً لأبنائنا تربوياً بالشكل المطلوب خصوصاً أن مسمى الوزارة يسبقه التربية قبل التعليم؟
أسماء الهاشم: التعليم مسؤولية كبيرة في موضوع تربية الأطفال في ظل الانفصال، حيث إن التعليم له الدور الأساس. فالشجرة إذا كانت ذات ثمر مريض نحن لا نقوم بطبيعة الحال بمعالجة الثمرة، بل نعالج البذرة لحصد ثمار سليمة، من خلال إعادة تأهيل المعلمين والمعلمات للمشاركة في تقديم تربية سلوكية صحيحة واعية بصحة الأسرة وأهداف قيامها.

مسئولية الجميع

أسماء الهاشم: يجب أن توجد وظائف من حقوق الإنسان، والعنف الأسري في المدارس حتى يكون ذلك رادعاً للأسر فلا يتصرفون ضد الأبناء، حيث إن الطفل مسؤولية جميع محيطه من أسرة ومدرسة ومجتمع، ولا ندع حرية التصرف فيهم للآم والأب بحجة أنهم أبناؤهم فيقع الطفل تحت ضغط وعنف نفسي، لأن الآم والأب إذا وصل بهما الخلاف إلى درجة لم يعودا يقدران قيمة أبنائهما فهما لا يستحقان وجود الأبناء.

الحقوق الذاتية

شذى الطيّب: اعتدنا أن تمر في أذهاننا وأسماعنا جملة «ابني وأنا حر فيه، ومحد يقدر يتدخل» برأيكم كيف نقضي على هذه الثقافة في ظل أهمية معرفة الطفل لحقوقه الذاتية؟
أمل الدار: مشكلة التناول على الابن بالضرب والإهانة وكأن هذا الطفل ملك للأب يجب الاهتمام في هذا الجانب بالتنوعية والتثقيف لأنهما سبب رئيس في منع العنف الحاصل داخل الأسرة، ونحن نعمل على المبادرات من جميع النواحي، الجانب التوعوي التثقيفي، الجانب الاجتماعي، الجانب التقني، والجانب التشريعي لأن من أمن العقوبة أساء الأدب وأول تدريب تجب توعية الأم والأب به هو كيفية التعامل مع الابن في حالة ظهور تصرف مسيء منه، ولقياس الصورة النمطية للتربية عند أهل، والتدريب من المختصين كالصحة والتربية والتعليم، والعمل مع الأهالي على ضوء اتفاقية حقوق الطفل.

والتعويل هنا على رياض الأطفال فقد قامت هيئة حقوق الإنسان بعمل ٦٤ ورشة عمل مع الأهالي في أغلب روضات المنطقة لتوعية الأهل بحقوق الطفل بتدريب الأم، ومربيات رياض الأطفال بالتعاون مع جمعية سيهات وجمعية فتاة الخليج. كما أن تعليم الأطفال معنى الهوية، وحقه في التعليم (من طفل إلى طفل).

توعية المجتمع

معالي المزيّن: ماذا عن دور وزارة الصحة حيث إنها شريك مساعد في توعية المجتمع عند تعرض الطفل للعنف الأسري؟

أمل الدار: نتعامل مع القضية بالتعاون مع الشؤون ووزارة الصحة للوقوف مع الطرف الأحق في أي قضية، وإلزامية التبليغ ووزارة الصحة أدت دوراً كبيراً وفعالاً في هذا المجال. كما أن كل مستشفيات المملكة فيها فريق حماية وأخصائيون نفسيون، يبلغون الشرطة في حالة وقوع عنف على الطفل، حيث إننا نحاول قدر الإمكان المحافظة على الطفل مع المحافظة على الروابط الأسرية، بالإضافة إلى الجهات المستهدفة للتدريب في حقوق الإنسان وشركاء الحماية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، الإعلام شريك أساس، وأغلب الحالات مأخوذة من الإعلام عندما يسلط الضوء على مشكلة معينة.

الإعلام والحقوق

تطالب أمل الدار بإعداد دورة تدريبية في التعامل مع الأطفال في حالات الانفصال. أسماء الهاشم: نحن دائماً نعالج الحالات أو النتائج، وهنا يجب نشر ثقافة التوعية والوعي والوقاية من العنف، لأن العنف نتائجه وخيمة حتى على الأم والأب لأنه سيدخله في دائرة قانونية.

تهيئة الطفل

نجلاء الإبراهيم: يقف الطفل عادة أمام عتبة المواجهة الفجائية، حيث يسلك طريقه اجابتان لا ثالث لهما، «أمي أو أبي» وهذا بطبيعة الحال يصبح هاجساً لدى الطفل ويشعر بالتهديد.. كيف لنا أن نتعامل مع الأطفال قبل الانفصال وبعده؟ أسماء الهاشم: وعي الأبوين هو المهم بالدرجة الأولى بأهمية الحفاظ على نفسية الابن بالحديث والهدوء والحوار وحجبه عن أي انفعال يظهر على أحد الأبوين لأن الطفل سيصله السلوك ولن يصله الكلام، وألا يسقط أي أحد من الطرفين هيبة الطرف الآخر، مع تخصيص مدة كافية تمكن الطفل من تقبل الوضع الجديد، فلا بد أن يعطى الطفل حقه من الوقت والتدرج في تقبل انفصال الوالدين، للتقليل من الأثر السلبي الذي قد يتعرض له الطفل.. هذا قبل الانفصال. أما بعد الانفصال فلا بد أن يكون متفقاً ألا يسلب الطفل أي حق من حقوقه لأي سبب من الأسباب وعدم حرمان الطفل من أمه على سبيل المثال وألا يغيب عن ذهن الأهل أن الأطفال هم الضحية والتركيز على الرد على الطرف الآخر فقط. رنا طيبة: نسيج المجتمع مختلف وما نتوقعه من أسرة قد لا نتوقعه من أسرة أخرى فلا بد أن تكون هناك مرجعية ونظام يحفظ حقوق الأسرة التي كفلها لها الدين، فالإصرار على تفعيل دور المؤسسات في ذلك هو سيسهم فعلاً في علاج مثل هذه المشكلات. كما أن هناك مجتمعات الرجل فيها قبل أن يأخذ قرار الطلاق يترى كثيراً إذا كان النظام مع المرأة تماماً، ولابد من ضمان حق الزوجة في السكن والنفقة وسبل الترفيه وحقوق الأبناء كذلك.

حقوق المرأة

أسماء الهاشم: ضياع بعض حقوق المرأة هو جزء من أسباب المشاكل التي تقع على الأطفال بعد الانفصال، فيجب على الأسرة أن ترتقي بنفسها للوصول إلى مرحلة الطلاق الناجح، وهذه المرحلة تتطلب من الزوجين أن يكونا متفهمين لكي يستطيعا الوصول إلى حل وسط وعادل بينهما.

مستوى المناعة

رنا طيبة: أبحاث الدماغ أثبتت أن الطفل الذي يتعرض للتوتر تفرز الغدة الدرقية نوعاً من أنواع الأنزيمات أو الهرمونات تقوم بخفض مستوى المناعة عند الطفل، وترفع ضغط الدم، ومع تكرار وجود هرمون الكوليسترول في جسم الإنسان يؤدي إلى موت خلايا الدماغ الذي ينتج عنه عدم قابلية الدماغ لاستقبال المعلومات في أي بيئة تعليمية فيتحفز على آلية تسمى (ميكانيزم الدفاع) فيبدأ الدماغ الإنساني على برمجة نفسه لاستقبال التوتر فقط، والتوتر ينقسم إلى توتر لفظي، وجسدي، وانفعالي. فالكلام السيء المحبط وإشعار الطفل بأنه فاشل كل ذلك ينصب في دائرة العنف ضد الأطفال مثل عبارات (أنت فاشل، أنا يكفيني أبوك، أنا حزينة، أنت السبب في ذلك...) وكل ذلك يؤدي لضعف المناعة وتنخفض قدرته على التعلم، فنحصل بذلك على أنماط متعددة من الأطفال: طفل لديه مقاومة وصاحب شخصية يتغلب على هذه المشكلات، طفل انسحابي يفضل الانطواء، طفل مهزوم صاحب شخصية مهزوزة ويصبح تابعا أو قد يتعرض لانحراف سلوكي نتيجة هذه المشكلة.

بعد الانفصال

رنا طيبة: هذا هو دور المجتمع وأقصد هنا لجان التنمية الموجودة وبشكل كبير جداً في المجتمع. إنه جزء بسيط من الدور الذي تقوم به لأنها لجان أحياء وتلامس البيوت من حولها. فالمفترض أن تكون هناك برامج للصحة النفسية، وبرامج الطلاق الناجح، وتربية الأطفال في ظل المتغيرات الاجتماعية وفي ظل المشكلات من أساسيات برامجها التوعوية. أتمنى أن تقوم الجهة المشرفة في عدم إتمام عملية الطلاق إلا بعد إخضاع الأبوين لدورة مهياً للحياة بعد الانفصال وكيفية التعامل مع الأبناء اقتداءً ببعض المجتمعات التي نجح فيها مثل هذا القرار، تمنعنا ويتوقع منها الإسهام الفعال.

غير مواكبة

أمل الدار: مواضيع لجان التنمية متكررة وغير مواكبة للمشكلات المستجدة في الوقت الحاضر، وتحتاج للتنوع واستمداد الموضوعات من البيئة الاجتماعية والوقوف على أهم أسبابها ومعالجتها برفع المستوى الثقافي للفرد.

أنظمة وقوانين

أسماء الهاشم: لا بد من تشريع أنظمة وقوانين تحمي الطفل بعد الطلاق، لأن الجهات التشريعية عندما تسن القوانين فهي تمثل الرادع وسيكون تأثيرها ودورها أقوى من لجان التنمية التي تسدي النصح فتكون لجان التنمية قائمة بدور المساعد. فالجهة التي أصدرت قرار الطلاق والحضانة هي جهة تشريعية فمن المقترح أن تصدر قرارات أخرى تفصيلية في حماية الطفل في ظل التغير الحاصل في حياته بعد الانفصال.

الترابط العائلي

رنا طيبة: هناك حقيقة لا بد أن نتعايش معها، فمثلاً بعض الأسر التي فقدت الأم أو الأب لا يقتضي وجود الخلل في الأسرة بل بالعكس، وقد أثبتت الدراسات الخاصة بالإبداع أن الطفل المبدع هو طفل يتيم أو طفل يعاني معاناة معينة وأصبح مبدعاً لأنه يواجه تحدياً صعباً في حياته، استطاع التغلب عليه والظروف الصعبة غالباً ما تنشئ أطفالاً أقوياء، هذا في الدراسات الخاصة في الموهبة والإبداع فلا بد أن ننظر الأسرة تحت أي وضع توضع فيه بأفضل نظرة ممكنة، والتعامل مع المصاعب والمشكلات بالمعطيات المتوافرة والتعايش مع وضع الانفصال فيجب أن يعزز جانب الرضا، وتقوية الإيجابيات.

العقل والعاطفة

أسماء الهاشم: ذلك لكوننا مجتمعاً عاطفياً ونصرف تجاه المشكلة بعاطفية وهذا يهز التناصب بين العقل والعاطفة، بمعنى عندما يصبح في الأسرة «مطلقة» يجب عدم المبالغة في التعاطف معها وإظهار التحسر لحالها ولحال أبنائها، لأن ذلك سيقتل فيهم الإصرار والإبداع ويولد لديهم شعوراً بأنهم موضع شفقة ورحمة، فإنه يتوقع التعاطف أيضاً من المجتمع وسيقع في إحباط نفسي إذا لم يجد ذلك، ويجب الإسهام في تربية طفل متحد في المستقبل للظروف والصعوبات، فيجب أن يتحمل الطفل مسؤولية تتناسب وعمره وثقافته ووعيه، مع الانتباه إلى عدم تحميل الطفل مسؤوليات قد ترهقه في سن مبكرة.

رنا طيبة: هناك قاعدة تربوية ذهبية وهي تفهم مشاعر الأطفال، فهذه مشاعر الطرف الآخر يمتص كثيراً من الإحساس السلبي.

أمل الدار: تجب مراعاة قلق الانفصال عند الأطفال، ومراعاة المرحلة العمرية في طريقة إخبار الطفل بالانفصال، وأنهم يبدأون بجلد الذات ورمي أسباب المشكلات على أنفسهم، ومعاناته في فقد بعض الامتيازات مثل غرفته وألعابه، وهذا ما يغفل عنه الأهالي كثيراً.

أسباب الطلاق

أسماء الهاشم: إذا كانت قضية الطلاق ناتجة عن تحدي أو انحراف أحد الطرفين يجب أن يؤخذ تعهد في المحكمة يوقع فيه الطرف المتسبب في هذا العنف ضد الطرف الآخر أو ضد الأطفال حتى تتم مساءلته مثلما حدث للأخت سهى صاحبة القصة، فضياع حقوق أبنائها جاء نتيجة انحراف الأب.

رنا طيبة: أبسط حق هو حق النفقة، لا يوجد شيء يضمن للزوجة وصول نفقتها لها.

مدونة للأسرة

أمل الدار: نطالب بوجود مدونة للأسرة تضمن حقوق كل الأطراف التشريعية بها وهي مدونة قانونية تشبه مدونة الأحوال الشخصية، وهيئة حقوق الإنسان قد رفعت مسودة مقترحة لمدونة الأسرة، يسجل فيها كل الحقوق كالنفقة والحضانة.

مشاكل الانفصال

نجلاء الإبراهيم: ما سبل تقوية المرأة من حيث المسؤولية الأكبر التي ستقع على عاتقها، ومن حيث المشاعر؟ أمل الدار: من المهم أيضاً تمكين المرأة وتقويتها في مثل هذه المواقف، لأن الشعور بالانفصال شعور مؤلم. فالمرأة هنا

تعيش بين ضغط الانفصال ، ونظرة المجتمع ، وتربية الأبناء ، فيفترض على السيدة التي تمر بتجربة انفصال أن تعزز جانب تقدير الذات، لتواجه الضغوطات التي تترتب على ذلك، وهذا بالتالي سينعكس على تربيته أطفالها.

سقوط الحضانة

أمل الدار: من المعلوم أن اتخاذ الأم قراراً بزواجها يعني من الناحية الشرعية سقوط حقها في حضانة أبنائها شرعاً، وتبعاً لذلك تنتقل الحضانة لوأدهم، بمعنى آخر أن زواج الأم يعني فقدان الأبناء إلا في حالة قبول طليقها ببقاء الأبناء معها بعد زواجها، فهذا يسهل المهمة عليها وعلى الأم أن تدرك أنها مهما حاولت إقناع الطفل بفكرة زواجها، ولو استغرق ذلك أياماً وشهوراً ومهما اتبعت من أساليب مختلفة واستعانت بأشخاص آخرين لهذه الغاية، فإن الطفل لن يعلن عن موافقته على فكرة زواجها وسيبقى لديه شعور بالخوف والقلق وهنا، لا بد للأم أن تكون مستمعة جيدة لطفلها وأن تكون حريصة على معرفة رأيه وانطباعاته وردود فعله على فكرة الزواج وعلى الشخص الذي قامت باختياره، فإذا عدت الأم ابنها ببقائها معه بعد الزواج، فعليها أن تقي بجميع وعودها نحوه حتى لا يفاجأ بانفصاله عنها وانتقاله للعيش مع شخص آخر، وفي حالة الأم الأرملة، يختلف الوضع نظراً لوجود أطفال أيتام وللاحتمالية العالية بوجود الأبناء مع والدتهم على عكس المرأة المطلقة.

رنا طيبة: يتحتم على الأم ألا تحاول من باب العثور على مبررات لزواجها أن تلقي باللوم على فشل علاقتها الزوجية السابقة على والد طفلها أو أن تنقل للطفل الإحساس بأنه يمثل عقبة في الوقت الحالي أمام حياتها الزوجية المقبلة، لذا عليها أن تحرص على إقامة علاقات جيدة مع طليقها ووالد طفلها وأن يقرراً معاً بقاء الطفل مع أي طرف منهما أو أي مكان آخر يتفقان عليه وكيفية زيارته، وعليهما ألا يشعر الابن بأنه يسبب مشكلة أو أن يتحول هذا الأخير إلى وسيلة لتصفية الحسابات بينهما.

أسماء الهاشم: عندما يأخذ الجد مكان الأب في نظر الأبناء لا بد أن يتحمل مسؤوليته كأب حقيقي فلا يضخ العواطف ضخاً بلا حزم ، وأن يكون داعماً معنوياً وتربوياً وعاطفياً للأسرة.

نصيحة أخيرة

نجلاء الإبراهيم: نصيحة أخيرة أوجهها عبر «اليوم» إلى الآباء والأمهات والمعلمين والمعلمات أيضاً فهم شريك مهم في التربية.

أمل الدار: يجب إبعاد الأبناء عن المشاكل وعدم إسقاط المشاكل الذاتية في طفولة الزوجين في أسرته، ولا بد أن نعلم أبناءنا وبناتنا قيمة الأسرة قبل الدخول في شراكتها، واللجوء إلى الاستشارات من الجهات المختصة. أسماء الهاشم: همسة في أذن كل أم وأب: أبنائكم ليسوا ملككم. إنهم أمانة الله استأمنكم عليها ولهم واجبات وحقوق فانظروا ماذا أنتم فاعلون في أمانة خالقكم، وما جوابكم عندما تقفون بين يديه، ويسألكم ماذا فعلتم بأمانتي ؟ لا بد أن تدرك الأم أن عملية التهيئة والتمهيد للطلاق تعتمد بشكل عام على عدد الأطفال وأعمارهم والظروف التي تعيش فيها الأم، فكلما كان عمر الطفل أصغر يصبح من الصعوبة إقناعه بالأمر ، لأنه لن يتقبل فكرة انفصاله عن والدته التي تمثل مصدر الأمان الأول بالنسبة له، ومن الطبيعي أن يشعر الأبناء بالانهيار واختلال الأمان في هذه الحالة، لذا على الأم أن تكون حريصة ودقيقة وأن تفكر جيداً قبل اتخاذ هذا القرار المصيري وأن تدرس مصير أبنائها ووضعهم بعد زواجها وتتفق معهم على ذلك حتى تمر الأزمة بسلام. أما إذا كان أبنائها في مرحلة عمرية متقدمة فسيسهل ذلك من مهمتها، إذ يمكنها أن تجلس وإياهم وتعرض عليهم الأمر وتطلب منهم إبداء الرأي والمشورة، علماً بأنه من الضروري لدى حديثها مع طفلها أن تؤكد حبها له وأنه سيظل مهما حصل الابن المدلل، وأنها ستظل حريصة على سعادته وعلى التواصل معه، وإذا كان الطفل لا يعرف الظروف التي دفعت والديه إلى الانفصال فإنه سيطلب من والدته عندما تطلعه على رغبتها في الزواج أن تعود لأبيه وهنا يمكنها أن تشرح للطفل بهدوء وبعبارة بسيطة الأسباب التي دفعتها إلى التفكير في الزواج مثل عدم وجود من ينفق عليها أو رغبتها في إنجاب أطفال، وأن تؤكد له أن ذلك لا يعني في كل الأحوال تخليها عنه، بل إنها ستعمل جاهدة على توفير سبل السعادة.

بحضور نخبة من الأكاديميين والباحثين والعسكريين والإعلاميين والتربويين بمدينة بريدة هيئة حقوق الإنسان تعقد ورشة عمل (حقوق الإنسان الواقع والمأمول) بمنطقة القصيم

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٤١٣٨

<http://www.al-jazirah.com/20110614/fe10.htm>

بريدة - عبدالرحمن التويجري
ضمن سلسلة من ورش العمل التي تنظمها هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية التي راعت الانتشار وتغطية كافة مناطق المملكة العربية السعودية كما راعت التنوع الثري في مشاركة شرائح مجتمعية متنوعة من الشرعيين والعسكريين والأكاديميين والتربويين والمتقنين والإعلاميين ورجال الأعمال والشباب. وذلك حول مفهوم وواقع حقوق الإنسان والأولويات من وجهة نظر المشاركين واستطلاع واقع التعامل مع تلك القضايا من جانب المؤسسات الحكومية والأهلية أو الأفراد، إضافة للتحديات التي تواجه نشر ثقافة حقوق الإنسان على مستوى المؤسسات والمجتمع، وسبل تطوير آليات نشر هذه الثقافة بأساليب وطرق مناسبة وجاذبة، والحصول على العديد من المخرجات المتوقعة التي سوف تعين في إعداد وتصميم برامج نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.

على ضوء ما سبق عقدت مؤخراً ورشة عمل بعنوان (حقوق الإنسان الواقع والمأمول) في فندق موفنبيك القصيم بمدينة بريدة، بحضور نخبة مختارة من الأكاديميين والعسكريين والمتقنين والإعلاميين والتربويين ورجال الأعمال بإدارة الشيخ عبد الله المرزوق، وكان الحوار والنقاش حول عدة محاور تم إعدادها من قبل الهيئة على النحو التالي: المحور الأول: التعرف على واقع حقوق الإنسان في المجتمع، المحور الثاني: التحديات التي تواجه نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، المحور الثالث: الصور المأمولة.

هذا وقد صرح لـ(الجزيرة) المشرف على ورش العمل في منطقة القصيم الاستاذ أحمد بن سليمان السعيد بأن المشاركة كانت فاعلة ومتميزة من جميع الشرائح المستهدفة وخرج الجميع برؤى وتطلعات ومقترحات سيتم رفعها إلى الهيئة وستكون بإذن الله تعالى مخرجات إيجابية لرسم الكثير من البرامج التي تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى المجتمع، مؤكداً في الوقت نفسه أن مثل هذه المشاركة دليل وعي وحس شرعي ووطني من المشاركين في الإسهام الإيجابي الذي سيعود أثره على المجتمع والوطن المبارك. وختم السعيد تصريحه بالشكر والتقدير لسمو أمير منطقة القصيم على ما لقيه من دعم وتشجيع وتذليل لكافة الصعوبات من أجل البدء بتنفيذ هذه الورشة، مثنيًا بالشكر والتقدير لمعالي رئيس هيئة حقوق الإنسان على هذه الثقة والتكليف، داعين المولى أن نكون عند حسن الظن والثقة.

البصمة تعفي النساء من كشف الوجه في المحاكم

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.alyaum.com/News/art/15420.html>

عمر المطيري - جدة

أعلن وزير العدل الدكتور محمد عبدالكريم العيسى عن مشروع مع وزارة الداخلية باستخدام البصمة الإلكترونية بدأ تطبيقه في المحكمة العامة بجدة بحيث يقضي هذا النظام على التلاعب و التزوير و خاصة بما يتعلق بالنساء حيث إنه مع تطبيقه لا يطلب من النساء شهود أو كشف الوجه إنما يتم التبصيم عن طريق البصمة الإلكترونية و من خلالها يتم التعرف على السيدة هل هي صاحبة القضية أم لا....وأكد أن المشروع سيتم تعميمه على جميع المحاكم و كتابات العدل و قد استمع الوزير خلال زيارته الثلاثاء للمرافق العدلية في جدة لشرح عن النظام و تم من خلاله كشف بعض عمليات التحايل . وأكد أحد القضاة الحضور أن إحدى السيدات صاحبة دعوى ضد زوجها جاءت بعد ذلك و تنازلت عن القضية و بعد ذلك اكتشفنا أن من تنازل هي سيدة أخرى منتحلة لشخصية السيدة صاحبة القضية...«الوزارة اعتمدت أكثر من مليار ريال في إنشاء عدد من المحاكم و كتابات العدل مشيراً إلى أن مبنى المحكمة العامة بجدة تأخر كثيراً عن مواعده» . وقال أن نظام البصمة الإلكترونية لن يستوجب طلب شهود على أن هذه السيدة أو يطلب منها معرفين أو يضطرها لكشف الوجه إنما البصمة تحدد صاحبة القضية . واجتمع الوزير بالقضاة في المحكمة الجزئية و بعد ذلك في المحكمة العامة و ناقش معهم تطوير القضاء و التدريب القضائي وقال في كلمة خلال اجتماعه بالقضاة في المحكمة العامة أن افتتاح المحكمة لا يعتبر افتتاحاً رسمياً ما لم يتم العمل فيها حيث يتطلب الوقت أكثر من أسبوعين حتى يتم العمل فيها فعلياً. وأكد أن الوزارة اعتمدت أكثر من مليار ريال في إنشاء عدد من المحاكم و كتابات العدل مشيراً إلى أن مبنى المحكمة العامة بجدة تأخر كثيراً عن مواعده ، و سيتم العمل به خلال أسبوعين.

وعن الأحكام البديلة قال الوزير: "تسمى بدائل العقوبات في القضايا التعزيرية و هذه صدرت فيها أحكام من عدد من القضاة و أحكام متميزة توخت المصلحة العامة و الخاصة لتحقيق الأهداف المرجوة و الوزارة في الملتقيات العلمية أكدت على أهمية بدائل العقوبات و سوف نعقد ندوة في هذا الخصوص و نستقطب الخبرات الدولية للاطلاع على ما لديها في هذا الجانب و لاسيما الإجرائي ، نستبعد الشق الموضوعي المتعلق بالشق الشرعي الإسلامي حيث نعتز بما لدينا من تحكيم لكتاب الله و السنة" ... و حول إيقاف الاستحكام قال: "النظام فيها واضح، هناك بعض الأماكن منع فيها إخراج الاستحكام للمصلحة و لم يظلم فيها أحد و هناك نظام رتب هذا الأمر للمصلحة العامة إنه حقق المصلحة العامة أما الشخص الذي يطالب بشيء يخالف مبادئ العدالة و ليس له حق بما يدعيه المطالبة و الإلحاح بأنه في هذا يتخطى متطلبات العدالة و البعض يقتنع و البعض لا يقتنع و في النهاية يخضع للنظام و يرضى به".

وفي رده على سؤال " اليوم " حول محاكمة الإرهابيين قال : " كافة المحاكمات في قضايا الإرهاب و الأمن الوطني سيتاح للإعلاميين و هيئة حقوق الإنسان الاطلاع على حسن سير العدالة في هذا الجانب". وقال عندما تطلع على حسن سيرة العدالة تنشر مشاهدته من سير العدالة إنما الممنوع أن تتكلم عن سير القضية و تبدي رأيك و تقول كذا و كان يجب أن يكون كذا يجب أن لا تتكلم عن الموضوع حتى يصدر فيه حكم نهائي أما أن تقول حضرت صحيفة كذا و قال بدون أن تحكم على القضية مسبقاً هذا متاح لكن ممنوع أن تحكم في القضية و تبدي رأيك فيها قبل أن ترى فيها حكماً نهائياً حتى لو صدر فيها حكم نهائي يجب إبداء الرأي فيها في سياق الطرح العلمي الذي يحترم القضاء "

وأكد أن التقنية عملت بها الوزارة و هذا التوجه حد من التدخل في الصكوك و نسعى لإيجاد حل لما حدث من تدخل وفق حوسبة كتابات العدل و التسجيل العيني للعقار ، و أوجدنا حلاً جذرياً له بدأ في بعض مدن المملكة و سوف يبدأ في المخططات الجديدة حيث أن المخططات الجديدة لا يتم توثيقها إلا عن طريق النظام . و حول المخططات المجمدة من قبل التجار بهدف رفع الأسعار و كيفية تطبيق الزكاة عليها قال هذا الأمر لا يخص لوزارة العدل .

العنف المنزلي

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت ٩ رجب ١٤٣٢ هـ - ١١ يونيو ٢٠١١م العدد ٦٤٥١
http://www.aleqt.com/2011/06/11/article_547850.html

خالد السهيل

هناك نحو ١٦٥٠ حالة عنف أسري نظرت فيها هيئة حقوق الإنسان. هذا الرقم لا يكشف حقيقة واقع العنف الأسري حتماً، إذ هو مع الأسف جزء من مشهد يبدو مكتنزا بكثير من التفاصيل .
ما أكثرهم، أولئك الذين يمارسون عنفاً أسرياً بشكل من الأشكال دون أن يدركوا أنهم يرتكبون مخالفة تندرج تحت مصطلح العنف الأسري سواء كان هجراً، أو إهمالاً للنفقة، أو ممارسة لعنف جسدي أو نفسي، أو حرماناً من الميراث أو منعاً من الزواج .
هذه الأمور التي تناولها الدكتور بندر العيبان في تصريح صحفي الأسبوع الماضي، تعكس ملمحاً من ملامح القصور التي تشارك فيها جهات حكومية، وهو ما أكدته الأميرة عادلة في الموضوع ذاته، إذ قالت إنه " يوجد قصور لدى جميع الجهات المختصة بالعنف الأسري". (عكاظ - ٢٠١١/٦/٨).
وأضيف هنا أن هذا القصور يتوأكب مع عدم الوعي لدى الناس حول ماهية العنف الأسري. إن الإيذاء الجسدي هو شكل واحد من أشكال هذا العنف الذي تشكو منه مجتمعاتنا. لكن هذا الإيذاء قد لا يكون منتشرًا بقدر انتشار العنف النفسي. وهذا العنف النفسي الذي يبرع في ممارسته كثيرون يؤدي إلى حصول إشكالات كثيرة في محيط الأسرة. ويزيد هذا الإشكال لدى الأطفال الذين لا يمكنهم استيعاب مسببات هذا العنف النفسي. إن الإحباطات التي يعانيها أحد الوالدين تخرج أحياناً على هيئة عبارات وكلمات وألفاظ تؤدي إلى تشويه نفسيات هؤلاء الأطفال، وبدلاً من أن يكون لدينا شخص محبط بسبب ظروف الحياة، يبدأ هذا الإحباط بالتسلل إلى داخل الأسرة وإلى نفوس الأطفال، ونتاج هذا مع الأسف حالات من الضياع والشتات والتسرب من المدارس والهروب من المنزل أو الانعزال، الذي يمثل المقدمة الأولى لجملة من المشكلات الجسدية والنفسية .
برنامج الأمان الأسري الوطني الذي أنشأته الأميرة صبيحة بنت عبد العزيز، يرحمها الله، يمثل أحد الوجوه المشرقة، التي يمكن من خلالها دفع الجهات المعنية لرفع كفاءتها في التعامل مع هذه المسألة، بحيث نصل في النهاية إلى تقليص حالات العنف الأسري وزيادة الوعي الاجتماعي بأهمية أن تكون ممارساتنا مع أطفالنا تربوية، بعيدة عن أي إيذاء جسدي أو نفسي.

العدالة من دون قوة عاجزة يا معالي الوزير

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٤١٣٦

<http://www.al-jazirah.com/20110612/ec11.htm>

أحمد بن محمد الشريدي

لا أعتقد أن هنالك من لا يدرك عمق مشكلة العمالة السائبة التي أصبحت واقعاً أليماً نعيشه كل يوم، مشكلة اتسعت رقعتها واستفحلت ضراوةً وضرراً، بل أصبحت قنبلة موقوتة تهدد بالخطر وتفشي الجرائم والشر. وحتى لا أتهم بالمبالغة أو الانفعال، فيعلم الله بل إنه تفاعل من دافع الحس والشعور الذاتي نتيجة الواقع المرير الذي نرى بشاعته أمام أعيننا ولا نحرك ساكناً.

فكيف نسكت وبعض هؤلاء يعيشون في أرضنا الطيبة فساداً ويمارسون الأفعال المشينة ويرتكبون الجرائم الشنيعة من قتل وسرقة ونهب وغش وتروير وغسل أموال وتسول، ويستدرجون الخادمت وينشرون الرذيلة والمجون بكل أنواعها الدنيئة.

وأسباب ووجود وانتشار هذه الظاهرة من الظلم تحميلها على طرف دون آخر أو جهة دون غيرها، وللقضاء عليها لا بد من تضافر الجهود إليها كون الهم واحد والهدف واحد والوطن واحد.

واسمحوا لي أن أبدأ برأس المشكلة.. وهو صاحب المنشأة الذي يستقدم عمالة أكثر من حاجته ويتركها دون ضابط سائبة ويمكنها من انتهاك الأنظمة التي وضعتها الجهات المسؤولة لحماية الاقتصاد الوطني والمحافظة على أمن الوطن واستقراره وسلامته. ومن المؤكد أن الدولة لم تدخر وسعاً في سبيل دعم القطاع الأهلي وتوفير كل أسباب الرعاية والتسهيلات المتعددة التي تمكن هذا القطاع من القيام بدوره المأمول في مسيرة التنمية.

ويبقى دور المواطن الذي ينطلق من وعيه وإدراكه لدوره على الأصعدة كافة.. هذه المسؤولية تتخطى بكثير المصلحة الشخصية الوقتية وتلتزم بالمصلحة العليا للوطن، فمنه نستمد جميعاً أدوارنا المحددة.. كمواطنين وخصوصاً بعدم تشجيع هذه العمالة المتسببة أو التسرير عليها أو إسناد الأعمال التجارية أو المهنية إليها أو التعامل معها، فالقضاء على هذه الظاهرة يتطلب منا كمواطنين أن نسهم مع الجهات المختصة بإغلاق الأبواب المفتوحة أمام جميع العمالة المخالفة للأنظمة.

الأمر الذي يجعلنا نحد من الانعكاسات السلبية ومنها الهيمنة والحصارات المتزايدة لبعض النشاطات التجارية والصناعية والزراعية نتيجة تكتلات الوافدين، فأصبح هنالك سيطرة واضحة وسياسة واحدة تعتمد على العنصرية المنظمة بين جنسيات محددة، وإيواؤهم ومساندتهم لبني جلدتهم تنم من خلال العديد من وسائل الالتفاف والطرق الملتوية حتى وصلت درجة التأثير والتحكم في حركة بعض الأعمال التجارية إلى سقوط وإفلاس العديد من المستثمرين السعوديين، ولم يعد للمواطن أي مجال لخوض المنافسة بين تكتل تلك الجنسيات المختلفة التي كوشت على الرطب واليابس ولم يبقوا للمواطن حتى الفئات، والغريب حقاً بأنهم لا يبحثون عن العمالة الرخيصة كما يعمل تجارنا بل إصرارهم على اقتصا العمل فقط على أبناء جنسيتهم، وهذا مما يجسد تكاتفهم وترابطهم، ولكن أين نحن من تلك البرمجة!! مع شديد الأسف بعض المنشآت الوطنية خلال العامين الماضيين سخرت جهودها لمحاربة المشروع الوطني للسعودة وقتلوا عضلاتهم وبذلوا قصارى جهدهم لترسيخ صورة سلبية عن شبابنا مشوهة بالطبع بقيادة من يهتم الأمر لبقاء شبابنا على الأرصفة، وأقصد بذلك أعداء إحلال الكوادر الوطنية.. فهل نسوا أو تناسوا أن شبابنا -الله الحمد- أثبتوا كفاءتهم وجدارتهم وكانوا بحق موضع فخر واعتزاز في العديد من القطاعات الناجحة. ويعود أبرز أسباب نجاحهم إلى جانب الرواتب والتدريب والوسائل المحفزة هو أن مديريهم مواطنون وليس كبعض المديرين المقيمين الذين يشعرون بأنهم في سباق البقاء فيستولون على الكراسي حتى لا تكون متحركة مما يجعلهم يمارسون مع شبابنا كل وسائل التطفيش والمحاربة، والمشكلة أن صوتهم هو

المسموع عند بعض أصحاب العمل فنصبوا على الوظائف وأعطوا الصلاحيات فصاروا هم الخصم والحكم وتقاريرهم هي النافذة والمعتمدة.

ألم يكن من الممكن أن نستوعب درس الفشل ونكون كمجتمع واحد أكثر ترابطاً وتماسكاً ولا نتيج الثغرات التي صنعناها بأنفسنا وتمكن بعض الوافدين من استغلالها لغرض العبث بأمننا...!! إذا ما الذي يمنعنا من درء الخطر والشر، هل هنالك من يقف أو يعترض إذا كان كذلك السؤال لمصلحة من؟! لقد أن لنا أن نواجه تلك الأضرار الفادحة والشرذمة المخالفة بحزم وواقعية وأن لا نترك الفرصة لكل ضعفاء النفوس المتهاونين أو المتخاذلين أو المتلاعبين في تطبيق الأنظمة، لأننا إلى متى ونحن نتجرع المرارة ونشعر بالأسى عندما نرى ساحة سوق العمل لدينا أصبحت تحتضن جميع الجنسيات بمختلف أحجامها وقدراتها وعلاقتها، وأهل الوطن خارج التشكيلة يتفرجون وهم على المنصة!! فهل حان الوقت لكي نسخر طاقات شبابنا ونزاحم بهم الآخرين الكتف بالكتف والخطوة بخطوة؟! وأنا أجزم بأن شبابنا ليسوا أقصر قامه ولا أقل حجماً ولا ينفصهم سوى أن تقدم لهم الثقة والمساندة النابعة من شعورنا الوطني الصادق بما يحقق لنا ولمجتمعنا وأبنائنا وبناتنا على مدى قريب أو بعيد الخير والمصلحة.

ومن بين القرارات والجهود الرامية لمواجهة تلك الظاهرة صدر مؤخراً قرار إدارة الجوازات المتضمن فتح باب المهلة للعمالة المخالفة لمغادرة الوطن بعد إنهاء إجراءات سفرهم دون أن يترتب عليهم أي مسؤولية أو التزامات مالية، بل الجوازات هي بدورها تتكفل بمصاريف ترحيلهم وبمحض إرادتهم، ولكن الأهم والمهم في الوقت نفسه هل وزارة الداخلية جادة في إخراج من لم يستفد من تلك المهلة المؤرخة؟! وما هي الإجراءات المستقبلية للحد من عودة وتقشي الظاهرة مرات أخرى مع غيرهم من العمالة الوافدة؟! لأن معالجة الظاهرة لن تكون مجدية وفاعلة إذا اقتصرنا على القبض والإبعاد، إنما على الحد من استقدام العمالة الوافدة. وأخيراً:

جاء تهديد وزير العمل المهندس عادل فقيه في تصريحه الجاد والحازم لمرافق القطاع الخاص بأكمله بإيقاف الاستقدام عنها بهدف سعودة الوظائف لأبناء الوطن العاطلين عبر برنامج «نطاقات» المربوطة بمصفوفة من الحوافز والتسهيلات..

نقول إن هذا القرار وجيه وصائب وجدير بالإشادة والتقدير كونه جمع بين الفرض والترغيب، ونقول إن نجاح القرار يعتمد على آلية واستمرار التنفيذ بكل حزم وصرامة دون تراخ أو محاباة كصرامة (نظام ساهر). ونقول أيضاً إن العدالة من دون قوة خاسرة يا معالي وزير العمل، والقوة من دون عدالة طاغية.. فالقرار فيه غاية من الحكمة ومسعى جاد للحد من العمالة السائبة، تلك الظاهرة التي خلفت سلبات عديدة تضرر منها الوطن والمواطن على حد سواء، وتحقيقاً لإيجاد فرص عمل للمواطنين السعوديين بخاصة الوظائف التي يمكن سعودتها، وأقصد بذلك التركيز في تحديد النسب طبيعة المهن التي لا يقبل المواطن العمل فيها لأنه ليس من العدل الاستقدام وأبنائنا يقابلون الجدران في منازلهم ويعيشون كالأطفال على نفقة آبائهم، وليس من العدل أن نطالبهم بالبحث عن عمل وأبواب المنشأة مغلقة في وجوههم في الوقت الذي يجدون أمامهم الآلاف من الأجانب والمؤسف حقاً أن الحل والربط في التعيين والفصل في بعض المنشآت أصبح بأيديهم، وهذا ليس إنصافاً بل إجحاف في حق (عيال الديرة)...!!

نقاط هامة لابد من مراعاتها:

أولاً: لا بد من مراعاة طبيعة المهن في تحديد النسب، فهناك فرص عمل ملائمة للمواطن فتلك يجب التركيز عليها، أما المهنة التي لا يقبلها المواطن كالعامل مثلاً فيغض الطرف عنها مع تشديد عقوبة الالتفاف أو التحايل على النظام لكل من يستقدمون على مهنة عمال (صوريا) ويتضح فيما بعد عكس ذلك، يعني أن التعاقد تم مع هؤلاء الوافدين على مهن إدارية والتأشيرة والإقامة مسجلة بمهنة عامل.

ثانياً: الاهتمام بجانب الابتعاث، فهذا الأمر يحقق جملة من الأهداف لعل أبرزها اعتماد شبابنا على أنفسهم في كثير من الأمور التي بدورها تعزز ثقتهم في أنفسهم وشعورهم بالمسؤولية وكذلك تنمي ثقافتهم مع معطيات العصر الحديثة. ثالثاً: علمت بأن وزير العمل سوف يشكل لجنة تحت مسمى لجنة الموارد البشرية، وفي اعتقادي أن نجاح اللجنة مرتبط في أعضائها ودورها وصلاحياتها، من هنا أرى ضرورة مشاركة أهل القضية (الشباب) في هذه اللجنة، كذلك عضوية بعض الجهات الرسمية كمجلس الشورى وهيئة حقوق الإنسان.

وقفة:

مع خالص الود والتقدير لكل المقيمين الباحثين معنا في وطنهم الثاني عن لقمة العيش وكسب الرزق وتحقيق النجاح.. وأنا أجزم بأن هنالك المئات بل الألوف منهم يعملون في بلدنا المعطاء منذ سنوات عديدة بكل إخلاص وتفان وحب للوطن وأبنائه، ونحن نحیی هؤلاء ونبادلهم المشاعر الصادقة ونقدر تفهمهم وتعاونهم المتمثل باحترامهم لكل الأنظمة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الأطباء يتوقعون أن خطأ طبياً حصل أثناء عملية الخلع خلع ضرس يودي بحياة مواطن وزوجته تطالب الصحة بالتحقيق

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٠
<http://www.alriyadh.com/2011/06/09/article640089.html>

عسير - إبراهيم آل عامر
تسبب خطأ طبي من طبيب أسنان مقيم بمستشفى خاص بمنطقة عسير في وفاة مواطن سعودي إثر خلع ضرس له سبب له نزيفاً حاداً في الدماغ أودى بحياته .
وفي التفاصيل التي أوردتها زوجة المتوفى (ن ، م) أن زوجها مرعي علي آل مرعي والبالغ من العمر ٣٨ عاماً ذهب إلى مستشفى خاص لطب الأسنان بخميس مشيط (تحتفظ الرياض باسمه) لمعاينة ضرسه والكشف عن ألم اشتد عليه ، فوجد الطبيب (أ ، ز) الذي عاين حالة المريض وكشف عليه وأبلغه بضرورة خلع ضرسه لوجود عيب خلقي بالضرس (تشوه) حسب قوله ، غير أن الطبيب لم يكلف نفسه العناية بالحالة التي أمامه والكشف عليه بقياس ضغط الدم قبل خلع الضرس .
وتضيف زوجة المتوفى بأنه عقب خلع الطبيب لضرس زوجها الذي غادر المستشفى متجهاً لمنزله ، تفاجأت بإصابته بتعرق شديد ودوار كبير ، عقبها أصيب بحالة تشنج ودخل في غيبوبة تامة ، فقامت زوجة المريض بالاتصال على الهلال الأحمر وتم نقله على الفور فور وصولهم إلى منزل المريض بعد معاينتهم له إلى أحد أكبر المستشفيات الخاصة بالمنطقة (تحتفظ الرياض باسمه .)
وبعد وصوله للمستشفى أفاد الأطباء المشرفون بضرورة عمل له غسيل كلّي إلا أن ذلك لم يغير من حالته ولم تحصل أي استجابة ، ثم أبلغوا ذويه بأنه متوفى دماغياً !!
وتوقع الأطباء أنه حصل خطأ طبي أثناء عملية الخلع وأدخل العناية المركزة وهو بغيبوبة تامة إثر انفجار شريان بالدماغ سبب له نزيفاً شديداً واستمر على ما هو عليه أسبوعاً كاملاً دون أي بصيص أمل في تحسنه ثم ودع الحياة نتيجة خطأ طبي من طبيب أهمل كشف ضغط الدم قبل خلع ضرس المريض الضحية .
وأفادت زوجة المتوفى في شكواها (للرياض) ودموعها تسبق حديثها وعبراتها تكاد تخنقها: أن الإهمال الذي حدث أفقدها زوجها وأعلى ما تملك ، ويثم ابنتها وأفقدها حناناً في الوقت الذي كان يمكن فيه إنقاذه لو تعامل الطبيب الذي زعم أنه طبيب مع حالة زوجها بمهنية وبضمير وقالت بحرقة للأسف الوقت أخذ يتسرب والدقائق تتلوها دقائق وساعات حيث جاوزت الأربع ساعات حتى زادت الحالة حرجاً وكانت النهاية أن فقدنا أي بصيص أمل وفقدت بعدها زوجي .
الجدير ذكره بأن زوجة المتوفى كانت كئيبت شكوى لمعالي وزير الصحة اشتكت فيه من المستشفى وتعاملهم مع حالة زوجها الضحية ، وتركتها دون إرسال أملاً في تحسن حالة زوجها ، إلا أن الخطأ أصاب مقتل غالٍ في هذه العائلة .
وتضيف زوجة المتوفى بأن ابنتها (ميرال) ذات السبع سنوات أصبحت تسأل بلإحاح عن غياب والدها وإتيان الناس لبيتهم ، وعن سبب بكاء أمها غير الطبيعي.

الجيل: ٢٠٠ معلمة رياض أطفال يواصلن تجميعهن منذ إنهاء عقودهن

المصدر: جريدة الحياة الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/276075>

الجيل - شادن الحايك

تواصل نحو مئتي معلمة في رياض الأطفال، منذ أسابيع، تجميعهن أمام مقر الهيئة الملكية في الجيل الصناعية، اعتراضاً على «فصلهن من وظائفهن»، الذي وصفه به «التعسفي». فيما استغربت الهيئة، على لسان مدير العلاقات العامة فيها فيصل الظفيري اعتبار ما حدث للمعلمات بـ «الفصل»، مبيناً أنهن يعملن بـ «عقود مؤقتة، مدتها عام. وقد انتهت المدة». وتعيش المعلمات ظروفاً «مزرية»، بعد إنهاء عقودهن. وقالت منال، التي تعمل معلمة منذ ثلاثة أعوام: «إن نظام العمل يفتقر إلى الدقة، وطالبنا الهيئة الملكية بالنظر في أمرنا، وتعديل أوضاعنا»، موضحة أنه يتم «إنهاء عقدي السنوي، وتجديده مرة أخرى، إذا دعت الحاجة، وهذا إححاف في حق، ففي نهاية كل عام، أعيش القلق والترقب، من احتمال عدم تجديد هذا العقد، ما سيترتب عليه إرباك لوضعي المالي. ويؤثر ذلك على أسرتي». وأكدت زميلتها منى، أن مطلبهن الوحيد هو «التوظيف بعقود رسمية، وليس مؤقتة، تنتهي مع نهاية العام الدراسي في رياض الأطفال، فقد لا يتم طلبنا للعمل في العام المقبل. وهناك معلمات يتم التعاقد معهن مجدداً، وأخريات يتم الاستغناء عنهن، بحسب حاجة رياض الأطفال من المعلمات»، مضيفة أنه «في كل عام، تخرج الجامعات، حاملات شهادات رياض أطفال. والعدد في ازدياد، ما يفتح الباب أمام استبدال المعلمات اللاتي عملن في العام الماضي». وترفض هند محمد، وصف ما يجري بـ «إنهاء عقد مؤقت». وقالت: «لا يمكن تسميته بغير» الفصل»، فهو المسمى الوحيد الذي يصح إطلاقه على ما يحصل لنا، إلا أننا نعلم متى ستكون نهاية عقودنا»، مضيفة «بعضنا يستبق إنهاء العقود، بالبحث عن وظيفة أخرى، لعدم ضمان تجديد العقد في العام المقبل، كي لا يصبح رقمنا إضافياً في قائمة البطالة». «واعتبرت أن توقيع عقود رسمية دائمة سيكون «ضماناً لنا، ومصدر رزق ثابت. ورياض الأطفال في الهيئة الملكية في حاجة إلى نحو مئتي معلمة سنوياً، وفي شكل ثابت، فلماذا لا يتم ترسينا في هذه الوظائف؟»

شيشة وسجادة تقودان لمشتبه باغتصاب ١٣ قاصرة طفلة حي الأجاويد تتعرف على أغراض الجاني

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=57464&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى 2011-06-09 4:57 AM

قادت "شيشة وسجادة" شرطة جدة إلى الإطاحة، أول من أمس، بمتهم مشتبه بضلوعه في قضية خطف واغتصاب ١٣ فتاة قاصرة، بعد أن تعرفت المختطفة الأخيرة على تلك الأغراض أثناء احتجازها في منزل الخاطف . وكشف مصدر في شرطة جدة أن طفلة اختطفت من أمام إحدى الاستراحات في حي الأجاويد الخميس الماضي وأطلق سراحها في اليوم التالي، تمثل الضحية رقم ١٣ ضمن قضية خطف واغتصاب قاصرات؛ أدلت بمواصفات البيت الذي احتجزت فيه، مما مكن الشرطة من التوصل للمشتبه به، حيث تعرفت الضحية على المقتنيات التي شاهدها فترة اختطافها، ومنها الشيشة والسجادة، كما تعرفت على ملامحه بعد عرضه عليها، وسجلت إفادتها بأوصاف المتهم وسيارته. وأوضح أن التحقيق لا يزال مستمرا مع المشتبه به، مضيفا "على الرغم من أن المواصفات التي أدلت بها بعض الضحايا تنطبق عليه؛ إلا أنه ما زال ينكر التهم المنسوبة إليه"، مفيدا بأنه متزوج ولديه ستة أبناء. وأشار المصدر إلى أن الخاطف كان يستخدم طرقا عدة لاستدراج ضحاياه، كطلبه منهن الصعود لسيارته لإعطائهن حلوى، أو الذهاب معه للحصول على الجائزة التي فزن بها، لافتا إلى أنه كان يقوم بجرائمه في مواقع مختلفة في جدة وعلى فترات متباعدة، وذلك باستخدام سيارتين مختلفتين.

اعتماد رقم السجل المدني عند طلب أي خدمة حكومية أو أهلية

النائب الثاني يعتمد اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال المدنية

المصدر: جريدة الرياض الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٠

<http://www.alriyadh.com/2011/06/09/article639955.html>

الرياض واس:

وافق صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية على اعتماد اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال المدنية . ويعمل باللائحة الجديدة بعد ستين يوماً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية . أوضح ذلك وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية اللواء عبدالرحمن بن عبدالعزيز الفدا رافعاً شكره وامتنانه لسمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء على اعتماد اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال المدنية . إلغاء حفاظ النفوس واستبدالها بالبطاقة الشخصية ودقتر العائلة ونوه الفدا في تصريح بهذه المناسبة بالاهتمام الذي يلقاه قطاع الأحوال المدنية من قبل سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وسمو نائبه وسمو المساعد للشؤون الأمنية تحقيقاً لتطلعات القيادة الرشيدة بالإسهام في الرقي بالخدمات المقدمة للمواطنين .

وقال: "إن العمل باللائحة التنفيذية لنظام الأحوال المدنية الجديدة سيبدأ بتاريخ 1/9/1432 هـ حيث تم نشرها في جريدة أم القرى في العدد رقم ٤٣٦٠ وتاريخ ١٤٣٢/٧/١ هـ". تعديل مدد صلاحية البطاقة الشخصية بحسب الفئة العمرية

وأضاف يقول: "إن اللائحة جاءت في عشرة فصول متضمنة (١٩٩) مادة روعي عند إعدادها معالجة ما يرد لإدارات ومكاتب الأحوال المدنية تجاه الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمقيمين وإيجاد الحلول المناسبة لها بما يتوافق مع النظام . وأوضح أنه روعي عند إعداد اللائحة أن تكون منسجمة مع التطور التقني ونظام التعاملات الالكترونية وإمكانية تقديم الخدمات وإنهاء الإجراءات إلكترونياً من خلال البوابة الالكترونية لوزارة الداخلية . الحصول على أصل شهادة الميلاد مباشرة بعد تسجيل واقعة الولادة

وأضاف وكيل وزارة الداخلية للأحوال المدنية إن أبرز ما تضمنته اللائحة التنفيذية لنظام الأحوال المدنية التالي : 1- يدون رقم السجل المدني عند طلب أي خدمة من الخدمات التي تقدم للمواطنين في جميع القطاعات الحكومية والأهلية، ويجب اعتماده في كل ما يصدر منها مثل الصكوك الشرعية والوكالات والمخاطبات الرسمية، وفي كل ما يقدم من صاحب العلاقة من طلبات لدى أي جهة .

2- تكون صلاحية البطاقة الشخصية (الهوية الوطنية) للفئات العمرية على النحو التالي: أ/ خمس سنوات من سن (١٥ عاماً) إلى سن (٣٠ عاماً) .

ب/ عشر سنوات من سن (٣١ عاماً) إلى سن (٥٠ عاماً) .

ت/ عشرون سنة من سن (٥١ عاماً) فما فوق .

3- أصبح بإمكان المواطن بعد تسجيل واقعة الولادة أن يستلم شهادة الميلاد الأصل مباشرة تطبيقاً لمقتضى المادة (٤١) من النظام .

4- يتم تحصيل رسم قدره عشرون ريالاً مقابل كل طلب لصورة القيد أو الوثيقة المشار إليها في المادة (٢٣) من النظام، ويكون التحصيل عن طريق النظام الالكتروني (سداد) .

- 5- تعتبر القرارات الصادرة من هيئة الأحوال المدنية المركزية نهائية .
- 6- تعتبر حفاظ النفوس ملغاة، ويجب استبدال المسجل منها في السجل المدني ببطاقة شخصية (الهوية الوطنية) ودفتر العائلة (سجل الأسرة).
- 7- عند اكتمال التعامل الالكتروني في أي إجراء من الإجراءات الواردة في هذه اللائحة فيمكن التحول إليه والعمل به وفق ما ورد في نظام التعاملات الالكترونية .
- 8- تحل هذه اللائحة محل اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٩٥/وز) (وتاريخ ١٤٠٨/٣/٤هـ وتلغي ما يتعارض معها من قرارات وتعليمات).



قانونيون : لا يجوز الاطلاع على هواتف المتهمين إلا في قضايا

تستوجب التفتيش

المصدر: جريدة الحياة - الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/276048>

جدة - أحمد الهاللي

ذمّ عدد من القانونيون بعض ما يحدث من الجهات المعنية بالقبض على المتهمين في قضايا مختلفة في عمليات تفتيش الهواتف الخليوي (المحمول)، واستعراض مقاطع قد تكون عادية، معتبرين ما يحدث فيه أحياناً تعدياً على «النظام». وأجمعوا في حديثهم إلى «الحياة» بعدم جواز تفتيش الهاتف الخليوي إلا في حدود ضيقة جداً، لا يمكن تجاوزها وإلا كان إجراء التفتيش أمراً خاطئاً ويجوز الدفع ببطلانه أمام القضاء.

وأشاروا إلى أن تفتيش بعض أعضاء الضبط الجنائي كرجال الشرطة وأفراد الهيئة «هاتف» المتهم الشخصي في غير الحالات المصرح بها نظام يعتبر انتهاكاً صريحاً للنظام وتعدياً على خصوصية الشخص وإطلاعاً على أسراره «وهذا لا يجوز شرعاً».

جاءت الآراء في ذلك، على خلفية بعض الحالات التي تم القبض عليها في جرائم صغيرة وأخرى كبيرة، إذ تصل عمليات التفتيش إلى الجهاز المحمول الذي بحوزة المقبوض عليهم، ويتم إضافته إلى ملف القضية أحياناً.

وخلافاً لكثير من الآراء التي ذهبت إلى أنه لا يجوز محاكمة من يثبت وجود مقاطع في هاتفه الخليوي، رأى الخبير الشرعي عطية الحارثي أن بعض المقاطع تكون فاضحة، مما تعتبر في هذه الحالة جريمة، ويتم محاكمة المتهم بحكم آخر بعد أن تحال إلى جهات الاختصاص، موضحاً أنه يتم أحياناً اتخاذ تعهد خطي على المتهم بعدم اقتناء مثل تلك المقاطع المخلة بالشريعة الإسلامية ويكتفى بذلك.

من جانبه، قال المحامي والمستشار القانوني مشاري المطيري «إن جهات الضبط مخولة بالتفتيش إذا كان لديها أمر تفتيش للهاتف الخليوي من قبل الجهة نفسها»، لافتاً إلى أن النظام حدد التفتيش في المشتبه فيه أثناء القبض عليه، مشيراً إلى أنه لا يتم إلا في أماكن محددة وليس في أي قضية، إضافة إلى أن تفتيش الشرطة للهاتف الخليوي لأي متهم في غير الحالات المصرح فيها نظاماً يعتبر انتهاكاً للنظام وتعدياً على خصوصية الشخص وهو ما لا يجوز شرعاً.

وعدد المطيري قضايا تستوجب التفتيش مثل قضايا أمن الدولة وأخرى ذات صفة حساسة، مبيناً أن هناك قضايا لا تستوجب التفتيش وإذا حدث ذلك فإنه يعد شيئاً مخالفاً للنظام ويدفع أمام المحكمة ببطلانه.

بدوره، أكد المحامي وعضو هيئة التحقيق والإدعاء العام السابق الدكتور إبراهيم الأبيادي أن إحدى مواد نظام الإجراءات الجزائية نصت على «عدم جواز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجاري جمع المعلومات عنها في حال التحقق منها»، منوهاً إلى أنه يحق لأي متهم بوجود مقاطع مخالفة في هاتفه الخليوي الدفع ببطلانها أمام المحكمة بالأدلة التي يمتلكها.

تضييق فجوة الحقوق في عقول الشباب

المصدر: جريدة عكاظ الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٤

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110609/Con20110609425450.htm>

زين عنبر - جدة

٣٩ ناشطة أسسن اتحاد محامين للشباب، الهدف تعزيز وتنمية الحصيلة القانونية لدراسات القانون وتعريف الشباب والشابات بحقوقهم القانونية.

وشرحت لميس باجنيد لـ«عكاظ» وهي إحدى عضوات الفريق «تمكنا من عقد ثمانية ورش لتطوير فكر العضوات من النواحي الشرعية والمهارية، ومن حيث النظام القضائي الجديد والتفاوض والإقناع، إلى جانب المساهمة العملية في منديات محلية»، وتشير العضوة ياسمين هاشم إلى أن الفكرة تركز على تكوين شبكة واسعة من القانونيين والمحامين والخبراء في مجال القانون لتسهيل علمية التواصل بينهم؛ لتتم الاستفادة من الخبرات المختلفة وتوحيد الجهود في سبيل تحقيق أهداف مشتركة لاسيما فيما يتعلق بالجانب الحقوقي، مؤكدة أن هناك تركيزاً أيضاً على الرؤية التنموية المتمثلة في تنمية المهارات والثقافة القانونية المتخصصة لدى الشباب وأعضاء الاتحاد.

وتضيف ياسمين «هناك مشكلة تواجه دارسي القانون وهي الفجوة بين العالم النظري والواقع العملي، فغالباً ما يواجه خريجي القانون اختلاف الواقع عن الدراسة النظرية»، وزادت: ما نسعى إليه من خلال اتحاد المحامين الشباب هو تضييق الفجوة من خلال مناقشة الموضوعات المستمدة من الواقع العملي، ويتم ذلك من خلال ما يوفره الاتحاد من فرص متعددة؛ لترجمة ما تم اكتسابه إلى عمل فوري في المساهمة في المجال القانوني الحقوقي، وما يعرض على الاتحاد من فرص مثل الكتابة في نشرات متخصصة أو التطوع في مشاريع بحث، أو العمل في قضايا حقوق إنسان.

عجوز بريمان تدفع ضريبة ثقتها بزوجها

المصدر: جريدة الوطن الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=57374&CategoryID=3

جدة: بنسرين نجم الدين 2011-06-09 3:10 AM

دفعت عجوز سبعية ثمناً باهظاً لتقنتها بزوجها، عندما آل بها الحال إلى تعرضها للطرد من فيلتها الفاخرة والزج بها في سجن بريمان. وكانت العجوز اقترنت بزوجها الذي يكبرها ثلاثين عاماً وهي فتاة (١٨ عاماً) حيث كانت تعمل آنذاك خياطة في حي باب الشريف، بينما زوجها كان جندياً يتقاضى راتباً بسيطاً (٣٠٠ ريال). وفي ظل الثقة الكبيرة التي جمعت بين الزوجين، وكذلك عدم قدرتهما على الإنجاب، سخرت الزوجة ادخارها وكل ما جنته من حرفة الخياطة لشراء بيت شعبي، إلا أن الزوج أصدر الصكوك والمستندات القانونية باسمه، مكتفياً بقوله "البيت هذا لك".

ولم تمض إلا فترة زمنية قصيرة عندما طلبت البلدية شراء البيت مقابل تعويض قدره (٧٦٠ ألف ريال)، فقررت الزوجة شراء فيلا بدل البيت الشعبي، وكان قد لزمها للوفاء بسعر الفيلا مبلغ (٤٠ ألف ريال)، مما اضطرها إلى بيع ذهبها ومجوهراتها.

ومرة أخرى، سجل الزوج الفيلا باسمه وأصدر صك ملكية بذلك، وعاش في الفيلا مع زوجته ٣٠ عاماً، وعند وفاته نازع أشقاؤه الزوجة بالملكية وطالبوا بحصر إرث وبحقهم في الميراث، وهو ما جابهته السبعية بالرفض التام، فقام أشقاء زوجها على إثر ذلك بإصدار صك ملكية بدل فاقد، ومن ثم أنهوا إجراءات حصر الإرث، والرفع للقضاء لتوزيع التركة. وبعد جلسات عدة في المحكمة العامة في جدة، صدر حكم غيابي يطالبها بإخلاء العقار الذي تسكنه، ليتم بيعه بواسطة قاض وأن يسلم لها حقها في العقار المملوك والبالغ ربع قيمته، وأن يسلم الباقي للمدعين. ونظراً لأن المالك الجديد رفع للجهات الإدارية برغبته في تسلم البيت الذي حاز صك ملكيته في مزاد البيع الذي نظمته المحكمة، وفي ظل رفض السبعية تسليم البيت أو مغادرته أو القبول بنصابها الذي حكمت به المحكمة فقد صدر أمر رسمي بإيداعها السجن حيث لا تزال في بريمان منذ ثلاثة أشهر.

بعد سنوات طويلة من العيش الرغيد في البيت الحالم الذي ضمها وزوجها ٤٠ عاماً، تركت "مصلحة" فيلا الأحلام، مجبرة واقتيدت وهي في أو هن العمر إلى سجن بريمان بجدة، بدون حكم يوجب توقيفها لمدة ثلاثة أشهر، بحسب ما جاء على لسان شقيقها الذي أكد لـ "الوطن" أن شقيقته العجوز موقوفة منذ ثلاثة أشهر في السجن لإجبارها على تسليم البيت والتوقيع على قبول توزيع التركة (قسمة إجبار)، وفيما مازالت ترفض السبعية القبول بتوزيع التركة بالشكل المنصوص عليه في الحكم، كما ترفض تسليم البيت، أكد مستشار قانوني أنه بحسب المعطيات التي ذكرها شقيق المسنة العجوز ليس هناك مبرر قانوني لسجنها.

سر القصة هو ثقتها في زوجها، بهذه العبارة بدأ أخو مصلحة (أحمد. ش) حديثه إلى "الوطن" وقد بدا على صوته اليأس والألم، قائلاً "بدأت قصة المسنة السبعية، عندما تزوجت رجلاً يكبرها بثلاثين عاماً، ويعمل جندياً براتب بسيط (٣٠٠ ريال)، أما هي فكانت في الـ ١٨ من عمرها، وتجيد الخياطة، ويتابع أحمد "ومع مرور الأيام أصبحت معروفة بين السيدات في حي (باب شريف) في جدة، حتى صارت تخطط القطعة بـ (20) ريالاً، وأصبح دخلها يوازي أضعاف دخل زوجها الشهري، وعند تحسن الأحوال المادية للزوجين اللذين لم ينجبا الأطفال، طلبت "مصلحة" من زوجها أن يشتري بيتاً، ولتحقيق الحلم كرست مصلحة ساعات إضافية للعمل أمام ماكينة الخياطة، مدخرة كل إيراداتها لأجل البيت الحلم، وفور أن اشترى الزوج بيتاً شعبياً بسيطاً بشرها قائلاً "البيت هذا لك"، إلا أنه أصدر الصكوك والمستندات القانونية باسمه هو، ولأن كل مفاهيم الحياة لديها اختصرت في زوجها والخياطة، وثقت في كلامه، واعتبرته أقوى برهان لحقها في البيت الذي بني بماله الذي كافحت من أجله".

ويقول "في تلك الأثناء فتح الحظ أشرعه لهما، وطلبت البلدية شراء البيت مقابل تعويض بـ ٧٦٠ ألف ريال، فقررت الزوجان أن يبيعا البيت الشعبي القديم، ولأنها كانت طموحة وتعمل من أجل طموحها، طلبت من زوجها أن يشتري هذه

المرّة فيلا فاخرة، إلا أن شراء الفيلا استلزم ٤٠ ألفا إضافية، فلم يتحير الزوج كثيراً في كيفية توفير المبلغ، بعدما بادرت زوجته مصلحة ووضعت بيده ٤٠ ألف ريال، ثمن ذهبها ومجوهراتها التي باعتها، إلا أن مصلحة ككل المرات السابقة لم تكن تطلب إيصالاً أو إثباتاً على ما تقدمه لزوجها، فهو يعني لها الأمان وثقتها فيه ليس لها حدود، وكالمرّة السابقة أصدرت الصكوك الشرعية وتم الإفراغ والمكاتبات لملكية المنزل باسم الزوج، وأيضاً هذه المرّة قال لها الزوج "هذا المنزل لك"، ليعيش فيه الزوجان سنوات طويلة قاربت ٣٠ عاماً.

ويستدرك شقيقها "التحول الكبير في حياتها الطويلة، وصلت له مصلحة عندما تجاوز عمرها السبعين عاماً، وعندما زارها أشقاء زوجها في اليوم التالي لوفاته، وأبلغوها أنهم يريدون حصصهم من التركة، حيث رفضت تسليمهم الصك، فما كان منهم إلا أن قاموا بإصدار صك بدل فاقد، ومن ثم إنهاء إجراءات حصر الإرث، والرفع للقضاء لتوزيع التركة، كل ذلك و"مصلحة" العجوز التي لا تقرأ ولا تكتب، تظن أن الأمور تسير على ما يرام طالما أن الصكوك مازالت بحوزتها."

ويتابع "بعد عدة جلسات في المحكمة العامة بجدة إثر دعوى قضائية رفعها أشقاء زوجها، أصدرت المحكمة العامة بجدة، حكماً غيابياً على العجوز السبعينية، وجاء ضمن حيثيات الحكم إن المدعى عليها، لم تحضر الجلسات، ورفضت تسلم تبليغات الجلسات، ورفضت فتح أبواب المنزل لتسلم تبليغ الجلسات من الجهات التنفيذية، وقررت المحكمة السير في الدعوى غيابياً، لتخلف المدعى عليها عن الحضور، وامتناعها عن استلام التبليغ."

وجاء في منطوق الحكم، أنه "بعد الاطلاع على صك حصر الإرث، وحيث تحقق حق المدعين بهذه التركة وطلبوا استحقاقهم الشرعي منها، فقد حكمت غيابياً بأن تخلي المدعى عليها العقار الذي تسكن فيه، وأن يتم بيع العقار بواسطة قاضي التنفيذ وأن يسلم للمدعى عليها حقها في العقار المملوك، وأن يتم تسليم المدعى عليها ربع قيمة العقار الواقع في (حي النعيم)، وأن يسلم الباقي للمدعين للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن للمدعى عليها والمدعين حق الشفعة، حين المزاو وبعرض هذا الحكم على المدعي وكالة قنع به"، وقررت المحكمة الكتابة إلى محضري الخصوم للقيام بإبلاغ المدعى عليها بنسخة من هذا الحكم لتقديم اعتراضها عليه، خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً، من تاريخ إصدار الحكم، وإلا يكتسب الحكم القطعية."

أحمد شقيق المسنة السبعينية طالب بإطلاق سراحها والنظر في ضعفها وكبر سنّها، وقال "إن أمراً رسمياً صدر بإيداع المذكورة السجن أو أن تسلم البيت، إثر رفع المالك الجديد للجهات الإدارية برغبته في تسلم البيت وأرفقه بصك المحكمة"، وأكد أن شقيقته موقوفة في السجن لإجبارها على التوقيع على الحكم، وطالب شقيق المسنة السبعينية، بمنح شقيقته حق الشفعة الشرعية في بيتها باعتبارها أحد الورثة، أو إعطائها مهلة ثلاثة أشهر، إما تسديد مبلغ الشفعة وهو مليون ومئتا ألف ريال، وإما التزامه أمام المحكمة بأن يقوم في نهاية الثلاثة أشهر بتسليم البيت للمالك الجديد. المستشار القانوني وليد أبو الخير أوضح أنه لا عقوبة بلا نص قانوني كما نص النظام الأساسي للحكم، ورفضها لتوزيع التركة بشكل معين غير موجب للسجن، وأضاف أبو الخير "يكتسب الحكم القطعية إن لم تطعن المدعى عليها في الحكم خلال المدة المقررة ثلاثين يوماً، وإن رفعت للاستئناف والطعن في الحكم، فإنه يجب أن يصادق عليه من محكمة الاستئناف، إما باجماع القضاة الثلاثة، أو بالأغلبية، أي قاضيين، فإن لم يكن ذلك فإن الحكم في مرحلة الاستئناف ولا يزال يترتب عليه الأخذ والرد، ولا يحق التصرف في التركة إن لم يكتسب الحكم القطعية."

دراسة: الإساءة البدنية أكثر مظاهر إساءة معاملة الأطفال انتشاراً

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٨ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٠ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩١
<http://www.alriyadh.com/2011/06/10/article640350.html>

الرياض- سحر الشريدي
أظهرت دراسة حديثة للباحثة السعودية ندى بنت عبدالله الرشيد من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أن أكثر مظاهر إساءة معاملة الأطفال انتشاراً هي الإساءة البدنية بنسبة (٣٩,٤%) يليها الإساءة النفسية (٢١,٢%). وقد هدفت تلك الدراسة إلى تحديد مظاهر إساءة معاملة الأطفال والعوامل المؤدية لها، وأهم المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها، وأدوار وصعوبات المخطط الاجتماعي للحد من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن إساءة معاملة الأطفال. وبينت "الرشيد" أن أكثر مظاهر الإساءة البدنية حدوثاً هو الضرب المبرح للطفل، وأكثر المظاهر الجنسية حدوثاً هو الملاطفة والملاسة الجنسية للطفل، إضافة إلى المظاهر النفسية حدوثاً هي التلفظ على الطفل أمام الآخرين، والمظاهر اللفظية هي استخدام الألفاظ التي تسيئ للطفل وتقلل من كرامته، كما أن أكثر مظاهر الإهمال حدوثاً فهي عدم الاهتمام بحديث الطفل.

وذكرت بأن أهم العوامل التي تؤدي لإساءة معاملة الأطفال من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين هي العوامل المتعلقة بالأسرة بنسبة (٦٤,٤%)، يليها العوامل البيئية والمجتمعية بنسبة (١٨,٣%)، ومن أهم المشكلات الاجتماعية الناتجة عن إساءة معاملة الأطفال عدم قدرة الطفل على مواجهة مشكلاته وفقدان الثقة بالنفس. وأوضحت أهم الأدوار التي يقوم بها المخطط الاجتماعي المساهمة في وضع السياسات الاجتماعية التي من شأنها التخفيف من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن إساءة معاملة الأطفال ورسم الخطط والبرامج لذلك، وهي المساهمة في وضع السياسات الاجتماعية التي من شأنها التخفيف من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن إساءة معاملة الأطفال، إلى جانب رسم الخطط والبرامج والمشاريع التي تساعد على التخفيف من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن إساءة معاملة الأطفال، وتقويم البرامج والمشروعات التي من شأنها التخفيف من حدة تلك المشكلات، واستخدام الأساليب العلمية التي تمكنه من التدخل لإحداث تغييرات مقصودة في المجتمع المحلي لمساعدتهم على مواجهة مشكلاتهم الاجتماعية، كذلك أهمية الاطلاع على تجارب وخبرات الآخرين عند رسم الخطط الجديدة، إلى جانب تحديد البدائل ومتابعه سير تنفيذ البرامج والمشروعات.

وألقت الضوء على أبرز الصعوبات التي تعيق عمل المخطط الاجتماعي هي عدم التنسيق والتعاون بين الأجهزة التخطيطية في مجال رعاية وحماية الأطفال وعدم انتشار الوعي التخطيطي والمشاركة المجتمعية في رسم البرامج والخطط التي من شأنها التخفيف من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن إساءة معاملة الأطفال.

وأوصت الباحثة بتزويد الجهات المعنية بحماية ورعاية الأطفال بمستشارين ممن حصلوا على دراسات عليا ولديهم الخبرة الكافية للتعامل مع الأطفال المساء إليهم، وتوعية الأسرة بأساليب التربية الحديثة وتوضيح دورها في حماية الطفل، وعمل دورات مكثفة للمرشدين والمعلمين داخل المدارس لتوعيتهم بكيفية التعامل مع الأطفال، وخلصت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لدور المخطط الاجتماعي في مواجهة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن إساءة معاملة الأطفال.

أم طفل مغتصب:

شاب يكبر طفلي بـ ١٢ عاماً اغتصب ولدي وحبس ٣ أشهر

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ٨ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٠ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110610/Con20110610425708.htm>

إبراهيم خضير - مكة المكرمة
روت لـ «عكاظ» والدة طفل تعرض للاغتصاب من قبل شاب يكبره بـ ١٢ عاماً، ورددت تساؤلاً عن كيفية إطلاق سراح المعتدي دون أن يقام عليه حد الله الشرعي.
وأوضحت الأم في سردها للقصة، أن ابنها تعرض لاغتصاب من شاب يكبره سناً وكرر عمله الشنيع مرات عدة تحت تأثير التهديد والتشهير في حال امتنع عنه، «اعتدى الجاني على ابني وكرر فعلته الأمر الذي غير سيكولوجيته وتحول إلى طفل كثير الصمت، بل تعدى الأمر ليتأثر مستواه الدراسي وينخفض».
وزادت الأم «دعاني خوفي على ولدي لاصطحابه إلى المدرسة وانتظاره عند بابها وقت الانصراف خوفاً أن يصادفه الشاب في الطريق ويعود لإيذائه».
وتستعيد الأم قصة ما حدث لابنها، إذ تقول «أخبرني أخوه الذي يكبره بعام بكل شيء، فتوجهت إلى قسم شرطة المنصور في مكة المكرمة وأبلغت عن الشاب».
وتضيف «أقر الشاب بما نسب إليه وتم تحويله لهيئة التحقيق والادعاء العام والتي بدورها أعادت التحقيق مع الشاب ومع ابني فاعترف لديها بجريمته وصدر بحقه حكم يقضي بسجنه ثلاثة أشهر».
وتعجبت الأم من الحكم الأمر الذي دعاها للاتصال بمكتب رئيس المحكمة العامة، «استفسرت عن قضية ابني وأخبرتهم بأن الجاني يتجول في أرجاء العمارة، كيف تم إطلاق سراحه، فأخبرني بأن الجاني قضى محكوميته وأفرج عنه بناءً على ذلك».
وتساءلت أم الطفل عن سبب عدم تطبيق الحد الشرعي، «أريد تدخل المسؤولين عن القضاء لإنصاف ابني وتطبيق حد الله في الشاب المعتدي».
وتحدثت الطفل المغتصب لـ «عكاظ» بالقول، «الجاني في المرة الأولى بعد خروجي من المدرسة ووصولي للمنزل قام بسحبي لمكان معزول في العمارة التي نسينها وفعل بي ما فعل وهددني بأنه سيضربني لو أخبرت أمي».
وأضاف «بعد فترة أخبرت أخي بما يحدث لي، لكن الشاب لم يرتدع عن فعله، لذلك أطالب المسؤولين بالوقوف في وجه هذا الشاب وحمائتي منه».

أكد ضعفها وطالب بنقلها لللائحة بعد تعديل مضامينها.. أبو

ساق:

بعض نصوص نظام العمل تعيق عمل المرأة ولم تعد مناسبة

لطبيعة المهن في الوقت الراهن

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٨ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٠ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩١
<http://www.alriyadh.com/2011/06/10/article640288.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي

يلغي مقترح تعديل مواد نظام العمل القائم المادة الخمسين بعد المائة والتي تشدد على عدم تشغيل النساء أثناء فترة من الليل لا تقل عن إحدى عشرة ساعة متتالية إلا في الحالات التي يصدر بها قرار من الوزير، ويؤكد صاحب مقترح تعديل نظام العمل المعروف على مجلس الشورى الدكتور محمد أبو ساق أنه لا حاجة لأن تكون هذه المادة في النظام. ويضيف أبو ساق في مسوغات مقترحه أنه لا بد من التعديل والحذف في بعض نصوص النظام القائم التي تعيق عمل المرأة ولم تعد مناسبة لطبيعة المهن النسوية في الوقت الراهن وهي نصوص ضعيفة ومن المناسب أن تكون في اللائحة بعد تعديل مضامينها.

ومن المواد التي طالب المقترح بحذفها المادة الثامنة والخمسون بعد المائة والتي تلزم صاحب العمل في الأماكن التي تعمل فيها النساء وجميع المهن أن يوفر لهن مقاعد، تأميناً لاستراحتهن. وحسب مقترح أبو ساق الذي يدرس من قبل لجنة مختصة، ستلغى المادة التاسعة والخمسون بعد المائة والتي نصت الفقرة الأولى منها " على كل صاحب عمل يشغل خمسين عاملة فأكثر أن يهيئ مكاناً مناسباً يتوافر فيه العدد الكافي من المربيات، لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات وذلك إذا بلغ عدد الأطفال عشرة فأكثر ". ونصت الفقرة الثانية من المادة ذاتها على " يجوز للوزير أن يلزم صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مدينة واحدة أن ينشئ داراً للحضانة بنفسه أو بالمشاركة مع أصحاب عمل آخرين في المدينة نفسها، أو يتعاقد مع دار للحضانة قائمة لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات وذلك أثناء فترات العمل، ويحدد الوزير الشروط والأوضاع التي تنظم هذه الدار، كما يقرر نسبة التكاليف التي تفرض على العاملات المستفيدات من هذه الخدمة."

السعوديون بحاجة ماسة لأنظمة حماية للطفل بنسبة ٨٠ % والمرأة بنسبة ٦٨ %

دراسة: منسوبو المحاكم والقضاة ومدارس البنين ورجال الأمن الأقل وعياً بالعنف ضد الأطفال والمرأة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٨ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٠ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩١
<http://www.alriyadh.com/2011/06/10/article640314.html>

سلوى العمران

كشفت دراسة حديثة عن العنف الأسري وإيذاء الأطفال ان الاعتداء على الأطفال وإهمالهم موجود في المملكة بنسبة ٧٨،٥ % وأظهرت الدراسة أن منسوبي المحاكم الشرعية وأنظمة القضاء يليهم منسوبو مدارس البنين سجلوا أدنى مستوى من الوعي بظاهرة إيذاء الأطفال وإهمالهم وذلك بنسبة ٢٨ % فيما تؤكد الدراسة أن الأرقام الواقعية لحالات الاعتداء على الأطفال وإهمالهم تفوق الأرقام في التقارير الرسمية بما يؤكد أنها تشكل ظاهرة اجتماعية وذلك وفق ما رآه ٥٦ % من عينة الدراسة وتشير أيضا أن العنف الأسري موجود في المملكة بنسبة ٧١ % فيما تظهر أن الأرقام الرسمية لأعداد الضحايا أقل من الواقع .

٨٧.٥ % نسبة الاعتداء على الأطفال وإهمالهم . و ٧١ % عنف أسري
وأوضحت الدراسة التي أعدها برنامج الأمان الأسري الوطني في محاولة منه لتسليط الضوء على العنف الأسري أن منسوبي المحاكم الشرعية من قضاة وغيرهم أدنى مستوى من الوعي بهذه القضية يليهم في المرتبة منسوبو مدارس البنين بينما سجل منسوبو المستشفيات والمراكز الطبية وعيا أكثر بموضوع العنف الأسري تليهم الجمعيات الخيرية وأظهرت الدراسة عدم معرفة غالبية عينة الدراسة بالمصدر الرسمي للإجراءات المتبعة حول كيفية التعامل مع حالات العنف الأسري والعنف ضد الأطفال وكشفت الدراسة أن السعوديين بحاجة ماسة لأنظمة حماية للطفل وذلك بنسبة ٨٠ % وللمرأة بنسبة ٦٨ % .

وتعد الدراسة أول وأكبر دراسة علمية على مستوى المملكة من حيث حجم العينة التي بلغ عددها (٥٠٠٧٥) حول ظاهرتي العنف الأسري والعنف ضد الأطفال شملت عددا كبيرا من القطاعات وهي المدارس الحكومية للبنين والبنات للمراحل الثلاث بالإضافة لوزارة العدل والمحاكم التابعة لها ووزارة الصحة (المستشفيات الرئيسية) ووزارة الشؤون الاجتماعية ومنها الجمعيات الخيرية .

وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد نظام خاص بالحماية يكون معنيا بحماية الطفل والمرأة من العنف والإيذاء في المملكة بأسرع وقت ممكن مع إيجاد نظام حماية خاص لكل من المرأة والطفل ، كما أوصت بأهمية تحديد جهة واحدة مستقلة لتبني قضية العنف الأسري وضد الأطفال تكون مسؤوليتها متابعة الجهات المختلفة لحين إصدار النظام ومن ذلك وضع الإجراءات ومتابعة تنفيذها ، وضرورة وضع إجراءات محددة موحدة بالتعامل مع حالات العنف ضد الأطفال وأخرى خاصة بالتعامل مع حالات العنف ضد المرأة في كل قطاع من القطاعات الحكومية وغيرها التي تتعامل مع الطفل والمرأة بحيث تكون شاملة وقابلة للتطبيق وتبليغ العاملين في كل قطاع ومحاسبة المقصر ، ورأت الدراسة ضرورة توثيق حالات العنف الأسري وتسجيلها إحصائيا برقم السجل المدني ، وأوصت أيضا بإيجاد مركز تدريب متخصص بالعنف الأسري والعنف ضد الأطفال تابع للأمان الأسري ، مع عقد مؤتمر دولي سنوي عن العنف الأسري بدعوة مختصين وخبراء محليين ودوليين.

جمعية لدعم ضحايا سفاح الأطفال وتأهيل القاصرات المغتصابات في جدة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة ٨ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٠ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/276414>

جدة - سارة المطيري
دفعت حوادث «الحمل السفاح» واغتصاب القاصرات التي شهدتها محافظة جدة أخيراً، الحقوقيين لرفع مشروع تطوعي للجهات المختصة يتمثل بتأسيس جمعية اختصاصية لرعاية المعتدى عليهن وتأهيلهن من جديد ودمجهن اجتماعياً وفق جلسات علمية مركزة من جانب لجان اختصاصية في هذا الشأن.
وأوضح المحامي الدكتور عدنان الزهراني لـ «الحياة» أنه أحد المتطوعين في الجمعية السعودية لرعاية الطفولة التي تنتظر الموافقة على إنشائها من جانب الجهات المختصة، إذ تتضمن خمس لجان رئيسية هي القانونية، والتأهيلية، والتربوية، والاجتماعية، والإعلامية.
وقال: «إن الهدف من هذه الفكرة هو دعم ضحايا سفاح الأطفال وإعادة تأهيلهم وتقويم سلوكهم الاجتماعي من جديد، خصوصاً أنهم تعرضوا لعنف جسدي وأذى نفسي يمثل خطراً على مستقبلهم في حال تجاهل علاجهم في الوقت المناسب»
وأكد في حديثه أن اللجنة القانونية تعمل حالياً على جمع وكالات شرعية من ذوي القاصرات اللاتي تعرضن للاغتصاب، أو ممن حملن سفاحاً للبدء في إجراءات التقاضي والعلاج والتأهيل والرعاية الاجتماعية الكاملة، مبيناً أن هذه القضايا تدخل في باب المحظور الاجتماعي وهو ما يضاعف من جهود لجنته في ملاحقة هذه الحوادث لسريتها الشديدة. من جهتها، أشارت الدكتورة مها حريري والتي تمثل اللجنة التأهيلية في الجمعية، إلى أن العامل النفسي يعتبر ضرورة علاجية مهمة للأطفال والقاصرات ممن تعرضوا للاغتصاب، إذ سيتم إخضاعهم لجلسات نفسية مكثفة وبطرق سرية، إضافة إلى توعية الآباء والأمهات بالطريقة السليمة للتعامل مع أبنائهم في حال تعرضهم لمثل هذه الحوادث.
ولفتت لـ «الحياة» إلى أن الجمعية «تحت التأسيس» ولا تزال تبحث عن مقر رئيس لأعمالها، إضافة إلى تمويل لأهدافها التطوعية، داعية الجهات المختصة الإسراع بإجراءات الموافقة على تفعيل دور هذه الجمعية ومنحهم صلاحيات العمل وفق إطارها التطوعي.
وكانت منطقة مكة المكرمة شهدت خلال الأشهر الماضية، عدة حوادث لاغتصاب قاصرات واتساع مشكلاتهن المتعلقة بالحمل السفاح من دون وجود جهات اختصاصية لرعايتهن، خصوصاً مع تزايد قلق الحقوقيين بأن الانتحار والهرب من المنزل هما من الحلول الأولية التي يفكر فيها الأطفال والقاصرات الذين يتعرضون للاغتصاب، خشية الخوف من الفضيحة وعقوبة الآباء والأمهات.

ثقافتنا الشعبية محسومة.. اللي يمد يده على حرمة ما هو رجال

معنفات صامتات.. اشتكي على زوجك!

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٨ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٠ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩١
<http://www.alriyadh.com/2011/06/10/article640405.html>

القطيف، تحقيق - منير النمر

كثيراً هي حالات العنف التي يواجهها الزوجات من شركاء حياتهن، وكثيراً هي الحالات التي نتج عنها ضرب مبرح لأسباب ربما تكون تافهة، وتقف المرأة سبباً رئيساً لتعرضها للعنف أكثر من مرة، بسبب عدم البوح لأهلها أو لأشقائها بحجم مشكلتها، لخوفها أن تُعرض الأسرة إلى التفكك، والأبناء إلى التشرد، الأمر الذي من الممكن أن يقود زوجها إلى تكرار فعلته لعدة مرات، ضارباً بمصلحتها ومصلحة أبنائها عرض الحائط.

"الرياض" تطرح القضية وتناقشها مع المختصين، لتوضيح أهمية كشف المشكلة وعدم التستر عليها، حيث أنه هو أول الحلول لضمان إيجاد مجتمع بدون عنف.

يتعرضن إلى أقصى أنواع الضرب ويفضلن الستر على أفعال الزوج حتى لا تتفكك الأسرة اختفاء شقيقتي

في البداية قالت "رنا": إن شقيقتها تلقي رسالة من شقيقتها الكبرى أكدت فيها مسألة ضربها بشكل مبرح من زوجها، موضحة أن الرسالة تُعبر عن واقع شقيقتها المؤلم، ولم يقف الأمر عند ذلك بل اختفت ورضيعها دون أن نعلم عنها شيئاً، مشيرة إلى أن ذلك يُكرس بعض حالات العنف الأسري التي تعاني منها بعض الأسر في محافظة القطيف، متسائلة: ما هو مصير شقيقتي؟، ذاكراً أن الخوف يعيش في أسرتنا بعد اختفائها، فزوجها هو المتهم الأول؛ لأنه كان يعاملها بسوء كبير، كما شاهدنا الكدمات في جسدها نتيجة الضرب.

الشعبان: هناك من يعيش في جحيم!

{المقدم الرقيطي: الشرطة جاهزة { إنعام: قد يقود إلى الانتحار الشعبان: هناك من يعيش في جحيم ! لا أريد الزواج !

وعلى رغم أن قضية الزوجة المخفية تنظر في قسم الشرطة ومتركة نتائجها لنتائج التحقيقات التي يجتهد المحققون في إظهارها، إلا أن هناك زوجات معنفات لا يتجهن لأي طرف ليحل مشكلتهن التي تتفاقم مع التقدم الزمني.

وتتحدث "فاطمة حسن" قائلة: إن بعض الصديقات التي تزوجن جعلني لا أفكر في الزواج إطلاقاً؛ بسبب العنف الذي يتعرضن له من قبل أزواجهن، مضيفة أن إحدى صديقاتها لا تتحدث لأحد بما تعانيه من زوجها، وتفضل الحفاظ عليه وعلى أسرتهما، فليدبرها منه أطفال، وهي لا تريد أن تصل الأمور للطلاق.

أهمية البوح

وشددت "إنعام العصفور" -المهتمة في مكافحة العنف ضد المرأة- على أهمية أن تبوح المرأة لأي طرف تثق به، مبينة أنه إذا لم تتحدث المرأة وتشكو مما تعانيه، فإنها بكل تأكيد ستعاني أكثر من الاضطهاد الذي يمارس ضدها، مشيرة إلى أن الأهمية تتطلب أن يتكاتف المجتمع المدني ضمن مؤسساته المعنية بهذا النوع من المشاكل، ليقف على حلول عملية تنهي مشاكل المرأة الناتجة عن العنف الموجه ضدها، ذاكراً أن الأهمية كذلك تتطلب إيجاد عمل للمرأة يجعلها تستقل عن الرجل في حال انفصلت عنه، وبخاصة أن نساء كثر يعانون من العنف لا يستطيعون الخروج من دوامته بسبب الخوف من المصير المجهول.

صدمة نفسية

وأضافت أن ما يشجع الرجل على استخدام العنف ضد المرأة، يكمن في صمتها عنه، وأن من المطلوب أن تشكوه لدى الجهات الرسمية أو أي جهة تثق بها، ذاكراً أن العنف الأسري يعتبر من أخطر أنواع العنف الذي يستطیع تدمير الإنسان، وذلك لأن المُعْتَف الذي يفترض به حماية المُعْتَف هو الذي يمارس العنف وليس شخصاً آخر، ما يسبب الصدمة النفسية والعاطفية للشخص الضحية، لافتة إلى أن أهم شيء لدى الفرد الأمان داخل أسرته، فإن فقدته فقد كل شيء، وربما يقاد من حيث لا يشعر وتحت الضغوط إلى الانتحار .

بشكل فوري

وليس بعيداً عن رأيها الخاص بأهمية إبلاغ الجهات التي يمكن أن تظهر في قضايا العنف الأسري، شدّد المقدم "زياد الرقيطي" -الناطق باسم شرطة المنطقة الشرقية- على أهمية التوجه للشرطة في حال التعرض للعنف، مضيفاً أنه على الضحية التوجه إلى مركز الشرطة أو الاتصال على رقم الطوارئ الخاص، ليوجه موظف استقبال الاتصالات القضية للشخص المناسب، مشيراً إلى أن المحققين يباشرون بشكل فوري أي قضية تصل للشرطة، وتخبر عن حالات ضرب أو حبس، ويقفون على أدق تفاصيل القضايا المتعلقة بالعنف الأسري .

دور اجتماعي

وذكر أن المحقق يستطيع الوقوف على جرائم العنف الأسري، ما يسبب معاقبة المعتدي في حال ثبت تورطه في الدعوى الموجهة ضده، إذ تحال القضايا في نهاية المطاف للشرع للبت فيها قضائياً، مبيّناً أن الشرطة تعمل بدور اجتماعي في هذا الشأن، حيث أن لديها تنسيقاً دائماً مع الجهات المعنية بالعنف الأسري، لافتاً إلى أنه تحال بعض القضايا لهذه الجهات بغرض دراسة حالتها للتأكد من سلامة الأسرة، ومساعدتها قدر الإمكان، مؤكداً على أن الشرطة لديها تنسيق في قضايا الفتيات الهاربات، مما يحمي الفتاة .

ظاهرة أزلية

ورأت "إنعام العصفور" -التي تقف على بعض الحالات- أن خطورة العنف تكمن في صمت المُعْتَف، إذ لا يفصح عما يشعر به خوفاً على الأسرة، وحرصاً على عدم تفككها، مشيرة إلى أن متابعتها الدقيقة قادت لها لقناعة مفادها بأن العنف الأسري يُعد ظاهرة أزلية في كل المجتمعات المتحضرة منها وغير المتحضرة، وذلك إن أخذنا أنواع العنف المختلفة التي من بينها اللطفي والنفسي والجسدي ممثلاً في الإيذاء، مبيّنة أن من المهم على المرأة التي يجري العنف عليها في المنزل اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوعها مرة أخرى في دوامة العنف، بل يجب عليها الحرص على عدم وقوع العنف مجدداً؛ لأنه ينال من كرامتها وإنسانيتها، مشددة على أنه في حالة وقوعه يجب ألا تترك الأمر طي الكتمان، بل يجب عليها إبلاغ أشخاص بمقدورهم مساعدتها، وأن لا تخشى الفضيحة؛ لأن لجوئها لذويها سوف يسهم، وبشكل فاعل في الحد من هذه الظاهرة .

مراكز أسرية

وأوضحت أنه في حالة عدم قدرتها على إخطار ذويها بالأمر، فإنها يجب أن تتجه لمراكز أسرية وإن شحت في القطيع خصوصاً وفي المنطقة الشرقية عموماً، إذ لا توجد دور إيواء اجتماعية في مختلف مناطق المنطقة الشرقية، خاصة أن المرأة المعنفة لا تستطيع الخروج من بيتها؛ بسبب عدم توفر أمكنة ترعاها، وبالتالي تكون حبيسة في المنزل وتحمل الأذى، ذاكراً أن الأهمية تتطلب الوقوف على نواحي القصور من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وهناك بشائر في هذا الصدد، منها وجود برنامج الأمان الأسري الوطني الذي ترعاه سمو الأميرة عادلة الذي يوفر دور إيواء للمرأة المعنفة، مؤكداً على أنه لكبر مساحة المملكة، فإن البرنامج يحتاج إلى وقت أطول كي يجني ثماره المجتمع، وفي كل المناطق، مشددة على أهمية دور تضامن الجهات الحكومية مع مؤسسات المجتمع المدني، والتي يفتقر مجتمعنا لعملية التنسيق التي تسهم في انتشار مثل هذه الدور .

وقفة إنسانية

ورأى "علي الشعبان" - الناشط الاجتماعي- أن حالات العنف الأسري التي تظل طي الكتمان تمثل نسبة عالية من مجمل قضايا العنف، مضيفاً: "لا نملك إحصاءات دقيقة عن حجم العنف الحقيقي، والسبب عدم إفصاح المُعْتَف لأي واقعة، كما أن هناك أسراً تعيش في جحيم دون أن يعلم بها المجتمع"، مبيّناً أن أي شخص تعرض للعنف يحتاج إلى مراعاة ووقفة إنسانية من قبل المجتمع، وذلك أمر مهم لإعادة التأهيل .

وعلى رغم اتفاقه مع "إنعام العصفور" في مجمل ما ترى، إلا أنه يجد مساحة ضيقة في الاختلاف، إذ يرى أن بعض الحالات القليلة جداً يمكن أن يسهم الكتمان في معالجتها، مضيفاً أن معالجة العنف الأسري تتطلب دراسة أسبابه، فنرى عبر الدراسة كيف هي ظروف الأسرة؟، وكذلك حالة الزوج إن كان المعنف، هل يعمل؟، وهل هو سليم من الناحية النفسية؟، أم أنه مدمن أو صاحب سوابق؟، وكل تلك التساؤلات لها دلالات بالغة الأهمية في التشخيص حول سبب المشكلة .

% 33 من المرضى النفسيين مرفوضون من ذويهم..

والمنومين ٢٠ ألفا

المصدر: جريدة الرياض الجمعة ٨ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٠ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩١

<http://www.alriyadh.com/2011/06/10/article640263.html>

الرياض عبدالسلام البلوي

في آخر إحصائية رسمية لوزارة الصحة وصل عدد المراجعين للخدمات الصحية النفسية ٤٠٠ ألف وبلغ عدد المنومين ٢٠ ألفا... وعلى الرغم من انطلاق خدمات الصحة النفسية في المملكة منذ ٥٠ سنة بافتتاح مستشفى الصحة النفسية بالطائف، ووصول مستشفيات هذا المجال إلى ٢٠ مستشفى، إلا أن إجمالي السعة السريرية لها (٣٠٠) سرير فقط يعمل بها تقريباً ٦٠٠ طبيب نفسي وقراءة ٣٠٠٠ ممرض وممرضة نفسية . وتشغل ٥٠ في المائة من السعة السريرية الحالية للصحة النفسية بالمرضى المزمنين كما أن هناك ٣٣ في المائة منهم مرفوضون من ذويهم.



مجلس الشورى يستضيف عاطلات ليبرهن استجوابه

المسؤولين بلا محاباة !

المصدر: جريدة الحياة السبت ٩ رجب ١٤٣٢ هـ - ١١ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/276831>

جدة - زياد العنزي

<وافق مجلس الشورى أمس، على استضافة عدد من الخريجات العاطلات عن العمل خلال الأسبوع المقبل، لإقناعهن بأن المجلس لديه القدرة على استجواب الوزارات والمسؤولين ممن أطاحوا بآمالهن في التوظيف لأكثر من ١٥ عاماً ويشاهدن بأنفسهن آلية مساءلة المقصرين من دون «محاباة». وقال رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور مشعل العلي لـ «الحياة»: «إن المجلس لا مانع لديه من استضافة الخريجات، ليتأكدن بأنفسهن أننا بالفعل نناقش هموم السعوديات ومشكلاتهن على المستويات كافة، وبإمكانهن اختيار اللجنة المناسبة لهن، للاطمئنان بأننا لن نخذلن من خلال فتح الملفات الشائكة والعالقة التي تلامس حياتهن التعليمية أو الوظيفية لإيجاد حلول مناسبة لهن». وأوضح العلي أن للخريجات حق الاطلاع على التجربة «البرلمانية» في البلاد، وطرح مشكلاتهن وأفكارهن ومقترحاتهن على الأعضاء، إذ بإمكانهن التوجه الآن إلى الإدارة العامة للمجلس لاستكمال بقية إجراءات استضافتهن الأسبوع المقبل، ليكن شاهدات على آلية مساءلة الوزارات والمسؤولين من جهتها، أوضحت أم محمد لـ «الحياة» أنها بعثت أخيراً بخطاب إلى مجلس الشورى تتهم أعضائه بمحاباة مسؤولي الدولة وعدم الحزم في استجواب المقصرين في أداء مهمات عملهم، خصوصاً أن مئات الخريجات القدامى ممن يحملن شهادة البكالوريوس في مختلف التخصصات لا تزال قضيتهن عالقة طوال الـ ١٥ عاماً الماضية. وأكدت أنها حصلت وزميلاتها على الموافقة من جانب المجلس، للجلوس تحت قبة الشورى للتأكد من صدقية الأعضاء في مناقشة قضيتهن وعدم تجاهلها، إضافة إلى الطرق المطروحة لحل هذه المشكلة التي تتقاذفها وزارات التربية والتعليم، والخدمة المدنية، والمالية، وتبرأت من تحمل المسؤولية لأعوام طويلة.

مساعد مدير التعليم أقر مشروعية وجودها

كاميرات مراقبة داخل دورات مياه في مدرسة متوسطة

المصدر: جريدة عكاظ السبت ٩ رجب ١٤٣٢ هـ - ١١ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٦

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110611/Con20110611425920.htm>

سليمان النهابي - عنيزة

وضعت مدرسة متوسطة للبنين في محافظة عنيزة كاميرات في عدد من أنحاء المدرسة بغرض ضبط النظام داخل المدرسة، وقد وصل الأمر إلى وضع كاميرتين داخل دورات المياه في المدرسة، ما أثار استغراب المتعاملين مع المدرسة. عدد من أولياء الأمور تعالت أصواتهم بعد أن أبلغهم أبناؤهم بوجود هذه الكاميرات في دورات المياه، وأشار المواطن أبو محمد إلى أن وجود كاميرات في دورات المياه غير منطقي، وأشار إلى أنهم لا يعترضون على وجودها في الممرات أو داخل الفصول... وفي نفس السياق، استغرب أبو فهد إيجاد كاميرات في دورات المياه في المدرسة. «عكاظ» اتصلت بمدير التربية والتعليم في محافظة عنيزة يوسف الرميح، الذي كان في اجتماعات متواصلة ولم يتسن لنا الحصول على تعليق، واتصلنا بعبداً بن علي القرزعي مساعد المدير للشؤون التعليمية (بنين) ووعد في بداية الأمر بمتابعة الموضوع ثم عاود الاتصال بـ «عكاظ»، ليبلغها أن الوزارة اعتمدت أخيراً نماذج لمبان مدرسية تشتمل على كاميرات المراقبة، وأن محافظة عنيزة توجد بها ١٢ مدرسة بها كاميرات مراقبة بما فيها دورات المياه، وأشار القرزعي إلى أنه تابع التنظيمات الوزارية ولم يجد ما يمنع وجود هذه الكاميرات.



التحقيق مع مواطن بتهمة الاعتداء على موظف في هيئة

القريات

المصدر: جريدة الحياة السبت ٩ رجب ١٤٣٢ هـ - ١١ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/276820>

القريات - فهاد الجديد

تحقق الجهات الأمنية مع مواطن متهم بالاعتداء على موظف في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في سوق النساء بمحافظة القريات... وذكر المتحدث باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة الجوف رزق المشفي لـ «الحياة»، أن مواطناً تهجم على أحد أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في محافظة القريات أثناء مناصبته في سوق النساء، فتم ضبطه من قبل دورية «الهيئة» والدوريات الأمنية، وإعداد محضر بتلك الواقعة وإحالتها إلى الجهات الأمنية. وأضاف أن للمواطن سابقة مع رجل «الهيئة»، إذ كان يتتبعه أينما ذهب محاولاً تخويفه، وعندما تم ضبطه ارتفع صوته وتلفظ بكلمات نابية، واعتبر أنه لم يرتكب أي خطأ يستحق عليه استدعاء الجهات الأمنية وإلقاء القبض عليه. من جهته، أكد المتحدث الإعلامي بشرطة منطقة الجوف العقيد دمان الدرعان لـ «الحياة»، أن شرطة القريات لا تزال تحقق في تلك الحادثة، وفور الانتهاء ستحيلها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لإكمال الإجراءات اللازمة.

أستاذ جامعي يواجه تهمة قبول عرض تعليمي من السفارة الأميركية سراً

المصدر: جريدة الحياة السبت ٩ رجب ١٤٣٢ هـ - ١١ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/276785>

جدة - إيمان السالم
تنظر الشؤون القانونية في جامعة الملك عبدالعزيز حالياً، قضية اتهام أستاذ جامعي في قسم الدراسات الإسلامية بقبول عرض من جانب السفارة الأميركية بطرق غير قانونية لزيارة بلادهم من خلال «برنامج الزائر الدولي». وأكدت مصادر لـ «الحياة» أن رئيس قسم الدراسات الإسلامية في الجامعة سابقاً (تحتفظ «الحياة» باسمه) احتكر عرض «السفارة» ولم يبلغ إدارة الجامعة عنه، إذ عمد إلى ترشيح نفسه، وحصل على موافقات بطرق غير نظامية. وقالت المصادر: «إن السفارة الأميركية طلبت من وزارة التعليم العالي ترشيح أساتذة من الجامعات السعودية لبرنامج الزائر الدولي والمتعلقة بالتعليم الديني في أميركا، إذ وقع خطاب الترشيح بيد أستاذ في قسم الدراسات الإسلامية السابق، وعمد لإخفائه عن ٣٨ من أساتذة القسم الرجالي والنسائي، ولم يبلغ مجلس الجامعة عن تفاصيل عرض السفارة». وأشارت المصادر إلى أن زملاءه في القسم وجهوا له تهماً عدة تتعلق بتجاوز الأنظمة وقوانين الجامعة، وسوء استغلال السلطة، لافتين إلى أن المجلس العلمي لا يعلم عن خطاب الزيارة الأميركية حتى فوجئ الجميع باستعداده للسفر من دون مستند نظامي، مطالبين بإعادة النظر في قائمة الترشيح من جديد. وأوضحوا في حديثهم أن الجدل لا يزال قائماً في الجامعة، إذ ينظر المجلس العلمي للجامعة هذه القضية لمعرفة تفاصيلها، إضافة إلى الآلية التي تمت بها قبول عروض السفارة الأميركية، وأسباب إخفائها عن بقية الأساتذة وحرمانهم من فرصة الترشيح والمشاركة في مثل هذه البرامج. من جهته، أكد المستشار القانوني الدكتور عمر الخولي لـ «الحياة» أن ما حدث يعد تجاوزاً للأنظمة، إذ من المفترض أن تخاطب إدارة الجامعة السفارة الأميركية، لاستيضاح الحقيقة مضيئاً أنه من الضروري معرفة مساحة السلطة التي تحدث بها رئيس القسم السابق، ومدى صلاحياته في قبول وترشيح نفسه لهذا العرض. وفي الإطار ذاته، اتهم سلطان بالصق (خريج دراسات إسلامية) رئيس القسم السابق باستبعاده من المسابقة الوظيفية كمعيد في القسم لأسباب شخصية، ما دعاه لرفع شكوى لدى ديوان المظالم للمطالبة بإعادة فرصته في التعيين، بحجة أن الشروط تنطبق عليه، خصوصاً أنه الأول على دفعته، إذ تم ترشيح طالب آخر لا تنطبق عليه الشروط.

أطفال بلا إثبات يهرمون باحثين عن هوية

نساء يكفلن أزواجهن وأبنائهن يعيشون دون علاج وتعليم

المصدر: جريدة الوطن السبت ٩ رجب ١٤٣٢ هـ - ١١ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=57762&CategoryID=4

عرعر، رفحاء: عبدالله الخدير، فهد المختاري 2011-06-11 1:46 AM

في الحدود الشمالية يعيش بعض العائلات بلا هوية أو إثبات شخصية، وتذهب الأعمار فيكبر الصغار ولا يجدون عملاً يقبل بهم دون هوية، ويموت الكبار وهم يجرون خلف معاملات إثبات هوية لأبنائهم.

قصص تحكي معاناة أطفال عاشوا طفولتهم ومراهقتهم بلا ملامح، لعبوا وركضوا وهم لا يعرفون من هم، كبروا وأصبحوا رجالاً يركضون خلف معاملات إثبات الهوية كما كان يفعل أبائهم خوفاً من أن يعيش أبنائهم مأساتهم، بعضهم تحدث لـ "الوطن" لعل الله يغير من حال إلى حال، بينما رفض البعض الحديث خوفاً من تعقيد قد يعترض معاملاتهم.

حرماً الجنسية بحماس والذي وغرور صدام يقص علي الدهمشي في حديثه إلى "الوطن" معاناة ٤ عقود عاشها وشقيقه بلا هوية رغم أن شقيقته الأربع سعوديات، بقوله "كنا بدوا رحلاً قبل فترة توطين البادية بالسعودية، وكان هناك العديد من الأحداث الإقليمية، ونشط أحد القادة العسكريين لجمع كبار الفرسان من البادية للمشاركة في الحرب ضد إسرائيل بما يعرف بجيش (أبو حنيك)"، ويضيف "والذي ذهب مع عدد كبير من البدو لمناصرة الفلسطينيين في تلك الفترة وبقي هناك، وأدخلنا المدارس في الأردن تحت مسمى أردني بالتجنس من بادية العراق". ويؤكد أن منزلهم في فترة حرب ٦٧ كان يكتظ بالعسكريين من الجيش السعودي المشاركين في الأردن، وقال "كان والدي يفخر باستضافته للجيش السعودي، وتقديم المساعدات لهم وللمصابين، وزوج ٤ من شقيقتي لعسكريين في الجيش السعودي".

وعن أسباب عدم حصولهم على الجنسية السعودية قال "توفي والدي في تلك الفترة وجاء شقيقي محمد للسعودية للحصول على الجنسية في عهد الملك خالد بمعرفة شيوخ القبيلة وأبناء عمومتي تم قبول معاملته وأثناء ذهابه من عرعر باتجاه سكاكا لدفع (ريال واحد) واستلام الجنسية تعرض لحادث مروري وتوفي قبل وصوله إلى سكاكا". ويضيف "بعد ذلك حضرت إلى السعودية مع شقيقي الأصغر محمود والدي واستقرنا بها، وما زلنا مستمرين في المطالبة بالجنسية".

ويشير إلى أن أبناء عمومته وشيوخ قبيلته تعهدوا بإنهاء معاناته وتم تحريك المعاملة عدة مرات إلا أنها توقفت، بسبب غرور الرئيس العراقي السابق صدام حسين، وقال "سبب توقف المعاملة يعود إلى غزو العراق للكويت، حيث انقطعت العلاقة بين السعودية والعراق في ذلك الحين وكنا أنا وشقيقي وأبنائنا ضحايا، لأن مخاطبات السعودية للعراق قبل غزو الكويت للاستفسار عن وضعنا في بادية العراق لم يرد عليها بسبب الحرب".

ويؤكد أنه اضطر إلى تعليم أبنائه وبناته في الجامعات الأردنية ولم يتمكن من تزويج أبنائهم من بنات أعمامهم، لأنهم يعتبرون أجانب في السعودية.

وحاولت "الوطن" الاستفسار من مدير مكتب مدير إدارة الأحوال بمنطقة الحدود الشمالية إبراهيم عبدالعزيز الربيش عن أوضاع من هم بدون هوية من الحالات المشابهة في المنطقة والإجراءات الخاصة بتجنسهم أو إثبات هويتهم، إلا أنه اعتذر عن التوضيح، معللاً ذلك بأنه غير مخول بالتصريح، وحاولت "الوطن" الاتصال بوكالة الأحوال المدنية ولم يكن هناك رد.

الأب والأبناء تكفلهم الزوجة

يعيش إسماعيل فرحان الشمري وأبنائه وبناته الـ ١٣ في المملكة باعتبارهم مقيمين بكفالة زوجته، سعودية الجنسية. ويذكر الشمري (٦٥ عاماً) أنه قدم إلى المملكة بعد تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي عام ١٩٩٠، وقال "عدم حملي للجنسية السعودية، حرم أبنائي من الدراسة الجامعية وحطم آمالهم فتوقفوا عن الدراسة في التعليم العام وبحثوا عن وظائف إلا أنه لم تقبل بهم أي إدارة أو شركة، لكونهم لا يحملون الجنسية، حتى بدأ بعضهم بالعمل سائقي توصيل طلبات المطاعم، بدخل متواضع لا يكفي للمعيشة". ويضيف الشمري "سنوياً أدفع ٧ آلاف ريال لتجديد إقامات أفراد

عائلتي، ولا أتعالج في المستشفيات الحكومية، لأنني أعامل معاملة المقيم"، مؤكداً أنه كثيراً ما يلجأ إلى المحسنين لمساعدته في ذلك، لأنه لا يعمل ولا يتقاضى معونة من جمعية خيرية، وحتى طلبه لضمان اجتماعي بحكم أن زوجته سعودية وهو كبير في السن قوئل بالرفض، كما يقول.

وبضيف إسماعيل "حالة ابني الأكبر هيثم (٣٩ عاماً) أصعب من حالتي، حيث إنه متزوج من غير سعودية ولديه أبناء وبنات ويجهل مستقبلهم في ظل انعدام الهوية"، بينما يصف حالة ابنه أحمد بالمطابقة لحالته كونه متزوجاً من قريبته، سعودية الجنسية، التي تكفله وأبناءه بنظام الإقامة"، وأضاف "بينما بقية أبنائي يعيشون معي بعد أن عجزوا عن العثور على وظيفة تكفيهم الحاجة وتساعدهم في الوقوف إلى جانبي بدل إثقال كاهلي بالمصاريف". ويذكر إسماعيل أنه اضطر قبل ٥ سنوات إلى القبول بنظام الإقامة بعد أن تعثرت معاملة منحه الهوية السعودية عدة مرات ولا يزال ينتظر الفرج، ليس له، إنما لأبنائه ليضمن على مستقبلهم بعد أن حرم الراحة طيلة عمره.

بالاستفسار من مدير مكتب الضمان الاجتماعي بمحافظة رفحاء بندر حمود العنزي أكد أن "للحصول على ضمان شروطاً يجب أن تنطبق على المستفيد".

خريجو المعاهد الصحية يجددون شكاوهم ضد وزارة الصحة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110612/Con20110612426201.htm>

حسين هزازي - جدة

شكا لـ «عكاظ» أمس خريجو المعاهد الصحية عن معاناتهم المستمرة مع وزارة الصحة من خمس سنوات، والتي استمرت حتى بعد قرار خادم الحرمين الشريفين الذي أمر باستحداث أكثر من ١٤٠٠٠ وظيفة لحملة الدبلوم الصحي. وقال الخريجون «تفاجأنا بتقسيم وزارة الصحة للأمر إلى وظائف حكومية وأخرى للقطاع الخاص»، متهمين الوزارة بعدم العدل بين الخريجين، إذ أن مؤهل التوظيف هي شهادة الدبلوم فلماذا تقوم الوزارة بحرماننا من الوظائف. وأضافوا أنهم تحملوا الرسوم الدراسية والتغريب لأجل الحصول على الشهادة التي تؤهلهم للوظيفة، وقالوا «نتفاجأ بتجاهل وزارة الصحة»، مؤكدين أنهم طلبوا من الوزارة التوظيف إلا أنهم اعتذروا بعدم وجود أرقام شاغرة. واتهم الخريجون لجنة وزارة الصحة بالتعمد في الاستمرار في تهيش وتعطيل توظيف خريجي المعاهد الصحية بعد قرارها الذي لم يحمل العدل بين الخريجين حيث إنها حددت ٦٠٠٠ وظيفة في القطاع الخاص لخريجي المعاهد الصحية. وتساءل الطلاب قائلين «هل يقارن عمل القطاع الحكومي بالقطاع الخاص، وهل يقارن راتب الحكومة بالقطاع الخاص، وهل تقارن العلاوة السنوية للحكومة بالقطاع الخاص».

التحقيق في قضية إقامة ٣ عمال منتهية عقودهم منذ ٧

سنوات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110612/Con20110612426203.htm>

محمد حضاض - جدة

تحقق الشؤون الصحية في جدة في قضية غريبة من نوعها بعد اكتشافها استمرار بقاء ثلاثة من منسوبيها الوافدين والذين أنهت خدماتهم منذ سبعة أعوام، إلا أن إقاماتهم النظامية كانت تجدد سنوياً حتى هذا العام. وكانت صحة جدة أنهت عقود ثلاثة من منسوبيها (ممرضتين ومساعد إداري) جميعهم من الجنسيات العربية عام ١٤٢٥ هـ، لإحلال موظفين سعوديين مكانهم، حيث كان من المفترض أن تسحب الإدارة المختصة في صحة جدة الإقامة النظامية منهم، وإرسال جواز السفر الخاص بكل واحد منهم إلى مديرية الجوازات تمهيداً لإعادتهم إلى بلدانهم وفق الأنظمة واللوائح.

بقاء الممرضتين والمساعد الإداري كشفه قريب إحدى الممرضتين عندما حضر إلى صحة جدة قبل عدة أسابيع وطلب نقل كفالته من وزارة الصحة إلى كفالته الشخصية وبعد مراجعة أوراق الوافدين اكتشفت الإدارة المختصة الخطأ الفادح. وعلمت «عكاظ» أن التحقيقات بدأت مع عدد من الموظفين المسؤولين عن تجديد الإقامات نظراً لأن إقامة الوافدين الثلاثة كانت تجدد سنوياً منذ سبعة أعوام.

تقره الصحة قريباً لجميع المواطنين وتؤكد ل الرياض التأمين الطبي التكافلي لا يشترط أي رسوم استحقاق ويشمل جميع الفئات العمرية

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٣
<http://www.alriyadh.com/2011/06/12/article641023.html>

الرياض - أسهمان الغامدي
كشف المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور خالد مرغلاني ل"الرياض" أن التأمين الطبي التكافلي يعفي المواطن من دفع أي رسوم جراء استحقاقه ، حيث إن الدولة هي من تتكفل دفعه للمواطن ، كما يشمل جميع الفئات العمرية مدى الحياة لضمان إعطاء الخدمة في الوقت المناسب وبالشكل المناسب ، موضحاً أن الدكتور عبدالله الربيعه وزير الصحة لم يبلغ أي قرار سابق يخص التأمين الطبي حيث إنه لم يطبق من الأساس على أرض الواقع .
وأكد أن القرار السامي أوجب على الوزارة دراسة النظام وتطبيقه خلال خمس سنوات ، مشيراً في ذات السياق إلى أن المملكة تتجه إلى تأمين عادل وشامل متكامل مع جميع الخدمات الصحية المركزية والتخصصية والمرجعية .
وأوضح الدكتور مرغلاني أن الفرق بين التأمين الطبي التكافلي (التعاوني) وبين التأمين الطبي التجاري أن الأخير يهدف إلى الربح وله عدة اشتراطات عمرية واستحقاقية بينما التكافلي خالي من أية شروط أو رسوم .
وحول الطوارئ وقلة السعة السريرية وضعف الكوادر البشرية كشف مرغلاني أن الوزارة أعطت توجيهات واضحة وصريحة من قبل الوزير لجميع المستشفيات والمراكز الصحية في حال انعدام الأسرة يتم توجيه المواطن لأقرب مستشفى خاص وتتكفل الوزارة بكافة المصاريف ، مؤكداً أنهم كل ستة أشهر يدفعون مبالغ مفوتره للمستشفيات الخاصة نتيجة تطبيق هذا الأمر .
وأضاف أن الوزارة في حراك مستمر وتهدف إلى تحقيق تطلعات ولاة الأمر والمواطنين ، كما أنها لن تتوانى في إصدار أي قرار يصب في مصلحة المواطن وإرضائه ويحقق الشمولية والعدالة لكافة فئات المجتمع الطبقيّة والعمرية.

مديرة مركز للتوحد: الأسر قلقة على أبنائها بعد التخرج

المصدر: جريدة الحياة الإحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277161>

القطيف - شادن الحابك

أوضحت مديرة مركز الرعاية النهارية، التابع للجنة التنمية الاجتماعية الأهلية في القطيف جميلة العمران، أن لدى أسر مرضى التوحد سؤال يؤرقهم، هو «ما مصير أبنائنا بعد التخرج؟»، وهو السؤال الذي تكون إجابته محيرة» وقالت: «ليس هناك أي ضمانات نستطيع تقديمها للأمر، لتضمن من خلالها مستقبل طفلها المصاب بالتوحد، فالفتيات يبدأن معنا منذ سنوات الطفولة الأولى إلى ٢٥ سنة، في حين الأولاد يبقون معنا إلى ١٢ سنة فقط، إلا أنه وبعد افتتاح قسم خاص في محافظة القطيف لتأهيل الشباب من تلك الفئة، استطاع أن يجيب عن تساؤلات الأهالي حول مصير أبنائهم.»

وأبانت «لا يعني أن الطفل مصاب بتوحد، أو تأخر عقلي أنه لا يملك طاقات إبداعية، فقبل سنتين من الآن، فازت فتاة بجائزة للرسم في مدينة جدة»، وأردفت: «إن الدخول إلى عالم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، في حاجة إلى الكثير من الجهد والصبر معهم في التعامل، ومن الأمور التي أولتها لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية في القطيف اهتمامها بتلك الفئة وموازرتهم، ودمجهم في المجتمع، وإكسابهم حرفاً وأعمالاً، كي لا يشعروا بالعجز مستقبلاً، مع التأكيد على أن باستطاعتهم تقديم الكثير، لوطنهم ومجتمعهم.»

ويعزز مركز الرعاية النهارية، التابع للجنة التنمية الاجتماعية الأهلية في القطيف، إقامة حفلة ختامية الأربعاء المقبل، حيث ذكرت، أن العدد الكلي للأطفال في المركز ٨٥ طفلاً، ويبلغ عدد الذكور ٣١، والإناث ٥٤، وتتنوع حالاتهم المرضية بين متلازمة داون في المركز (٥٠ حالة)، إلى التوحد (ست حالات)، وتأخر عقلي (٢٨ حالة)، وحالة واحدة فقط للإعاقه السمعية. وأوضحت أن التعامل مع الحالات السابقة، لا بد أن يكون من منطلق إنساني في المقام الأول، وهذا ما تسعى له لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية في القطيف، فحين التقدم لوظيفة في المركز، من أهم الشروط هو حصول المتقدم على الشهادة العلمية في مجال التربية الخاصة، ومن ثم يتم تقييم عملها على مدى ثلاثة أشهر من خلال تعاملها مع الطفل، وهذا جانب مهم في اختيار مربية ضمن هذا المجال، مؤكدة أن «المعلمات، والمربيات والحاضنات في المركز، على قدر عالٍ من القدرة والكفاءة، في طريقة التعامل مع الأطفال، وجميعهن سعوديات، ومن المؤسف أن البعض لا زال يخشى من اطلاع محيطه على وجود طفل في حاجة إلى تربية ومعاملة خاصة.»

وأضافت «خلال العام الماضي، تم عقد لقاء لمهات الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، ضمن يوم التوحد العالمي، واستضيفنا خلاله أربع أمهات، ليتحدثن علناً ويستعرضن تجربتهن بكل صراحة ووضوح، بداية من فترة الحمل، إلى ما بعد الولادة، واستعراض الصعوبات والعقبات التي تواجه الأسرة بشكل عام في حال وجود طفل مصاب بالتوحد». وأشارت العمران إلى أن الهدف منها أن تتحلى الأسرة (والأم على وجه الخصوص) بالشجاعة لمواجهة الأمر، والتعرف على طرق تخطي تلك العقبات، حيث تمت استضافة أخصائية في المركز، يتم طرح الأسئلة عليها من قبل الأمهات. ووجهت دعوات لحضور الحفلة الختامية لمراكز الرعاية على مستوى المنطقة الشرقية، ومكاتب الإشراف التربوي، ومديريات رياض الأطفال، وستقام العديد من الفقرات يقدمها أطفال المركز.

والدة معنفي تبوك: لا تحرموني أطفالي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110612/Con20110612426140.htm>

أحمد العطوي - تبوك

خرجت والدة الأطفال المعنفين عن صمتها بعد حضورها من منطقتها لمرافقة أبنائها «وليد، عبدالرحمن» في المستشفى بعد تعرضهم لعنف أسري من قبل والداهن وزوجته قبل حوالي الشهر في تبوك. «عكاظ» حاورت الأم والتي كانت لغة الدموع تسابق كلامها خوفا من المصير الذي ينتظرها وأطفالها، وتخوفها كذلك بأنها لن تستطيع حضانة أبنائها وستبتعد عنهم مجدداً.

وروت أم وليد بداية حكايتها مع والد الأطفال بأنها تزوجت به في عام ١٤٢٤ هـ، وكانت تعيش معه في سعادة بالرغم من بعض المشاكل العائلية التي قد تحصل في كل منزل، وأن علاقته بأطفاله كانت ممتازة جداً فهو لا يرى سواهم ويقوم بأخذهم معه للتنزه ولشراء الألعاب وكانت علاقته بهم ممتازة جداً.

وعن لحظات المواجهة بعد الانقطاع قالت، «وصلت إلى مطار تبوك ومنه إلى المستشفى في زيارة الظهر، وذهبت لأرى أبنائي وبدأت بوليد وحين رأيته بدأ في الصراخ وهو ملازم للسريير الأبيض أمي .. أمي... لا تخليهم يأخذونا منك لا تروحي وتتركينا، ولم يستطع الحراك فاقتربت منه وبدأت بضمه وتقيله وهو يبكي وأنا أبكي».

وعن عبدالرحمن قالت، «لم أراه إلا في اليوم الثاني، وكنت مشتاقة له ومتخوفة في نفس الوقت حيث أبلغوني بوضعه وصحته وعندما رأيته أغمي علي وبعد إفاقتي بدأت بضمه وتقيله، وهذا أنا الآن أراهم وهم في غرفة واحدة، حيث استشعرت الأمومة من جديد وأنا برفقتهم».

وأضافت، «كان لوفقات صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن سلطان أمير منطقة تبوك، صاحب الأيادي البيضاء معنا ومع الأطفال، الأثر الأكبر في التخفيف من صدمة موقفنا، وكل ما أطلبه هو أن يأمر ببقاء أطفالي بحضانتني وسأعمل على رعايتهم وخدمتهم، لأنني غير مستعدة لخسارتهم وفقدتهم مرة أخرى».

واختتمت حديثها بتقتها بالمحققين وبعادلة القضاء وطالبت بالتشهير بالمتسببين كي يكونوا عبرة لغيرهم لأن ما أقدموا عليه لا يمت للإنسانية بأية صلة.

ومن ناحية أخرى، اتهم خال الأطفال المعنفين «وليد، عبدالرحمن، بأن ما ورد على لسان أشقاء والد الأطفال عار من الصحة تماماً، في ما يخص أن وليد بحاجة إلى عمليات جراحية للتجميل، وأن والد الأطفال يحتاج إلى مشايخ للقراءة عليه.

وأوضح خال الأطفال المعنفين، عبدالرحمن الخثعمي في حديث خص به «عكاظ»، بأن حالة الطفل وليد أصبحت جيدة ومستقرة ولا يحتاج إلى عمليات تجميل، حسب ما ذكره المشرف على حالته، وأن الطبيب يريد أن يخرج وليد من المستشفى ولكن لم يتلق أوامر بخروجه.

أما الطفل الآخر عبدالرحمن فإن «حالته عكس ما ذكره أعمامه، فما زال في غيبوبة تامة وما زال فاقدا للبصر والسمع ويعاني من وجود تلوث وجراثومة في الدماغ من آثار التعذيب وإنه لا يبكي ولا يضحك، كما ذكر أعمامه لأنه لا يشعر بمن حوله نهائياً وما زالت صحته غير مستقرة».

أما ما ذكر عن والدهم بأنه مريض ويحتاج إلى قراءة فهذا ليس صحيحاً وإنما محاولة من أشقائه لإفساد القضية وكسبها لصالحهم.

مشرف المحطة يمنع المواطنين من نقل معاناتهم والتحدث ل الرياض

مواطنون يتذمرون من انقطاع المياه عن منازلهم بسبب

المعاملة البدائية في المحطة بالعريجات

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٣

<http://www.alriyadh.com/2011/06/12/article641094.html>

متابعة وتصوير - علي الحضان

أبدى عدد من المواطنين تذمرهم وامتعاضهم الشديدين من المعاملة البدائية في محطة المياه بالعريجات ومن انقطاع المياه المتكرر عن منازلهم مبدين تخوفهم من استمرار هذا الانقطاع خاصة وهم يعيشون فترة الاختبارات للطلاب والطالبات .

وأشار المواطن عبدالعزيز الأسمرى من سكان حي العريجات الى معاناته مع انقطاع الماء لأكثر من شهر وقال إنني أنتظر لأكثر من ثلاثة أيام مع العديد من المواطنين دون جدوى للحصول على الماء وقال عبدالله القحطاني ان انقطاع المياه المتكرر عن منزله تسبب في تكبده مبالغ طائلة في الشهر الواحد حيث تتجاوز ١٥٠٠ ريال من السوق السوداء والذي يصل سعر «الصهرج» الى ٥٠٠ ريال والذي كان سببه كما يبدو العاملين في المحطة وأبدى حسن القحطاني من سكان حي طويق تذمره الشديد قائلا الماء منقطع لدينا من شهرين ونحن نعاني وأستغرب أن يقوم مشرف المحطة بمنعنا للتحدث ل«الرياض» لتغطية النقص لديه وقال ان التصرف غريب أن يتدخل في عمل الغير لنقل معاناتنا وايصال صوتنا للمسؤولين الذين لا أشك أنهم لا يرضون بمثل هذه التصرفات الغريبة وغير المنطقية من شخص نصب نفسه للدفاع عن الشركة وضرب بمصالح المواطن عرض الحائط .

أما سعيد المالكي فيقول ان الانقطاع من تسعة أيام ولم نحصل على شيء من محطة المياه بالعريجات الوسطى الواقعة شمال مستشفى الامير سلمان .

«الرياض» وقفت بداية على معاناة المواطنين في (شيب) المياه بالعريجات التابع للشركة الوطنية للمياه ، وكشفت هذه الزيارة غياب الخدمة الواجب توفرها للمواطن من الاكتفاء بالاتصال الهاتفي على الرقم المجاني للشركة بدلا من وقوف المواطنين في الطابور والانتظار لأيام في مشهد بدائي ، ولم تخل هذه الزيارة من استيقاف محرر ومصور الجريدة من مشرف الموقع حيث رفض الحديث للجريدة وقام بمنع المواطنين المتضررين من انقطاع الماء عنهم بالحديث للمحرر بل قام بالاتصال بالشرطة حيث حضرت دورية ونقل المحرر الى قسم الشرطة بالعريجات مدعيا أن المحرر ليس لديه تصريح بالتصوير رغم أن الموقع يعد من المواقع العامة ولا يوجد عليه لوحة بمنع التصوير . وفي قسم الشرطة ولمدة ساعة تم التحقيق مع المحرر من قبل الضابط المناوب والاستفسار عن عدم حصول المحرر على تصريح رغم أن ذلك من صميم عمله وبعد أخذ ورد تم إغلاق محظر التحقيق المكتوب بإنهاء الشكوى المقدمة من مشرف الشيب بمحطة مياه العريجات .

«الرياض» تضع علامات استفهام وتعجب من تصرف شخص يمثل شركة المياه الوطنية حيث قام بتصرفات لا تليق بسمعة الشركة بمنعه للمواطنين من الحديث للمحرر .

تحويل منسوبي الجهات الأمنية والحراسات المدنية برصد المخالفات المرورية

المصدر: جريدة الحياة الإحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277151>

جدة - أحمد الهاللي

أقر مدير الأمن العام الفريق سعيد القحطاني أخيراً، ضوابط جديدة تمنح ضباط وأفراد وزارة الدفاع والطيران، والحرس الوطني من منسوبي «الشرطة العسكرية» والحراسات المدنية في الجهات الحكومية والقطاع الخاص الحق في ضبط المخالفات المرورية. وخول القرار (حصلت «الحياة» على نسخة منه) لمنسوبي الحراسات الأمنية المدنية من السعوديين التابعين للجهات الحكومية أو من القطاع الخاص «الحراسات الأمنية المدنية الخاصة» ضبط المخالفات المرورية التي يحددها مدير الإدارة العامة للمرور، على أن تكون مباشرتهم عملية الضبط وفقاً لأحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية في نطاق المنشآت والمقار المكلفين بحراستها، وإدارة حركة السير داخلها وعند المداخل والمخارج.

وحدد القرار عدداً من المنشآت منها الوزارات، والمصالح الحكومية، والجامعات، والكليات الحكومية والأهلية، والمستشفيات الحكومية والمجمعات الصحية، والمستشفيات الأهلية وما في حكمها إذا كانت لها أسوار تفصلها عن بقية البنايات، إضافة إلى المجمعات السكنية الخاصة المحاطة بأسوار تفصلها هي الأخرى عن البنايات المجاورة. كما حدد المدن الصناعية ومناطق الأعمال التابعة لها وشركات البترول والشركات المنيقة منها في حدود مناطق أعمالها، والمسكن التابعة لمنسوبيها إذا كانت محاطة بأسوار تفصلها عن غيرها من البنايات، إضافة إلى المجمعات والأسواق التجارية الكبيرة التي توجد بها مواقف مخصصة لمرئادها.

ومنح القرار مدير الإدارة العامة للمرور في السعودية الصلاحيات في أي جهة يرى أنها في حاجة إلى مباشرة أعمال ضبط المخالفات المرورية من قبلها أو من قبل الحراسات الأمنية المدنية الخاصة المتعاقدة معها. ووجهت الضوابط المنشآت بالتقدم إلى مدير إدارة المرور في المنطقة بطلب يوضح رغبته في أن تعمل الإدارة الأمنية لديها (الجهة المعنية بحراسة أمنها) على ضبط المخالفات المرورية داخل حدودها على أن تكون هي المسؤولة أمام إدارة المرور، وفي حال كان الطلب منطاً بالحراسات الأمنية المدنية التابعة للقطاع الخاص من طريق التعاقد فيرفق بالطلب نسخة من العقد وأخرى من الترخيص ساري المفعول، إذ نص القرار على وجوب إخضاع الطلب للدرس من إدارة المرور المختصة مع أهمية معاينة المنشأة من مختصين.

وفي السياق نفسه، حدد قرار مدير الأمن العام ضرورة توافر شروط عدة لتطبيق مخالفات السير على مرتكبيها، منها أن تكون الشوارع محددة المعالم ومسفلتة، وأن تكون الرئيسة منها مضاءة، وتزويدها بالعلامات والإشارات المرورية المطلوبة الموضحة في نظام المرور وفقاً للمادة ٥١، إضافة إلى توافر المواقف الكافية بما يتناسب مع عدد المركبات التي تدخل المنشأة، مستوياً في حال ضبط السرعة توافر الأجهزة المسموح باستخدامها لضبطها لدى المنشأة، وموافقة الإدارة العامة للمرور على استخدامها بعد إخضاعها للفحص والاختبارات اللازمة لمعرفة مدى دقتها وسلامتها، إلى جانب الرفع بالطلب ونتائج الشخوص للمنشأة لمدير الإدارة العامة للمرور مع رأي مدير إدارة المرور المختصة، ويحق للأول بت الطلب وتوجيه الثاني بالموافقة من عدمها.

وأوضح أنه يتم ضبط المخالفات وفقاً للمادة ٧٣ من نظام المرور واللائحة المنفذة لها، ويجب استكمال جميع حقول قسيمة المخالفة وعدم إغفال شيء منها، وتسلم محاضر ضبط المخالفات (أبواك) للجهة الطالبة من إدارة المرور المختصة بموجب سندات تسليم يوضح فيها العدد والأرقام التسلسلية واسم المستلم وتعتبر عهدة على الجهة وتحت مسؤوليتها. واشترط القرار في من يتم تكليفه بضبط المخالفات المرورية أن يكون ملماً بنظام المرور، وإحاقهم بالدورات المختصة بالمرور التي تعقد في كلية الملك فهد الأمنية، وجامعة نايف، ومدينة تدريب الأمن العام، وغيرها وتنظيم المحاضرات

والندوات اللازمة للتعريف بالنظام وكيفية تطبيقه أو إلحاقهم بالدورات التي تعقدتها مراكز ومعاهد التدريب الخاصة المرخصة من المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ولها أن تستعين بإدارة المرور بالمنطقة في هذا الشأن، كما اشترط أن يكون المخول بالمهمة سعودياً، يحمل مؤهلاً لا يقل عن شهادة الكفاءة المتوسطة أو ما يعادلها ولديه الإلمام الكافي بنظام المرور.

ونص القرار على أن تشرف الإدارة العامة للمرور على المادة العلمية للدورات التي تعقدتها الجهات المرخصة من المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، وتحديد مدتها، ولها أن تكلف من تراه من ذوي الخبرة والاختصاص بإعداد تلك الحقائق العلمية.

وفي حال الترخيص لأي من الحراسات الأمنية المدنية الخاصة بضبط المخالفات المرورية في موقع معين، وجه القرار مدير الإدارة العامة للمرور بتزويد مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن باسم الجهة التي تسلمت أبواق المخالفات، وموقع عملها، واسم الجهة المتعاقدة معها وعلى الأخير في حال إلغاء الترخيص الممنوح لتلك الجهة أو التجديد لها التأكيد من وجود إخلاء طرف من الجهة المتعاقدة معها لضبط المخالفات المرورية في حدود منشأتها بما يفيد تسلم ما بعهدتها من «أبواق»، وكل ما له علاقة بضبط المخالفات، وما يفيد علم وإطلاع إدارة المرور في المنطقة.

وأخيراً، أكد القرار أنه ينبغي على الجهة المعنية بأمن المنشأة وإدارة حركة السير فيها توعية منسوبيها ومرتادي شوارعها حيال أهمية التقيد بنظام المرور، ووضع اللوحات الإرشادية، وطبع وتوزيع البروشورات اللازمة، والتنسيق في ذلك مع إدارة المرور بالمنطقة ورفع نسبة التوعية خصوصاً في أسابيع المرور وحملاتها.



ضوابط صارمة تمنع الرقص والموسيقى في الاحتفالات المدرسية

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110612/Con20110612426015.htm>

سعيد الباحص - الدمام

أكدت وزارة التربية والتعليم مجدداً على إدارات التربية والتعليم ضرورة تطبيق ضوابطها الشرعية والمتمثلة في الالتزام باللبس المحتشم وعدم استخدام الموسيقى أو الرقص وعدم إحضار الجوال المزود بالكاميرا أثناء الحفلات المدرسية في مدارس البنات والبنين في نهاية كل عام دراسي، وذلك بعد أن تكرر في الآونة الأخيرة تنظيم عدد من الحفلات الخاصة بالطالبات خارج أسوار المدارس.

واشتملت ضوابط الوزارة على عدة مرتكزات، منها أن تكون تلك الحفلات داخل أسوار المدرسة وفي الفترة الصباحية وأن يكون الحفل قبل ثلاثة أسابيع من بدء الاختبارات النهائية على ألا يؤدي الحفل إلى إخلال باليوم الدراسي من إلغاء بعض الحصص الدراسية أو غياب الطالبات والطلاب أو الموظفين سواء قبل الحفل أو بعده، كذلك عدم تكليف الطالبات والطلاب بأية التزامات مالية أو أية التزامات تخص الحفلات المدرسية، ومن الضوابط إبلاغ النشاط الطلابي أو الطالبات قبل إقامة الحفل بثلاثة أسابيع وتحديد فقرات الحفل مع عدم نشر أي احتفالات تتعلق بالطالبات في وسائل الإعلام أياً كانت.

وأندرت الوزارة بالعقوبة النظامية لكل من مديرات والمديري المدارس الذين لم يمنعوا أو يبلغوا عن مخالفات تتعلق بهذه الحفلات، وأكدت على عدم إلزام الطالبات والطلاب بأي مبالغ مالية، وعلى من أخذ مبالغ مسبقة عليه إعادتها فوراً، وبينت الوزارة أن هذه الضوابط تطبق على كافة المدارس الحكومية والأهلية والروضات المختلفة.

مستخدمو مستشفى أضم يبرقون للصحة إثر تجاهل تبييتهم

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110612/Con20110612426145.htm>

محسن المالكي - أضم
رفع مستخدمون في مستشفى أضم العام برقية عاجلة إلى وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه يتظلمون فيها من سوء استخدام السلطة من مدير مستشفى أضم العام والمتمثلة في عدم العدل والمساواة بينهم وبين زملائهم للرفع من مستواهم الوظيفي والمعيشي.
وذكر نايف بن معيوف العمري وعيسى عويسي المالكي وسعيد سعيد المالكي وعلي عوض منيع العمري في برقيتهم «تفاجئنا بعدم الرفع بأسمائنا وإسقاطها من التثبيت بناء على اللجنة التي وجه مدير مستشفى أضم العام بتشكيلها وتم إعداد محضر بذلك وبموجبه تم استبعادنا من التثبيت وتم الرفع لستة موظفين دون إيضاح مؤهلاتهم والمسمى الوظيفي الأمر الذي دفع عضوا في اللجنة لعدم التوقيع».
«عكاظ» واجهت مدير مستشفى أضم العام نافع الجهني ونائبه مهدي المالكي، بما تضمنته برقية الموظفين وتظلمهم وأكدوا أنه تم الرفع إلى الشؤون الصحية في جدة كل على حدة وطلبوا النظر في وضعهم من قبل شؤون الموظفين في الشؤون الصحية مشيرين إلى أنهم يمارسون أعمالا تختلف نسبيا عن طبيعة عملهم.

العدالة بين أدلة وقرائن لائحة الإدعاء ودفع المتهمين الحكمة وفرت كل الضمانات الشرعية والنظامية للمتهمين في قضية ينبع

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٣
<http://www.alriyadh.com/2011/06/12/article641009.html>

وقعت جريمة الاعتداء الإرهابي -التي بدأت محاكمة المتهمين فيها حالياً - في محافظة ينبع في ١٢/٣/١٤٢٥ هـ وأدت لاستشهاد رجل أمن ومقتل ٥ من العاملين الأجانب في شركة «ينبت» بينهم أمريكيان وبريطانيان وأسترالي وإصابة ثلاثة آخرين ممن يحملون الجنسيات الباكستانية والأمريكية والكندية بالإضافة إلى إصابة (٢٥) شخصاً من المواطنين والوافدين وكذلك مقتل منفذي الاعتداء الإرهابي وعددهم أربعة إرهابيين .

وكانت لائحة الادعاء التي عرضت في الجلسة السابقة في هذه المحاكمة شاملة لكافة الوقائع والقرائن حول هذه الجريمة حيث أشار المدعي العام في جلسة الأمس ان الادلة التي تضمنتها اللائحة وافية مطالباً بالرجوع اليها ومواجهة المتهمين بها بعد طلبه التعليق على ردودهم على ما جاء في اللائحة من تهم ضدهم .

وتضمنت لائحة الإدعاء العام التي عرضها المدعي العام خلال الجلسة السابقة إتهامات عدة لأعضاء هذه الجريمة الذين شكلوا خلية خطيرة داخل المملكة قامت باقتحام شركة «ينبت» وقاموا بسحب إحدى الجثث مجاهرة أمام الناس مع إطلاق النار بشكل مكثف، حيث استعرض المدعي العام في تلك الجلسة (الاولى) الاتهامات الموجهة لهؤلاء منها اعتناق بعضهم منهج القاعدة التكفيري واستباحة قتل الأبرياء وتكفير ولاية الأمر والعلماء والدولة ووصف القتل من هذه الخلية بالشهداء ودعم وإيواء عدد من الإرهابيين وخيانة أمانة العمل من بعضهم، إضافة إلى حيازة كميات من الاسلحة وتمكين البعض منهم منفذي الاعتداء الارهابي من استخدام سياراتهم واشترائهم مع هذه الخلية والتستر على منفذ الاعتداء وكذلك حيازة عدد منهم لمواد تحوي معلومات ونشرات عن القتال في العراق وبيانات للمبارفين «ابن لادن والفقير والمسعري» إضافة إلى عصيان عدد منهم للعاملين في السجن خلال فترة سجنهم ومحاولتهم إحداث شغب داخل السجن واتهام العاملين فيه بالكفر، إضافة إلى الإشتراك في التخطيط والتجهيز والمساندة في تنفيذ جريمة الاعتداء الإرهابي على الأمنين بمحافظة ينبع وقيامهم بترويع المواطنين والمقيمين في المحافظة بإطلاق النار بشكل مكثف من أسلحتهم الرشاشة على رجال الأمن والمارة في الطرق العامة واستيلائهم على سيارات المارة تحت تهديد السلاح واستخدامها في مواصلة إطلاق النار واستهداف عدد من المواقع الأخرى التي يرتادها المستهدفون بجرائمهم .

وأكد المدعي العام في الجلسة الاولى أن التحقيقات كشفت أن المارق أسامة بن لادن هو المحرض لهذه الأعمال، حيث سبق أن دعا لقتل الأجانب في كل دول العالم وتكفير الحكومات ووصف حكام الدول الإسلامية بالطواغيت، مشيراً في لائحة الإدعاء الى ان فكر تنظيم القاعدة ينطبق على فكر الخوارج، ولفت المدعي العام إلى أن هذا التنظيم الضال يسعى كذلك لغرس فكرة تحريم العمل الحكومي والدراسة وحتى الزواج من بنات البلد لأنهن غير مسلمات على حد زعمهم، كما استعرض المدعي في لائحة الإدعاء المطولة نشاطات معتنقي هذا الفكر المنحرف عبر الإنترنت من خلال مجلتهم صوت الجهاد ونشرة البتار وما تبثه من مقالات وغيرها والتي يسعون من خلالها لتضليل الشباب والتعدي على العلماء والتحريض على القتل.

وضعت شرطين للترشيح.. العساف: سنؤكد على رفع حصة المملكة في رأسمال الصندوق المملكة تشترط الكفاءة والترشيح المفتوح لرئاسة صندوق النقد الدولي

المصدر: جريدة الاقتصادية الإحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٥٢
http://www.aleqt.com/2011/06/12/article_548089.html

الدولي. واس
محمد الهاللي وعبد الهادي حبتور من جدة
أكد الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية أمس، أن السعودية ستطالب بتعزيز دورها في صندوق النقد الدولي وزيادة حصتها في رأسماله، كما ستطالب بزيادة أعداد الموظفين السعوديين القياديين في الصندوق.
وأوضح العساف، عقب اجتماعه مع كريستين لاجارد وزيرة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية المرشحة لرئاسة صندوق النقد الدولي بحضور الدكتور محمد الجاسر محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، أن السعودية تلعب دورا مهما في الاقتصاد العالمي ولذلك سنؤكد على رفع حصة المملكة في رأسمال الصندوق مع الرئاسة الجديدة لصندوق النقد الدولي، خصوصا أن السعودية لعبت دورا أساسيا ومهما للصندوق.
وبين أن السعودية لها شرطان لترشيح رئيس لصندوق النقد الدولي هما أن يكون الشخص المؤهل للرئاسة، وأن يكون الترشيح مفتوحا لجميع دول العالم، وليس فقط لقارة أو منطقة أو غيرها، مشيرا إلى أن مجلس إدارة الصندوق سيجتمع خلال الأيام القليلة المقبلة للاتفاق على الشخص الذي سيكون على رأس إدارة الصندوق.
والمح الدكتور العساف إلى إعطاء المملكة صوتها للوزيرة الفرنسية بوصفه لها "أنها مؤهلة جيدا ومعروفة جدا كقائدة ووزيرة مالية ناجحة"، واستطرد "سنختار الشخص المناسب بغض النظر عن الجنسية أو اللغة أو الدولة".
من جهتها، اتفقت كريستين لاجارد المرشحة لرئاسة صندوق النقد الدولي مع وزير المالية السعودي بقولها "إن صندوق النقد الدولي ليس للأوروبيين ولا للدول الناشئة، وإنما تشترك فيه ١٨٧ دولة حول العالم".
وأضافت "أنا راضية تماما وواثقة بعد لقائي المسؤولين السعوديين، وسأتوجه للقاء المسؤولين في القاهرة"، كما أكدت أن نتائج زيارتها إلى الصين كانت إيجابية.
واستعرض وزير المالية خلال اجتماعه مع كريستين لاجارد في جدة أمس الأوضاع الاقتصادية العالمية وتداعيات الأزمة المالية العالمية والجهود المبذولة لتجاوزها وما تقوم به مجموعة العشرين بهذا الخصوص.
كما تم بحث العلاقات الثنائية بين المملكة وفرنسا خاصة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، كذلك تم بحث ترشيح لاجارد لمنصب مدير عام صندوق النقد الدولي ورغبتها في دعم المملكة لهذا الترشيح.
حضر الاجتماع المهندس يوسف البسام نائب الرئيس والعضو المنتدب للصندوق السعودي للتنمية، وبرتران بيزانسونو السفير الفرنسي لدى المملكة.
ومن المعلوم أن مهلة تقديم الترشيحات لمنصب مدير عام صندوق النقد الدولي انتهت البارحة، فيما تبدو وزيرة المالية الفرنسية كريستين لاجارد الأوفر حظا للفوز به بعدما لم يحصل منافسها الرئيس حاكم البنك المركزي المكسيكي أوغوستن كارتس على أي دعم من الدول الكبرى.

وفيما يركز صندوق النقد الدولي حالياً على مشاكل الديون في بعض الدول الأوروبية، يتوقع أن تبقى لاجارد هيمنة أوروبا على هذا المنصب، رغم أن الكثير من الخبراء يرون أن أوغوستن كارتنس يملك مؤهلات أفضل. ويسعى كل من كارتنس وللاجارد للحصول على دعم قادة في العالم لترشيحهم لهذا المنصب، قبل موعد اختيار المدير العام الجديد المرتقب بحلول ٣٠ حزيران (يونيو) الجاري.



هيئة التحقيق تجمّع سيدة الأعمال بسائقها المتهم باغتصابها

المصدر: جريدة عكاظ الإحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110612/Con20110612426026.htm>

أوضح لـ«عكاظ» مصدر أن هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة استدعت للمرة الثالثة خلال أسبوع السائق المتهم باغتصاب «سيدة الأعمال» وذلك لاستكمال التحقيق في قضية الاغتصاب المقامة ضده من قبل «سيدة الأعمال» والتي أوضحت في محضر التحقيق أن السائق اغتصبها تحت تأثير السلاح. وأفاد المصدر أن جلسة التحقيق شهدت تواجد «سيدة الأعمال» للمرة الثالثة أيضاً، حيث جرت ولأول مرة منذ بدء التحقيق في القضية مواجهة السائق المتهم بالاغتصاب بـ«سيدة الأعمال»، مبيناً أن المواجهة استمرت بين الطرفين نحو ٣٠ دقيقة.

يذكر أن استمرار التحقيقات مع سيدة الأعمال وسائقها وللمرة الثالثة على التوالي في دائرة العرض والأخلاق في هيئة التحقيق والادعاء العام، دحض الخبر الذي بثته إحدى المواقع الإلكترونية وانتشر من خلالها، وجاء فيه نفى وجود قضية تنظرها هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة تعنى بالتحقيق في قضية اغتصاب سيدة من قبل سائقها. وأكد تواجد السائق المتهم بـ«اغتصاب سيدة الأعمال» صباح أمس ومثوله أمام المحققين في هيئة التحقيق والادعاء العام، تصريح الناطق الإعلامي في شرطة منطقة المدينة المنورة العقيد فهد بن عامر الغنام الذي أوضح لـ«عكاظ» أن القضية أحيلت لهيئة التحقيق والادعاء العام.

وافق تعليم الرياض على نديها مكة موظفة تنتظر ملف وظيفتها ٣ سنوات

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110612/Con20110612426151.htm>

عبدالرحمن القثامي - مكة المكرمة
انتهت أحلام موظفة إدارية في إدارة التربية والتعليم بمجرد طلبها النقل من تعليم الرياض إلى مكة المكرمة بسبب ظروفها الاجتماعية والصحية وبقيت تنتظر العثور على ملفها نحو ثلاث سنوات، الأمر الذي أوقف مباشرتها ومنعها من الاستمرار.
تقول المعلمة أسماء الصليبي «التحقت بوظيفة مراقبة عام ١٤١٤ هـ بتعليم الرياض وخلال تلك الفترة أصبت بأمراض عدة كان من بينها بتر ساق اليسرى وبعدها على الفور توفيت أمي وابني، الأمر الذي دعاني لطلب نقلي إلى مسقط رأسي مكة لأكون بالقرب من أبنائي وإخوتي».
وتضيف الصميلي «حين تقدمت بطلب النقل أفادوني أنه ليس بوسعي أكثر من طلب انتداب لمدة عام يتم بعدها مباشرة التثبيت وعلى الفور أنهيت إجراءاتي في الرياض وعدت إلى مكة التي أفادني العاملون في تعليمها أنه بمجرد العثور على مدرسة قريبة سأمكن من المباشرة».
وزادت «ثلاث سنوات أتردد على تعليم مكة وملفي لم يصل من تعليم الرياض الأمر الذي تسبب في إيقاف راتبي».
من جهته، أوضح مدير شؤون الموظفين في إدارة التربية والتعليم في العاصمة المقدسة خالد العبود أنه تم البحث عن معاملة الموظفة واتضح أنها لم ترسل من تعليم الرياض، وأضاف «يصلنا ما يفيد بنقلها إلى مكة وسنمكنا من المباشرة».

صحة المدينة تمنع إجراء أي بحث صحي دون موافقة خطية من المرضى

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٣
<http://www.alriyadh.com/2011/06/12/article641065.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي
أصدر مدير عام الشؤون الصحية بالمدينة المنورة الدكتور عبدالله الطائفي قراراً بتشكيل لجنة " أخلاقيات البحوث الصحية " و التي تُعنى بحماية المرضى و المراجعين من إجراء أي أبحاث طبية لا تتوافق مع معايير السلامة و الاشتراطات الصحية العالمية ومنع إجراء أي بحث صحي لا يحظى بموافقة خطية من المرضى يرافقها شرح كاف لطبيعة البحث ، و يأتي ذلك إنفاذاً لتوجيهات قرار مجلس الوزراء القاضي بالموافقة على نظام أخلاقيات البحث على المخوقات الحية ، كما يأتي بالتزامن مع ازدياد طلبات إجراءات البحوث الصحية و التي أصبحت أحد شروط الحصول على بدل التميز للعاملين بالمهن الصحية ، يُذكر بأن اللجنة يترأسها الدكتور سامي بن عبدالله الرحيلي استشاري طب الأسرة و تضمن اللجنة العديد من الاستشاريين السعوديين من مختلف التخصصات.



هدف وفر ٦٠ ألف فرصة وظيفية... خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277124>

الرياض - ظافر الشعلان
كشف مدير صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) في الرياض أحمد الغامدي أن الصندوق وفر ٦٠١٤٨ فرصة وظيفية في جميع المناطق خلال العام الماضي، تحققت لـ ٤٣٧٣٢ طالب عمل منهم فعلياً، إذ إن ١٨٦٧٧ منهم في الرياض، خلال العام الماضي.
وأضاف لـ«الحياة»: «الصندوق أنفق مبلغ ١,٠٦ بليون ريال العام الماضي لدعم التوظيف، وبلغت نسبة الإناءت اللاتي تم توظيفهن في القطاع الخاص ١٢ في المئة فقط، بينما احتل الذكور النسبة الأعلى بـ ٨٨ في المئة من الإجمالي الكلي لطالبي العمل»، مؤكداً على ضرورة أن يعمل القطاع الخاص على دعم عملية توظيف المرأة، بناءً على توجهات الدولة في ذلك.
وأرجع تأخر الصندوق في صرف الجزء المتبقي للمنشآت الخاصة، إلى كون ٩٥ في المئة من طلباتها المتعثرة ليست ملتزمة بضوابط الدعم التي يقدمها «هدف» لها.
وتابع: «التعليم الأهلي شكل ما نسبته ١٤ في المئة من فرص التوظيف المعتمدة العام الماضي، فيما كانت النسبة في قطاع النقل ٢ في المائة، والطاقة ٣ في المئة، والقطاع الصحي ٥ في المئة، والصناعة ١٣ في المئة، والمقاولات ١٧ في المئة، والقطاع التجاري ٣٦ في المئة».
وذكر أن الصندوق يواجه معوقات عدة من القطاع الخاص، منها عدم الالتزام ببنود اتفاق الدعم الموقعة مع المنشآت، وعدم توظيف متخصصين في مجال الموارد البشرية لديهم الإلمام بالأنظمة العمالية، ووجود فجوة بين منسقي المنشآت وإداراتهم فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الدعم.
ولفت إلى أن من المعوقات التي يواجهها الصندوق عدم توازن هيكل تنظيمية ولوائح عمل، وكثرة تغيير ضابط الاتصال مع الصندوق من المنشآت، إضافة إلى تدني مستوى الأجور في وظائف القطاع الخاص.

مكتب العمل وعد بحل المشكلة

شركة في تبوك تعلق معاملات منسوبيها

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110612/Con20110612426171.htm>

أحمد العطوي - تبوك
علقت شركة تعمل في مجال الحراسات الأمنية في تبوك معاملات منسوبيها، ما أدى لتعطيل مصالح الموظفين والعاملين فيها والذين تتطلب معاملاتهم أخذ خطابات تعريف من الشركة.
ويروي أحد الموظفين بأنه تعرض لإصابة عمل وراجع مستشفى الملك خالد المدني وجرى إعطاؤه يومين إجازة، مطالبين إياه بإحضار خطاب من الشركة لإكمال خطاب الإجازة المرضية.
وأفاد الموظف بأنه قام بمراجعة مدير الشركة لمنحه الخطاب إلا أن المدير رفض إعطاءه الخطاب إلا بعد أن يوافق هو وزملاؤه بالتنازل عن الشكوى المقدمة من قبلهم ضد الشركة في مكتب العمل، والتي يطالبون فيها بالتأمين الصحي وإلا لن تعتمد الشركة إلى إنهاء معاملاتهم وستصبح معلقة.
وقال مجموعة من منسوبي الشركة بأن التأمين الصحي حق من حقوقهم كموظفين في القطاع الخاص إلا أن الشركة أمنت عليهم في مستشفيات حكومية، مفيدون بأنهم كمواطنين سعوديين يراجعون المستشفيات الحكومية للعلاج بدون تأمين صحي.
«عكاظ» هاتفته مدير مكتب العمل في تبوك منصور الشريف فقال، إن «التأمين على سعوديين في مستشفيات حكومية يعتبر مخالفة صريحة، وأما بخصوص تعليق معاملات الموظفين بهذه الشركة نتيجة وجود شكوى فهذا الأمر لا يجوز»، مؤكداً بأنه «سيتم استدعاء مدير الشركة لإنهاء الأمور بشكل ودي، وفي حالة تعذرها ستنتم إحالتها للجنة الابتدائية في المكتب لإنهائها وسيأخذ كل حقه».

ذووه يطالبون بالتحقيق

خلع ضرس يغيب مواطناً بعد نزيف في الدماغ

المصدر: جريدة عكاظ الأحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٧

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110612/Con20110612426128.htm>

خالد آل مريح - خميس مشيط

غيب الموت المواطن مرعي علي آل مرعي (٣٨ عاماً) بعد تعرضه لنزيف شديد في الدماغ بعد خلع ضرس على يد طبيب (مقيم عربي) يعمل في أحد المستشفيات الخاصة في خميس مشيط. وفي التفاصيل كما روتها لـ «عكاظ» زوجة المتوفي أن زوجها ذهب إلى أحد مستشفيات طب الأسنان في خميس مشيط للمعاينة والكشف عن ألم اشتد عليه في أحد أضراسه (ضرس العقل)، وبعد أن كشف عليه الطبيب أكد ضرورة خلع ضرسه لوجود عيب خلقي فيه (تشوه)، عقب خلع غادر المستشفى متوجهاً للمنزل وما أن وصل حتى شعر بتعرق شديد صاحبه دوخة ومن ثم تشنج ودخل في غيبوبة تامة فاتصلت على الهلال الأحمر ونقل إلى المستشفى، وهناك أفاد الأطباء الذين أشرفوا على حالته أنه متوفي دماغياً بعد أن أجروا عملية غسيل كلي، وأكدوا أنهم لم يجدوا أية استجابة منه رغم ما قدموا له من إسعافات، موضحين أن حالته خطيرة جداً وحصل له خطأ طبي، وعلى الفور أدخل العناية المركزة وهو في غيبوبة تامة إثر انفجار شريان في الدماغ سبب له نزيفاً شديداً واستمر على هذه الحال لمدة أسبوع كامل ثم ودع الحياة. وقالت الزوجة ودموعها تسابق حديثها «إن إهمال طبيب الأسنان أفقدني زوجي في الوقت الذي كان يمكن إنقاذه لو تعامل مع حالته بمهنية وضمير».

اختفاء طفل من مستشفى عفيف العام.. والأب يحمل المستشفى المسؤولية

المصدر: جريدة المدينة الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٨٠
<http://www.al-madina.com/node/309235>

تركي الصاعدي - المدينة المنورة
بدأت الجهات الامنية في محافظة عفيف أمس التحقيق في اختفاء طفل يبلغ من العمر أسبوعين من مستشفى عفيف العام واتهم والد الطفل المستشفى بالإهمال الذي تسبب في اختفاء ابنه من المستشفى بعد ولادته بأسبوعين وفي نفس الوقت ينفي المستشفى حادثة الخطف ويقول إن جد الطفل استلمه وهناك اوراق تثبت ذلك وان دعوى المواطن كاذبة ولا أساس لها من الصحة .
يقول المواطن سلطان العتيبي (والد الطفل المخطوف) : ولد لي مولود في تاريخ ٢٠ / ٦ / ١٤٣٢ هـ في مستشفى عفيف، وأدخل الحضانه أسبوعين، إلى الأربعاء تاريخ ٧ / ٧ / ١٤٣٢ هـ حيث كتب له الطبيب خروجاً وعند مراجعتي للمستشفى الجمعة تاريخ ٩ / ٧ / ١٤٣٢ هـ للتوقيع والخروج لم أجد أحداً في المستشفى سوى حراس الأمن والممرضات ومكثت في المستشفى من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة الحادية عشرة ثم اتصلت بالمدير المناوب أكثر من ٥٠٠ مرة وطلب من قبل المستشفى أكثر من ذلك ، ثم أرسلت إلى مدير المستشفى واتصلت عليه ولكن لم أجد رداً .
وعند مراجعتي للمستشفى يوم السبت أخبروني أن ابني خرج على مسؤولية أحد آخر الساعة الحادية عشرة مساءً بدون إذن مني أو إخباري بذلك ،
والآن أنا لا ادري أين ابني ؟ وأنا اعتبر ذلك خطفا لابني وانا تقدمت الى إمارة عفيف بشكوى رسمية برقم ٤٣٢٠ في تاريخ ٩ / ٧ / ١٤٣٢ اتهم فيها المستشفى بالإهمال الذي تسبب في اختطاف ابني منها والتلاعب في الاوراق .
«المدينة» اتصلت بمدير مستشفى عفيف سلطان الهاجري الذي اكد ان الطفل لم يخطف وان جده قام باستلامه ولدينا ما يثبت ذلك من الاوراق ، وأضاف: وأنا استغرب شكوى المواطن واتهامه للمستشفى بالإهمال ونحن نتابع القضية لمعرفة الحقيقة.

ابنة قتيلة الليث تكشف غموضاً في مقتلها

المصدر: جريدة الحياة الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277155>

جدة - «الحياة»

كشفت اعترافات أفصحت عنها طفلة غموضاً والتباساً في المتسبب الرئيس في عملية مقتل سيدة لقت حتفها أخيراً بطلق ناري داخل منزل زوجها في محافظة الليث، الأمر الذي رفضت معه أسرتها نصب سراق العزاء ما لم يتم الانتهاء من التحقيقات مع زوجها وأبنائه من زوجاته الثلاث الأخريات.

وفتحت شرطة المحافظة التابعة لمنطقة مكة المكرمة تحقيقات موسعة في مقتل امرأة ثلاثينية داخل منزل زوجها، برصاصة من «بندقية» أطلقتها عليها (بحسب التحقيقات الأولية) ابنتها ذات التسعة أعوام فقط.

ووفقاً لمصدر مقرب من أسرة القتيلة التي تسكن في مركز الجائزة تحدث إلى «الحياة» «أن التحقيقات التي جرت يوم أمس (السبت) مع ابنة القتيلة كشفت خلفيات وغموضاً يكتنف عملية مقتلها، بعد اعتراف المتهم (الابنة) بأنها هي من أطلقت الرصاصة من طريق الضغط على زر الإطلاق.

وأضاف المصدر أن أسرة القتيلة رفضت نصب سراق «العزاء» حتى الانتهاء من التحقيقات مع الزوج وأبنائه، والوصول إلى الأسباب الحقيقية وراء مقتل المجني عليها (الثلاثينية)، مشيراً إلى أن جميع أفراد الأسرة خصوصاً والددة القتيلة تطالب بإحالة ملف القضية إلى القضاء.

وأكد المصدر المقرب من أسرة المرأة أن ما ذكر عن خلفيات القضية غير صحيح، لافتاً إلى أن الرصاصة لم ترتد، وإنما تم إطلاقها مباشرة، إضافة إلى أن السيدة المتوفاة لم تستخرج السلاح المستخدم في العملية من خزانة زوجها لاصطياد القروء التي في محيط منزله (كما ادعوا عليها).

وكان ملف قضية مقتل الثلاثينية جرت مباشرته من قبل مدير شرطة مركز الجائزة النقيب سلمان القحطاني، ومدير الأمن الوقائي في شرطة الليث النقيب عبدالله الزهراني، وتم تطويق الموقع بشريط أمني، بينما تولى المحققون جمع الآثار والبصمات من الموقع قبل نقل جثة المتوفاة إلى المستشفى العام في أضـم.

يذكر أن «القتيلة» (غ أ) هي الزوجة الرابعة لأحد الأشخاص تسكن معه في مركز الجائزة بمحافظة الليث، ولديها أربعة أطفال أحدهم بنت تبلغ من العمر تسعة أعوام وهي من تم التحقيق معها، إضافة إلى ولد وطفلتين إحداهما لم تتجاوز التسعة أشهر.

الرقابة والتحقيق إحالة 4158 موظفا إلى القضاء لتورطهم في جرائم فساد مالي وإداري ورشاوى واستغلال للسلطة في مختلف الإدارات الحكومية

المصدر: جريدة المدينة الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٨٠

<http://www.al-madina.com/node/309233>

سعيد الزهراني - الطائف

كشف تقرير صدر أمس لهيئة الرقابة والتحقيق عن إحالة ٤١٥٨ موظفا إلى المحكمة الإدارية لإصدار الأحكام الشرعية تجاههم لقاء الاتهامات المنسوبة اليهم في العديد من القضايا. وأشار التقرير ان القضايا الجنائية خلال فترة التقرير (لمدة سنة) بلغت (2549) قضية جنائية وجاءت نوعية القضايا على النحو الآتي :

(657) قضية رشوة بلغ عدد المتهمين فيها (١٠٤٩) متهماً و (٨٨٣) قضية تزوير بلغ عدد المتهمين فيها (١١٨٤) متهماً ، و (٤٧١) قضية تزيف عملة عدد المتهمين فيها (٥٩٢) متهماً ؛ و (٣١٦) قضية إساءة المعاملة باسم الوظيفة عدد المتهمين فيها (٤٦٨) متهماً ؛ و (٨٨) قضية إساءة استعمال السلطة عدد المتهمين فيها (١٤٤) متهماً ؛ و عدد (٨٥) قضية استغلال نفوذ وظيفي وبلغ عدد المتهمين فيها (١٣٣) متهماً؛ و عدد (٤٩) قضية اختلاس وتقرير في المال العام وبلغ عدد المتهمين فيها (٩٩) متهماً .

وقد بلغت القضايا المنجزة من مختلف فروع الهيئة (١٠٢٤٦) قضية. كما بلغت القضايا المنجزة أثناء العطل الأسبوعية والأعياد (509) قضية وفيما يتعلق بالقضايا التأديبية والمخالفات الإدارية والمالية فقد أنجزت الهيئة (٨٣٦) قضية مالية وإدارية. كما تم تسجيل (٩٨٢٦) قراراً إدارياً بالسجل الرسمي بالهيئة . وانجاز (٦٩٦) براءة ذمة وتمت المصادقة عليها وبلغت قرارات الاتهام الجنائية والتأديبية وتم الادعاء بموجبها (٥٥٣٤) قراراً جنائياً و (٣١٤) قراراً تأديبياً و خلال هذه الفترة ورد الهيئة (٢٨٥٦) حكماً جنائياً ، و (١٨٨) حكماً تأديبياً ؛ و بلغت الاعتراضات على الأحكام الجنائية من قبل الهيئة (٤٨٣) (حكماً جنائياً ، و (٣١) حكماً تأديبياً، وذلك وفقاً لقواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بهذا الشأن . أنجزت الهيئة بكافة فروعها بمناطق ومحافظات المملكة وفقاً لاختصاصها الذي يتمثل في رقابة أداء الأجهزة الحكومية إدارياً ومالياً والادعاء في المخالفات المالية والإدارية وكذا القضايا الجنائية ، عدداً من القضايا الجنائية والتأديبية والأعمال الرقابية.

وفيما يتعلق بالأعمال الرقابية أشار التقرير الى قيام أعضاء الهيئة خلال الفترة من ١/١/١٤٣١ هـ حتى 1/1/1432 هـ بعدد (٧٩٩٨) جولة رقابية لتنفيذ عددٍ من البرامج الرقابية على عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية وفروعها ؛ وبلغت جولات الفروع الرقابية (٤٢٩٢٩) جولة . كما بلغت جولات الأقسام النسائية بالفروع (٢١٠٠٣) جولة رقابية. وتم بحث عدد (282) شكوى وإخبارية وكذا التفتيش على الدور المستأجرة ومتابعة (٣٥) موضوعاً من متابعات خطط التنمية. وتواصل الهيئة وبتوجيهات رئيس الهيئة الدكتور صالح بن سعود آل علي، القيام بجولات ميدانية رقابية لمتابعة أداء الأجهزة الحكومية و دراسة وبحث القضايا الجنائية والتأديبية وإحالة ما يثبت منها إلى المحكمة الإدارية (ديوان المظالم.)

آل مجتل: الأنظمة لم تعد رادعة للعمالة المخالفة والشرع الحل الوحيد

المصدر: جريدة الحياة الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277186>

الرياض - الرياض المسلم
قدّم عضو مجلس الشورى عبدالوهاب آل مجتل توصية إلى المجلس، تهدف إلى إيجاد حل جذري لمعالجة مشكلة انتشار العمالة المخالفة في كل مناطق ومدن ومحافظات المملكة، وقال في حديثه لـ«الحياة»: «للأسف نحن نعاني من «الفرّجة»، وهم من يقوم باستقدام العمالة من الدول العربية وغيرها، من أجل الفرّجة فقط وعلاقة تربطه بتلك العمالة الوافدة عن طريق صديق أو التقى بهم أثناء السفر...»
وأضاف: «هؤلاء «الفرّجة» يقومون بتقديم خدمة لهؤلاء العمالة بإحضارهم على كفالتهم إلى المملكة، ومن ثم يطلقونهم يعملون في كل حذب وصوب، ولا تستفيد البلد من تلك العمالة على الإطلاق، بل هم الذين يستفيدون من خيرات هذا البلد». وطالب عضو الشورى آل مجتل المفتي العام للمملكة وأعضاء هيئة كبار العلماء بإصدار فتاوى للحد من العمالة المخالفة وتسيبهم، والضرر الذي لحق بالبلاد منهم، موضحاً أن الأنظمة واللوائح لم تعد رادعة لهؤلاء، ويحتاج الأمر إلى فتوى شرعية من الممكن أن يكون لها أثرها الإيجابي على «الفرّجة» أو العمالة المخالفة.»
وأوضح آل مجتل أن هؤلاء يعملون في الشوارع بحجة «يترزقون الله»، وللأسف أنهم غير نظاميين ويضرّون بالبلاد، مشيراً إلى أنه استوقفه خبر وجود عامل من الجنسية الباكستانية في محافظة جدة وصل عدد عائلته إلى ٨٤ شخصاً موجودين في جدة الآن، وكان العامل قد حضر إلى المملكة قبل ما يقارب ٣٢ عاماً، لافتاً إلى وجود الكثير من العمالة المخالفة التي تقوم بإحضار أقاربهم وأصدقائهم إلى المملكة ليعيشوا في البلاد، وكرر عضو المجلس مطالبته للمفتي، وقال: «أتمنى أن يصدر المفتي فتوى عاجلة في هذا الأمر، وهل يجوز شرعاً؟»
من جهة ثانية، يناقش المجلس خلال جلسته المقبلة وجهة نظر لجنة الشؤون الصحية والبيئية، بشأن ملاحظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقرير السنوي للهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها. ووجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن ملاحظات الأعضاء وأرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة النقل.

طلاب امتياز يتجاوزون لتلافي نفور المرضى

المصدر: جريدة الحياة الإحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277157>

جدة - حسن السهيمي
لجأ عددٌ من الممارسين الصحيين إلى طرق وحيل مختلفة، لكسر حاجز رفض المرضى لهم، فقط لكونهم ما زالوا متدربين.
ويأتي ذلك بعد رفض الكثير من المرضى في السعودية علاجهم على أيدي المتدربين في المجال الصحي من أطباء وممرضين وفنيين إذ وصفوه بـ«المغامرة». وأكد لـ «الحياة» أحد الأطباء (فضل عدم ذكر اسمه) أن أصعب مراحل الحياة الوظيفية للعاملين في المجال الصحي تتمثل في سنة الامتياز التي تلي سنين الدراسة الست، مضيفاً أن هناك مشكلة لدى المجتمع السعودي أكثر من غيره تتمثل في رفض المرضى مداواة أطباء الامتياز لهم.
ولا يخفى أن هناك أخطاء طبية ارتكبها أطباء امتياز، إلا أنه يؤكد أن ذلك جزء من طبيعة احتمال وجود أخطاء في المهنة، ليست محصورة على المتدربين فقط.
ويبدو أن الأمر ليس حصراً على الأطباء، فأحد الممرضين عرف نفسه بـ«أبو سعيد» يشير إلى أن أحد المرضى رفض إعطاء الممرض له الإبرة، عندما شاهد بطاقته الوظيفية والتي كتب فيها كلمة «متدرب»، وبتهكم بالغ قال له: «روح تعلم على غيري... أنا لست فأر تجارب».
وبواصل: «بعد تكرار رفض المرضى لي ولأصدقائي من المتدربين لم يكن أمامنا من خيار سوى اللجوء لحيل عدة لكي نمضي فترة التدريب ونتخلص من عقدة اسمها «متدرب»، من بينها قلب البطاقة المهنية وإظهار خلفية البطاقة أمام المرضى، أو اللجوء إلى استخدام «شفرات» الحلاقة من أجل محو كلمة متدرب، أو طبيب امتياز من على البطاقة التعريفية بطريقة وصفها بـ«الاحترافية».
من جانبها، أكد الناطق باسم صحة جدة عبدالرحمن الصحفي لـ«الحياة» أن تعليمات وزارة الصحة تقرض على طبيب الامتياز أو أي موظف في الشؤون الصحية إبراز بطاقته الوظيفية.
والمح أن إدارة المتابعة الإدارية في مديرية الشؤون الصحية في جدة تقوم بجولات متابعة على الأطباء والممرضين لرصد من يخفون بطاقاتهم الوظيفية، مشيراً إلى أن العقوبة تتمثل في توجيه إنذار للطبيب أو الممرض الذي يخفي بطاقته الوظيفية.
وأكد أن غالبية الأحوال المرصودة من قبل مديرية الشؤون الصحية في جدة تمثلت في قلب البطاقة الوظيفية «غير متعمد» على حد وصفه، مرجعاً ذلك لكون عمل الطبيب أو الممرض ميدانياً حركياً، وليس مكتبياً.

ضحايا مغتصب قاصرات جدة يتعرفن على شخصيته شاهد يؤكد أنه يحتفظ بملامح المتهم منذ اختطافه لقاصر من أمام مركز تجاري

المصدر: جريدة الوطن الأحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=57815&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى 2011-06-12 12:52 AM

في تطورات جديد تشهدها قضية المشتبه به في قضية اغتصاب قاصرات جدة، والموقوف على ذمة التحقيق بشرطة جدة، حضر مزيد من الشهود إلى مقر الشرطة وتعرفوا على "المتهم" من الوهلة الأولى. وقال شاهد عيان إلى "الوطن" - فضل عدم ذكر اسمه - إنه قرر مساعدة أسر الفتيات القصر المغتصابات، عبر ذهابه إلى مقر توقيف المشتبه به في شرطة جدة للتعرف على هيئة الجاني الذي يحتفظ بصورته وهيئته في مخيلته، مؤكداً أنه الشخص نفسه الذي شاهده قبل عام بأحد الأسواق حين اختفى بضحية سابقة، حيث كان يحوم حول فتاة صغيرة، ومن ثم قام بالفرار بها، مفيداً أنه تعرف على المشتبه به من الوهلة الأولى بين عدد من الأشخاص عرضتهم جهات التحقيق بجوار المتهم.

وأضاف أن النقيب علي بلغيث أحد رجال الأمن الذين ساعدوا المواطنين والمقيمين في التعرف على الجاني، مؤكداً أن بلغيث خصص عرضاً للجاني ووضع عدداً من الأشخاص إلى جواره، وعلى الفور قمنا بالتعرف عليه. وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن المشتبه به - الموقوف بشرطة جدة على ذمة قضية اغتصاب أكثر من ١٣ قاصراً - أضرب عن الطعام ويحاول الانتحار، حيث ما زال أفراد من البحث الجنائي بشرطة جدة يواصلون البحث عن أدلة دامغة تثبت تورط المشتبه به في القضية، حيث حققوا نجاحاً كبيراً في التعرف على المتهم باغتصاب القاصرات، والذي يطلق عليه اصطلاحاً في جدة اسم "المرعب".

وأوضحت المصادر أن عدداً من أهالي الفتيات المغتصابات الذين لم يسبق لهم تسجيل بلاغات ضد المغتصب توافدوا خلال اليومين الماضيين على شرطة جدة، حيث أبدت عدة ضحايا قناعتهم بهيئة الجاني حين تم عرضه عليهن وسط قراية ٢٠ شخصاً، إلا أنهم تعرفن عليه.

وأوضح والد إحدى الضحايا لـ "الوطن" ويدعى (م. ع) أنه لم يسجل بلاغاً ضد المتهم لدى الشرطة في قضية اغتصاب سابقة لطفله درءاً للعار، لكنه جاء إلى مقر توقيف المشتبه به في محاولة للتعرف على أوصاف الشخص الذي اغتصب طفلة ابنته القاصر قبل أشهر.

وقال: تم عرض المشتبه به مع عدد من الأشخاص، وفوجئ ضابط التحقيق بتعرف الضحايا عليه من أول وهلة، ونحمد الله على أنه وقع في شر أعماله، مشيراً إلى أن المتهم كان يستدرج ضحايا البرينات بوضع مجموعة ألعاب في سيارته، ومن ثم اختطفهن، مشيداً بموقف ضابط المباحث الجنائية علي بلغيث عسيري، الذي يبذل جهداً كبيراً في تسهيل التعرف على المشتبه به لذوى المغتصابات - حسب قوله.

وأكدت مصادر "الوطن" أن المشتبه به يبلغ من العمر ٤٢ عاماً، وهو متزوج، وله ٦ أبناء، وأن شرطة جدة تواصل تسجيل شهادات الشهود، واعترافات الفتيات القصر، تمهيداً لاستكمال ملف القضية قبل إحالته لهيئة التحقيق والإدعاء العام.

وأكدت المصادر أن الضحية الأخيرة كشفت لجهات التحقيق أن الجاني كان يستخدم طقوساً تشابهت مع شكوى الضحايا الأخريات اللاتي ظل يختطفهن طيلة 5 سنوات مضت، ومنها التعرف على سجادة منزله، والشيشة التي يستخدمها، وبعض الأغراض الأخرى.

نزيلة "تعص" مديرة رعاية الفتيات بالعاصمة المقدسة

المصدر: جريدة الوطن الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=57801&CategoryID=5

مكة المكرمة : إبتسام شقدار 2011-06-11 11:31 PM

تعرضت مديرة مؤسسة رعاية الفتيات بالعاصمة المقدسة للتهجم "بالعص" وتقطيع الملابس من إحدى النزيلات بالمؤسسة. وتقول مديرة المؤسسة حفصة شعيب إن النزيلة كثيرة التمرد على أنظمة المؤسسة ولا تستجيب لها، ومع شكوى الموظفين منها طلبت النزيلة للتفاهم معها بالإدارة إلا أنها رفضت الحضور، فذهبت إليها لاصطحبها للإدارة فما كان منها إلا أن أقدمت على التهجم علي بالعص في يدي وتقطيع ملابسها.

وبينت شعيب أنه تم إعداد محضر بالحالة وفق الأنظمة واللوائح المتبعة بالمؤسسة وتم التحقيق معها، وحينما وصلنا لمرحلة في التحقيق يترتب عليها زيادة مدة محكومية النزيلة، قمت بالتنازل عن ذلك رافة بها وهدفت بذلك إلى إيصال رسالة لباقي النزيلات بأن هناك قوانين ونظاما وقد تعرض النزيلة نفسها للتحقيق والعرض على القاضي وتحكم وتزيد مدة إيقافها. وأشارت إلى أن النزيلة في العقد الثاني من العمر وقاربت على إكمال العامين بالمؤسسة وتم إيداعها بالمؤسسة في قضية حمل سفاح وأنها ليست المرة الأولى التي تدخل فيها النزيلة للمؤسسة.

وطالبت شعيب بضرورة وجود متحدث رسمي باسم وزارة الشؤون الاجتماعية للحد من كثير من المغالطات التي تنشر في بعض وسائل الإعلام فنحن بالمؤسسة نعمل على تأهيل الفتيات اجتماعيا ونفسيا ليعدن بعد انتهاء مدة محكوماتهن شخصيات صالحات في المجتمع.

الأهالي طالبوا برعاية أكبر وإنشاء مراكز متخصصة في مناطق المملكة

مرضى الصلب المشقوق ينتظرون الدعم على كراسي متحركة طول العمر!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٤

<http://www.alriyadh.com/2011/06/13/article641213.html>

الرياض ، تحقيق- هيام المفلح ، سلطان العثمان
كل يوم تزداد معاناة أسر الأطفال المصابين بـ "مرض الصلب المشقوق" - فتحة في عظام العمود الفقري تحدث خلال الشهر الأول للحمل-؛ لعدم وجود عيادات متخصصة لعلاجهم في المناطق المختلفة من المملكة، فها هي أم سلطان، من المنطقة الشرقية، وقد تعبت كثيراً في متابعة حالة ولدها، ذي الأربعة عشر ربيعاً، لم تجد في المنطقة متخصصين لعلاج هذا المرض، ولم تجد عيادات تخصصية مما دفعها للمتابعة في القطاع الخاص مما يفوق قدرتها المالية، وكذلك "أم سحر" عجزت عن متابعة ابنتها، في عامها الأول، وكانت تعالج لدى طبيب في مستشفى الولادة والأطفال، ولم تعرف أي طريق تؤدي بها إلى عيادة تخصصية حكومية، وما زالت حائرة في متابعة طفلتها، وما زالت أسئلتها معلقة حول سبب عدم وجود عيادات متخصصة في مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام مع وجود الكثير من الكوادر المتخصصة في هذا المجال؟

في أبها.. ذات الحال
وفي أبها ليس الحال بالأفضل فقد عانى "محمد القحطاني" -والد الطفلة سارة- كثيراً من السفر للرياض لمتابعة حالة طفله، لعدم وجود عيادة متخصصة في أبها، استبشر خيراً عندما قامت المجموعة السعودية لدعم مرضى الصلب المشقوق بعمل حملة توعوية في مدينة أبها منذ عدة أشهر؛ لأنه توقع أن تقوم الشؤون الصحية بمنطقة عسير بإيجاد عيادة متخصصة، لمتابعة جميع الحالات الموجودة في المنطقة، لا سيما وأن أحد أبناء المنطقة من المتخصصين لديه الاستعداد للعمل في مثل هذه العيادة، مضيفاً: لم نر أي عمل يغبينا عن السفر، حيث أن إنشاء مثل هذه العيادة لن يكلف مستشفى عسير المركزي شيئاً، فأغلب التخصصات الطبية موجودة، وأبنائنا المصابون بالصلب المشقوق بأعداد كبيرة لا تعلم عنهم الشؤون الصحية، والمبادرة مفقودة، وشكوانا لله رب العالمين .

فتحة في «العمود الفقري» خلال الشهر الأول من الحمل بسبب نقص «حمض الفوليك» والتعرض للأشعة والأدوية جدة .. ليست غير

والوضع ذاته في مدينة جدة، تقول أم عبد الله "لا تختلف مدينة جدة عن غيرها من مدن المملكة، جدة تحتضن الكثير من المراكز الطبية المتقدمة والجامعات بكليات الطب الموجودة فيها، وبعدد يقدر بالآلاف من المصابين بالصلب المشقوق، فأين اختفى الأطباء المتميزون في مختلف التخصصات الطبية؟ أين المبادرة والريادة لتقديم الخدمات المتميزة لأبناء الوطن المصابين بالصلب المشقوق؟ أم يتركونهم للقطاع الخاص يبيع لهم الوهم والديكور الساطع".

لا تبرير
من جهته يأسف "خالد الهاجري" -المنسق العام لحملة مرض الصلب المشقوق في الشرقية -لهذه المعاناة أن المملكة تفتقر إلى وجود عيادات متخصصة لعلاج مرضى الصلب المشقوق، باستثناء ثلاث عيادات، مقرها الرياض، فيما لم يتم حتى

هذه اللحظة إنشاء عيادات في المناطق الأخرى، ملمحاً إلى أن إدارات الشؤون الصحية في المناطق الأخرى عجزت عن توفير هذه العيادات لوجود عجز في بعض التخصصات الطبية، في الوقت الذي أكد فيه وجود محاولات جادة لفتح عيادة متخصصة في مستشفى الملك فهد التخصصي في الدمام .

الوصف والتحليل

وكشف "د. عبدالله محمد الصبي" -استشاري طب الأطفال، نائب رئيس المجموعة السعودية لدعم مرضى الصلب المشقوق- عن وجود أكثر من سبعة آلاف طفل في المملكة مصاب بالصلب المشقوق، وتبلغ تكلفة المصاب العلاجية والتأهيلية ما يقارب مليوني ريال في مراحل حياته، مبيناً أن هؤلاء الأطفال المصابين قادرون على التعلم والنجاح في حياتهم العملية والدراسية إذا تصافرت الجهود وتوفرت الإمكانيات من علاج وتأهيل يتعلق بالمصابين أنفسهم وأسرهم .

وقال إن الصلب هو الظهر أو عظام العمود الفقري "بين الصلب و الترائب"، والمشقوق أي المنفتح، وهو ما يعني وجود فتحة في عظام العمود الفقري، وتحدث خلال الشهر الأول للحمل، وانكشف الحبل الشوكي يجعله معرضاً للتلف، وهذا التلف بالحبل الشوكي يؤثر على الأعصاب المتصلة به وخصوصاً بالمنطقة المكشوفة منه، ويجعل توصيلها للإشارات العصبية منعداً، أو يؤثر على الأعضاء التي تغذيها، وبالتالي يكون الاتصال بين هذه الأعضاء والدماغ غير متواصل .

أسباب الإصابة

وأضاف أن أسباب الإصابة بالصلب المشقوق غير معروفة، ولكن الدراسات والبحوث أظهرت عدداً من المسببات التي تزيد من احتمالية حدوث الحالة، ومنها نقص حمض الفوليك، والتعرض للأشعة، والأدوية خاصة مضادات التشنج، بالإضافة إلى دور الوراثة في الإصابة، وهذا السبب وإن كان غير واضح فإنه من أهم الأسباب .

حدوث الإصابة

وأشار إلى أن الإصابة تحدث نتيجة عدم انغلاق الأنبوبة العصبية، وعدم انغلاق قوس الفقرة، وذلك يحدث بين الأسبوعين الثالث والرابع من الحمل (أي قبل أن تكتشف المرأة حملها)، وحدث هذا الخلل مبكراً يجعل العلاج صعباً، أما مكان الإصابة وحجمها تكون بأي منطقة بالعمود الفقري، ويختلف حجم الإصابة وشكلها، فقد تكون صغيرة وفي فقرة واحدة، أو كبيرة وفي عدة فقرات، وبحسب مكان الإصابة ونوعها تختلف التأثيرات أو حجم الإعاقة، والصلب المشقوق ينقسم إلى ٣ أنواع هي المستتر، والتورم السحائي، وتورم النخاع السحائي .

نسبة الإصابة

وقال "د. الصبي" إن نسبة الإصابة حالة واحدة لكل ألف مولود، مما يعني ولادة ٥٠٠ حالة جديدة كل عام في المملكة، ووجود أكثر من ٧ آلاف طفل في المملكة، حيث تتنوع خصائص الحالة من بسيطة إلى شديدة، كما تعد نسبة الإصابة عالية ومخيفة من احتمالية ازدياد عدد الأطفال المصابين، ولذلك فنحن بحاجة إلى تفعيل دور يقع على وسائل الإعلام للتوعية بالمرض، بالإضافة إلى إقامة حملات توعوية مكثفة في مختلف المناطق .

حمض الفوليك

وأضاف يمكن إنقاص عدد المصابين لأكثر من النصف بتناول حمض الفوليك قبل الحمل؛ لجميع المتزوجات، حيث أثبتت الدراسات أن استخدام حمض الفوليك يقلل من الإصابة بالصلب المشقوق، مشيراً إلى أن المرأة لا تكتشف حملها إلا بعد حدوث الإصابة، وتحديدًا بعد نهاية الشهر الأول، فإن تناول حمض الفوليك لا يمكنه علاج ما حدث، لذلك ينصح باستخدام حمض الفوليك (٤، ٠ ملغم) لجميع النساء بمرحلة الخصوبة وقبل الحمل بعدة أشهر، وأما من كان لديها طفل مصاب، فينصح لها باستخدام جرعة عالية من حمض الفوليك ٤ ملغم يومياً قبل الحمل بشهرين بالإضافة إلى الأغذية الغنية بحمض الفوليك .

الاحتياجات

وأضاف أن المصاب يحتاج إلى المتابعة في العديد من العيادات الطبية المختلفة، كل حسب احتياجاته، وهي ما تسمى العيادات الطبية المشتركة، كما يحتاج الأهل للدعم النفسي والاجتماعي، وهؤلاء الأطفال قادرون على التعلم والنجاح في المدارس العادية إذا تم تجهيز المدارس بالمنحدرات والتجهيزات المكانية، ووجود العيادات المشتركة يوفر الكثير من الجهد والوقت، وتبلغ تكلفة المصاب العلاجية والتأهيلية ما يقارب مليوني ريال في مراحل حياته .

تأسيس الجمعية

وأشار إلى أنه بموافقة الدكتور بندر القناوي المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية بالحرس الوطني تم إنشاء المجموعة السعودية لدعم مرضى الصلب المشقوق كأول مجموعة خيرية تطوعية في مدينة الملك عبد العزيز الطبية، وتتكون من مجموعة من عائلات المصابين بالصلب المشقوق والاستسقاء الدماغية، والعاملين بخدمتهم من مختلف التخصصات

الطبية والتربوية والاجتماعية، ونهدف من خلالها للتعريف بالصلب المشقوق وتوعية المجتمع بهذه الحالة من خلال إصدار الكتب والمنشورات، وإقامة الأيام التوعوية المفتوحة والحملات التوعوية عن الصلب المشقوق وأهمية حمض الفوليك، وتقديم الدعم النفسي والعلمي والمعنوي للعائلات، وتقديم الاستشارات اللازمة لإنشاء العيادات المشتركة المتخصصة بحالة الصلب المشقوق .

د.الصبي: إصابة سبعة آلاف طفل في المملكة بمعدل ٥٠٠ سنوياً وتكلفة العلاج مليوناً ريال للحالة الواحدة
الأهداف والأولويات

وقال "د.الصبي" في أجندتنا ١٦ هدفاً، منها توحيد الجهود المبذولة لعلاج المصابين بالصلب المشقوق؛ عبر تنمية الفكر العلمي وتيسير تبادل الإنتاج والأفكار العلمية في مجال الصلب المشقوق بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها، كما نهدف للتوعية بالمرض لدى المجتمع والقيام بحملات للتوعية بحمض الفوليك، ورفع مستوى الأداء العلمي والمهني عبر المساهمة بتنمية الوعي العام باحتياجات وحقوق وقدرات المصابين بالصلب المشقوق، وأخيراً نهدف إلى دعم عائلات مرضى الصلب المشقوق، من خلال العمل التطوعي الأهلي، دون أن يكون هدفنا الحصول على الربح المادي، كما نحشد جهودنا لتقديم المساندة والدعم اللازم لمرضى الصلب المشقوق وأسرة لهم لتخطي وتخفيف تبعات وطأة إصابة طفلهم، وتهيئة البيئة الملائمة التي تساعد في استقرار الأسرة ومساعدة اندماج الطفل بالمجتمع، والتوعية بأهمية حمض الفوليك لمنع حدوث الإصابة .

وأضاف أنّ من ضمن أولويات الاحتياجات هي تحويل المجموعة السعودية لدعم مرضى الصلب المشقوق إلى جمعية خيرية مسجلة ضمن الجمعيات الخيرية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، والحصول على دعم لفتح عيادات مشتركة بمختلف التخصصات الطبية في مناطق المملكة .



توظيف السعوديات في المحال النسائية .. خلال شهر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277560>

جدة - حسن السهيمي

طلبت غرفة الرياض في تعميم أمس وصفته بأنه «مهم وعاجل»، جميع المتعاملين في تجارة الملابس النسائية الجاهزة والملابس الداخلية وملابس النوم والعباءات، بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة بتهيئة تلك المحال لتوظيف النساء السعوديات فيها بشكل يجعلها مستقلة. وحثت الغرفة في تعميمها الذي وجهته إلى جميع منسوبيها العاملين في تجارة الملابس النسائية الجاهزة والملابس الداخلية وملابس النوم والعباءات على «تحديد الوظائف المطلوبة للعمل في هذه المجالات ومتطلباتها وما يرتبط بها، وتحديد ساعات العمل بهذه المحال بما يتفق مع نظام العمل».

وأكدت ضرورة اتخاذ الإجراءات كافة للتطبيق خلال شهر، وفقاً للأمر السامي الصادر بتاريخ ٢ - ٧ - ١٤٣٢ هـ، الذي نصّ في أحد بنوده على تفعيل قرار مجلس الوزراء حول قصر العمل في محال بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية، وعلى وجه الخصوص الملابس الداخلية وملابس النوم والعباءات والملابس الجاهزة خلال شهر من تاريخه . وعلى صعيد متصل، اعتبر اقتصاديان الأمر الملكي بحصر بيع المستلزمات النسائية على النساء بأنه قرار جيد، وأكدوا أنه سيساعد في عودة الوظائف، ورَجَّحَا أن توفر تلك المحال فرص عمل للنساء تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ ألف وظيفة.

بعد القرار الملكي القاضي بوضع حد أدنى لرواتب المعلمين والمعلمات

مدرسة أهلية تزيد رسوم طلابها خمسة آلاف ريال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٤

<http://www.alriyadh.com/2011/06/13/article641431.html>

الرياض - أسهمان الغامدي

(زيادة رواتب المعلمين والمعلمات السعوديين العاملين في المدارس الأهلية ووضع حد أدنى للرواتب حيث يبدأ من ٥ آلاف ريال مضافاً إلى بدل نقل ٦٠٠ ريال عن طريق مساهمة صندوق تنمية الموارد البشرية بـ ٥٠% من الراتب لمدة خمس سنوات) كان هذا نص القرار الملكي الصادر الأسبوع المنصرم والذي يلزم جميع المدارس الأهلية بضرورة التطبيق الفوري خلال مدة أقصاها شهران، ولكن ما حدث من قبل العديد من المدارس الأهلية هو رفع رسوم قبول الطالب والطالبة بزيادة قدرها خمسة آلاف ريال .

وهذا ما حصل للمواطن (ع.خ) الذي أكد لـ " الرياض " أن إحدى المدارس الأهلية المعروفة التي تحتفظ " الرياض " باسمها رفعت الرسوم على أبنائه بزيادة قدرها خمسة آلاف على كل طالب ، و " الرياض " تمتلك صورة من الخطاب الذي وجهت المدرسة لولي أمر الطالب إضافة إلى الرسائل النصية

وقال : أصبح هذا القرار الذي استتبشر فيه إخواننا وأخواتنا المواطنين الذي صاحبه جشع أصحاب بعض المدارس الأهلية ضد أولياء الأمور ، ويضيف أنه بعد رفع الرسوم سيتكفل بدفع راتب معلمين من نفس المدرسة طالما أن لديه طفلين فيها . ويتساءل قائلاً : كم في المدرسة من طالب وكم في المدرسة من معلم ؟؟

مطالباً بضرورة التشديد على المدارس المتلعبة لتنفيذ القرار الذي سيرهق أولياء الأمور لدفع رسوم أبنائهم إن لم تكن هناك عقوبات رادعة لكل مدرسة زادت الرسوم بعد هذا القرار .

من جهتها أبدت أم راكان شكواها من نفس المدرسة، حيث رفعت المدرسة الرسوم عليها 22 ألف ريال في السنة وحتى ٣٠ ألف ريال بسبب القرار الملكي الصادر بوضع حد أدنى للرسوم ، أم راكان تؤكد أنها راجعت المدرسة ورفضت تلك الزيادة في الرسوم المبالغ فيها والمقدرة بـ ٨ آلاف ريال . وتشير إلى أنه من الصعب البحث عن مدرسة أخرى حيث إن تعليم أبنائها الثلاثة دولي ويصعب عليهم الرجوع إلى التعليم في الأقسام العامة.

عريضة قيادة المرأة السيارة تثير جدلاً بين الشورى والمتقنين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277524>

جدة - جمانة خوجة

تسبب خلل في تطبيق نظام إرسال العرائض في عدم درس مجلس الشورى ملف قيادة المرأة للسيارة في السعودية. وذلك بعد أن استغرب عدد من الكتاب الصحفيين نفي الشورى تسلم أي عريضة تحث على مناقشة قيادة المرأة للسيارة التي بُعثت قبل أشهر. ومن جهته، أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في المجلس الدكتور مشعل العلي لـ«الحياة» أن المجلس يدرس العرائض بعد أن ترد له من جانب رئيس المجلس الذي يحيلها بدوره إلى اللجان المختصة لمناقشتها. وقال إن «العرائض الخارجية يُمنع توزيعها على الأعضاء» خصوصاً أنه من «الناحية التنظيمية من المفترض أن تأتي أي عريضة إلى رئيس المجلس ويحيله إلى اللجنة المختصة لتدخل ضمن جدول أعمالها للدراسة، وبناء على ذلك يصوت أعضاء اللجنة على مدى شمولية العريضة والاستفادة منها، فإن صوتت الأغلبية بالموافقة عليها، فإنها تطرح على المجلس ويصوت عليها المجلس بكامل أعضائه».

وعن العريضة التي أرسلها عدد من المتقنين والكتاب إلى المجلس قبل أشهر قال: «إن مشكلة هذه العريضة أنها لم تردنا بطرق نظامية. ولم تدرج في جدول أعمال المجلس لهذا السبب فقط».

وزاد: «إذا أُحيلت إلينا هذه العريضة من قبل رئيس المجلس، فلا شك أننا سنبدأ العمل عليها». وأكد العلي بعدم وجود تفريق بين المرأة والرجل في المجلس، لأن النظام الأساسي للحكم لم يفرق بين الرجل والمرأة أو طوائف الشعب، فهم في المواطنة سواء.

وأكد الصحافي والكاتب السعودي عبدالله العلمي لـ«الحياة» أنه بعث بعريضة رسمية إلى رئيس لجنة العرائض في مجلس الشورى خلال الفترة الماضية من طريق البريد الممتاز، تحث المجلس لمناقشة وبحث قيادة المرأة للسيارة. وأشار إلى أن العريضة تضمنت شرح الإيجابيات الناتجة من السماح بقيادة المرأة للسيارة، والسلبيات الناتجة من منعها، كما تشير العريضة إلى أنه «لا يوجد نص شرعي يحرم قيادة المرأة للسيارة، وأن الأصل في الإسلام الإباحة ما لم يرد نص بالتحريم، وأن مطلب قيادة المرأة للسيارة أصبح اليوم ملحاً لأسباب اقتصادية واجتماعية وأمنية مع بيان وشرح هذه الأسباب».

وأكد العلمي أنه «بعث بهذه العريضة في ٨ شباط (فبراير) ٢٠١١، وتسلم تأكيداً من المجلس على تسلمها إذ تحوي توقيعات مجموعة كبيرة من الأكاديميين، والكتاب، والمتقنين والإعلاميين، ورجال وسيدات الأعمال، والحقوقيين، وريبات البيوت والطلاب، والموظفين والأطباء وغيرهم».

ونبه إلى أن «لجنة العرائض» في المجلس دعت في ١٥ آذار (مارس) ٢٠١١ لمناقشة ملف قيادة المرأة للسيارة. إلا أن الدعوة تم إلغاؤها من جانب المجلس من دون إيضاح الأسباب والمبررات، داعياً الأعضاء ورئيسهم بضرورة مناقشة هذا المشروع.

وكان رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ قال في تصريحات صحافية سابقة: استعداد المجلس لمناقشة موضوع قيادة المرأة للسيارة متى ما عرض عليه. وقال آل الشيخ خلال تصريحات صحافية: «إن موضوع قيادة المرأة للسيارة لم يُعرض حتى الآن للمناقشة، مشيراً إلى أنه ليس كل ما يُعرض ويُداول في أوساط المجتمع يُنقل مباشرة إلى المجلس. وبين آل الشيخ أن آلية المجلس في مناقشة القضايا تأتي وفق ثلاث طرق، إما من خلال ما يرد من الدولة أو ما يعرضه أحد أعضاء المجلس، إلى جانب ما يثيره المجلس بناء على رغبته».

وجه بدراسة إنشاء مراكز اجتماعية .. عبد العزيز بن ماجد:

لا أقبل التقصير في خدمة الأيتام ومستفيدي الضمان

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110613/Con20110613426362.htm>

محمد طالب الأحمدى - المدينة المنورة
شدد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة، على العناية بالأيتام، وقال في الجلسة الثانية لمجلس المنطقة أمس «لا أقبل أي تقصير في الخدمات المقدمة للأيتام ومستفيدي الضمان باعتبارهم فئة غالية». وطالب بالبدء في دراسة إنشاء مراكز اجتماعية وخدمات متنوعة.
واستعرض مجلس المنطقة تقرير متابعة المشاريع المتعلقة بالشؤون الاجتماعية الجاري تنفيذها، ونتائج الجولات الميدانية للجنة المكلفة بزيارة دار الأيتام ومقار سكنهم، والوقوف على أحوالهم واحتياجاتهم.
وناقش المجلس توصية تقرير لجنة الصحة وشؤون البيئة بإنشاء مشاريع صحية خيرية، مستعرضا تقرير فريق متابعة المشاريع الصحية الذي وجه بتشكيله أمير المدينة، بغرض تقييم مستوى الخدمات المقدمة وبحث سبل التطوير وتحسين الأداء.

تنازل عن الحق
وعلى صعيد آخر، شكر الأمير عبدالعزيز بن ماجد المواطن تريحيب بن سويلم عواض العازمي العنبي، على تنازله عن حقه الخاص من داهس ابنه، بمناسبة شفاء خادم الحرمين الشريفين وعودته سالما إلى أرض الوطن.
وقال أمير المدينة: إن ذلك لا يستغرب من مواطني هذه البلاد، وأن تنازل المواطن عن داهس ابنه هو امتداد لمواقف أبناء هذا الوطن ولولائهم لهذا الكيان الوطني، ثم حبههم لخادم الحرمين الشريفين وبذل كل غال ونفيس ليبقى الوطن شامخا في ظل قيادته الحكيمة.

لجنة الحج
إلى ذلك، اطلع أمير المدينة في مكتبه بديوان الإمارة على الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية للحج والعمرة، قدمها رئيس اللجنة سعد بن جميل القرشي، مؤكدا استعداد الإمارة لتقديم وتوفير كل الإمكانيات في سبيل تحقيق خدمات متميزة لقاصدي الحرمين، بما يمكنهم من أداء شعائهم ببسر وسهولة وراحة واطمئنان وتيسير زيارتهم للمدينة تنفيذا لتوجيهات القيادة بيت المواطن

في المقابل، تصدرت صورة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض العدد الثامن من مجلة «بيت المواطن» الصادرة عن إمارة منطقة المدينة المنورة، وسطر صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز افتتاحية العدد في مقالة بعنوان «الأمير سلمان.. عاشق التاريخ»، فأسهب بوصف عناية ومكانة الأمير سلمان بالتاريخ. وضمت المجلة مقالات لكاتب «عكاظ» الزميل خالد بن حمد السلیمان عن «صراح الأفكار»، والشاعر عبد الرحمن العشماوي في «أزاهير مدينية»، وفلاح بن دخيل الله الجهني «التقاعد وهيبة الوظيفة»، وزاوية عن حياة وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور نزار بن عبيد مدني، باعتباره أحد خريجي مدرسة طيبة الثانوية، ومن أعلام المدينة، بجانب حوار مع محافظ العلا أحمد بن ناصر بن حسين، بشأن تطلعات الأهالي وآمالهم تجاه المحافظة.

الشورى يوافق على تعديلات في نظام التنفيذ.. 15 سنة عقوبة كل مدين بسبب احتياله أو تبديد أمواله ولو ثبت إعساره

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٤
<http://www.alriyadh.com/2011/06/13/article641307.html>

الرياض - عبد السلام البلوي:
وافق مجلس الشورى أمس الأحد على التعديلات المقدمة على بعض مواد مشروع نظام التنفيذ وأكد أعضاؤه على أهمية الإسراع في صدور هذا النظام، لما له من دور في حفظ حقوق المدعي والمدعى عليه.
وبموجب التعديلات الجديدة " يعاقب مدة لا تزيد على ١٥ سنة كل مدين ثبت أن سبب مديونيته قيامه بعمل احتيالي أو قيامه بتبديد أمواله إذا كانت الأموال كثيرة ولو ثبت إعساره في الحالتين" وتعد هذه الأفعال من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف.
ومن المواد التي طالها التعديل المادة السادسة والسبعون ونصت على " يحدد قاضي التنفيذ طريقة الحكم الصادر بزيارة الصغير ما لم ينص الحكم عليها ويجري التنفيذ تسليم الصغير في مكان مهياً ومناسب بهذا النوع من التنفيذ وتحدد وزارة العدل تلك الأماكن في اللائحة على ألا يكون في مراكز الشرط ونحوها."
وفيما يخص الإعسار عدل المجلس عبر لجنة الشؤون القضائية المادة السادسة والسبعين وأصبح نصها " إذا ادعى المدين الإعسار وظهر لقاضي التنفيذ قرائن على إخفائه لأمواله فعلى قاضي التنفيذ بموجب حكم يصدره استظهار حاله بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات مع مراعاة كثير المال وقليله ويخضع الحكم لتدقيق محكمة الاستئناف، وفي جميع حالات الحبس هذه يستدعي قاضي التنفيذ المدين ويستجوبه استظهاراً لحاله بصفة دورية لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وتحدد اللائحة كثير المال وقليله بحسب أنواع الديون وأحوال المدينين ويكون ذلك بالتنسيق بين وزارة الداخلية ووزارة المالية.
المجلس يطالب «النقل» بإعادة تقييم مواصفات الطرق والتنسيق مع «البلدية» لتوفير شبكة نقل عام داخل المدن
أمّا الدين الناشئ عن واقعة جنائية غير متعمدة وادعى المدين الإعسار، فيثبت قاضي التنفيذ إعساره بعد سماع بينته فإن لم يكن له بينة أمر القاضي بيمين الاستظهار وأثبت إعساره.
إلى ذلك أقر مجلس الشورى توصية تشدد على قيام وزارة النقل بإعادة تقييم مواصفات الطرق المتبعة حالياً، وتطوير المواصفات التي تتلاءم مع طبيعة المناطق المختلفة في المملكة، وطالب المجلس عبر موافقته على توصية أخرى وزارة النقل بالتنسيق مع الشؤون البلدية لتوفير شبكة نقل عام داخل المدن تسهم في تقليل الاعتماد على المركبات الخاصة وتخفف من ازدحام الطرق.
إلى ذلك جدد المجلس تأكيده على قراره بشأن دعم ميزانية هيئة حماية الحياة الفطرية لتحقيق ما ورد في خطتها وبرامجها التشغيلية للحفاظ على الحياة الفطرية، وطالب أيضاً بإعادة توزيع المهام والمسؤوليات عن البيئة البحرية بين الجهات الحكومية المختلفة وتجنب الازدواجية فيها، واستخدام التقنيات الحديثة في المراقبة البيئية والتخطيط للمحميات، ودعم الأبحاث وتطوير الإدارة العامة للأبحاث والدراسات التطبيقية وتفعيل نتائجها.

مستشار وزير الصحة ل الرياض:

الصحة لا تقبل صرف أدوية منتهية الصلاحية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٤

<http://www.alriyadh.com/2011/06/13/article641296.html>

الرياض - أسهمان الغامدي

أكد مستشار وزير الصحة الدكتور الصيدلاني صلاح المزروع في حديثه لـ "الرياض" أن وزارة الصحة لا تقبل أن تصرف أحد مستشفياتها الحكومية أدوية منتهية الصلاحية أو مشاركة على الانتهاء موضحاً أن الوزارة لديها نظام متابعة دقيق لأكثر من ٢٥٠ مستشفى يخضع تحت مظلتها وأن حدوث مثل هذه التجاوزات قليل جداً ولا يذكر ، مشيراً إلى أنه يجب أن يكون مدة صلاحية الدواء المصروف لا تقل عن ستة أشهر كحد أقصى مضيفاً أن الوزارة لا تقبل حدوث مثل هذا الخطأ غير المغفور .

لا يوجد ما يمنع الاستفادة من الأيدي العاملة النسائية في مجال طهي الأطعمة لمرضى المستشفيات كما أبان د. المزروع أن هناك خطة ضخمة جداً وضعتها الوزارة لتطوير كافة أقسامها ومنشأتها وخاصة أقسام الطوارئ منها لزيادة سعتها السريرية وتدوير القديمة منها، مؤكداً في ذات السياق أن أقسام الطوارئ في كافة المستشفيات ستشهد نقلة نوعية في ظل جهود الوزارة المستمرة

وحول مدى إمكانية تعاون " الصحة " مع وزارة الشؤون الاجتماعية للاستفادة من الأسر المنتجة والنساء السعوديات المحتاجات لطهي أطعمة المرضى والاستغناء عن الأيدي العاملة الأجنبية كنوع من الدعم ولتشجيع السعودية أكد د. المزروع أن الدكتور عبدالله الربيعية وزير الصحة يدعم كل تطلع فيه دخول لأي عنصر سعودي رجل أو امرأة ، متمنياً أن يفعل مثل هذا التطلع ويدرس من قبل اللجان المختصة في مستشفيات الوزارة ، وقال : لا أعتقد أنه لا يوجد هناك ما يمانع من دخول أي عنصر نسائي في هذا المجال ونتطلع قريباً جداً لأن يكون هناك نقلة نوعية في كافة القطاعات الصحية والمجالات التابعة لها.

الخارجية تؤكد على المواطنين أهمية مراعاة اختلاف الأنظمة المعمول بها في الدول

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٤
<http://www.alriyadh.com/2011/06/13/article641236.html>

الرياض - واس

أوضح وكيل وزارة الخارجية للشؤون القنصلية السفير محمد بن عبد الرحمن السلوم أن بعثات خادم الحرمين الشريفين على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم والمساندة القنصلية للسعوديين المسافرين خلال صيف هذا العام ١٤٣٢ هـ. وأكد في تصريح بمناسبة قرب موسم سفر المواطنين للخارج لتمضية عطلاتهم المدرسية وإجازاتهم السنوية أهمية مراعاة اختلاف الأنظمة المعمول بها في الدول التي يسافر إليها المواطنون وخاصة أنظمة الدول التي تضع قيوداً على ما يحمله القادمون إليها من أطعمة، أو مجوهرات، أو مبالغ نقدية وغير ذلك من قيود جمركية، مشدداً على أهمية تأكد المسافرين من نوع التأشيرة الممنوحة لهم، وأنها موالية وتسمح لهم بالالتحاق بالمعاهد أو المراكز التدريبية في حال رغبتهم، مؤكداً أن ذلك يشكل أهم الملاحظات التي ترصدها سفارات المملكة وقنصلياتها في الولايات المتحدة ودول أوروبا. وأضاف أن سفارات المملكة وقنصلياتها لاحظت أن هناك تزايداً مضطرباً في المشاكل المتعلقة بنظام الهجرة وخاصة تلك المترتبة على قيام بعض المواطنين بالتقدم لسلطات هذه الدول بطلب الحصول على تأشيرة لا تتفق والغرض الذي قدموا من أجله، فعلى سبيل المثال يتقدم بعض مرافقي الطالبات المبتعثات بطلب الحصول على تأشيرة "سياحية" بينما نظام الهجرة لتلك الدول يستدعي التقدم بطلب تأشيرة "مرافق"، وكذلك الحال مع بعض المتقدمين للحصول على تأشيرة سياحية لغرض العلاج أو للسياحة بينما الغرض منها الدراسة أو التجارة أو العلاج، وبسبب ذلك تضطر إدارات الهجرة في دول عدة إلى رفض السماح لهم بالدخول وإعادتهم على أول طائرة للمملكة. وأبان السفير السلوم أن سفارات المملكة وقنصلياتها في الدول الغربية عموماً، لاحظت أن بعض المواطنين المسافرين للخارج لا يتنبهون لمسألة توسع بعض الدول في فرض قيود جمركية على ما يحمله القادمون إليها، فالنظام الجمركي المعمول به في تلك الدول يطبق رقابة صارمة على محتويات حقائب المسافرين، وقد يعامل بعض محتوياتها معاملة البضائع ويفرض الرسوم والعوائد عليها، كما يقيد عملية إدخال "المبالغ النقدية الكبيرة". وأكد أن السفارة في لندن عالجت قضايا عدة تتعلق بتجاوز بعض المسافرين السعوديين للكميات المسموح لهم بها في بعض المنتجات المقيدة كما عالجت (القنصلية في لوس انجليس) قضية حمل هدايا تدخل ضمن قائمة الأشياء الممنوعة حملها ضمن الحقائب اليدوية للمسافرين على الطائرات الأمريكية. مما يذكر أن مخالفة أنظمة الجمارك في المنتجات المقيدة يعتبر مخالفة جنائية) التهرب من دفع الضريبة) يعاقب عليها بالسجن أو الغرامة أو بهما معاً وتعالج سفارات المملكة وقنصلياتها قضايا تعرض بعض المواطنين للسرقة أو الاعتداء لوجودهم في الزمان أو المكان الخاطئين، أو تعرضهم للاحتيال والنصب لثقتهم المفطرة بالآخرين، إضافة إلى ذلك فإن الأنظمة المطبقة في دولة أستراليا وبعض الدول الأخرى تمنع وتقيّد إدخال الأطعمة إلا وفق ضوابط معينة، وذلك لأسباب صحية. وأهاب وكيل وزارة الخارجية للشؤون القنصلية بجميع المسافرين بأن يراعوا ذلك لتجنب مخالفة الأنظمة، مذكراً بإمكانية الحصول على الضوابط والتعليمات المتعلقة بنظامي الهجرة والجمارك عبر الموقع الإلكتروني لسفارات الدول المقصودة أو عبر طلبها مباشرة من سفارتها في الرياض أو قنصليتها في جدة، كما يمكن الرجوع إلى الدليل الإرشادي على موقع الوزارة (www.mofa.gov.sa) الذي يحتوي على معلومات تستدعي الانتباه إلى اختلاف النصوص القانونية التي تحكم بعض الأنشطة تبعاً لاختلاف البلد المقصود، كما يستدعي الدليل الانتباه إلى تشدد بعض الدول في مواضيع تتسامح معها دول أخرى خاصة ما يتعلق بالتعامل مع الخدم والأطفال وغير ذلك من التعاملات أو العلاقات الإنسانية.

أهمله المقاول فأصبح مأوى للعمالة الوافدة

سكان الشقيق ينتظرون مبنى المستوصف المتعثر ٤ سنوات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110613/Con20110613426233.htm>

حسين شبلي، محمد زيلعي - الشقيق

انتظر أهالي مركز الشقيق في محافظة الدرب، أكثر من أربع سنوات لإكمال مبنى المستوصف الصحي في أرض تبرع بها مواطن لإنشاء مستشفى، إلا أنه تقرر إنشاء مبنى للمستوصف أهمله المقاول ولم يكمله في الفترة المحددة. وكان المواطن محمد يحيى خليل قد تبرع بأرض لصالح الوزارة لإنشاء مستشفى عليها بسعة ٣٠ سريراً، غير أن الوزارة قررت إنشاء مركز صحي، وبين يحيى أنه تبرع بقطعة أرض للمستشفى وليس للمركز الصحي، واشترط أن ينشأ المشروع خلال ثلاثة أعوام، لافتاً إلى أنه سيطالب باستعادة الأرض إذا لم يتم عليها المشروع خلال ثلاثة أعوام. وأجمع أهالي الشقيق أن المركز الصحي في مبناه المستأجر لا يلبي احتياجاتهم مع ارتفاع الكثافة السكانية وإقبال السياح على شواطئ الشقيق، خصوصاً أن أقرب مستشفى يبعد عن المركز مسافة ٣٠ كم، ورغم كل ذلك فإن المقاول المسؤول عن إنشاء المركز توقف عن إنجاز العمل منذ أربعة أعوام ليصبح المبنى عبارة عن مأوى للعمالة المخالفة. وقال غريب ياسين «مبنى مركز الرعاية الأولية سيئ، ولم تشفع له الكثافة السكانية، وموقعه السياحي في الحصول على جميع الخدمات الصحية، حيث لم يزل مشروع المبنى الجديد متعثراً، ومضى عليه أكثر من أربع سنوات، وهو هاجسنا الوحيد».

ويجمع الأهالي على أن المركز لا يلبي احتياجاتهم مع ارتفاع الكثافة السكانية، وإقبال السياح على شواطئ الشقيق بمتوسط ثمانية آلاف زائر في الشهر، خصوصاً أن أقرب مستشفى يبعد عن المركز مسافة ٣٠ كم، ورغم كل ذلك، فإن المقاول المسؤول عن إنشاء المركز توقف عن إنجاز العمل منذ أربعة أعوام، وأصبح المبنى مأوى للعمالة المخالفة، وتم إنجاز جميع المراكز الصحية التي كانت ضمن عقد الوزارة باستثناء مركز صحي الشقيق. وتسأل الأهالي: أين الرقابة والمتابعة لمثل هذه المشاريع التي تدفع فيها الدولة الملايين من أجل راحة المواطن؟ من جانبه، أوضح رئيس مركز الشقيق عبدالله حمدي، أن مدير الشؤون الصحية في جازان الدكتور محسن طريقي وقف على المبنى المتعثر قبل خمسة أشهر دون استئناف العمل في إكماله، وأضاف الحمدي «تتوفر في مركز الرعاية الكوادر والأدوية، ولكن نعانى من سوء المبنى المستأجر».

وفيما أعلنت صحة جازان العام الماضي أنه سيتم تشغيل مبنى المستوصف خلال شهرين، إلا أن ذلك لم يتحقق، وحينما عرضنا تعثر المشروع على مدير الإعلام الصحي في صحة جازان جبريل قبي، قال «إن مستوصف الشقيق لا يتبع الشؤون الصحية، إذ إن عقده كان من الوزارة مباشرة، ورغم ذلك رفع تقرير تفصيلي عن المشروع، وتعهد المقاول أمام وكيل إمارة جازان بتنفيذ المشروع إلا أن ذلك لم يحصل».

رئيس الجزئية أكد لـ عكاظ حقه في الاجتهاد

قاض يحكم على حدث بالسجن والجلد قبل موعد الجلسة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110613/Con20110613426365.htm>

خالد الجابري - المدينة المنورة

حكم قاض في المحكمة الجزئية في المدينة المنورة على حدث يبلغ من العمر ١٨ سنة قبل موعد الجلسة بيوم، وفق ما أثبتته وثائق تحتفظ بها «عكاظ»، وهي صك الحكم الصادر يوم ١٤٣٢/٤/٢٩ هـ، وموعد الجلسة الأولى المحددة في يوم ١٤٣٢/٤/٣٠ هـ، ما يوضح تعجل القاضي وإصدار حكمه قبل الجلسة بيوم واحد بسجن الحدث أربعة أشهر وجلده مائة جلدة، متهما إياه بعقوق والده.

وقالت والدة الحدث، إن «طليقي الذي أنجبت منه الحدث اتهم ابني بالعقوق وهذا لم يحدث، ولكن والده ادعى ذلك بسبب عدم رغبة الابن في العيش معه لأنه متزوج من اثنتين ولديه أولاد كثيرون، ولرغبة ابني في العيش، جعل والده يختلق قصة العقوق».

وأضافت «نستغرب تعجل القاضي في إصدار الحكم قبل موعد الجلسة المحددة بيوم، حيث استلمنا إشعار الجلسة الأولى، وطالبنا بإعطائنا صحيفة الدعوى ولم تسلم لنا، خاطبنا رئيس المحكمة يوم ١٤٣٢/٤/٢٨ هـ، وعند مراجعتنا في اليوم التالي أي يوم ١٤٣٢/٤/٢٩ هـ، للقاضي من أجل المطالبة بلائحة الدعوى والرد عليها تفاجأنا بأن القاضي يطلب ولدي في مجلس الحكم وقبل موعد الجلسة بيوم، مستغلا حضوره معي ولما دخل ولدي على القاضي أصدر حكمه السريع وبدون حضور الشهود، ورغم أن ولدي رفض الكلام إلا بحضور المحامي إلا أن القاضي تجاهله، فأصدر حكمه وأعطانا صك الحكم في ظروف غير قانونية ولا شرعية، يفيد بالحكم على ولدي بسجنه أربعة أشهر وجلده مائة جلدة». وزادت «رفعت شكوى، بالتعاون مع المحامي فهد القرشي، لمجلس القضاء الأعلى للتدخل في القضية ورفع ما تعرض له ابني بسبب والده والقاضي المتعاون معه بحجة أنه والده ولا بد أن يسمع كلامه، مع أن ابني عمره ١٨ سنة ويحق له العيش مع من يرغب بين والده، فالشرع يخير الطفل الذي يبلغ سبع سنوات فما بالك بابني البالغ من العمر ١٨ سنة». المحامي فهد القرشي وصف حكم القاضي السريع قبل الجلسة المحددة بيوم بـ «العجيب والغريب»، مضيفاً أنه قدم لائحة اعتراضية على الحكم بين فيها خطأ القاضي الشرعي والقانوني، ورفع خطاباً بذلك لمجلس القضاء الأعلى من أجل إعادة النظر في القضية. وأضاف المحامي القرشي أن القاضي استند في حكمه على أقوال والد الحدث وعامل بنجلاديشي يعمل لديه وشقيقه قبل أن تعقد الجلسة، ما يفيد أن القضية أجريت بشكل جائر من أجل الحكم على الحدث، مشيراً إلى أن القاضي تعسف في استخدام الحق ولا أدري هل هو إهمال أم تواطؤ.

من جهته، قال لـ «عكاظ» رئيس المحكمة الجزئية في المدينة المنورة، «لا نعلم عن ملابسات القضية وتسرع القاضي أو عدم تسرعه، وهذا يرجع له هو ولاجتهاذه وله حق الاعتراض على حكمه».

ضمن المراحل العلمية لمشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء العدل تنظم ملتقى الخدمة الاجتماعية في المحاكم السبت

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٤
<http://www.alriyadh.com/2011/06/13/article641271.html>

الرياض - أسامة الجمعان

يرعى وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى السبت القادم بمدينة الرياض ملتقى «دور الخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية» الذي تنظمه الوزارة بالتعاون مع الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية في إطار المراحل العلمية لمشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء .

وقد أوضح وزير العدل بأن هذا الملتقى الذي يستمر مدة يومين ودعي إليه العديد من الخبراء والممارسين والمهتمين وذوو الشأن والصلة بالشأن القضائي والاجتماعي في الداخل والخارج سيتناول ستة محاور رئيسية، يناقش خلالها الأدوار المهنية للخدمة الاجتماعية في المحاكم الشرعية، وما يمكن أن يقدمه الأخصائي الاجتماعي من خدمات وحلول وبرامج للعاملين في المحاكم والأطراف المتنازعة؛ في سبيل توسيع الأدوات المساندة لعمل المحاكم ، وتفعيلاً لجانب مهم تحرص عليه الشريعة الإسلامية وهو الصلح ، كما سيتم استطلاع ما لدى الخبراء والممارسين من الهياكل التنظيمية والإدارية المقترحة للخدمة الاجتماعية بالمحاكم ، في سياق استعراض محاور الملتقى ومداخلته للعديد من الخبرات والتجارب - العربية والدولية - في مجال العمل الاجتماعي في محاكم الأحوال الشخصية تحديداً .

واختتم الدكتور العيسى تصريحه قائلاً : كما أن الملتقى سيُقومُ مسيرة الدور الاجتماعي التطوعي الذي تقوم به المحاكم الشرعية حالياً وإمكانية إنشاء مكاتب خدمة اجتماعية داخل المحاكم أو خارجها ذات صلة وتبعية لها من خلال التنسيق والعمل المشترك مع الجهات ذات العلاقة.

المظالم يرفض تعويض سيدة المقص ١٠ ملايين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110613/Con20110613426399.htm>

محمد حضاض - جدة

رفض ديوان المظالم الأسبوع الماضي تعويض سيدة سعودية ١٠ ملايين ريال، مقرا الحكم السابق الذي تم الاستئناف ضده، والقاضي بتعويضها ٧٠ ألف ريال كغرامة على المستشفى الخاص الذي نسي فريقه الطبي مقصا داخل بطنها أثناء عملية جراحية.

كما رفضت الهيئة إدانة الطبيب المعالج والمرضين المشاركين في العملية (وجميعهم من الجنسية المصرية)، دون أن تبدي الأسباب، فيما اعترض أحد أعضاء الهيئة الصحية على تبرئة الطبيب ومعاونيه، ووقع على القرار الصادر وكتب بخط يده أنه يرى معاقبة الطبيب ومعاونيه الذين شاركوا في إجراء العملية.

وكانت اللجنة استدعت الطبيب والمرضين الذين أنكروا جميعا نسيان المقص في بطن المرأة، وحملوا المشكلة للمستشفى الآخر الذي أجرى العملية التعديلية، إلا أن اللجنة المشكلة من قبل وزير الصحة حينها، كشفت أن الرقم التسلسلي للمقص الجراحي والشركة المصنعة هي الشركة نفسها والأرقام المتسلسلة في المستشفى الذي أجريت فيه العملية الأولى. وأشارت الهيئة في قرارها، إلى أنها اعتمدت على قرار مجلس الوزراء رقم ١٩١ في تحديد النسبة المئوية للعجز الذي اعتبر أن فقد جزء من الأمعاء يعادل ما بين ١٠ - ٨٠ في المائة، ومن هنا أقرت حجم الغرامة. قصة السيدة السعودية (ص. ز) بدأت قبل ستة أعوام عندما أجرت عملية شفط الدهون وشد البطن في مستشفى خاص (وسط جدة)، وبعد نحو شهرين اضطرت لإجراء عملية تعديلية للعملية الأولى في مستشفى آخر، وعقبها بدأت تعاني من نوبات صرع متكررة واضطر زوجها لزيارة مستشفيات عدة دون جدوى، ليتحول إلى الرقية الشرعية حيث عرض زوجته على ثلاثة رفاة وادعى أحدهم أنها تعاني من المس الشيطاني

في تقريرها السنوي للعام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ .. هيئة الأمر بالمعروف:

81% من الوقوعات تمت معاملتها بالإرشاد والمناصحة وأحيل

١٩% منها لجهات الاختصاص

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٤

<http://www.alriyadh.com/2011/06/13/article641293.html>

الرياض- أحمد الحوتان

كشف التقرير السنوي لإنجازات الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢ هـ ان الهيئة أنهت مانسبته ٨١% من الوقوعات التي تعاملت بالإرشاد والمناصحة، وأحيل ١٩% منها لجهات الاختصاص حسب النظام... كما أوضح التقرير أن الهيئة أقامت ٢٤ مركزاً توجيهياً لتوعية أفراد المجتمع، كما نظمت ٣٨ ندوة، وألقت ٢٠٢٥ محاضرة و١٤٣٢٢ كلمة توجيهية، وزعت أكثر من ١٠ ملايين مطبوعة وأكثر من ١,٢ مليون مادة صوتية على الجمهور... وكان التقرير الذي أصدرته الرئاسة قد بدأ بنبذة عن الهيئة وأنظمتها ووضعها الراهن، وإنجازاتها في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما تحدث التقرير عن موضوعي تنمية الموارد والقوى العاملة في الهيئة، وتضمن التقرير فصلاً كاملاً تحدث عن تطور تقنية المعلومات والدراسات والبحوث، والإعلام والعلاقات العامة في الهيئة، تلا ذلك الحديث عن المشاريع، والاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي وقعتها الرئاسة، خلال العام الذي أصدر فيه التقرير، وختم التقرير بالحديث عن الخطة الإستراتيجية للهيئة، والصعوبات الراهنة التي تواجهها الهيئة والحلول المقترحة لها.

وفي مجال تدريب وتأهيل موظفيها دربت الهيئة ٣٦٧٣ موظفاً في برامج إدارية ودورات شرعية. كما بلغ عدد منسوبي الهيئة المفرغين للدراسات العليا (إيفاد أو ابتعاث) خلال عام التقرير ٤١ موظفاً، إضافة إلى ١٠ موظفين جمعوا بين العمل والدراسات العليا. كما أكملت الهيئة عدداً من الدراسات العلمية الممولة من مركز البحوث فيها، وعقد ندوة (الحسبة وعناية المملكة العربية السعودية بها) برعاية خادم الحرمين الشريفين، وأصدرت الهيئة ٣ مطبوعات متنوعة إضافة إلى إصدار ١٢ عدداً من مجلة الحسبة.

وعقدت الرئاسة اجتماعين علميين كبيرين لمديريها في المناطق تضمنت بحوثاً علمية جاوزت (٢٠) بحثاً لتطوير أعمال فروعها الميدانية. وفي مجال تقنية المعلومات حصلت الهيئة على مركز متقدم في تقنية المعلومات حيث وصلت في نتائجها الإجمالية في مرحلة إتاحة الخدمات في برنامج يسر إلى نسبة ٩٣,٦٩% لتصبح الهيئة بذلك إحدى أفضل الدوائر الحكومية في الانتقال إلى العمل التقني. وفي مجال الكراسي العلمية أطلقت الهيئة خلال عام التقرير كرسيتين علميتين هما (كرسي الأمير سلمان بن عبد العزيز لإعداد المحتسب) بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية و (كرسي أبحاث المرأة وقضايا الحسبة) بجامعة حائل. كما وقعت الهيئة خلال هذه الفترة أيضاً ٧ مذكرات تعاون مع ٧ جامعات سعودية، ومذكرة تعاون مع الهيئة العامة للسياحة والآثار.

وخلال عام التقرير استلمت الرئاسة مسودة الخطة الإستراتيجية التي نفذتها مع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وتحري تعاون مع بيوت الخبرة لتفعيل وبدء تنفيذ برامجها التي بلغت ٦٥ برنامجاً علمياً لتطوير أعمال الهيئة.

يذكر أن عام التقرير تميز بمنتجات إدارية وتوجيهية أصدرتها الهيئة لتعزيز الأمن الفكري وحماية الشباب من الفكر الضال. مع منظومة من العمل الاعلامي الهادف لتعزيز القيم توج بمشروع الافلام القصيرة (قيمننا) الذي تبثه الهيئة في أكثر من ٦٠ قناة فضائية.



عميد أبحاث الحج - عكاظ:

دراسة نظام مراقبة للسيول في أودية مكة والمشاعر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110613/Con20110613426373.htm>

عبد الكريم المربع - مكة المكرمة
أبلغ «عكاظ» عميد معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج في مكة المكرمة الدكتور عبدالعزيز سروجي عن إنشاء نظام لمراقبة السيول في أودية مكة المكرمة والمشاعر المقدسة في الفترة المقبلة، موضحاً أن الخطوة دخلت مراحلها النهائية من حيث الدراسة، وبمشاركة المديرية العامة للدفاع المدني.
وبين الدكتور عبدالعزيز سروجي أن المعهد يدرس إنشاء شبكة رصد مناخي في جميع أودية مكة المكرمة والمشاعر المقدسة، حيث تحتوي على أكثر من ٤٠ محطة رصد مناخي توزع على منطقة مكة والمشاعر المقدسة لرصد جميع عناصر المناخ، إضافة إلى امتلاكها خاصية التنبؤ.
وقال عميد معهد أبحاث الحج إن قسمي الهندسة والجغرافيا في جامعة أم القرى مشاركان في إعداد الدراسة، مشيراً إلى أنها رفعت إلى أمانة العاصمة المقدسة، مضيفاً «كما قدم المعهد دراسة لإنشاء شبكة إنذار لمخاطر السيول في مكة المكرمة والمشاعر المقدسة ورفع إلى أمانة العاصمة المقدسة».
وكشف عميد معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج عن اتجاه المعهد إلى بناء نظام حوسبة واسع من أجل تحقيق المشروع الأكبر، وهو بنك المعلومات للحج والعمرة والذي يعد أضخم مشروع معلوماتي يضم قواعد بيانات ضخمة ستكون مرجعية لكل ما يخص الحج والعمرة والذي يدرسه قسم الخدمات العلمية والمعلومات في المعهد.
وأكد الدكتور عبد العزيز سروجي ترحيب المعهد بكل الآراء، وانتهاج سياسة فتح الأبواب، أمام كل من يريد خدمة الحجاج والمعتمرين «كما نطرح جميع ما يوجد من أفكار شرعية مبنية على أسس علمية مدروسة وصحيحة، وبالأخص إذا كان فيها تخفيف على الحجاج، ولها مكانتها ودراستها العلمية في الشرع الإسلامي فلا حرج من طرحها».
وأفاد عميد معهد أبحاث الحج بأن منهجهم فتح الحوار «كما نستمع إلى الرأي المخالف حتى نخرج في النهاية برأي فيه الخير لخدمة الحجاج والمعتمرين، ونسعى دائماً إلى إيجاد المنافذ الشرعية للتخفيف على الحجاج».
وأوضح الدكتور عبدالعزيز سروجي أن هدف معهد خادم الحرمين الشريفين في الخروج بفائدة «لأننا نجزم بأن ما ينتج عن الخلاف هو تخفيف ورحمة، وخاصة أننا في جميع المواسم حجا أو عمرة لا نعتمد مذهبا معيناً كون الناس يأتون من جميع أنحاء العالم، وكل منهم له مذهبه وقواعده الشرعية، ولا يمكن تحقيق التكامل والنجاح إلى بوجود هذه المساحة المتسعة من قبول الآخر».

خلال تدشينه حفل اليوم العالمي للربو في الرياض د. الفايز : ٧٠ % من المصابين بمرض الربو من الأطفال

المصدر: جريدة الرياض الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٤
<http://www.alriyadh.com/2011/06/13/article641299.html>

الرياض - نايف ال زاحم
أكد مساعد مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض للطب العلاجي الدكتور محمد الفايز أن ارتفاع معدلات مرض الربو في المملكة نتيجة العديد من العوامل التي ستتم مناقشتها خلال البرنامج العلمي، وقال إنه مما يؤثر في نفوسنا أن ٧٠ % من المصابين بهذا المرض هم الأطفال وهذا معاناة لهم ولنا جميعاً. مضيفاً في كلمته التي ألقاها خلال تدشينه صباح أمس الأحد حفل اليوم العالمي لمرض الربو تحت شعار (يمكنك السيطرة على الربو لديك) مستشفى الملك سعود للأمراض الصدرية أن صحة الرياض تدعم مثل هذه الفعاليات وخاصة الأيام الصحية الدولية والتي تهدف إلى نشر التوعية والتثقيف الصحي بين المرضى وأفراد المجتمع بكافة شرائحه ومن خلال جميع وسائل الإعلام المتاحة عن الأمراض واسعة الانتشار مثل الربو والسكر، وهي تهدف كذلك من خلال ما يصاحبها من برامج علمية رفيعة المستوى إلى تطوير مستوى الأداء للعاملين الصحيين من أطباء وتمريض وفنيين وغيرهم، وذلك للعمل على الحد من انتشار هذه الأمراض أو التخلص منها وتكثيف الجهود الرامية للحد منها .
بعد ذلك أقيمت كلمة اللجنة المنظمة ألقاها مدير مستشفى الملك سعود للأمراض الصدرية الدكتور أسعد بن مصطفى دمياطي ثم كلمة الدكتور مصطفى طيان ممثل منظمة الصحة العالمية بالمملكة .
وبعد ذلك بدأت أعمال الندوة العلمية متضمنة جلستين وخمس محاضرات طبية ألقاها عدد من أبرز المختصين في مجال الربو.

الانتحار هرباً من الضرب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٨

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110613/Con20110613426252.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

اتهمت أسرة فتاة الحرة الشرقية التي انتحرت مساء الجمعة الماضي بالقفز من نافذة في الطابق الرابع لمنزل أسرتها في المدينة المنورة، طليق المتوفاة بإساءة معاملتها والتعدي عليها بالضرب والتسبب في تردي حالتها النفسية، ما أجبر أشقاؤها على اصطحابها من بيت زوجها في القصيم وإحضارها لمقر سكن أسرتها في المدينة المنورة. وقال شقيق المتوفاة لـ«عكاظ»: قبل سبع سنوات ارتبطت شقيقتي بزوجها حين كانت في السابعة عشرة من عمرها، وأنجبت منه طفلتيها، وكان يتهمها بالجنون ما أصابها بالقهر وكان بنوي اصطحابها إلى مستشفى الأمراض العقلية، كما أن اقترانه بامرأة أخرى أدى لتدهور الحالة الصحية لشقيقتي مؤخراً».

وكشف شقيق المتوفاة أن شقيقته التي تحفظ القرآن، كانت تهذي باسم زوجها في اللحظات الأخيرة قبل أن تلقي بنفسها من نافذة الغرفة في الطابق الرابع في الشقة التي تقطنها الأسرة (بالإيجار)، حيث كانت تذكر اسمه وتطلب مقابلته وتذكر عبارات تشير إلى تعلقها به.

وفيما لا تزال جثة الفتاة محفوظة في ثلاجة الموتى في مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة، أشارت والددة المتوفاة في خطاب بعثته إلى إمارة منطقة المدينة المنورة تحتفظ «عكاظ» بصورة منه- إلى معاناة أسرتها وأطفالها من سوء المستوى المعيشي بعد خسارة زوجها (رجل الأعمال السابق) كل أمواله في تعاملات تجارية وفي سوق تداول الأسهم. يذكر أن والددة الفتاة عاشت في أمريكا ٢٤ عاماً، ثم تزوجت بـ(م.ب) والد الفتاة المنتحرة حين كان يدرس الهندسة في أمريكا، حيث نال شهادة الدكتوراه، وعادت لتعيش معه في المملكة طيلة ٢٨ عاماً مضت، أنجبت خلالها تسعة من البنين والبنات قبل أن تفقد أحدهم في ظروف مأساوية («عكاظ» - ١٠/٧/١٤٣٢ هـ).

وبحسب شقيق المتوفاة (أ.م) فقد جرى تشكيل لجنة لتقصي حال الأسرة وجرى إسكان عدد من أفرادها في شقة سكنية مؤقتة على نفقة المستودع الخيري، فيما لا يزال البحث جارياً عن مسكن لإيواء باقي أفراد الأسرة. وفيما استقبل أفراد الأسرة المعزين في مسكنهم خلال اليومين الماضيين، أبلغ «عكاظ» شقيق المتوفاة أن والدتها تعاني حالة نفسية سيئة بعد تلقيها نبأ وفاة فلذة كبدها في ظروف مأساوية، في حين مازال أشقاء الفتاة مترددين في كيفية إبلاغ والدهم بالفاجعة.

الفريق التوجيهي يت رأس وفد المملكة مشروع نزع الألغام على طاولة اجتماع مجلس المنظمة الدولية للحماية المدنية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٥
<http://www.alriyadh.com/2011/06/14/article641545.html>

الرياض - نايف آل زاحم
يت رأس مدير عام الدفاع المدني الفريق سعد بن عبدالله التوجيهي وفد المملكة المشارك في أعمال اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للحماية المدنية في دورته الرابعة والأربعين والتي تعقد في جنيف .
وأوضح الفريق التوجيهي قبيل مغادرته المملكة على رأس وفد رفيع المستوى من قيادات الدفاع المدني حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين على تعزيز التعاون مع أعضاء الأسرة الإنسانية في مجال الحماية المدنية ومواجهة الكوارث التي قد تحدث في جميع دول العالم، مشيراً إلى توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، بضرورة الانفتاح على كافة الجهود الدولية في مجال الحماية المدنية والدفاع المدني، والإسهام في تفعيل برامج التعاون وتبادل الخبرات للارتقاء بقدرات الدفاع المدني السعودي الفنية والبشرية لأداء مهامه داخل المملكة خارجها .
وأضاف الفريق التوجيهي أن المملكة من الأعضاء المؤسسين للمنظمة الدولية للحماية المدنية منذ عام ١٩٧٢م، وعضو دائم في المجلس التنفيذي للمنظمة، وأسهمت في دعم تنفيذ عدد كبير من البرامج المشتركة لتطوير آليات الحماية المدنية على المستوى الدولي، وتسعى من خلال هذا الاجتماع إلى مواصلة دورها الفاعل في هذا الشأن .
وعن جدوى أعمال الاجتماع والموضوعات التي سوف تطرح للمناقشة قال الفريق التوجيهي انه من المقرر أن يتم خلال اجتماع أعضاء المجلس التنفيذي الإجراءات الخاصة بمشروع المركز الإقليمي للمنظمة الدولية للحماية المدنية بمنطقة الشرق الأوسط، وسير العمل في مشروع نزع الألغام التي خلفتها الحروب والصراعات المسلحة في كل من لبنان واليوسنة، والاتفاق على برنامج الدورات التدريبية لأجهزة الحماية المدنية والدفاع المدني بالدول الأعضاء، بالإضافة إلى اختيار مسمى اليوم العالمي للدفاع المدني للعام المقبل، ومناقشة الميزانية العامة للمنظمة وعدد من الموضوعات الأخرى بناء على ما يطرحه ممثلو الدول المشاركة .
الجدير بالذكر أن الوفد يضم اللواء سليمان بن عبدالله العمرو مساعد مدير عام الدفاع المدني لشؤون العمليات، واللواء إسماعيل بدوي مدير إدارة التعاون الدولي، والعميد عبدالله بن حامد الأحمري، والعقيد صالح بن علي العايد، والمقدم د. ماضي بن حمود العتيبي.

الباحة: الحوار الوطني ينظم دورة حوارية لأعضاء هيئات الأمر بالمعروف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٥
<http://www.alriyadh.com/2011/06/14/article641565.html>

الباحة - عبدالرحمن الغامدي
نظم مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني أمس الأول دورة تدريبية في مهارات حوار « الآباء مع الأبناء » لأعضاء هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة الباحة والتي حضرها أكثر من (٣٠) عضواً بتقديم مدير عام فرع هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمنطقة علي بن صالح الشمراني وذلك في قاعة الأمير فيصل بن محمد التعليمية بالباحة وقدمها المدرب محمد بن علي يحيى وتخلل الدورة حقيبة تدريبية عن حوار « الآباء مع الأبناء » قدم من خلالها المدرب عدداً من النماذج التدريبية وورش العمل .
وأوضح المشرف على مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بمنطقة الباحة عبدالرحمن عطية أبو رياح أن هذه الدورة تأتي ضمن برامج المركز لهذا العام مقدماً شكره لفرع الهيئة على تجاوبه بالمشاركة في دورة الحوار متمنياً للجميع التوفيق.

أمانة جدة توجه بعدم منح تراخيص بناء منشآت الصرف الصحي دون موافقة وزارة المياه والكهرباء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٥
<http://www.alriyadh.com/2011/06/14/article641561.html>

جدة- صالح الرويس

أصدر الدكتور هاني بن محمد أبو راس أمين محافظة جدة توجيهاته إلى كافة الجهات المختصة بالأمانة والبلديات الفرعية وبلديات المحافظات بعدم إصدار أي ترخيص بناء لمحطات معالجة الصرف الصحي إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة المياه والكهرباء وذلك قبل إنشاء أي محطة معالجة خاصة .

ويأتي هذا التعميم بناء على الصادر من صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز - وزير الشؤون البلدية والقروية على ضوء ما رفعه وزير المياه والكهرباء لسموه الكريم بخصوص إلزام الشركات والمقاولين العاملين في مجال المياه والصرف الصحي والمسجلين لدى وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتأكد من حصول مالكي منشآت الصرف الصحي المزمع إنشاؤها على تصريح كتابي من وزارة المياه والكهرباء وذلك بناء على المرسوم الملكي الصادر برقم (٦/م) وتاريخ ١٣/٢/١٤٢١ هـ والذي يهدف إلى تنظيم مراقبة محطات معالجة مياه الصرف الصحي من خلال التحكم في نوعية المياه المعالجة لضمان الاستفادة القصوى منها وفق المعايير القياسية المعتمدة .

وفي ضوء ذلك يتم حصر كافة منشآت الصرف الصحي بالمملكة سواء القائمة أو الجديدة تمهيداً لتسجيلها ومراقبتها وإصدار التراخيص للجهات المالكة لها وفقاً لمعايير واشتراطات اللائحة التنفيذية لنظام مياه الصرف الصحي المعالجة وإعادة استخدامها والصادرة بقرار وزير المياه والكهرباء رقم (٢/٢٠٤) وتاريخ ١٣/٣/١٤٢٧ هـ.

الأرصاد - الأمانة والدفاع المدني: تقاريركم خاطئة... ولا تسريبات نفطية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277888>

جدة - أحمد العمري
عارضت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة أخيراً، التقارير المقدمة من أمانة محافظة جدة والدفاع المدني ضد إحدى محطات الوقود المتهمة بتسرب مشتقات بترولية منها إلى داخل أحد المشاريع الحيوية في المحافظة وبراأت المحطة المعنية من تهمة تسرب موادها إلى داخل «نفق» تعمل على تنفيذه «الأمانة» لأكثر من عامين.
وأكد وكيل الرئيس العام لشؤون البيئة بالرئاسة العامة للأرصاد الدكتور سمير بن جميل غازي في خطاب بعث به إلى أمانة جدة (حصلت «الحياة» على نسخه منه) أن الرئاسة أجرت كشفاً على المحطة البترولية الواقعة في حي العزيزية على شارع الأمير محمد بن عبدالعزيز (التحلية)، واتضح بعد الاختبارات البيئية عدم وجود أي تسريبات من الخزانات الأربعة الموجودة في المحطة إلى داخل النفق، إذ إن الخزانات الخاصة بينزين «٩١» و «٩٥» بحالة جيدة ولا ينتج منها أي تسريبات.
وأمام ذلك رفضت «الأمانة» عودة المحطة للعمل ما لم تعالج مسألة التسريبات البترولية، الأمر الذي تكبد مالكيها خسائر كبيرة على رغم وجود خطاب رسمي من «الأرصاد» يفيد بعدم وجود أي تسريبات بترولية من محطته إلى الخارج، إذ جدد مدير الأنفاق والجسور المهندس وديع أبو الحمائل تأكيده بأن التسريبات النفطية إلى النفق هي السبب الرئيس في تأخر المشروع،
وتساءل مالك المحطة عن مبررات وكالة المشاريع والتعمير ممثلة في الإدارة العامة للجسور والأنفاق ومقاول المشروع في تعطيل العمل، واتهامه بالتسبب في تأخير إستكمال المشروع على رغم تبرنته وفق التقارير الرسمية، بشأن وجود تسريبات نفطية من محطته.
وكان تقرير شدد على أن معالجة تسريبات الوقود سواء من خزانات المحطات أو التمديدات أو الخدمات الملحقة بالمحطة تندرج ضمن اختصاصات «الأمانة»، والتأكيد على الأمانات والبلديات الفرعية بأنه في حال عدم إمكان تحقيق محطات الوقود للاشتراطات البيئية والصحية الواردة بلانحة محطات الوقود والتشحييم وما ورد بدليل مواصفات الحاويات والخزانات وشروط التشغيل والتخزين الموقت للزيوت المستعملة وعدم تصحيح ملاك تلك المحطات وضعها، يتم إغلاقها بعد إنذار مالكيها بالتنسيق مع إمارة المنطقة.

الفالح: قوانين الغذاء والدواء هشة!

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277910>

بشيء من الانزعاج، يبيث الدكتور خالد الفالح أسئلته لـ «الحياة»، وهي تحمل في جوفها سخطاً مبطناً على «هيئة الغذاء والدواء»، التي يحملها القسم الأكبر من مسؤولية استئراء «حليب الأطفال الاصطناعي» في السعودية «إلى متى ستستمر هيئة الغذاء والدواء بترخيص حليب أطفال جديد كل ٣ و ٦ أشهر؟! وإلى متى سنبقى من دون مختبرات عالمية نتمكن من خلالها من معرفة هل هذا الحليب يتوافق مع المعايير العالمية أم لا؟! والسؤال الكبير إلى متى ستبقى قوانين الهيئة في ما يتعلق بحليب الأطفال هشة؟!»، ويضيف: «حليب الأطفال حديثي الولادة يجب أن يحتوي على مواد تساعد في نمو جسد الطفل وعقله كالبروتينات والكربوهيدرات وفيتامين (أ) وفيتامين (د)، لكن هيئة الغذاء والدواء تقيس فقط المواد الكبيرة في الحليب (الكربوهيدرات والبروتينات)، إذ لا يوجد عندها تقنين محدد للكمية التي يجب أن يحتويها الحليب من فيتامين (أ) أو (د) أو مادة السيليوم والكولين المسؤولة عن نمو عقل الطفل، وحتى إن وجد قانون فإنه غير معمول به لأنه لا يمكن تطبيقه، فنحن لا نملك مختبرات متخصصة في قياس تلك المواد الصغيرة الضرورية، بدقة عالية.»

مؤكد أن أنواعاً كثيرة من حليب الأطفال الاصطناعي تدخل إلى السوق ببسر وسهولة، ولا أعلم كطبيب أطفال، ولا تعلم هيئة الغذاء والدواء، ولا أي منظمة أخرى هل هي مطابقة للمعايير العالمية أم لا؟!».!

وكشف المشرف على كرسي أبحاث حديثي الولادة بجامعة الملك سعود الدكتور الفالح أنهم قدموا قبل عام مقترحاً لـ «الهيئة» في هيئة بحث علمي ينقسم إلى جزأين، الجزء الأول يتمثل في القيام بتحليل كل أنواع الحليب الاصطناعي الموجود في السوق السعودية في مختبر عالمي «حتى نتأكد من جودة وسلامة محتواها.. والجزء الثاني عبارة عن مقارنة منتجات الحليب الاصطناعي الأكثر انتشاراً في المملكة من ناحية أنها ملائمة للجهاز الهضمي للأطفال وأنها أكثر تأثيراً من ناحية الإمساك والاستفراغ والمغص، وما هو الحليب الأكثر تقبلاً لدى الأطفال.. وذهبت بنفسى إلى «الهيئة» بصفتي «ممثلاً لكرسي أبحاث الأطفال حديثي الولادة»، ورئيس الجمعية السعودية لطب حديثي الولادة الدكتور صالح العليان وعضوان من الجمعية السعودية للجهاز الهضمي للأطفال، والتقينا رئيسها التنفيذي الدكتور محمد الكنهل ووعدنا خيراً، وانتظرنا قرابة الشهرين ثم عدنا وكررنا الزيارة وشرحنا لهم المشروع البحثي مرة أخرى ووعدونا أيضاً خيراً، لكنهم لم يتحركوا خطوة واحدة حتى الآن، ولا نعلم لماذا.»

ولأن الزيارتين إلى هيئة الغذاء والدواء لم تحركا ساكناً، فقد الدكتور الفالح وفريقه الأمل منها، وقدموا مشروعهم لجامعة الملك عبدالعزيز، منذ أسابيع، وما زالوا في طور الانتظار.

وعن ظنونه التي تراوده بشأن تجاهل «الهيئة» لبحثهم العلمي، قال الدكتور خالد: يبدو أن جهودهم منصبة على المياه المعدنية، وتركيزهم على الأمور الأقل أهمية بكثير من حليب الأطفال، وكأنهم غير معنيين بحليب الأطفال، وكل اختياراتهم وتحذيراتهم تنصب على مادة «الملايين» التي تطالعنا بها بيانات «الهيئة» الصحافية بين فترة وأخرى، لكن ما يتعلق بمحتوى الحليب الغذائي، أو سن قوانين صارمة لإجازته للبيع والتداول، أو دعم المشاريع التي من شأنها تطهير الصيدليات من جل أنواع الحليب التي بلا فائدة، فإن الهيئة تلزم الصمت، ولا تتحرك قيد أنملة.»

ويستطرد: «نحن نعلم أن هيئة الغذاء والدواء هيئة ناشئة وجديدة وربما يطلب منها أكثر من قدرتها، لكن في إمكان «الهيئة» أن تستعين بالأكاديميين في الجامعات وأن تدعمهم كي يحملوا معها جزءاً من الرسالة ويحملوا جزءاً من تبعاتها.»

تجمعن أمام الوزارة

١٠٠ معلمة بديلة يطالبن بالترسيم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110614/Con20110614426449.htm>

مريم الصغير - الرياض

شهد مبنى وزارة التربية والتعليم في الرياض أمس تجمعاً لأكثر من ١٠٠ معلمة بديلة قادمات من جميع مناطق المملكة يطالبن بترسيمهن وفق ما جاء في الأمر الملكي القاضي بتثبيت المعلمين البدلاء على وظائف تستحدث لهم. وقالت أمل المطيري لـ«عكاظ» باسم زميلاتها إن عقد البديلة ليس كأي عقد فهو مربوط بمدى الحاجة لها وعلى حسب إجازات الأمومة المقدمة من زميلاتها المعلمات فقد يتعاقد معها شهراً أو شهرين وقد تصل إلى ستة أشهر على حسب الحاجة لذا لا يمكن اشتراط تواجدها على رأس العمل للترسيم، تقول المطيري: رغم الظلم الحاصل في عقد البديلة صبرنا وتحملنا لحاجتنا إلى العمل فالبديلة لا إجازة لها حتى ولو لمجرد يوم إجازة الخميس والجمعة تخصم من الراتب حتى إجازات المكرمة الملكية واليوم الوطني تخصم من رواتبنا إحدى الزميلات كانت في إجازة وضع وتغيبت ١٢ يوماً فقط ومع ذلك خصمت الأيام من راتبها.

وأضافت المطيري، كما أن هناك حالة لمعلمة أخرى تعرضت لحادث وأتت بما يثبت ذلك ومع هذا خصم عليها حتى أن زميلة أصيبت بانفلونزا الخنازير لم تحسب لها إجازة مرضية وخصمت الأيام من راتبها وتضطرد أمل وتحملنا وصبرنا ولكن أن نحرم من التثبيت لأننا لسنا على رأس العمل فهذا لن نسكت عليه فنحن معلمات بديلات مما يزيد على عشر سنوات وعملنا بديلات ما يزيد على السبع مرات وعندما يأتي الترسيم يأتون بمعلمات لأول مرة يعملن بديلات ويرسمونهن معللين ذلك بأنهن على رأس العمل كيف يكون ذلك ونظام البديلات لا يحصر بتاريخ معين فهو يتم عن طريق المفاضلة وبحسب غيابك وحضورك فهي قائمة لا تتغير ولا تخضع لتاريخ معين رغم أن أمر خادم الحرمين الشريفين واضح وصريح وهو الأمر بتثبيت البديلات على وظائف تستحدث لهن ولم يحدد الأمر من هي على رأس العمل من غيرها.

كما عبرت المطيري عن أملها في أن تحل مشكلتهن حيث قالت: أتينا لنسمع ما يشفي صدورنا ويطمئننا ولكن قابلنا مدير الشؤون الإدارية والمالية الأستاذ صالح الحميد بكثير من التحفظ وطلب منا أن نكتب خطاباً للمقام السامي ووعدنا أن يوصله بنفسه وتكلم عن الوظائف الجديدة وعن خير قادم وقال إننا قد نجد فرصة في برنامج جدارة فهو لمن هم لسن على رأس العمل.

من جانب آخر تقدمت اليوم مجموعة من المعلمات بشكوى لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض ضد بعض المسؤولين في وزارة التربية والتعليم الذين أساءوا واستقبلهن السبت الماضي بتاريخ ٧/٢ حين ذهبن للوزارة للمطالبة بحقوقهن وقلن في شكواهن إن المسؤولين لم يحاولوا النزول إليهن واستماع شكواهن ومحاولة إيجاد الحلول لهن، وذكرت أم يزن إحدى مقدمات الشكوى أن ما فعله مسؤولو الوزارة مع المعلمات غير لائق وتعدده سوء استغلال للمنصب من بعض المسؤولين الذين لا يستحقون ما أوكل لهم من أمانات، وقد تواصل مكتب الأمير سلمان مع المعلمات وأبلغهن أن الخطاب في طريقه ليد الأمير سلمان، كما تحدثت المعلمات عن نيتهن في التوجه للأمير سلمان وبث شكواهن له شفاهة بعد عودته بإذن الله.

مناقشة آلية تفعيل دور مدارس السجون في القصيم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٥
<http://www.alriyadh.com/2011/06/14/article641574.html>

بريدة - خالد المقيطيب

ترأس الأستاذ سليمان الفايز مساعد مدير عام التربية والتعليم للشؤون التعليمية بالقصيم رئيس لجنة متابعة تفعيل دور مدارس السجون في إصلاح النزلاء، الاجتماع التنسيقي الدوري للمجلس التعليمي لمدارس سجن بريدة، بحضور العقيد محمود الغفيلي مدير سجن بريدة، وذلك في القاعة الرئيسية لمبنى الإدارة العامة للتعليم .
وتم بحث مسيرة اللجنة المشكلة والمناشط التي قامت بها، والطموحات والآمال التي يسعى من خلالها فريق العمل لتأكيد الدور التهذيب والإصلاحي للسجون، بوصفها إصلاحيات تقدم البرامج التربوية الهادفة التي تقوم السلوكيات غير المرغوب بها، والتي وقع فيها نزلاء السجون .
وتناول الفايز آلية حث نزلاء السجون على الالتحاق بالمدارس التابعة للسجون، وتوضيح أهمية التعليم لهم، وذلك قبل بداية العام الدراسي بوقت كافٍ، وتذليل كافة العقبات والصعاب التي قد تتسبب في عدم التحاقهم في تلك المدارس .
مشيراً إلى أن للتأكيد على حسن اختيار الهيئة التعليمية للمدرسة من مدير ووكيل ومرشد ومعلم له دور كبير في تحقيق الهدف المنشود للأدوار الخاصة لمثل تلك المدارس .
وبحث الفايز مع كافة الأعضاء عدداً من الترتيبات الخاصة التي تسير عليها مدارس السجون والإصلاحيات في تواصلها مع القطاعات الحكومية والجهات ذات العلاقة، دون الإشارة إلى طبيعة تلك المدارس، بما يضمن الخصوصية التي يعيشها الطالب خلال نزوله السجن، ويحقق له الأمان والأطمئنان بعودته القريبة كعضو طبيعي وفاعل في المجتمع .
وأكد الفايز على أن إدارة التعليم بالقصيم تولي اهتماماً كبيراً لتلك الفئة بالتعاون والمساندة الإيجابية من قبل مسؤولي إدارة السجون بالمنطقة، حيث يتم وضع الترتيبات اللازمة وخلق بيئة تربوية داخل السجون ودور التوقيف من أجل ضمان استمرارية المحكوم عليه أو الموقوف في التحصيل العلمي وإظهار مدى حرص المؤسسة التعليمية الحكومية على مستقبله بما ينعكس إيجاباً على تجاوزه النفسي، وتجسيداً للدور المحوري والرسالة السامية لوزارة التربية والتعليم .
وقد استعرض الأعضاء عدداً من المحاور المدرجة على جدول الأعمال، وفي مقدمتها بحث الاستعداد للبرامج الصيفية الخاصة بنزلاء السجون، تحت مسمى (النادي الصيفي) (والمقترح الزمني لذلك، وفقاً للبرامج والمناشط المتفق على تطبيقها، وما يتخللها من دورات تدريبية من قبل الجهات التعليمية ذات العلاقة، كغدارة النشاط الطلابي، وإدارة التوجيه والإرشاد، وإدارة التوعية الإسلامية، بالإضافة إلى بحث استهداف القطاع الخاص ورجال الأعمال، لدعم البرامج والمناشط المقامة خلال العام.

منوهين بالدعم الذي يجده من خادم الحرمين.. قضاة

ومحامون ل الرياض:

مليار ريال للقضاء دعم جديد لمرافقه ويحدث نقلة نوعية لأدائه

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٥

<http://www.alriyadh.com/2011/06/14/article641599.html>

متابعة - حمد الجمهور

شهدت وزارة العدل الاسبوع الماضي توقيع عقد لإنشاء عدد من المحاكم، وكتابات العدل في مختلف المناطق بالمملكة في اضمخ مشاريع تشهدها الوزارة طوال تاريخها حيث وقع وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى عقد إنشاء مجموعة من مباني المحاكم وكتابات العدل ضمن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء بقيمة مليار ومئتين وأربعة وعشرين مليون ريال، حيث يتضمن إنشاء ٣٢ مبنى للدوائر الشرعية في مختلف مناطق المملكة ضمن خطط الوزارة لإنشاء صروح العدالة على أحدث طراز .

وبحسب الدكتور العيسى: "فإن المشروع يتيح للعاملين والمراجعين سرعة إنهاء معاملاتهم، حيث إن هذه المباني مصممة ومشيدة على أحدث الطرازات، ومزودة بجميع التقنيات وكل ما يحتاج إليه المراجعون لإنهاء قضاياهم، كما ركز على البنية التحتية ولا سيما في الجوانب التقنية وأخذ الوقت الكافي لاستطلاع دور القضاء على المستوى العالمي، وعرض التصميم والمخططات على العديد من المختصين والخبراء والمعنيين ."

ونوه عدد من اصحاب الفضيلة القضاة والمحامين بالدعم الذي يجده مرفق القضاء من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ايده الله وحرصه المستمر على تطوير المرفق القضائي عبر اطلاق مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء وتخصيص ٧ مليارات ريال لدعم مشروع التطوير .

وقالوا في تصريحات للرياض: ان النهضة الشاملة التي تعيشها المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين حفظه الله شملت مختلف القطاعات وبخاصة المرفق العدلي حيث يشهد مرفق القضاء تطورا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة بفضل الدعم المستمر من القيادة الرشيدة .

واستلوا في احاديثهم بالنقلة الكبيرة التي تشهدها العدل في كافة الخدمات المقدمة للمواطن والمراجع للدوائر الشرعية وتوجه الوزارة لإنشاء مباني جديدة للمحاكم وكتابات العدل في اكبر مشروع تشهده الوزارة لإنشاء المباني المناسبة لمرافق القضاء بمبالغ تجاوزت مليار ومئتي مليون ريال لتوفير البيئة العدلية المناسبة .

مشاريع لإنشاء ٣٢ صرحا قضائيا

وقال القاضي الدكتور عبد الله القرني ان المشروع الجديد الذي تم توقيعه لتنفيذ 32 من الدوائر الشرعية من المحاكم وكتابات العدل في مختلف المناطق، هو دعم جديد لمرفق القضاء من لدن حكومتنا الرشيدة التي اولت القضاء جل العناية والرعاية ودعمت مشاريع القضاء وتخصيص الاموال الطائلة لتنفيذ مشاريعه وهذه المشاريع الجديدة خطوة كبيرة تضاف للخطوات التطويرية التي تعيشها الوزارة نتمنى ان تستمر حتى تصبح كافة الدوائر الشرعية التابعة لوزارة العدل في الصورة المثلى التي يجب ان تكون عليها دور القضاء لتحقيق توجهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ايده الله وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني حفظهما الله ونتمن للوزير العيسى العمل المبارك الذي يسعى ويعمل بكل جد لتطوير العدل ومرافقها .

من جانبه اكد المحامي والمستشار القانوني كاتب الشمري ان المشاريع التي تنفذها وزارة العدل هي امتداد لعناية الدولة بمرفق القضاء والعناية به وتحقيق التطور في كافة مرافقه وتشبيد المرافق العدلية وفق الاطر المطلوبة التي تحقق العدالة وتعمل على سرعة الانجاز ودقته وتهيئة المكان المناسب، للنظر في القضايا وسرعة انجازها وازداد المحامي الشمري ان وزارة العدل قطعت مراحل كبيرة في تحقيق استراتيجيتها القضائية التي تهدف لتطوير العمل القضائي والتعامل مع

التقنية في سبيل التطوير وانتهاء المعاملات والتي كان اخرها ما اعلنته الوزارة من الاعتماد على التقنية عبر موقعها الالكتروني لتحديد المواعيد القضائية في المحاكم دون الحاجة للحضور لمقر المحكمة .
وهذه في نظري من الانجازات الكبيرة التي حققتها الوزارة وننتطلع الى المزيد من النجاحات باذن الله التي تسهم في خدمة المواطن وتسهل عليه الاجراءات .

وقال الدكتور سعد بن حمدان الوهيبي رئيس المركز الاستشاري للتدريب القانوني ان الدعم الكبير من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ايده الله للمرفق العدلي كان من الاولويات التي اعلنها خادم الحرمين ودعمها عبر اطلاق مشروعه ايده الله لدعم مرفق القضاء وتخصيص ٧ مليارات ريال لدعم مرفق القضاء والنهوض باداء القضاء وتطوير اسلوب العمل القضائي من خلال تاهيل القضاة وكتاب العدل ومعاونيهم من اجل تقديم الخدمات القضائية للمراجعين بشكل اسرع وتسهيل اجراءات التقاضي وهذا هو الذي يلمسه الكثير من المراجعين في تسهيل الاجراءات وتطوير العمل والتسهيل على المراجعين في كثير من الاجراءات بمتابعة الوزير الدكتور العيسى الذي وقع بالامس اكبر مشروع لمباني الدوائر الشرعية سيتم انشاؤها في مختلف المناطق بالمملكة وهذه خطوة كبيرة لوزارة العدل لتحقيق مشروع خادم الحرمين لتطوير القضاء نتمنى ان تستمر هذه المشاريع التطويرية التي تصب في صالح القضاء والمستفيدين منه ونطالب بالاستمرار في اختصار الاجراءات بشكل مستمر لصالح المراجعين والتيسير عليهم.



أمانة مكة تحوط ضد انتحال شخصية مندوب هندسي بـ البطاقة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277897>

جدة - منى المنجومي
تحوطت أمانة العاصمة المقدسة احترازياً أخيراً، ضد انتشار ظاهرة انتحال شخصية «مندوب مكتب هندسي»، إذ قررت إصدار «بطاقة تعريفية» بهدف تقنين عملية مراجعة المندوبين. وقال مصدر مطلع لـ «الحياة»: «إن أمانة العاصمة المقدسة لاحظت من جانب عدد من المختصين العاملين فيها كثرة المراجعات من مندوبي المكاتب الهندسية لإنهاء إجراءات المعاملات، حيث سجلت مراجعة شخص واحد لمعاملات أكثر من مكتب، مشيراً إلى أن الأمانة رصدت ملاحظات عدة تخالف التعليمات الرسمية التي تقضي بقصر أعمال التعقيب لدى الجهات الحكومية على المواطن ومنع غير السعوديين من مزاوله هذه المهنة.
وأوضح المصدر أن أمانة العاصمة المقدسة فرضت شروطاً لمراجعة المندوب الهندسي، إذ حصرت جميع أعمال التعقيب للمعاملات الخاصة بالمكتب على المندوب الإداري، مع التأكيد على أن يكون سعودي الجنسية، وكذلك قصر أعمال التعقيب لمندوب المكتب الفني على المعاملات الفنية التي تطلب الجهة المعنية بالأمانة فيها حضوره وعدم السماح له بالمراجعة في غير ذلك.
وأضاف: «أكدت الأمانة على جميع الجهات المعنية بالتعامل المباشر مع المكاتب الهندسية بالأمانة، ضرورة الالتزام بالتأكد من شخصية مندوب كل مكتب وطلب إبراز البطاقة التعريفية المسلمة له، مع الحرص على التعامل مع كل مندوب وفقاً لما حددت له من مهمات، وكذلك الرفع للإدارة المعنية عن أي مكتب هندسي يخالف ذلك».

أعلن عن وقف خيري للأبحاث الزراعية بمليوني ريال صالح كامل: استثمارات الأسهم والعقارات سببت الفوضى والبطالة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٥
<http://www.alriyadh.com/2011/06/14/article641732.html>

حائل - خالد العميم

اعلن رئيس الغرف الاسلامية، رئيس مجلس ادارة غرفة جدة صالح عبدالله كامل عن مساهمته بمليوني ريال لانشاء وقف خيري للأبحاث الزراعية يكون تحت مظلة الغرفة التجارية .
واكد كامل ان النشاط الزراعي اهم الاستثمارات ووصفه بأنه افضل من الاستثمار الصناعي .
وشدد خلال لقائه المفتوح مع رجال الاعمال والمسؤولين بمنطقة حائل على الانتاج الزراعي من خلال تكثيف منظومة الابحاث العلمية الدقيقة والرصينة وتفرد كل منطقة بميزة الاتجاهات الزراعية .
ورحب بتوجهات وزارة العمل من خلال جهود وزيرها المهندس عادل فقيه في برنامج نطاقات، مبينا ان البرنامج مميز اذا كان فاعلا في القضاء على التستر الحاصل، معتبرا هذه الظاهرة جريمة كبيرة ترتكب بمقدرات الوطن من نواح امنية واقتصادية واجتماعية حيث ادت الى انتشار البطالة بين الشباب والفتيات، مشيرا الى اجتماع قريب يجمع غرفة جدة بوزير العمل لبحث البرنامج والتستر .
واعلن كامل ان مجلس غرفة حائل عرض عليه انشاء شركات جديدة في المنطقة لدعم الشباب، مؤكدا دعمه لهذا التوجه لانه طريق التنمية المعاصرة. معتبرا سوق الأسهم استثمارا طفيليا ليس له قيمة، وان وسائل الاعلام وراء انجرار الكثير من الناس للسوق والعزوف عن انشاء الشركات التي تعد اهم الخيارات الاستثمارية في الوقت الحالي .
واكد كامل ان انشغال الكثير بسوق الاسهم ووضع العقارات سبب فوضى كبيرة مما اوجد بطالة هائلة تهدد اقتصاد الوطن لانها لا تدار بالصورة المأمولة، مما صرف المجتمع عن الاقتصاد الحقيقي والذي يحقق رضاهم .
ووصف نظام التاشيرات الراهنة بالعقيم الذي اعاق التنمية ويحتاج الوضع الى وقفة صارمة من المسؤولين والعمل بموجب اللوائح والتوجيهات السامية التي اعلنت في هذا الصدد. واضاف أن نظام ساهر جاء وفق تعليمات مشددة وساهم في تقليص الحوادث، مستغربا وصف الاعلام له بأنه جريمة، مؤكدا انه مساهم في النظام كمتعهد فقط تحت مظلة الحكومة. واعتبر تمويل المنشآت الصغيرة من اهم واجبات الغرف السعودية مطالبا عدم اقتصاره على المال لأن الامر يحتاج الى تدريب وتأهيل الشباب والاخذ بعقولهم وتنمية خبراتهم .
وشدد كامل على التعاون الكبير في محور الاسر المنتجة ووضع خطوات تواكب طبيعة المرحلة وتساعد كافة الاسر لان تكون اسر منتجة وقادرة على احتواء متطلبات الحياة لتكون عضوة نافعة في المجتمع وتكون قادرة على الانتاج والتسويق، مؤكدا تكلفه بدفع 50 مليون ريال لصالح الانشطة الاجتماعية المنتجة لانها جزء مهم من مخرجات مجتمعنا .
واقترح كامل وجود توأمة بين غرفة حائل وغرفة جدة بحيث يتم التعاون من خلال مركز تنمية الأعمال الذي تتلاقح فيه الأموال والأعمال وتكون غرفة حائل شريكا استراتيجيا للبحث عن تمويل للفرص الاستثمارية في حائل ويتم العمل على توقيع مذكرة تفاهم بين الغرفتين في اقرب فرصة.

منع قاضٍ من نظر قضية لرفضه تنفيذ توجيهات الاستئناف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110614/Con20110614426445.htm>

محمد طالب الأحمدى - المدينة المنورة
منعت الدائرة الجزائية الثالثة في محكمة الاستئناف في مكة المكرمة قاضيا في المحكمة الجزئية في المدينة المنورة من النظر في قضية بعد رفضه للاستجابة لتوجيهات محكمة الاستئناف، وإصراره على تنفيذ حكم قرره في مكتبه القضائي، وأصدر رئيس محكمة الاستئناف ورئيس الدائرة الشيخ عبدالله بن محمد الهويل قرارا برقم ٣/٥/ن/ج (حصلت «عكاظ» على صورة منه) بنقض الحكم، والتهميش على ضبط القضية، وإحالتها إلى قاضٍ آخر، جراء رفض القاضي الامتثال لتوجيهات محكمة الاستئناف.

وجاء القرار بعد إصرار القاضي (ع.ح.ط) على جلد شيخ معارض السيارات في المدينة السابق وابنه ٤٠ جلدة لكل منهما، وتنفيذ حكم الجلد أمام مبنى المديرية العامة للشؤون الصحية السابق في طريق المطار النازل، أثناء انصراف الموظفين من أعمالهم، بتهمة «اتخاذ طرق غير نظامية في تحصيل أقساط متأخرة عن قيمة شراء سيارة» («عكاظ» - ١٤/٨/١٤٣١ هـ).

ونفذت إدارة المحكمة الجزئية في المدينة قرار الاستئناف، وأحالت القضية إلى القاضي (س.ع.ع)، حيث حكم بصرف النظر عن الدعوى، فوافقت محكمة الاستئناف على الحكم رغم إبداء المدعي عدم قناعته بحكم القاضي الثاني، وجاء ذلك بسبب انعدام وجود قرائن تدين شيخ المعارض وابنه، ورفض المدعي أخذ اليمين عليهما.

ودارت مداوالات الجلسة لدى القاضي الآخر في المحكمة بين المدعي عليهما شيخ المعارض وابنه، والخصم الذي أقام الدعوى ضدتهما والمدعي العام، حيث قال المدعي «كنت خارجا من عملي بعد صلاة الظهر، فحضر عندي المدعي عليهما كل بسيارته، فتوقف أحدهما أمام السيارة والثاني خلفها، لكون المدعي عليه الأول (شيخ المعارض) يطالبني بمبلغ مالي، فحاولت الهروب منهما، فصدم ابنه سيارتي، فخفت منهما، وترجلت وهربت منهما وأنا حافي القدمين، فطاردني ابنه على قدميه ووالده بسيارته وهو يقول (والله العظيم لأدعسك)، فوقفت من التعب، فمسكاني وربطاني بشماغ، وأخذنا جوالي مني وأركباني في سيارة شيخ المعارض بالقوة».

ورد شيخ المعارض وابنه لدى القاضي ومندوب هيئة التحقيق والإدعاء العام بقوله «ما ذكره المدعي غير صحيح، والواقع أنني أطلبه في الحق الخاص بمبلغ مالي بموجب صك شرعي، وصدر عليه أمر قبض لتنفيذ الحكم الشرعي، ولم يحضر لجهة التنفيذ، وفي يوم الحادثة كنت في مراجعة الشؤون الصحية ومعني ابني، كل واحد بسيارته، وعند خروجنا شاهدت سيارة المدعي في الحق الخاص، فتوقفنا ننتظر خروجه، فلما حضر ركب في سيارته واتجه نحونا، ولما شاهدنا حاول أن يرجع فارتبك وصدم سيارة ابني، ثم أوقف سيارته وترجل وهرب، وبعد خمس دقائق رجع، فكلمناه وأخبرناه أننا اتصلنا على دوريات الأمن، فركب معنا في سيارتي بطووعه واختياره ولم نقم بمطاردة المدعي في الحق الخاص ولا مضايقته».

الأحوال المدنية تتيح للمرأة تسجيل أو تعديل حالتها الاجتماعية ومهنتها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277817>

الرياض - سحر البندر

كشف المتحدث باسم وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية محمد الجاسر عن تعديلات على اللائحة التنفيذية الجديدة للأحوال المدنية التي ستطبق مطلع شهر رمضان المقبل، تشمل السماح للمرأة بالتبليغ عن «تسجيل» مولودها، مضيفاً أن المواطنة التي تحمل بطاقة هوية وطنية لها الحق في التقدم بطلب تسجيل أو تعديل حالتها الاجتماعية ومهنتها، والحصول على صورة من القيود المسجلة في سجلات الأحوال المدنية لها أو لزوجها أو أحد أصولها أو فروعها. وقال الجاسر لـ «الحياة»: «إن اللائحة التنفيذية الجديدة نصّت في مادتها (٨٣) على أن أم المولود مكلفة بالتبليغ عن المواليد إضافة إلى الفئات المنصوص عليها في المادة (٣٣) من النظام التي تنصّ على أن الأشخاص المكلفين بالتبليغ عن مواليدهم هم والد الطفل إذا كان موجوداً، أو الأقرب درجة من الأقارب الذكور القاطنين في المنزل نفسه أو غير القاطنين، أو عمدة المحلة، أو شيخ القبيلة، أو الحاكم الإداري في القرية، أو المركز، أو أي شخص تنصّ اللائحة التنفيذية على مسؤوليتهم بحسب الترتيب المسبق».

وتحدث عن توسّع في المهام الموكلة للأقسام النسوية وفق خطة تراعي حاجة المواطنات وتوفير متطلبات تقديم الخدمة. وتابع: «لا يقتصر اهتمام الأحوال المدنية بالمرأة من خلال المهام الموكلة للأقسام النسوية على إصدار البطاقة وتيسير حصولها عليها، بل يتعداه إلى إتاحة المجال للمرأة التي تحمل بطاقة هوية وطنية بالتقدم بنفسها للقسم النسوي بطلب تسجيل أو تعديل حالتها الاجتماعية ومهنتها، والحصول على صورة طبق الأصل من القيود المسجلة في سجلات الأحوال المدنية لها أو لزوجها أو أحد أصولها أو فروعها».

وأشار إلى أن موظفات الأحوال المدنية خضعن لبرامج تدريبية مكثفة في مجال أنظمة الأحوال والحاسب وتقنية المعلومات والسلوك الإداري لتطوير مهاراتهم وقدراتهن وتحقيق الجودة في الخدمات المقدمة كما وكيفاً. وشدد الجاسر على أهمية أن توفر الجهات المعنية نساء يتولين المطابقة والتأكد من أن بطاقة الهوية الوطنية تعود للمرأة التي تتقدم بطلب الخدمة، لأن البطاقة تعتبر إثباتاً رسمياً معتمداً لدى الجهات الرسمية كافة والبدل الحديث لبطاقة الأحوال المدنية، لافتاً إلى أنها بطاقة ذكية تُعرّف بالمواطنة، وصممت لتستوعب عدداً من الخدمات التي يمكن أن تُضمّن في بطاقة واحدة، وتشمل البصمة وصورة لوجه المرأة، وهي بذلك تحول دون انتحال شخصيتها، ودون التلاعب الذي تواجهه بعض الجهات وتكون نتيجته تقديم خدماتها لغير المستحقات لها.

ونوّه إلى أن بإمكان المواطنة تبديل بطاقة الأحوال المدنية التي لم تنقُص مدة تجديدها ببطاقة الهوية الوطنية بعد حجز موعد لمراجعة أقرب قسم نسوي، وتصدر لها البطاقة بعد استكمال جميع الإجراءات وتعبئة النماذج المطلوبة، أما من تطلب بطاقة الهوية الوطنية ولم يسبق لها الحصول على بطاقة الأحوال المدنية فتلتزم بشروط منشورة في البوابة الإلكترونية للأحوال المدنية، ومن أهمها أن يكون عمرها ١٥ عاماً.

وذكر المتحدث باسم «الأحوال المدنية» أن الإقبال على بطاقة الهوية الوطنية يزداد منذ بدء إصدارها عام ١٤٢٢ هـ، وهو ما واكبته الأحوال المدنية بإجراءات شملت التوسّع في افتتاح الأقسام النسوية الملحقة بفروع ومكاتب الأحوال المدنية التي ازدادت من ٥ أقسام نسوية عام ١٤٢٢ هـ إلى ٢٠ قسماً حالياً، مؤكداً افتتاح مزيد من الأقسام النسوية مستقبلاً، وإتاحة المجال للمرأة المقيمة في مدينة لا يوجد فيها قسم نسوي للحصول على البطاقة من أقرب قسم نسوي لها أو أي قسم آخر ترغب في التقدم له في ظل إجراءات ميسرة تراعي قدومها من مدينة أخرى، كما سيتم تقديم الخدمة للمواطنات اللاتي لا تتوافر في محافظاتهن أو المراكز التابعة لها أقسام نسوية من خلال وسائل حديثة اعتمدتها الأحوال المدنية تشمل المكاتب والعربات والكاميرات المتنقلة.

يذكر أن الأحوال المدنية أطلقت أخيراً وحدات متنقلة على شكل حقائب لتقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى ومن يتعذر حضورهم إلى مقارها.



نزيلات سجن جازان يبتهجن بأمر وزير الداخلية في الإفراج

عنهن

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٥
<http://www.alriyadh.com/2011/06/14/article641736.html>

جازان - رؤى مصطفى، موسى الكليبي
ررفت نسائم الأمل والتفاؤل صباح أمس بعنبر النساء بشعبة السجن العام بمدينة جازان واكتست وجوه عشرات النزيلات من مختلف الجنسيات بمظاهر البشر وعلامات الارتياح ابتهاجاً بشمولهن بقواعد العفو الاستثنائي الذي أصدره صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز (حفظه الله) (تقديراً لأوضاعهن الاجتماعية وبما يضمن لهن سرعة العودة إلى أوطانهن قبل حلول شهر رمضان المبارك .
ووفقاً لرئيسة القسم النسائي بلجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم (تراحم) بمنطقة جازان عائشة بنت شاكر الزكري فمن المتوقع أن تستفيد من هذا العفو الكريم أكثر من ٤٠ نزيلة تقريباً من المحكومات والموقوفات على ذمة قضايا متنوعة من الجنسيات اليمنية والاندونيسية والإثيوبية .
مؤكدته بهذا الصدد على الأبعاد الإنسانية لهذا القرار الحكيم بما يمثله من فرصة حقيقية لهؤلاء السجينات للتوبة ومراجعة النفس والندم على ما بدر منهن والعزم على عدم الوقوع مرة أخرى في براثن الجريمة ومواطن الشبهات منوهة بجهود اللجنة المكلفة بتطبيق العفو والمشكلة من مندوبين عن وزارة الداخلية وإمارة جازان والجهات المختصة بالمنطقة والتي أنجزت مهمتها في تدقيق الملفات وإعداد المحاضر اللازمة في وقت قياسي مما ضاعف من فرحة النزيلات.

الصحة تدرب ١٧٥ ممرضاً على قيادة مركبات الطوارئ

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277820>

الرياض - فاطمة العصيمي
أنهت وزارة الصحة برنامجاً تدريبياً لـ ١٧٥ ممرضاً ومسعفاً عن قيادة وتشغيل مركبات الطوارئ، بالتعاون مع معهد طب الطوارئ في الرياض.
وشمل البرنامج سبع دورات منهجية، منها تدريبات وتطبيقات علمية تعتمد على المناهج الأميركية في مجال الإسعاف والطوارئ، وأخرى عملية على سيارات الإسعاف.
وأوضح رئيس مجلس إدارة معهد طب الطوارئ في الرياض مقحم الدعجاني، أن مستوى المتدربين كان مميزاً، من خلال حرصهم على الاستفادة من هذا البرنامج، مشيراً إلى أن متابعة المسؤولين في وزارة الصحة للدورات المقدمة أسهمت بشكل كبير في إنجاحها.
من جانبه، ذكر المشرف على تنفيذ البرنامج الدكتور عامر السعد المحاضر، أن برنامج التدريب على قيادة وتشغيل سيارات الطوارئ يعتبر نسخة معتمدة من برنامج مصمم من شركات التأمين الأميركية كشرط أساسي للموافقة على تأمين سيارات الإسعاف، إذ تشترط الشركات قبل تأمين سيارات الطوارئ حصول السائق على دورة معتمدة في تشغيل مركبات الطوارئ، التي تغطي سيارات الطوارئ كافة.
وأضاف أن البرنامج ركز على تعليم وتطبيق معايير السلامة على الطرقات، وأصول وقواعد قيادة مركبة الطوارئ في كل الأحوال والأجواء، وقواعد المرور، والتعامل مع الطرق الرئيسية والفرعية، والتدريب على مهارات التحكم في المركبة، وطرق التوقف والسرعة والدوران في الأماكن الضيقة، وكيفية المحافظة على سلامة الآخرين، وعدم التسبب في كوارث أثناء نقل ومباشرة الحالات الطارئة، والمحافظة على سيارة الطوارئ، وكلفتها العالية وأهميتها.

مالك المؤسسة اتهمه بالتقصير موظف ينجز أعماله على بطانية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٤٩

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110614/Con20110614426600.htm>

عبدالله زويد - ينبع

أجبر موظف سعودي على استخدام «بطانية» بديلة عن المكتب لإنجاز عمله المكلف به داخل مؤسسة مقاولات كبرى تشرف على الأعمال الإنشائية لمشروع التأهيل الشامل في محافظة ينبع، بالإضافة لاستخدام جهازه المحمول لإنجاز أعمال المؤسسة مع تكليفه بأعمال بعيدة عن مسمى وظيفته «مدخل بيانات».

وكشف الموظف «أ. الجهني» بأنه حصل على الوظيفة عن طريق مكتب العمل في ينبع بتاريخ ١-١-٢٠١١م ويمارس عمله من حينها على البطانية، إضافة لتكليفه بإحضار «الوايتات» من فرع المياه قبل منعها ونقل العمال إلى المستشفى، كما ذكر أنه كلف بإحضار «عربية» خاصة بنقل المرضى لزوجته المهندس الوافد المشرف على المشروع قبل شهر ونصف الشهر تقريبا في مستشفى الأنصاري في الهيئة الملكية بنبع، إضافة لنقل أغراض زوجة المدير لمنزله في ينبع، وقال: رغم ذلك لا يمكن إعطائي مبلغ يزيد عن ٥ أو ١٠ ريالاً للبنزين.

ويطالب «الجهني» بمساواته في التعامل مع باقي العاملين الوافدين في المؤسسة، حيث لا يتم التدقيق عليهم بينما تجري محاسبته وزميلة المعقب في المؤسسة الذي يستخدم سيارته الخاصة في التنقل وإنهاء المعاملات رغم وعود المؤسسة بإحضار سيارة خاصة للتعقيب.

ويؤكد الجهني بأن مديره سبق أن رفض إجازة مرضية رسمية حصل عليها من المستشفى العام في ينبع معتبرا - حسب حديث الجهني - أنها ليست رسمية ويجب أن يأتي خطاب رسمي من المستشفى يفيد بالحصول على الإجازة، بينما بعض الموظفين لا يحضرون لمدة شهر وأكثر دون حصولهم على إجازة، بل إنهم يحصلون على ساعات إضافية وخارج دوام. «عكاظ» واجهت مالك المؤسسة المتواجد في الرياض باتهامات الموظف الجهني، فبين أن الموظف مقصر ويغيب عن العمل.. وعند تأكيدنا بأننا شاهدنا الموظف يداوم على البطانية ومستعدون لتزويده بالصور، جاء رد مالك المؤسسة بأنه يستحيل أن يداوم لديه موظف على بطانية، واستغرب أن يذهب الموظف لخدمة المدير وزوجته، كما استغرب عدم تواصله من الإدارة في الرياض، إضافة لتزويده جميع الموظفين في مشروع ينبع برقم جواله.. وبالنسبة للإجازة المرضية أكد أن ليس للمدير حق في رفضها أو قبولها وترفع دائما لشؤون الموظفين في الفرع الرئيسي، كما أبدى استعداده لنقل الموظف لفرع الرياض وسيتابع بنفسه - كما سماها - قصة البطانية..

مالك المؤسسة عاد بعد دقائق ليؤكد في اتصال آخر مع «عكاظ» على أن المكاتب موجودة والكراسي موجودة، ويعتقد أن الموظف يتجنى على المؤسسة.

استشاري: ١٠ ٪ من المرضى يثقون أنفسهم حول أمراضهم

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277745>

الدمام - ناصر الكري

كشف استشاري في طب الأسرة، أن ١٠ في المئة فقط من المرضى، يسعون لمعرفة حقيقة مرضهم، من خلال القراءة أو السؤال عنه، أو الاستفسار عن إمكانية العلاج ونجاحه. «وقال أستاذ طب الأسرة في جامعة الدمام رئيس المنظمة العالمية لطب الأسرة لمنطقة حوض البحر المتوسط الدكتور نبيل القرشي: «إن معظم المرضى يعتقدون أن وصف الدواء والعلاج من الطبيب يكفي، وهذا يجعلهم يشعرون بالاطمئنان، فيما أنهم لم يعرفوا كيف يتعاملون مع هذا الدواء، أو هذه الفحوصات، أو حتى طبيعة مرضهم، ليتجنبوا أعراضه».

وعزا القرشي، الذي شارك أخيراً، في مؤتمر دولي عن «الرعاية الصحية المعتمدة على المريض»، عقد في سويسرا، سبب عزوف المرضى عن معرفة حقيقة مرضهم، إلى «عدم وجود آلية واضحة، تبين دورهم في رعاية أنفسهم». وأضاف أن «المصابين بالأمراض المزمنة، مثل السكري والضغط، يستعملون أنواعاً من الأدوية لسنين طويلة، من دون أن يعرفوا حتى أسمائها، ويكررون استخدامها بالوصفة الطبية فقط».

وأكد على أهمية «الرعاية الصحية المبنية على المريض»، مبيناً أنها «تعني أن يتعامل الطبيب والفريق الصحي المعالج، مع المريض كشريك في رعاية مشكلة مرضه، أو مجموعة أمراضه، وتكون المشاركة من خلال إخبار المريض عن هذا المرض، وما طبيعته، وكيف يحدث، ولماذا يتم التشخيص، وما الفحوصات التي تُجرى لهذا المرض، وكلفة العلاج. ومن ثم إعطائه الحافز والنظام، من خلال سجل طبي، يتابع به حاله الصحية». وقدم القرشي، في مؤتمر سويسرا، أوراق ودراسات، حول علاقة المريض في الطبيب المعالج، التي دار حولها الكثير من الآراء والمقترحات والمستجدات. منها ورقة عن «طبيعة الرعاية الصحية ما قبل مفهوم الرعاية الصحية المبنية على المريض». وأشار إلى دورها «التقليدي العميق، الذي كان ينحصر في أوامر الطبيب، أو الفريق المعالج، التي ينفذها المريض من دون إبداء أي رأي أو مشاركة». وأوضح أن البحوث والدراسات الحديثة «أكدت أن فشل العلاج في معظم الأحيان ليس بالضرورة سببه مهارة الطبيب، بل أن السبب المهم هو مهارة المريض نفسه في التعامل مع مرضه».

وشارك القرشي، في المؤتمر، لتقديم ورقة عمل عن مدى إمكانية تطبيق هذا النظام الصحي في المملكة، دعماً للتوجه العالمي في مجال الرعاية الصحية المعتمدة على المريض. وقال: «لصعوبة توفر دراسات وبحوث في هذا المجال في المملكة، أجريت بحثاً سريعاً على مستوى المنطقة الشرقية، للتعرف على مدى إمكانية ممارسة الأطباء لهذا المفهوم الصحي الحديث، وتقديم هذا البحث، ورأى المرضى في مدى مشاركتهم في علاج أنفسهم، ومعرفة مرضهم، للمؤتمر كخطة يمكن أن تنفذها المملكة في تطبيق هذا المفهوم الصحي المهم».

كما شارك القرشي، في دورة تدريبية، تم تنفيذها على مستوى دول حوض شرق البحر المتوسط والدول العربية، عن الأمراض النفسية في الرعاية الصحية الأولية، عقدت في مدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقال: «إن هذه الدورة تم تنظيمها بواسطة المنظمة العالمية لأطباء الأسرة، بالتعاون مع المؤسسة العالمية للاتصالات والتدريب في دبي، وهي تستهدف أطباء الرعاية الصحية الأولية». وركزت الدورة على تدريب الأطباء وعلى تشخيص وعلاج الأمراض النفسية في المجتمع، مثل القلق، والاكتئاب، والرهاب، والأمراض العصبية، وفرط الحركة، وضعف الانتباه لدى الكبار والصغار». بمشاركة أساتذة جامعات وأطباء استشاريين في مجال الطب النفسي، من الولايات المتحدة الأميركية، والمملكة، ودول أخرى.

حليب الأطفال خارج السيطرة !

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277903>

الرياض - محمد الفهيد

السوق السعودية غارقة في بحر أبيض... منبعه شركات لا تدخر وسيلة للتكسب السريع، ومصبه بطون «الرُضع» التي صارت حقول تجارب، يختبر فيها «الأصح» و«الأجود»، و«الأنفع»، حتى أن هذه السوق هي الوحيدة «عالمياً» التي يصنع لها حليب أطفال «خاص بها». المشرف على كرسي أبحاث حديثي الولادة بجامعة الملك سعود الدكتور خالد الفالح ينبّه إلى أن السوق السعودية «مغرية» لبيع المنتجات البديلة لحليب الأم (الحليب الاصطناعي)، وأن الشركات التي تحلب أثداء الریح، تجد في هذه السوق مرعى خصباً، ويفسر ذلك بقوله: «نسبة الرضاعة الطبيعية في بلادنا قليلة جداً، والحالة الاقتصادية لدى غالبية الأسر السعودية جيدة، وهو ما يجعل هذا البديل الاصطناعي متاحاً وفي متناول اليد، ويساعد على انتشاره غياب القوانين الصارمة من هيئة الغذاء والدواء التي يبدو أنها لا تولي حليب الأطفال الاصطناعي اهتماماً كافياً». وتمكن وفريق بحثه الطبي قبل ٦ أشهر من إحصاء أكثر من ٢٥ نوعاً من حليب الأطفال الاصطناعي معروضة على أرفف الصيدليات في السعودية، فإن هذا الرقم تجاوز الـ ٣٠ نوعاً قبل أسابيع، والعجيب المريب في الأمر «أن عدد سكان المملكة ٢٨ مليون نسمة ما بين مواطن ومقيم أي ما يعادل عشر سكان أميركا تقريباً، وفي المقابل لدينا أكثر من ٣٠ نوعاً من الحليب الاصطناعي، أي أن لدينا أكثر من ٣٠ شركة مصنعة لحليب الأطفال يندرج تحت كل شركة أصناف عدة، أما أميركا فلديها ٤ شركات فقط مصنعة لحليب الأطفال الاصطناعي». وعلى طريقة «شهد شاهد من أهلها»، فإن الصيدلي عبدالرحمن الخضر يعترف بأن كل ما يهم الصيدلي أو الصيدلية هو بيع المنتج الذي يكون الربح فيه عال «هناك اتفاق بين الشركات المصنعة والصيدليات أو الصيدليين.. يقضي بأنه كلما باع الصيدلي عدداً محدداً من علب حليب معين، يحصل على علب أخرى مجانية أو بسعر أقل، وفي هذه الحالة تربح الصيدلية والصيدلي». متهماً بعض الأطباء أيضاً بأنه «يتم الاتفاق معهم من الشركات المصنعة لحليب الأطفال، ويقضون الثمن على كل وصفة، وهذا الثمن يأتي على شكل رحلة لمؤتمر علمي مدفوع التكاليف على متن الدرجة الأولى، وفي فنادق من فئة خمس نجوم، أو نقداً، وبعضهم يتم تأثيث عياداتهم».

ترخيص البلدية يحتاج إلى إعادة نظر خارج النطاق العمراني محلات الشيشة والجراك السموم تجاور المنازل!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٥
<http://www.alriyadh.com/2011/06/14/article641645.html>

الدمام، تحقيق - هيثم حبيب

بعد أن انتهى الطفل عبدالله ذو الثماني سنوات من شراء بعض الحلويات وبرفقه والده، وقبل أن يتوجه لمنزلهم القريب من السوبر ماركت دخلا محل بيع مستلزمات المعسل والشيشة لرغبة الوالد بشراء بعض الجراك، وفي أثناء استفساره عن أحدث أنواع الخلطات المتوافرة تفاجأ بابنه الصغير وهو يحمل "شيشة صغيرة" وتقديمها للمحاسب، معبراً بشكل طفولي عن رغبته بتدخين الشيشة مع والده في مجلس المنزل ليقابل طلبه بضحكات من قبل البائع والأب، متغافلين ما تم غرسه في عقل الطفل الصغير الذي يعتقد أن تدخين الشيشة لا يشكل أي خطورة على حياته خصوصاً وهو يشاهد والده بشكل يومي يقوم بتجهيز الشيشة وتدخينها لوحده في بعض الأحيان، ويرفقة أصدقاء له في أحياء أخرى، إضافة لمرافقته في أوقات كثيرة عند شرائه مستلزماتها من المحلات المنتشرة في حارتهم والقريبة جداً من مراكز التموينات والمطاعم.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد وذلك أن كثيراً من الآباء يعمدون لإرسال أبنائهم للمحلات المتخصصة ببيع مستلزمات الشيشة والجراك لشراء ما يحتاجونه، في الوقت الذي تجرم فيه كثير من الدول بيع الدخان للقاصرين، وهو ما حدا بكثير من المواطنين والمهتمين بالمطالبة بإبعاد محلات بيع أدوات التدخين كالشيشة وخلافها من الأحياء السكنية، خصوصاً تلك القريبة من المراكز التجارية بما يوحي أنها لا تقدم الضرر بعد حصولها على التصاريح اللازمة من قبل الجهات المسؤولة لمزاولة مهنة بيع أدوات الشيشة.

وشدد عدد من أهالي مدينة الدمام وحافظه القطيف على ضرورة إبعاد محلات بيع الشيشة ومستلزماتها عن أحيائهم السكنية، مطالبين أصحاب العقار بالنظر في الجوانب السلبية التي يترتب عليها أضرار صحية وأخلاقية لأبنائهم من خلال سماحهم بفتح محلات لبيع مواد التبغ والجراك والفحم الخاص بالشيشة، بعد التزايد الملحوظ لهذه المحلات، وهو ما أدى لتشجيع الأبناء خصوصاً المراهقين لاقتناء (الإرجيلة) وتدخينها على الواجهات البحرية أو في بعض الاستراحات المستأجرة.

اشتراطات

وطالب "أبو أحمد" بضرورة وضع اشتراطات على الراغبين بفتح محلات لبيع مستلزمات الشيشة كعدم قربها من المنازل والمحلات التجارية كالبقالات التي يرتادها الأسر والأطفال الذين قد تغريهم صور الإعلانات الخاصة بأنواع الدخان والمعسل إضافة للتجمعات الشبابية التي تسبب بعض المضايقات للعائلات.

بينما أكد "عبدالله العنزي" أن سبب تزايد تدخين الشباب للشيشة هو غياب الوعي بمخاطرها نظراً للاعتقاد الشائع بينهم بأنها قليلة الضرر، مطالباً بزيادة الحملات التوعوية لتوضيح خطأ هذه الفكرة، إضافة لزيادة الدراسات العلمية التي ستسهم بزيادة وعي الشباب والأسر للابتعاد عن تدخينها خصوصاً أن عدد مستخدميها في ازدياد مستمر.

الأضرار

ويسود اعتقاد خاطئ لكثير من الراغبين بالإقلاع عن التدخين أن "الشيشة" أقل ضرراً من السجائر؛ إلا أن الدراسات أثبتت عدم صحة هذا الاعتقاد، بل أكدت أنها أشد وأكثر ضرراً، وذلك وفق دراسة قام بها باحثون بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة أشارت إلى وجود كمية كبيرة من التبغ والقطران في مادة الجراك إضافة للأصباغ والنكهات والمواد الكيميائية المخمرة التي تعطي الجراك بعض الروائح، ما جعل ضرر تدخين رأس واحد من الشيشة يتجاوز أكثر من ٢٠ إلى ٣٠ مرة ما يوجد في السجارة الواحدة.

الشيشة والإدمان

وأكد استشاري الطب النفسي بمجمع الأمل للصحة النفسية "د. محمد شعبان" على أن كثرة تدخين الشيشة يعد "إدمان" وذلك لوجود التبغ الذي يدرج عالمياً ضمن المواد المخدرة إضافة لبعض المواد التي تحتوي كيميائيات إضافية ضارة جده ينتج عنها أعراض مرضية وأضرار نفسية لم تكن معروفة مسبقاً، منتقداً وجود كثير من المحلات الخاصة ببيع الشيشة ومستلزماتها وسط الأحياء السكنية والطرق العامة، ما ساهم بانتشارها لوجود اللافتات وأساليب الدعاية المتنوعة والمشجعة للشباب لتجربة وإدمان مثل هذا النوع من المواد المخدرة الذي أدى لوقوع كثير منهم في فخ المخدرات .

وقال: "تعد محلات بيع الشيشة أكبر دعوة مفتوحة لأبنائنا لتجربتها؛ لتكون البداية للتعرف إلى المواد المخدرة، حيث أشار عدد من الدراسات إلى أن متعاطي المواد المخدرة كانت بدايتهم بالشيشة وتدخين السجائر ومن بعدها انتقلوا للمواد المخدرة، لذلك فإن وجود هذه المحال التجارية التي تباع الشيشة ومستلزماتها هي عامل مشجع لها إضافة إلى إمكانية وجود أشخاص، ممن يتعاطون المواد المخدرة في هذه الأماكن لاصطياد فرائسهم من المراهقين وحتى الكبار ."

إجهاض وتنشوهات
وأوضح "د. شعبان" أن مكونات الشيشة تغيرت في السنوات الأخيرة مشكلة خطراً أكبر على مستخدميها، وذلك بعد أن تم خلط مواد صعب تحديدها، مشيراً إلى أن التبغ لوحده يحتوي على أكثر من 4000 مادة كيميائية؛ ستتضاعف خطورتها بعد إضافة مواد "المعسل"؛ التي تؤثر في مختلف أعضاء الجسم وخاصة الجهاز التنفسي والقلب وتؤدي لسرطانات متعددة في الرئة والمريء والفم والتدرن الرئوي، كما تؤثر أيضاً في مقدرة الرجل والأنثى على الإنجاب، وهي خطر كبير على المرأة الحامل والجنين، وقد تؤدي في كثير من الحالات للإجهاض أو ولادة أطفال بتنشوهات خلقية متعددة .

الإضرار بالصحة والبيئة
وعلى الرغم من إدعاء كثير من شركات إنتاج التبغ إزالة كل أو معظم مادة القطران من تبغ الشيشة؛ إلا أنه من المعروف إضافتها لعدد من المواد المنكهة مجهولة التركيب، التي يجهل مقدار ضررها، إضافة لكونها أحد أهم ملوثات الهواء في البيوت والأجواء القريبة من المقاهي التي يوجد بها عدد كبير من المدخنين، مفنداً الاعتقاد السائد لدى كثير من المدخنين أن ضرر الشيشة أقل من تدخين السجائر مؤكداً أنه اعتقاد عار عن الصحة لكون ضرر الشيشة يفوق بكثير تدخين السجائر، حيث تجتمعان بأهم مادة وهي التبغ الذي يحتوي على كمية كبيرة من المواد السامة وأهمها النيكوتين وغاز أول أكسيد الكربون والقطران والمعادن وغيرها كثير .

أصباغ وألوان
وقال "د. شعبان": "المعسل عبارة عن تبغ خالص إضافة لكميات كبيرة من الأصباغ والألوان والنكهات التي تخلط من غير أي رقابة صحية، وثبت أنها تسبب مختلف الأمراض والسرطانات، حيث يحتوي الجراك على 15% من التبغ الذي يخلط بمواد أخرى ومنها مواد كيميائية، وهو ما يدعو لضرورة قيام الجهات المختصة بأخذ عينات عشوائية من عدة محال لبيع الشيشة أو الأماكن التي تباع بها، وتحليلها والتعرف إلى مكوناتها والتصدي بحزم مع الخطر الذي تقوم به بعض الشركات والعمالة التي تصنع خلطات تفوق بضررها (مادة التبغ) نفسها ."

إبعاد المحلات
وأشار مدير العلاقات العامة والناطق الإعلامي لأمانة الدمام محمد الصفيان إلى صدور توجيه منع هذه الأنشطة داخل الأحياء السكنية لما تسببه من أضرار، حيث سيتم إبعاد جميع المحلات المزولة لهذه المهنة لخارج النطاق السكني.

الخدمة المدنية تلتزم بموعد إنجاز أولى مهام خطة الملك... والعمل تتأخر

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277830>

الرياض - وليد الأحمد

سجلت جهتان حكوميتان تبايناً في الالتزام بالجدول الزمني للخطة التفصيلية التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الأسبوع الماضي لحل مشكلة تزايد أعداد خريجي الجامعات والدبلومات الصحية. ففي حين أمهلت الخطة وزارتي الخدمة المدنية والعمل أسبوعاً واحداً من تاريخ اعتماد القرارات، لتوفير بيانات إحصائية للتوظيف ومواءمة مخرجات برامج التعليم العالي ومؤسسات التدريب التقني والمهني ومعهد الإدارة العامة مع متطلبات سوق العمل، نجحت الأولى في إنجاز البيانات المطلوبة في المدة المحددة فيما أخفقت الثانية.

وبعد انتهاء مهلة الأسبوع الواحد أمس، أكد المتحدث باسم وزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين لـ «الحياة» انتهاء الوزارة من توفير البيانات الإحصائية عن عدد من سيحال للتقاعد هذا العام من النساء العاملات في الدولة سواء على سلم المستويات التعليمية أو سلم الموظفين العام، على مراتب بمستوى الدخول للخريجات، إضافة إلى بيانات جميع الوظائف النسوية الشاغرة، كما نص الأمر الملكي. واعتذر الخنين عن تقديم أرقام دقيقة عن هذه البيانات، لأنه لم يكن في مكتب الوزارة، لكنه قدر عدد اللاتي سيحلن للتقاعد هذا العام بنحو ٩ آلاف فيما قدر الوظائف النسوية الشاغرة بنحو ٤ آلاف وظيفة.

وشدد على أن الوزارة تعمل على «إنجاز كل ما جاء في الأمر الملكي وفق المواعيد المحددة»، مشيراً إلى أن الوزارة جهزت «جميع المعلومات».

وعن مهمة الأسبوع الواحد الخاصة بتوفير أعداد من سيحال للتقاعد من النساء هذا العام، قال الخنين: «وفرنا أعدادهم وزودت بذلك الجهات المختصة، بشكل مفصل يشمل الذين في حالة تقاعد في التعليم أو الجهات الأخرى وهل تقاعدتهم بالنظام أو عبر التقاعد المبكر، أو لأسباب الوفاة أو أن إنهاء الخدمة جاء لأسباب معينة».

وأضاف أن المهمة الأخرى التي وردت في الأمر الملكي المتعلقة بحصر جميع الوظائف النسوية الشاغرة للاستفادة منها في تعيين مجموعة من الخريجات محل البحث أصبحت جاهزة، لافتاً إلى أن وزير الخدمة المدنية أعلن في مقابلة تلفزيونية أن وزارة التربية والتعليم أبلغت وزارته عن نحو ٧ آلاف وظيفة ستضاف إلى ما سيحدث من ٣٩ ألف وظيفة، مؤكداً أن الوزير شكل فرق عمل لإنجاز ما يقع ضمن اختصاص الوزارة.

من جهته، أكد مصدر مطلع في وزارة العمل لـ «الحياة» أن الوزارة لا تزال تعمل على إتمام مهمة «إعداد دراسة لحصر المهن التي يكثر فيها غير السعوديين في القطاع الخاص وسنتهي لجنة مكلفة بذلك قريباً»، على رغم انقضاء الأسبوع الذي حدده الأمر الملكي لإنجاز الدراسة.

خلال جولته على القرى والتقاءه بالمواطنين في شيب المياه أمير الجوف : الماء لا بد أن يصل لمنزل المواطن .. وإلا سنحاسب الكبير قبل الصغير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article641899.html>

القرى فهد الكريع
المساءلة ستطال الكبير قبل الصغير ولا نقبل أن يقوم المواطن بالبحث عن المياه وعليكم إيصالها لمنازلهم دون تأخير
بهذه الكلمات وجه صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن بدر بن عبد العزيز أمير منطقة الجوف توجيهاته لمحافظ القرى ومدير فرع وزارة المياه فيها .
جاء ذلك خلال الجولة التي قام بها سمو أمير منطقة الجوف صباح أمس الثلاثاء على بعض أحياء القرى ، حيث التقى بعدد من المواطنين في « الشيب » الخاص بتوزيع المياه .
وقال المنسق الإعلامي في إمارة منطقة الجوف الأستاذ عبد العزيز الحموان أن سمو أمير المنطقة ساءه تواجد بعض المواطنين للبحث عن المياه لمنازلهم ، حيث التقى بهم وبحث معهم معاناتهم في الحصول على المياه للسقيا ، مما دعا سمو أمير المنطقة لاستدعاء مدير فرع وزارة المياه بمحافظة القرى والتأكد عليه بضرورة إيصال المياه لمنازل المواطنين بشكل منتظم ، وقال سموه لا نقبل بأن يصطف المواطنون في طابور الانتظار للحصول على المياه ونحن في بلد المياه ووفرتها والله الحمد .
وأضاف الحموان أن سمو أمير المنطقة وعد المواطنين بأن يشاركهم المسؤولون في انقطاع المياه عن منازلهم في حال استمرت هذه المشكلة عن منازل المواطنين .
وأكد المنسق الإعلامي في إمارة منطقة الجوف أن سمو الأمير فهد بن بدر يحرص وبشكل دائم على تلمس احتياجات المواطنين بصفة مستمرة ، ويعمل على رفع معاناتهم وتحقيق تطلعاتهم في شتى المجالات .
رافق سموه في الجولة محافظ القرى الأستاذ عبد الله بن صالح الجاسر ووكيل الإمارة المساعد للشؤون الأمنية الأستاذ عبد الرحمن بن نجم البادي ومدير عام الخدمات بالإمارة المهندس عبد العزيز بن أحمد الموسى ومدير عام مكتب سمو أمير منطقة الجوف الأستاذ نواف بن خالد القرزوح ورئيس بلدية القرى المهندس عائض الشمري ومدير فرع وزارة المياه بالقرى المهندس سالم بن خلف العنزي .

شرطة الأحساء تستدرج مُبتعثًا ابتزَّ سعوديات وعربيات إلكترونيًا

المصدر: جريدة الحياة الإربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/278208>

الأحساء - حسن البقشي

تمكنت شرطة محافظة الأحساء، من استدراج مُبتعث سعودي يدرس في إحدى الدول العربية، بعد تورطه في عمليات اختراق إيميلات إلكترونية، وتهديد أصحابها، وبخاصة من النساء. اللافت ان نشاط المبتعث لم يقتصر على السعودية، بل طال أخريات في دول عربية. ويُعد الثاني الذي توقفه شرطة الأحساء خلال أسبوع واحد. وبدأت فصول القضية، بتلقي غرفة العمليات في شرطة الأحساء، بلاغاً من مواطن، عن قيام أحد الأشخاص باختراق جهاز حاسب آلي خاص بأسرته، وحصل منه على بيانات وصور خاصة مخزنة في ذاكرته. وقال الناطق الإعلامي في شرطة المنطقة الشرقية المقدم زياد الرقيطي: «إن مدير شرطة الأحساء العميد عبدالله القحطاني، وجه فور تلقي البلاغ بإحالة الدعوى إلى شعبة التحريات والبحث الجنائي، لتقصي المعلومات اللازمة عن القضية، والقبض على الجاني.»

وأضاف الرقيطي، «(شرح المختصون في قسم مكافحة الجرائم المعلوماتية في شعبة التحريات والبحث الجنائي، برصد تعاملات المخترق، وجمع البيانات اللازمة عنه، وتم تحديد هويته، وهو مواطن (في العقد الثالث)، يقيم في المملكة الأردنية الهاشمية، بهدف الدراسة. وتبين أنه عمد إلى اختراق عدد من الأجهزة والمواقع بطرق احترازية، من دون اكتشاف أمره، ومارس ابتزاز الضحايا في وقت لاحق.»

ووضعت شرطة الأحساء، «كميناً محكماً، من جانب فريق العمل الخاص بمتابعة القضية، وتم استدراج الجاني إلى داخل الأراضي السعودية، والقبض عليه بالتنسيق مع شرطة منطقة الجوف»، مبيناً أنه تم «ضبط عدد من الأجهزة الحاسوبية التي استخدمها في عمليات الاختراق والتهديد.»

وثبت من خلال فحصها تورطه في عدد من عمليات الاختراق والابتزاز في مناطق المملكة، ودول عربية أخرى. وأشار إلى أنه تمت «إحالة المقبوض عليه إلى مركز شرطة الصالحية، لاستكمال التحقيق معه حيال القضية، تمهيداً لإحالته إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام.»

وكانت شرطة الأحساء، أطاحت الأسبوع الماضي، بشاب سعودي، اتهم بابتزاز فتيات وأسر، بعد أن سطا إلكترونياً على أجهزة الحاسب الآلي الخاص بهن. كما تمكن من تشغيل كاميرا «الويب» الخاصة بها، والتقاط صور لمستخدماته، ثم قام بابتزازهن، بعد تهديدهن بنشر الصور والبيانات الخاصة بهن. وتمكن قسم مكافحة الجرائم المعلوماتية في البحث الجنائي، في زمن قصير، من التعرف على هوية الجاني، من خلال عمليات بحث وتحري تقني متقدم، والإيقاع به. وضبطت في حوزته التجهيزات التقنية التي كان يستخدمها في نشاطه، ومواد مصورة ومعلومات خاصة بعدد من الضحايا، اللاتي كان يعمل على استدراجهن بأسماء نسائية وهمية، ومن ثم تصويرهن من دون علمهن، من خلال كاميرا «الويب». وبعد الحصول على تلك الصور يعمد إلى ابتزازهن وتهديدهن بنشر الصور.»

وكان الرقيطي، أشار إلى زيادة معدلات الجرائم الإلكترونية خلال الفترة الماضية، مبيناً أن جرائم المواد الخليعة تمثل النسبة الأكبر من القضايا الإلكترونية لدى شرطة الشرقية، التي تمكنت خلال الفترة الماضية، من القبض على عصابات عدة، تقوم بعمليات اختراق للأجهزة الحاسوبية وابتزاز أصحابها. وقال: «(إن معدل رصد الجرائم الإلكترونية ضئيل جداً، إذا ما تمت مقارنته في إجمالي القضايا الجنائية في شرطة الشرقية، إذ يمثل ٠,٧ في المئة من إجمالي القضايا المرصودة.»

وكشف أن قضايا حيازة المواد الخليعة وتخزينها، «تمثل الغالبية العظمى من تلك الجرائم، التي تمثل ٧٦ في المئة، فيما تحتل المرتبة الثانية قضايا تصوير مقاطع الفيديو المخلة في الآداب، التي تمثل ١٩ في المئة، وتحتل قضايا التحويلات المصرفية غير المشروعة من طريق الانترنت والاستخدام غير المشروع لبطاقات الائتمان واحداً في المئة.»

الولادة تقطع اختبارات طالبتين الهيئة تراقب الجداول لمنع المعاكسات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٥٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110615/Con20110615426677.htm>

«عكاظ» - المكاتب الداخلية

شهدت قاعات الاختبارات في بعض المناطق العديد من الطرائف، منها أن أحد الطلاب في منطقة عسير حينما اكتشف فشله في الإجابة عن الأسئلة عمد إلى كتابة عبارة استرحام «تكفى ساعدني»، كما أن الولادة قطعت مواصلة طالبتين في مدرسة واحدة في تبوك من أداء الاختبارات، فيما كشفت بعض المعلمات في جازان أن عمليات التصحيح تؤخرهن عن بيوتهن، وفي المنطقة الشرقية جرى تخصيص مكان للحوامل وإطلاع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بجدول اختبارات الطالبات حتى لا يتعرضن للمضايقات عند خروجهن من قاعات الاختبارات.

ومن ناحية أخرى، هوت سيارة يقودها طالب في بلدة سنومة شمالي محافظة رجال ألمع في أحد الأودية وتعرض الشاب لإصابات طفيفة ونقل إلى مستشفى رجال ألمع العام وبينت التقارير أن السرعة كانت سببا في سقوط السيارة في الوادي. من ناحية أخرى، تجاوزت إدارات مدارس البنات في المنطقة الشرقية مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك بتسليم نسخ من جداول الانصراف اليومية إلى رجال الهيئة لمراقبة سير الامتحانات وعدم تعرض الطالبات للمضايقات أثناء خروجهن.

كما جرى تخصيص أماكن وفصول خاصة للطالبات الحوامل في الأشهر الأخيرة خلال الاختبارات وحظيت هذه الفئة بعناية فائقة.

وذكرت مديرة مكتب التربية والتعليم غرب الدمام أن الاختبارات هي حصيلة ما تغذى به العقل وما اخترننه من معلومات طوال عام كامل وليس هناك ما يقلق أو يدعو للخوف. وفي السياق نفسه، انقطعت طالبتان في الثانوية الثانية في تبوك عن أداء اختبارات الثانوية العامة عقب أن وضعتا مولودين أول من أمس.

وكانت الطالبتان وجدان الصيعري من القسم العلمي ونورة مبروك من القسم الأدبي، انقطعتا عن مواصلة أداء الاختبارات عقب دخولهما في طور الأمومة.

وقالت الطالبة وجدان إنها ستعود إلى قاعة الاختبار يوم السبت المقبل حتى لا تحمل مواد كثيرة. من جانبها، أوضحت مديرة المدرسة آمال العلاوي أن الطالبتين من المتفوقات في دراستهما ومنتظمات في الدوام الدراسي.

ومن ناحية أخرى، تضطر المعلمات المشاركات في آليات التصحيح في منطقة جازان إلى المكوث في مراكز التصحيح لساعات طويلة بعد الدوام الرسمي لإكمال التصحيح مع أن الدوام الرسمي ينتهي بعد الساعة الثانية والنصف ظهراً والبقاء بعد انتهاء الدوام يعود إلى إدخال البيانات على الشبكة وهذا النظام الجديد وظفت له إداريات غير مؤهلات وبعضهن لا يجدن العمل على أجهزة الكمبيوتر ولا اللغة الإنجليزية.

تصعيد شكوى معلمي مدارس الأبناء إلى القضاء

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٥٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110615/Con20110615426674.htm>

محمد سعيد الزهراني - الطائف

أجل ديوان المظالم في الرياض أمس النظر في قضية دمج مدارس الأبناء التابعة لوزارة الدفاع والطيران مع وزارة التربية والتعليم والمرفوعة من معلمي هذه المدارس ضد إدارة الثقافة والتعليم، إلى ٢٩ شعبان المقبل. ولم تحمل الجلسة الثامنة منذ بداية القضية في شهر ربيع الآخر العام الماضي أي جديد، وشهدت حضور مندوب القوات البرية الذي ذكر للقاضي أن ديوان المظالم يوجه خطاب الإبلاغ بموعد الجلسات إلى هيئة الأركان العامة التي تحيله إلى القوات البرية، وتتركز مطالب معلمي الأبناء الذين يتجاوز عددهم ٢٧٠٠ معلم في تنفيذ الأمر السامي الصادر في ١٧/١٠/١٤٢٨ هـ بدمج مدارس الأبناء مع وزارة التربية والتعليم أسوة بزملائهم في الحرس الوطني الذين جرى دمجهم في عام ١٤٢٥ هـ، كما يطالب معلمو مدارس الأبناء بالحصول على المستوى المستحق الخامس، من جهته، أكد محامي قضية الدمج أحمد الجبيلي، بأن هذا أسلوب جديد تتبعه إدارة الثقافة والتعليم وتهدف من ورائه إلى مواصلة مسلسل المماثلة والامتناع عن الحضور لجلسات ديوان المظالم لثماني جلسات متتالية، مشيراً إلى أن القاضي حدد تاريخ ٢٩/٨/١٤٣٢ هـ موعداً للجلسة المقبلة مع الكتابة إلى إدارة الثقافة والتعليم.

توظيف المرأة في المحلات النسائية عجلوا علينا ويكفي أعداء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article641835.html>

جدة - سالم مريشيد

طالب العديد من السيدات بعدم التردد والمماطلة والتعطيل لقرار توظيف المواطنات في المحلات النسائية، والتي يسيطر عليها في الوقت الحاضر العمالة الوافدة، معربين عن أملهم في إيجاد أسواق متخصصة لا يبيع فيها سوى النساء . وأكدت السيدة "فاطمة با عظيم" على أن الأهمية تتطلب تطبيق قرار توظيف المواطنات في محلات المستلزمات النسائية؛ لأن ذلك يساهم في توفير عدد كبير من الوظائف للجنس الناعم، بل ويبعدهن عن الاحتكاك بالرجال، خاصة أن معظم العاملين في تلك المحلات هم من العمالة الوافدة، بل ومعظمهم من الشباب العزّاب الذين قد ينظرون للنساء بنظرات غير لائقة .

وطالبت السيدة "نوف" بسرعة تأنيث المحلات النسائية، لما في ذلك من حفظ للمرأة من أي إخراج، عندما تشتري حاجاتها وملابسها الداخلية، مضيفة أنهم يعانون من الشراء والذهاب لتلك المحلات في الأسواق والتي يعمل فيها الرجال، مشيرة إلى أنه في حالة تغطية كافة المحلات التي تبيع ملابس ومستلزمات النساء بموظفات مواطنات، ووجود محلات أخرى يعمل فيها رجال، فلا مانع أن يسمح لبعض النساء الوافدات بالعمل فيها؛ لأن الهدف الأهم هو أن لا يوجد رجل في المحال النسائية، حفاظاً على المجتمع من المفاصل التي قد تنتج عن وجود الرجال في المحلات النسائية . من جهتها استغربت "أم أحمد" من بطأ تطبيق "نسونة" المحال النسائية في بلادنا والتي تطبق تعاليم الإسلام في كل مجالات الحياة، مبينة أنه من المفروض أن لا يكون في محلات ومعارض بيع الملابس النسائية رجال إطلاقاً، لتعارض ذلك مع تقاليد وأخلاق مجتمعنا الإسلامي المحافظ، أضف إلى ذلك وجود الآلاف من المواطنات العاطلات والمؤهلات للعمل في هذه المحلات، لافتة إلى أن جميع المحال النسائية في مختلف البلاد العربية تعمل فيها نساء منذ زمن بعيد، وبعض هذه البلاد لا تطبق تعاليم الدين الإسلامي، ومع هذا حرصوا على أن يبعدوا الرجال عن خصوصيات المرأة، متسائلة: ألسنا نحن الأجدد بأن نطبق ذلك؟ .

وفي السيف نفسه شدد الأستاذ "عبدالمحسن العتيبي" على أهمية "نسونة" المحال النسائية بموظفات مواطنات؛ لأن هذا يحل نسبة كبيرة من البطالة بين النساء، ويوفر لهن مجالاً للعمل الشريف، كما أنه يكشف للمسؤولين إذا طبق بشكله الصحيح أن أكثر من (90%) من هذه المحلات تعود ملكيتها لهذه العمالة الوافدة، والتي تعمل في هذه المحلات تحت أسماء مواطنين، بل ليس لها في تلك المحلات إلا التصريح، مطالباً بأن لا نترك لهؤلاء العمالة التحكم في مصير بناتنا أو أن يسدوا الأبواب في وجوههن، ذاكراً أنه في حال كانت الرواتب ضعيفة فإن ذلك يجعل الكثير من الراغبات في العمل يحجمن إذا وجدن أن المقابل لا يتفق مع الإرهاق والمكاسب، موضحاً أنه يجب أن يكون لوزارة العمل دور كبير في حمايةعاملات في المحال النسائية من أي ضرر وظيفي.

صحة عسير تنظر

مرضى ظهران الجنوب في ردهات ضيقة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٥٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110615/Con20110615426693.htm>

تركي الوادعي - ظهران الجنوب
يشهد مستشفى ظهران الجنوب يوميا تكدسا في المراجعين، وهو مرفق صحي واحد يتسع لمائة سرير، كما أن المستشفى حسب العديد من مواطني المحافظة يعاني من قلة الكوادر الطبية.
يقول المواطن مشيب حامد القحطاني، إنه قام باصطحاب والدته لقسم باطنية النساء وحضر عند الساعة السابعة صباحا وشهد بألم عينيته مدى تكدس المراجعين وانتظارهم للدخول للأطباء.
ومن جانبه، قال سعد معيض الوادعي إنه يراجع قسم العظام والذي به طبيب واحد يراجع يوميا أكثر من ٦٠ مريضا في الفترتين من الساعة التاسعة صباحا كون الطبيب يزور المرضى في الأقسام ثم يباشر عمله في العيادة عند التاسعة صباحا وينصرف الساعة الثانية عشرة ظهرا ويعود عند الساعة الواحدة ويستمر إلى الساعة الخامسة عصرا وأحيانا لا يستطيع الكشف على جميع المرضى رغم حصولهم على أرقام، مما يجعل المريض يراجع ليوم أو يومين وعندما يكون عنده عملية يغلق القسم في ذلك اليوم. وفي نفس السياق، قال محمد صالح آل زاهر، إن قسم النساء والولادة قسم ممراته ضيقة وبه دكتور وأحيانا دكتورة إذا لم تكن في قسم الولادة كما تزدهم ممرات المستشفى يوميا مما يجعل المراجعين يجلسون في الممرات رغم وجود مكان لانتظار الرجال لا يسع إلى عشرة أشخاص كما يضطر البعض منهم الجلوس في حوش المستشفى تحت ظل الشجر.
ذكر المواطن ناصر سعيد الوادعي، «يتبع محافظة ظهران الجنوب ١٠ مراكز صحية مترامية الأطراف في القرى وأقرب مركز للمستشفى ببعد ٨ كلم وجميعها ناقصة الخدمات يتم تحويل المرضى لمستشفى ظهران الجنوب بشكل يومي يصل إلى ٣٠٠ مريض تقريبا، ومنها مركز الرعاية داخل المحافظة، والذي بها ثلاثة أقسام للرجال، ومنها قسم الأسنان الذي يراجع داخل المحافظة ١٨ ألف مراجع، وجهاز الأسنان أكثر من شهرين متعطل، فيتم تحويل المراجعين لمستشفى ظهران الجنوب، وقسمان للحريم نساء وأطفال». وقال صالح القاضي، «توجد صيدلة واحدة تنقلت لأكثر من موقع فقد تغير شبك الصيدلية لأكثر من مكان ويجري صرف الدواء للرجال والنساء في مدخل المستشفى مما يسبب الزحام». وكشف الدكتور عبدالله محمد الوادعي مدير عام الشؤون الصحية في منطقة عسير أن المحافظة تحتاج لمستشفى أكبر، كون المحافظة يراجعها أكثر من ١٠ مراكز صحية محيطة بها، و ٢٢ مركزا تتبعها إداريا، وبمشيئة الله سينفذ بها مستشفى يتسع لـ ٢٠٠ سرير من ٨ طوابق، وقد اختير المكان المناسب وسوف ينفذ قريبا وسوف تكلف لجنة بمتابعة المستشفى.

تأنيث المحلات النسائية: مرسوم ملكي ينقل السعوديات من الأرصفة إلى المجمعات التجارية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article642048.html>

تحقيق- منى الحيدري، أمل الحسين
تباينت الأمنيات والطموحات بعد قرار خادم الحرمين الشريفين تفعيل عمل المرأة في محلات مستلزمات النساء، ففي حين ترغب الفتيات برواتب جيدة وحماية حقوقهن وحمايتهن من الاعتداء وتحديد ساعات العمل وعدم مطالبتهم بمهام أخرى لا تدخل في صميم تخصصهن، أكدت سيدات اعمال ومستثمرات حاجتهن لمتدربات يلتزم بمواعيد العمل ويتركن الاعذار التي تؤدي غالبا الى تغيبهن او تأخرهن .
فيما طالب مستشار قانوني بإجراء دراسة عن مدى الحاجة لإصدار نظام خاص يجرم حالات التحرش الجنسي ويشدد العقوبة على مرتكبيها بناءً على إحصائيات من واقع الجهات ذات العلاقة وأن يشمل ذلك التجاوزات التي تتعرض لها المرأة عموماً في المحلات والأماكن العامة .
ويشير عدد من الفتيات السعوديات الى مخاوفهن من عدم استمرارية العمل في مجال البيع نتيجة لتدني الرواتب التي يتقاضينها وعدم حصول بعضهن على التدريب المناسب الذي يرفع من مستوى أدائهن ويؤهلهن لتولي مناصب قيادية عليا في المحلات التي يعملن فيها .
وطالبت روان بوجود حماية أكثر على مداخل المعارض النسائية المظلمة من الخارج التي تفتقدها بعض المعارض في الأسواق الكبيرة والتي تكتفي بوضع عبارة "النساء فقط" مما قد يعرض البائعات لمخاطر من بعض المراهقين خاصة أن بعض محلات اللانجيري تعرض ملابس النوم النسائية على البترينات ويقف الشباب أوقات اداء الصلاة أمام باب المعرض ويقومون بحركات خادشة للحياء .
وتفضل نسرين عبدالمجيد العمل داخل إطار الأسواق التجارية الكبيرة التي أصبحت تسحب البساط من تحت أقدام المراكز التجارية الصغيرة نظراً لأنها تستقبل المتسوقين الذين لا يفصلون كثيراً في الأسعار مما يعني تحقيق أرباح عالية تحسب لها حصة كبيرة منها .
وترى هدى البلوشي أن رواتب البائعات بحاجة لإعادة نظر بسبب تدنيها وعدم وجود سلم للرواتب يوضح البدلات والزيادات السنوية ان وجدت، مشيرة الى أنها جربت العمل في أكثر من مكان وعلى مدى ثماني سنوات، لكن الراتب لا زال في حدود ٣ الاف .
وتشاركها الرأي فائز نعمان فيما يتعلق بساعات الدوام ومهام العمل التي تتطور الى القيام بتنظيف المحل من الداخل وتقديم القهوة للزبونات وهي ليست من مهام البائعة، موضحة أن ساعات الدوام قد تطول خلال مواسم الأعياد والإجازات الى أكثر من ١٠ ساعات ولا تحتسب قيمة الساعات الإضافية وأحياناً تتفاوت ساعات الدوام دون وضوح طيلة العام تبعاً لمزاج بعض المستثمرات .
وتقول سعاد الفهيد: لدي تجربة مدتها ثلاث سنوات في البيع من خلال عملي في احد الأسواق النسائية، وكنت أود الاستمرار لولا أن الأسواق النسائية غير ناجحة بالصورة التي نتمناها، فما زالت الأسواق الكبيرة المفتوحة للجميع هي رغبة الأغلبية العظمى من المتسوقين، بينما الأسواق النسائية تلجأ إليها النساء لمجرد الترفيه والبحث عن مكان تجلس فيه المرأة متخففة من العباءة والغطاء وليس التسوق، ورغم أننا نبيع الملابس الخاصة للنساء إلا أن الإقبال كان ضعيفاً جداً مما جعلنا ندمج أكثر من منتج ونبتعد عن التخصص لنتمكن من تغطية المصاريف والربح، ومع هذا لم نحقق شيئاً مما جعل صاحبة المحل تعجز عن سداد راتبي رغم زهده .

وتطمح فاطمة العبدالقادر أن يكون العمل في محلات الملابس النسائية بوابة للفتيات ليتعلمن مفاتيح التجارة عن قرب فبعد أن تكون عاملة وموظفة قد تصبح صاحبة محل عندما تعرف اسرار المهنة، مؤكدة أن كثيراً من الفتيات لديهن طموح عال ولكن يجب أن يعرفن في البداية ماهية التعامل والإدارة، كما أن عمل المرأة في المحلات ومخالطة أكبر قدر من المتسوقين يخرجها من عالمها الضيق ويفتح أذهان النساء ويوسع مداركهن .

وتؤيدها في الرأي بدرية السعيد المتحمسة للعمل لما تتوقع أن ينتظرها من معلومات وخبرات لم تحصل عليها من دورات المحاسبة، متسائلة عن الجهات المعنية بتأنيث المحلات النسائية والجهات التي يفترض التقدم إليها من أجل العمل، مشيرة إلى تشويش الصورة وخوفها من مضي الوقت دون أن يطبق القرار على أرض الواقع .

من جهتهن تؤكد سيدات اعمال على حاجة الفتاة السعودية للتدريب على البيع والتعامل مع المستهلكات والابتعاد عن الاغذار المتلاحقة التي ادت الى عدم التزامها بمواعيد العمل .

في البداية تشير سيدة الأعمال أماني عبد الواسع الى عدم التزام الفتيات السعوديات بالعمل الجاد الذي يتواءم مع جملة من الاعتذارات العاطفية تلامس واقعها الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بالتعامل المباشر مع المرأة في مجالات الادارة والسكرتارية او المبيعات، مما يدفع بالاستعانة بالفتاة الأجنبية التي تلتزم بنظام العمل .

وترى عبد الواسع أن البائنة السعودية تفتقد لأبجديات التعامل الراقي في ظل الانفتاح العالمي للأسواق وترفض تقبل النقد من الزبونة التي تعتبر في العرف الاستثماري على حق، مؤكدة أن الرواتب تبدأ حسب ساعات الدوام وفي الغالب من ٢٨٠٠ ريال وتتفاوت حسب الدوام والذي يستمر لمدة ست ساعات وتحصل البائنة على نسبة من المبيعات مع بعض الخدمات التجميلية التي تمنح لها في بعض مناسباتها .

وتقول سيدة الأعمال بتول مجموع: الفتاة السعودية تفتقد للتدريب خاصة في مجال التصوير وفيما يتعلق بتقنية الفوتوشوب مشيرة إلى أنه يندر وجود الفنية المتخصصة في هذا المجال، بالإضافة لرفض بعض فنيات التصوير للخروج في الأماكن العامة والمناسبات لتصويرها في الوقت الذي يطالبن برواتب كبيرة تبدأ من ٦ آلاف وهذا قد يصعب تحقيقه على المؤسسات الصغيرة .

وتؤكد سيدة الأعمال مضاري الحسون أن الرجل يقف عائقاً أمام طموح و عطاء البائنة السعودية لأن مصير مستقبلها الوظيفي مرتين بأهوائه المتقلبة فهو تارة مع عملها الذي يسترزق منه وتارة ضده بسبب مواعيد الدوام التي لا تروق له أحياناً مما يفقدها التركيز في عملها وقد تفقد وظيفتها بسبب ذلك .

وأضافت أن البائنة السعودية تعمل لمدة ٨ ساعات في الوقت الذي تحصل فيه على مزايا كالتخفيض على المشتريات من المحل الذي تعمل فيه إذا رغبت في ذلك وعلى بعض الخدمات التجميلية وراتبها لا يقل عن ٣ آلاف ولا يزيد عن ١٠ آلاف ريال حسب الخبرة والشهادة العملية، مؤكدة في سياق حديثها على أن الخطة التشغيلية للمحلات الراقية في العادة لا تسمح بحدوث مشادات بين العميلة والبائنة .

وتؤكد نائبة رئيسة جمعية النهضة فوزية الراشد أن الملك عبدالله ينظر للمرأة نظرة احترام وتقدير ويتعامل معها كطرف ثانٍ مسؤول عن بناء المجتمع وتنميته ، ولها حقوق تماثل الرجل وعليها أيضاً مسؤوليات .

واضافت أن قرار تأنيث المحلات النسائية يحل أطرافاً كثيرة في المجتمع المسؤولية والواجب فنحن كجهة خيرية تهتم بشأن المرأة على كل الأصعدة وتحسين أوضاعها ألقت علينا واجب تأهيل المزيد من الفتيات ودفعهن لسوق العمل حيث إن الأبواب بهذا التوجيه أصبحت مشرعة، كما يضع مسؤولية على القطاع الخاص بأن يستقبل ويوظف هؤلاء الفتيات، ولا ننسى النساء أنفسهن اللاتي سيعملن في هذا المجال فعليهن أن يثبتن قدرتهن وجدارتهن وأن المرأة السعودية تنتظر المزيد فهي كفؤ وقادرة "

واضافت: لدينا مئات من الفتيات اللاتي أهلهن الجمعية للعمل في مجالات مختلفة وهن من بنات الأسر المحتاجة، فعمل فرد من أي أسرة عامل مؤثر في رفع مستوى الأسرة اقتصادياً واجتماعياً، ونحن نعلم أن هاجس الملك عبدالله القضاء على الفقر وتحسين وضع الفقراء ولن يتحقق هذا الحلم بالعطايا والتبرعات فقط فالعمل هو الأصل وهذا ما نسعى له في الجمعية أن نؤهل وندرب ولدينا تجارب ناجحة مع بعض الجهات التي استقطبت بناتنا ولكن مازلنا بحاجة للمزيد .

من جانبه أكد المحامي علي السويلم على حقوق المرأة في مجال البيع الذي كفلته الشريعة الإسلامية الى جانب الرجل وحثت على الحفاظ على حقوقها والرفق بها وتحريم ظلمها،

وأضاف أن التوسع المستمر في خطط التنمية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المملكة، والحاجة إلى أعداد كبيرة من العمالة الوطنية من الرجال والنساء ووجود أنشطة متعددة تخص المرأة السعودية؛ استدعى أن تعمل المرأة في العديد من الأنشطة، كما أن حاجة المرأة إلى العمل جعلتها تتجه له، وقد صدرت خلال السنوات الماضية الأنظمة والقرارات التي من شأنها تنظيم عمل المرأة وزيادة فرص توظيفها وتأهيلها ومن ذلك قرار مجلس الوزراء رقم

١٢٠ بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة بإنشاء وحدات وأقسام نسائية في جميع الجهات الحكومية حسب الحاجة واستقبال طلبات النساء لاستخراج التراخيص لمزاولة الأنشطة التي تمنحها تلك الجهات .

وأوضح السويلم أن القرار تضمن العديد من الإجراءات التي من شأنها زيادة فرص العمل للمرأة كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٧ بشأن تراخيص تشغيل النساء في أقسام وفروع المنشآت الخاصة، وصدر قرار وزاري عام ١٤٢٦ بتطبيق الإجراء الخاص بقصر العمل في جميع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 120 وغير ذلك من القرارات التي عنيت بتنظيم إجراء عمل المرأة في النطاقين الحكومي والأهلي .

مطالب واقعية من البائعات وتذمر مبرر من المستثمرات

وأكد أن نظام العمل أحاط المرأة العاملة بالعناية اللازمة؛ فإلى جانب شمولها بالحقوق التي وفرها للعاملين مثل حق العمل واستيفاء الأجر وحمايتها من الأعمال الخطرة وتحديد ساعات العمل والإجازة والعلاج وحققها في مكافأة نهاية الخدمة، أضاف النظام على المرأة العاملة جل رعايته حينما خفف سن تقاعدها إلى ستين عاماً، كما خصص الباب التاسع من النظام للأحكام الخاصة بتشغيل النساء بمنع تشغيلهن في المهن والأعمال التي تعرضها للخطر ومنع تشغيلهن أثناء فترة الليل لمدة تقل عن ١١ ساعة متتالية إلا في الحالات التي يصدر بها قرار من الوزير، كما قرر حق العاملة في إجازة وضع لمدة عشرة أسابيع مع توفير الرعاية الطبية لها أثناء الحمل والولادة ومنع فصلها أثناء ذلك وألزم النظام صاحب العمل بتخصيص مقاعد في العمل لاستراحة العاملات وتوفير مريبات لرعاية أطفالهن لمن لديه أكثر من خمسين عاملة، أما إذا جاوز عددهن المائة؛ فعليه إنشاء دار حضانة لأطفالهن، وراعى النظام حالة المرأة العاملة عند وفاة زوجها بأن منحها إجازة بأجر كامل مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً، وهكذا تضمن نظام الخدمة المدنية النصوص التي تحقق فرص العمل للمرأة وتضمن حقوقها .

وأضاف أن الأنظمة والقرارات قد وفرت للعاملات كافة الحقوق التي تضمن لهن العمل المناسب حيث إن عقود العمل يجب أن تكون متفقة مع النظام لذا فإن عقود العمل النظامية كفيلة بتحقيق مستقبل طيب للعاملات .

وقد ورد في نظام الخدمة المدنية ونظام العمل العديد من المواد التي توجب على العامل الالتزام بحسن السلوك والأخلاق أثناء العمل بالإضافة إلى جواز فسخ عقد العامل إذا ثبت اتباعه سلوكاً سيئاً أو ارتكابه عملاً مخالفاً بالشرف والأمانة مع مجازاته جنائياً، وهذه الحماية تمتد للعاملة في حالة صدر من صاحب العمل أو أحد أفراد أسرته أو من المدير المسؤول اعتداء أو سلوك مخل بالأداب .

وأشار إلى أن من يقع منه إساءة أو تحرش بالمرأة يعاقب تعزيراً، مطالباً بإجراء دراسة عن مدى الحاجة لإصدار نظام خاص يجرم حالات التحرش الجنسي ويشدد العقوبة على مرتكبيها بناءً على إحصائيات من واقع الجهات ذات العلاقة وأن يشمل ذلك التجاوزات التي تتعرض لها المرأة عموماً في المحلات والأماكن العامة.

المرور ينظف شوارع الرياض من ٤٦٩٥ سيارة مشوهة ويخالف ٣٣٧ ورشة في الرياض

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article641990.html>

الرياض - أحمد الشمالي

نفذ مرور الرياض خلال الأيام الماضية حملة شاملة على السيارات المشوهة والمتهالكة أسفرت عن حجز (٤٣٥٣) سيارة وسحب عدد كبير من السيارات المتهالكة حيث تم إيقافها ومنعها من السير في الطرقات العامة، كما نفذ بالتعاون مع إدارة النظافة بالأمانة وبلدية البطحاء حملة على السيارات المتوقفة في شوارع وتقاطعات الصناعية الأولى حيث تكثرت ورش إصلاح السيارات الأمر التي تستخدم فيه الشوارع لإيقاف السيارات المتعطلة لفترة طويلة مسبباً إعاقة لحركة المرور ومشوهة للمنطقة الصناعية.

وبين العميد عبدالرحمن المقبل مدير مرور منطقة الرياض أن هناك جهوداً تكاملية مع أمانة منطقة الرياض لسحب كافة السيارات المتوقفة في المدينة الصناعية وذلك بعد إنذار مالكيها

فيما تقوم تلك الفرق بسحب السيارات المشوهة والتي تستعملها الورش للتشليح وقطع الغيار.

وأشار العميد المقبل إلى أن ذلك يأتي عقب إعادة هيكلة القوى البشرية والآلية بعد تطبيق نظام "ساهر" واكتمال إجراءات متابعة متجاوزي الأنظمة آلياً، مشيراً في ذات الإطار إلى أنه قد تم تكثيف المتابعة على معارض السيارات والسيارات المتوقفة في المناطق الصناعية والسيارات المشوهة والمتهالكة غير الصالحة للسير والتي تقودها- في معظمها- العمالة الوافدة وما تسببه هذه السيارات من تلوث للبيئة وعرقلة لحركة السير إضافة إلى تأثيرها السلبي على المظهر العام لمدينة الرياض والتي تعتبر من أكبر المدن العربية من الناحية الاقتصادية والزيارات سواء كانت دبلوماسية أو تجارية أو رياضية.

وتأتي هذه الحملة تزامناً مع الحملة الشاملة التي يقوم بها مرور الرياض على السيارات المشوهة وذات التأثير السلبي على البيئة وحركة السير.

وكشف العميد المقبل أنه تم حجز ومخالفة بعض الورش التي لم تلتزم بالتنظيمات الإدارية حيث تمت مخالفة أكثر من (١٢٣) ورشة وإنذار (٢١٤) ورشة وسحب (٣٤٢) سيارة تالفة تماماً (مهملة) وهو الأمر الذي أسهم في رفع مستوى انسيابية حركة المرور على عدد من الشوارع الرئيسية والمحورية خاصة في أوقات الذروة.

تأخر الرواتب يوقف ٣٠ عاملاً عن العمل في مقنا

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٥٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110615/Con20110615426823.htm>

على العميري - البدع

توقف صباح أمس عمال النظافة التابعون لمؤسسة تحتفظ «عكاظ» باسمها، عن أداء مهامهم في قطاع حرس الحدود في مقنا والإسكان التابع لحرس الحدود، بسبب عدم صرف رواتبهم للشهر الثامن على التوالي. وتجمع العمال عند محكمة البدع لإقامة دعوى ضد المؤسسة، وأشار كل من العامل المقيم عرفان والعامل الماس إلى أنهما لم يستلما راتبهما منذ ثمانية أشهر، ولا توجد معهم إقامات منذ ثلاث سنوات. وفي اتصال هاتفي مع المشرف للمؤسسة المقيم محمود عزيزي، أفاد أنه ستصرف السبب المقبل رواتب خمسة أشهر لـ ٣٠ عاملاً.

من جانبه، قال الناطق الإعلامي لحرس الحدود المقدم عبدالله الغرير «إن المؤسسة متعاقدة مع حرس الحدود، وحسب إفادة مندوبها ستصرف رواتب العمال الأسبوع المقبل، وحرس الحدود غير مسؤول عن رواتبهم وهي من اختصاص المؤسسة»، لافتاً إلى أن مستحقات المؤسسة لدى حرس الحدود متوقفة حتى تصرف رواتب العمال

أصيب في حادث مروري .. والصحة تطلب مهلة لتحديد المسؤولية

المغذوي يطالب بالتحقيق في إهمال مستشفى لحالة شقيقه

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١م العدد ٣٦٥٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110615/Con20110615426828.htm>

خالد الشلاحي - المدينة المنورة

تحولت تطمينات كادر طبي في مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة لأسرة مريض، إلى فاجعة إثر وفاته بعد ساعات من تلقي شقيقه طمأنة طبية، حيث لم يستجب المريض لمحاولات إنقاذه بواسطة جهاز الإنعاش القلبي الرئوي، وتوفي متأثراً بتشنجات وحالة إعياء شديد تعرض لها خلال عطلة نهاية الأسبوع في غرفة التنويم الاعتيادية. وقال أحمد حامد المغذوي «تعرض شقيقي باسم (١٨ عاماً) لحادث مروري قبل أسبوعين، أصيب خلاله في الرأس والساقين وإحدى ركبتيه، ونقل لمستشفى الملك فهد في المدينة المنورة، وأخضع للعلاج في قسم العناية المركزة، واستمر تحت عناية الأطباء لمدة تسعة أيام، وأخرج الأربعاء الماضي من قسم العناية المركزة وأدخل غرفة تنويم اعتيادية؛ باعتبار أن حالته مستقرة نسبياً، وفي مساء الخميس لاحظت عليه عكس ذلك، وبدأت تنتابه آلام مضاعفة، وأثناء وجوده في غرفة التنويم كان يخاطب ممرضة ويشير إلى منطقة البطن، فطلبت منها استدعاء طبيب المخ والأعصاب الذي أشرف على حالته، إلا أن الممرضة أبلغتنا بأن الطبيب في إجازة، وذهبت إلى طبيب في قسم العناية المركزة وأفادني بأنه الشخص الوحيد في القسم، وأنه سيتابع حالة شقيقي، ولم أستطع الابتعاد عنه خوفاً من أن تسوء حالته بشكل أكبر، أو يسقط من السرير أو تحصل له مضاعفات مفاجئة. وفي صباح الجمعة، بدأت حالة شقيقي تسوء وأصبح يتحرك بشدة في سريره، ما اضطر ممرضتين إلى تكبيل يديه ورجليه، وأعطيت له حقنة مهدئة من قبل إحدى الممرضات، وأشارت إلى أن وضعه طبيعي، وأبلغتني إحدى الطبيبات من جنسية عربية أن ذلك مؤشر على أن حالته مستقرة، وأن الدكتور المختص سيحضر صباح السبت لمعاينة حالته، ولأنني أجهل أعراض وطبيعة التصرفات التي يصدرها أخي أثرت الرضوخ لتلك التطمينات والانتظار لحين مباشرة الطبيب عمله صباح السبت الماضي ليشرف على تطور الحالة الصحية لأخي الذي كنت أشك في أنه يعاني من نزيف في رأسه، إلا أن أياً من الكادر الطبي لم يشر إلى إمكانية حدوث ذلك، وفي مساء الجمعة، تطورت حالة أخي وبدأت حدقات عينيه في الاتساع وأخذ يتنفس بسرعة كبيرة وملحوظة، واستمر في التشنجات، وعند السابعة من صباح السبت الماضي حضر ممرض وطلبت منه قياس نسبة الأوكسجين في الدم، وأفاد بأنه منخفض جداً، فأحضر جهاز القلب وتبين انخفاض التنفس، فحاول الأطباء إجراء إنعاش لقلبه الذي توقف عن النبض، وتوفي أخي في السابعة و ٤٠ دقيقة من صباح السبت.

وطالب المغذوي بإجراء تحقيق في ما تعرض له شقيقه، وأفاد بأنه رغب في تشريح جثمان شقيقه إلا أن أفراداً من أسرته أصروا على استكمال إجراءات استلام الجثمان ودفنه، وتمسك (أحمد) بمطالبته بمحاسبة من يتهمهم بإهمال متابعة حالة شقيقه. وردا على شكوى شقيق المتوفى، قال الناطق الإعلامي في مديرية الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة عبدالرزاق بن عبدالعزيز حافظ أن هناك قنوات رسمية لابد من تأخذ مسارها للتحقق من صحة الواقعة والاتهامات، وطلب مهلة للرد على الشكوى، بناء على مخاطبة إدارة المستشفى المعني وإطلاعها على ملف المريض ومساءلة الأطباء الذين أشرفوا على حالته وتقصي كافة تفاصيل الحالة قبل الوفاة لتحديد المسؤولية.

الربيعة يوقع عقد تنفيذ مشروع تبادل المعاملات الإلكترونية للتأمين الصحي

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article641906.html>

الرياض - محمد الحيدر

وقع وزير الصحة رئيس مجلس الضمان الصحي التعاوني الدكتور عبدالله الربيعة عقد تنفيذ مشروع تبادل المعاملات الإلكترونية (SHIB) مع إحدى الشركات العالمية بقيمة إجمالية ١٢,٩٥٠,٠٠٠ ريال . وقال الربيعة أن مجلس الضمان الصحي من خلال هذا المشروع يهدف إلى مواكبة التطورات والمتغيرات التي تحدث على مستوى صناعة التأمين، وذلك ببناء نظام بأحدث الحلول التقنية وخدمات التأمين الصحي الإلكترونية مبنية على تطبيق يقوم بتبادل معاملات التأمين الطبي إلكترونياً بشكل سريع وموثوق يمكن الاعتماد عليه بين مقدمي خدمات الرعاية الصحية وشركات التأمين بما يوفر للأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني المعلومات اللحظية لتحقيق الأهداف التنظيمية والإشرافية لقطاع التأمين الصحي الخاص بالمملكة العربية السعودية . مشيراً إلى أن نظام تبادل المعاملات الإلكترونية سيسهم بشكل فاعل في تحسين جودة الرعاية الصحية في قطاع التأمين الصحي وتحقيق أهداف ومتطلبات أطراف العلاقة التأمينية والتركيز على تحقيق أهداف ومتطلبات الرقابة بمفهومها الشامل كذلك توفير بيئة معلوماتية لإجراء البحوث والدراسات في مجال التأمين الصحي وبين الربيعة أن نطاق العمل الرئيسي للنظام (SHIB) هو تنظيم وتوحيد المعايير وتبادل معلومات التأمين الصحي بين مقدموا خدمات الرعاية الصحية وشركات التأمين الصحي والمجلس عن طريق ما يسمى بتبادل المعلومات "Business-to-Business" . وحيث تشمل الخدمات الإلكترونية لنظام المعاملات الإلكترونية منظومة متكاملة من الخدمات والعمليات الرئيسة والتي يمكن حصرها في (التسجيل والتحقق من صحة وأهلية البطاقة وبوليصة التأمين، توفير قاعدة بيانات لجميع عمليات قطاع التأمين الصحي المنفذة على النظام، التحقق من أهلية المشترك للخدمة، التحقق من الحدود العليا للتغطية التأمينية (حد المنفعة الأقصى، البصريات، السمعيات، الأسنان)، التأكد من نوع التغطية، الاستقطاعات، الاستثناءات، الإضافات كذلك تسليم «رفض المطالبة إلكترونياً، والاستعلام عنها بين مقدم الخدمة وشركة التأمين وتسوية» دفع المطالبات عن طريق نظام مدفوعات بنكي أو حكومي.

7 ضحايا تعرفن على شخصيته.. وه تعرفن على مقتنيات

المنزل

الحمض النووي يؤكد هوية مغتصب الفتيات القاصرات الـ

١٣ بجدة.. بعد جهود ٣ سنوات مستمرة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٨٣

<http://www.al-madina.com/node/309670>

متابعة: سعيد العدوانى - جدة

أثبتت شرطة جدة أمس أن الشخص الموقوف بشعبة التحريات والبحث الجنائي والمشتبه في ارتكابه جرائم الاعتداء على الفتيات القاصرات اللاوتى لم تتجاوز أعمارهن ١٠ سنوات هو نفسه الشخص الذي ارتكب الجرائم العديدة، بعد أن تطابقت تحاليل الحمض النووي "DNA" مع تحاليل الشخص، إضافة إلى تعرف ٧ فتيات عليه وتعرف ٥ أخريات على المقتنيات التي تم العثور عليها داخل المنزل، وكان من بينها "الشيشة" وشاشتي "البلازما" وجهاز كمبيوتر مكتبي وسجاد المنزل؛ إضافة إلى تعرف "شاهد عيان" قد رصد الشخص من قبل واحضار ذوي إحدى الفتيات التي لم يتمكن من اختطافها للتعرف عليه ليؤكد الجميع أنه هو من حاول اختطاف ابنتهم.

ونجح رجال الأمن في كشف "المتهم" والقاء القبض عليه والتأكد من تورطه في الجرائم التي ارتكبها على مدار ٣ سنوات الماضية والتي كان أولها في عام ١٤٢٩ هـ وآخرها الشهر الماضي.

وأثبتت تحاليل الحمض النووي التي تم رفعها في القضية لمعرفة علاقة المشتبه فيه بالجرائم التي تم ارتكابها بحق الفتيات تطابقا متكاملا وأكدت النتائج أن "المتهم" البالغ من العمر ٤٢ عاما في استدرج ١٣ فتاة أعمارهن بين ٦-١٠ سنوات والاعتداء عليهن بمنزله الذي يسكنه بحي الأجاويد، فيما تعرفت ٧ فتيات من الضحايا عليه، وخمس أخريات على المنزل الذي كان يحضرهن إليه وهو شقته التي يسكنها بالعمارة السكنية التي يملكها والده.

وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة جدة أنه تم إيقاف شخص عمره ٤٢ عاما على خلفية قضايا اختطاف فتيات والاعتداء عليهن وأن التحقيقات والأدلة أثبتت بأن المشتبه به هو "المتهم" مشيرا إلى أنه سيتم اكمال التحقيقات وإحالة القضية إلى الجهات المعنية لاكمال الاجراءات.

أولى الجرائم

كانت أولى الجرائم التي ارتكبها "المتهم" في منتصف عام ١٤٢٩ هـ عندما تمكن من اقناع إحدى الفتيات التي لم تتجاوز التاسعة من عمرها وأشعرها بأن مقتنيات لديه تخص العروس ويطلب من الفتاة أن توصل لها تلك المقتنيات لتتطوي حبلته على الفتاة المغلوبة وتسير خلفه إلى سيارته ويقوم بارتكابها والانطلاق بها إلى منزله بعد أن قام بإيصال زوجته وأطفاله إلى منزل زوج والد زوجته ويقوم بالاعتداء على الطفلة دون أي رحمة أو شفقه ومن ثم التخلص منها باعادتها والتخلص منها في منطقة أخرى بعيدة، وكانت أول القضايا التي تم تسجيلها في ذلك العام، وتوقف الجاني عن ارتكاب أي جريمة أخرى بعدها ولفترة طويلة.

معاودة الجريمة

وفي عام ١٤٣٠ هـ سجلت اقسام شرطة جدة وخاصة الجنوبية ٧ حالات اختفاء لفتيات ومن ثم العثور عليهن بعد الاعتداء عليهن من قبل ذلك "المتهم" مما شكل ظاهرة أثارت الرعب في نفوس اهالي جدة، وتم في حينه البدء في تكثيف العمل الأمني من قبل رجال الأمن وتكثيف التحريات غير أن قلة المعلومات التي توافرت لم تكن كافية للوصول إلى الجاني ليتم

الربط بين حادثة عام ١٤٢٩ هـ والحوادث السبعة حيث اشارات المعلومات بان الجاني كان يستخدم نفس الاسلوب الاجرامي ، وهو ما دفع مدير شرطة جدة الى تشكيل فريق أمني والحث على مضاعفة الجهد وبذل المزيد لكشف الجاني وتقديمه للعدالة ، وبدأ رجال الامن في جمع المعلومات والانتقال الى مواقع اختفاء الفتيات التي كان من بينها احد المراكز التجارية بجنوب جدة التي رصدت شخصا يتجول بطريقة مريبة دون ان ترافقه اية عائلة وكان يتحدث الى الفتيات صغار السن ليقدم احد العاملين بالمركز معلومات حول الشخص الذي كان يتردد على المركز إلا انه اختفى عن الانظار فجأة ، وذلك بعد قيامه بالتغريب بفتاتين من المركز والاعتداء عليهن ثم ابتعد بعدها عن الحضور الى المركز ، ورجع رجال الامن للعودة الى كاميرات المراقبة في المركز التي لم تقدم صورة واضحة للمشتبه به ، غير أن ذلك لم يقلل من عزيمة رجال البحث في متابعته والترصد له.

تحليل شخصيته نفسيا

وعمد رجال الامن الى تحليل شخصية "المتهم" الذي لم يتم الوصول اليه لقلة المعلومات وعدم توفر اي معلومات يمكن من خلالها الوصول اليه ليحدد احد الاستشاريين النفسيين لرجال الأمن شخصية وطباع مركتب مثل هذه الحوادث وسلوكه اليومي ، وألمح المستشار النفسي ان مثل هذه الشخص قد يكون موظفا في مكان جيد ووظيفة مرموقة وان علاقته بالآخرين جيدة ولا يعاني من أي مشاكل او اضطرابات نفسيه ولديه القدرة في اختيار ضحيته دون لفت الانتباه وقد يكون هذا الشخص ممن يتعاطون الكحوليات ولديه قدره في التفكير بشكل مترابط، تلك الموصفات جعلت رجال الأمن يركزون في عمليات التحريات والبحث طوال عام ١٤٣٠ وكان " المتهم" بعدارتكابه لسبع جرائم قد توقف عن مواصلة فعلتها لفترة حيث لم تسجل في عام ١٤٣١ هـ إلا حادثة واحدة كانت وتم جمع المعلومات حولها وكانت بنفس الأسلوب الاجرامي حيث سجل قسم شرطة بجنوب جدة بلاغا في الحادثة لتتركز اعمال التحريات في الجريمة في المراكز التجارية والمرافق العامة بجنوب جدة.

الضحية المريضة

ولم يشفع مرض احدى الفتيات لها أمام مخططه الإجرامي، وذلك عندما احضر والد الفتاة ابنته التي تبلغ من العمر ١٠ سنوات الى احد مستشفيات شرق جدة ، وكان " المتهم" يبحث عن احدى ضحايا ولم يجد امامه الا تلك الفتاة التي كانت تعاني من ارتفاع شديد في درجات الحرارة ، وتمكن من التغريب بها وحاجتها لنقلها لمستشفى آخر حتى استطاع أن يخرجها برفقته دون ان تعرف حقيقته، ثم مالبت أن ارتكب جريمته "البشعة" وتخلص منها دون ان يشعر بأنه بمرارة الذنب الذي فعله.

3 جرائم جديدة

وواصل "المتهم" ارتكاب جرائمه ففي بداية عام ١٤٣٢ هـ عاد لاختطاف احد ضحايا عندما تربص بفتاة عمرها ٧ سنوات وهي ابنة "وافد عربي"، وحضرت برفقة اسرتها لحفل زفاف باحدى قاعات الافراح ليتمكن من التغريب بالفتاة ويركبها بسيارته ، إلا انه لم يتمكن من مغادرة الموقع بسبب اغلاق الممرات بسيارات اخرى لتلاحظ الأسرة اختفاء ابنتهم وتبدأ في البحث عنها ليرشد الاطفال الى السيارة التي تم اركاب الفتاة فيها وهناك تعرض الجاني لضرب مبرح من قبل الحضور الذين لم يعمدوا الى ابلاغ الجهات الامنية في حينه، وكشف المحققون الحادثة التي لم تسجل من خلال التحريات والتحقيقات التي كان يقوم بها رجال البحث بجدة.

تسجيل أقوال آخر الضحايا

وسجلت الجهات الامنية بجدة في الاشهر الماضية ٣ بلاغات من نفس النوع ، اشارت الى اختفاء الفتيات ومن ثم العثور عليهن بعد الاعتداء عليهن بطريقة "وحشية" ليضاعف رجال الامن من عمليات البحث وجمع المعلومات والاستماع لافادات الضحايا ، واحضر رجال الأمن آخر الضحايا والتي كانت طفلة لم تتجاوز ٧ أعوام حددت في حينه اوصاف الجاني وكذلك اسلوبه الذي استخدمه معها كما حددت اوصاف المنزل وما يحويه من مقتنيات والتي كانت متطابقة مع الاوصاف التي تم تسجيلها من الضحايا السابقين ، وعندها ثبت بان الجاني هو نفس الشخص ليتم جمع اكبر قدر من المعلومات ، بعد أن اكدت الضحية الاخيرة ان المدة التي استغرقها الجاني من لحظة مغادرة الموقع الذي اختفت فيه الى المنزل لم تتجاوز ١٠ دقائق وكان ذلك في جنوب جدة.

الوصول إلى الجاني

كثف رجال التحريات من عمليات البحث والتحري وعمدوا الى إعداد خطة أمنية لتحديد منزل المشتبه فيه وتم تقسيم جنوب جدة الى مربعات والبدء في تمشيط كامل المنطقة بهدف تحديد الموقع ويتم نشر العديد من المخبربين السريين ورجال البحث حيث رجحت المعلومات ان يكون منزل الجاني في محيط حي الأسكان لتكرر الحوادث في تلك المنطقة

بين فترة وأخرى لتثمرت تلك الجهود في الوصول الى منزل احد المواطنين تطابقت الاوصاف معه تماما وهنا تم اخضاع الموقع للمراقبة الدائمة من قبل فرق البحث والتي تابعت كل صغيرة وكبيرة حتى لاحظ رجال الامن احد سكان العمارة يغادر المنزل ويده دائما في جيبه وهي صفة ذكرنها العديد من ضحايا "المتهم" لتكون مثار الشكوك ويواصل رجال الامن تحرياتهم حول المشتبه فيه حتى تم ايقافه امام المنزل ونقله على الفور لادارة التحريات والبحث الجنائي الذي اثبتت تورطه في الجرائم من خلال الادلة والقرائن التي تم جمعها ضد الضحية.

الادلة والقرائن
جمع رجال الامن العديد من الصور التي لم تكن واضحة بشكل جيدة من خلال كاميرات المراكز التجارية التي شهدت اختفاء العديد من الفتيات والتي اظهرت احدى الصور سير فتاة لا تتجاوز ٧ سنوات خلف "المتهم"، كما رصدت كاميرا المستشفى الذي اختفت منه احدى الفتيات تحركات لشخص يحمل نفس الاوصاف وكان يتنقل في ممرات المستشفى بحثا عن ضحيته ، ولم تكن تلك المعلومات كافية لادانته.

تعرف الضحايا عليه
وعلى الرغم من محاولة "المتهم" في الانكار والتهرب من تلك الجرائم الا ان رجال التحريات لم يدعوا لذلك مجالا حيث تم احضار ٧ فتيات من ضحاياه ، وتعرفن جميعا عليه واكدن ان من قام باختطافهن هو نفسه وأنه هو من اعتدى عليهن، فيما انتقلت فرق الامن الى منزل الجاني حيث تعرف ٥ من الضحايا على المحتويات والمقتنيات الموجودة بالمنزل التي كان من بينها أرجيلة " شيشة " ضخمة الحجم كانت بداخل المنزل وهي ما ذكر في البلاغات حول وجود الشيشة في المنزل ، كما تعرفن على شاشات "البلازما" التي كانت الاولى باحدى الغرف والاخرى بالصالة وكذلك جهاز الحاسب الالى المكتبي والتي ذكرت جميعها في المعلومات التي ادلين بها الضحايا خلال الاستماع الى اقوالهن بعد الاعتداء عليهن وتوصل رجال الامن الى احدى المركبات التي استخدمها الجاني في عملياته والتي كان قد باعها قبل عامين حيث تم احضارها من قبل رجال البحث من مالكة الحال في الرياض لتتعرف اولى الضحايا على السيارة وتؤكد بانها نفس السيارة التي استخدمها الجاني في تلك الحادثة.. ولم يكتف رجال الامن بذلك واحضروا "شاهد عيان" كان قد سجل افادته حول تواجد شخص داخل المركز واختفائه بعد وقوع حادثتي اختطاف لطفلتين ليعرض المشتبه به على الشاهد ويؤكد بان الموقوف هو فعلا من كان يتردد على المركز ولم يظهر بعد الحادثتين. ، وهنا اختتم رجال الامن ادلتهم باجراء تحاليل حمض DNA والتي تم جمعها من الحوادث السابقة والتي اثبتت النتائج تطابق النتائج مع عينات المشتبه فيه ، و اكدت تورطه في الجرائم التي هزت وروعت أهالي وفتيات جدة.

تغيير السيارات
وكان "المتهم" يعتمد الى تغيير سيارته التي يستخدمها في الجرائم ، ويبادر على الفور الى بيع السيارة التي يستخدمها في حادثتين على الفور؛ حتى لا يتم التعرف عليه والوصول اليه غير أن رجال الامن القوا القبض عليه واعادوا سيارة كان قد استخدمها في اول جريمة له، وتخلص منها وبيعه لاحد الاشخاص وتم احضارها من الرياض كما تم إحضار السيارة الاخيرة التي استخدمها في اختطاف طفلة من احد قاعات الافراح بجنوب جدة ، وكان الجاني يعتمد الى احضار الضحايا الى منزله الذي يسكنه مع عائلته المكونة من زوجته و ٤ بنات وولدين ، ويقوم بإيصال اسرته لاحد اقاربه نهاية كل اسبوع ليبقى المنزل خاليا من افراد اسرته.

جهود ثلاث سنوات
العمل الأمني تجاه هذه القضية كان متواصلا طوال ثلاث السنوات الماضية ، وتولى مدير شرطة جدة اللواء علي بن محمد السعدي الغامدي، المتابعة اليومية والمستمرة لسير التحريات للجاني التي اشرف عليها مدير شعبة التحريات والبحث العميد محمد الخماش، فيما قاد الفريق الأمني في العمل الميداني والتحريات السرية المقدم عيضة المالكي مساعد مدير شعبة التحريات والبحث الجنائي، والرائد سلطان المالكي رئيس وحدة العرض والاخلاق ، والرقيب سالم بن علي الزهراني، والرقيب احمد الزهراني.

لجنة الانتخابات: استخدام المواقع الإلكترونية في الحملات الانتخابية متاح أمام المرشحين

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article641912.html>

الرياض - محمد العثمان

نفى رئيس اللجنة العامة للانتخابات أعضاء المجالس البلدية عبدالرحمن الدهمش، أن تكون اللجنة قد حظرت على المرشحين استخدام الإنترنت والمواقع الإلكترونية في حملتهم الانتخابية، في إشارة إلى أن المرشحين يستطيعون استخدام تلك الوسائل مع عدم الإخلال بالتعليمات الأخرى.

وأشار الدهمش إلى أن مدة الحملة الانتخابية لكل مرشح حددت بـ ١١ يوماً تبدأ في الفترة من ٢٠ - ٣٠/١٠/١٤٣٢ هـ، حيث يسمح لأي مرشح ورد اسمه في القائمة النهائية للمرشحين وحصل على ترخيص لحملة الانتخابية من اللجنة المحلية للانتخابات أن ينظم حملته في تلك الفترة مع ملاحظة أنه يمكن له أن يقوم بالتجهيز والإعداد والتخطيط لها قبل هذا الموعد ولكن دون أن يقوم بإعلانها وإطلاقها في أي وسيلة إعلانية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وأضاف: "من حق المرشح أن يقوم بتعيين أحد الناخبين متحدثاً باسمه خلال حملته الانتخابية بشرط أن يقوم بتسجيل اسمه في اللجنة المحلية قبيل موعد بدء إطلاق الحملة، مشيراً إلى أن المرشحين من حقهم عقد لقاءات ومحاضرات وندوات خاصة ببرامجهم الانتخابية سواء تم عقدها في صالات العرض أو القاعات والمخيمات المخصصة للإحتفالات، وأن اللجنة عملت على ضرورة أن تتاح أفضل الفرص لعرض البرامج الانتخابية من قبل كل مرشح سواء كان ذلك بصورة مباشرة من خلال تلك اللقاءات أو من خلال الوسائل الإعلامية والإعلانية الأخرى المحددة في تعليمات الحملات الانتخابية.

الجدير بالذكر أن اللجنة العامة للانتخابات سبق وأكدت على ضرورة أن تتجنب حملات المرشحين استخدام التكتلات والدعوات للتصويت لقوائم خاصة بمرشحين محددين، وفقاً لتوجيهات معينة أو انتماء قبلي، وهي أمور عدتها اللجنة مخالفة لأنظمة ولوائح الانتخابات وتعليمات الحملات، مشيرة إلى أن ذلك من شأنه تعريض أصحابها للطعون الانتخابية واتخاذ الإجراءات النظامية ضدهم.

جمعية الكشافة السعودية تطلق برنامجاً وطنياً لتنمية مهارات العمل لدى الشباب

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article641931.html>

الرياض - محمد الهمزاني

اعتمدت جمعية الكشافة السعودية تطبيق المشروع الكشفي لتنمية مهارات العمل لدى الشباب، وذلك بهدف تعزيز القيم والمهارات الرئيسية لتمكين الشباب في مجال العمل. وأقر تطبيق المشروع خلال اجتماع مجلس الجمعية الثالث عشر الذي عقد في جدة برئاسة سمو وزير التربية والتعليم رئيس جمعية الكشافة الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود. وقال نائب رئيس الجمعية الدكتور عبدالله بن سليمان الفهد، أن المشروع يهدف إلى استقطاب وجذب اهتمامات الشباب بموضوع العمل ونشر ثقافة العمل وحب العمل لديهم، وذلك في كافة الفئات العمرية، ودمج الأنشطة الخاصة بالمشروع في كافة مناشط جمعية الكشافة والمناهج والمشاريع الكشفية لتعزيز الاتجاهات الإيجابية تجاه العمل بالإضافة إلى تدريب الشباب على مهارات العمل الأساسية من خلال دورات وبرامج معززة لذلك. وألمح الدكتور الفهد إلى أن الجمعية ستؤهل قادة الكشافة متخصصين للإسهام في المجال الإرشادي والتدريب في هذا المجال، مشير إلى أن الجهات المشاركة في المشروع هي وزارة العمل ووزارة التجارة والصناعة والغرفة التجارية والمؤسسة العامة للتدريب الفني والتدريب المهني ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الثقافة والإعلام والتعليم العالي وصندوق إدارة الموارد البشرية ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك لمدة خمسة أعوام. ويتكون المشروع بحسب الدكتور الفهد من برامج شراكة مع المختصين وبرنامج المناهج الموجهة والتأهيل المتخصص وتنمية المهارات والتدريب المنتهي بالتوظيف والدعم الإعلامي والدعم التقني، وسوف يعقد ورش عمل مع جميع الجهات المشاركة في المشروع لاستكمال الخطوات التنفيذية للمشروع. من جهته، أوضح الدكتور عبد الواحد الحميد نائب وزير العمل عضو مجلس إدارة الجمعية، أن البرنامج يعتبر من البرامج الرائدة كونه يجمع بين تهيئة الشباب للعمل والعمل التطوعي وروح المبادرة التي تتميز بها الكشافة، مؤكداً على أهمية التطبيق العلمي والعمل للبرنامج كونه سيسهم في نشر ثقافة حب العمل لدى الناشئة من خلال برامجهم ونشاطهم المحب لهم وهو الكشافة.

المدينة : الظماً يخنق ٧ أحياء... والوايات تجف دخل

المستهلكين

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/278200>

المدينة المنورة - ردينة هاشم
في الوقت الذي تجاوز سعر «الوايت» أرقاماً فلكية، ما زال مسلسل «انقطاع المياه» في المدينة المنورة الذي وقفت منه «مديريتها» موقف المشاهد، يواصل عروضه للأسبوع الثاني في أحياء العزيزية، والحرّة الشرقية، والحرس، والسيح، والأعمدة، والسحمان، والجرف وغيرها من المناطق، وتبدي «مياه البلدية» تعنتاً من إطفاء ظمأ قاطنيها.
وأكد الأهالي في الأحياء المتضررة لـ«الحياة» استمرار انقطاع المياه عنهم لأيام عدة ما أدى إلى ارتفاع سعر حمولة وايت الماء العادي إلى ٢٠٠ و ٣٠٠ ريال، مطالبين بضرورة إعادة النظر في شبكات مياه الأحياء التي مضى على إنشاء بعضها أعوام بعيدة ولم تعد تفي بحاجات السكان جراء تزايد أعدادهم وأعداد الوحدات السكنية التي تتصل بها.
وأشار المواطن سالم حماد لـ«الحياة» إلى أنه اعتاد على مسلسل انقطاع «عصب الحياة» عن منزله في حي السحمان وسط المدينة المنورة منذ أسابيع عدة لمدة يومين وثلاثة أيام بشكل متواصل، لا سيما خلال نهاية الأسبوع.
وقال: «في البداية كنت أضطر للوقوف في طابور مديرية المياه للحصول على وايت ماء بسعر ٥٠ ريالاً، هرباً من أطماع أصحاب الوايات الخاصة الذين رفعوا الأسعار إلى ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ريال للوايت العادي، فيما يصل سعر الوايت الكبير حمولة ٢٠ طناً إلى أكثر من ذلك»، مضيفاً أنه اضطر في نهاية الأمر إلى التعامل مع أحد أصحاب الوايات الأخيرة والاتصال به أسبوعياً لجلب وايت ما يكلفه مبلغاً يتراوح بين ٨٠٠ إلى ألف ريال شهرياً، وطالب الحماد بمشاريع لتوسعة شبكات المياه في الأحياء خصوصاً القديمة، لمواجهة الزيادة المطردة في أعداد السكان والطلب المتزايد على المياه خلال الصيف.

ويؤكد عبدالمعطي السحيمي أن أزمة انقطاع المياه تتكرر في حي السيح الذي يقطنه أكثر من ٤٠ ألف نسمة مع دخول فصل الصيف، وأردف: «لقد خاطبنا مديرية المياه ومسؤول شبكات المياه في المديرية وكان شيئاً لم يحدث، فأحياناً يقال إن سبب المشكلة أعطال في الشبكة سيتم إصلاحها، ولكن تكرار الانقطاع بشكل أسبوعي عن الحي يؤكد أن مخصصات الحي من المياه المحلاة لا تفي بحاجة السكان»، منادياً بتطوير «الشبكة» وإنشاء مشاريع لتوسعتها أو تحديد ساعات إضافية لضخ المياه لحيه وبقية الأحياء المتأثرة.

المشكلة ذاتها، تواجه ما يزيد على ٢٥ ألف نسمة في حي العزيزية منذ دخول فصل الصيف الحالي وبدء مسلسل الانقطاع المتكرر للمياه عن منازل السكان، وهو ما أوضحه المواطن حسان المغامسي عقب إفادته «الحياة» بأنه يقيم في الحي منذ أعوام عدة وفي كل عام تطل مشكلة انقطاع المياه برأسها في الحي بأكمله، فيما أحياء أخرى مجاورة لا تنقطع عنها المياه، وزاد: «حالياً تنفذ مديرية المياه مشروع توسعة الشبكة في بعض أجزاء الحي لكن أعمال التنفيذ تسير ببطء شديد وقد لا تؤدي إلى حل جذري للمعضلة نهائياً عن الحي»، كاشفاً تلقي الأهالي سابقاً وعوداً من المسؤولين في المديرية بحل المشكلة قريباً، بيد أن الواقع لا يبشر بخير، إذ ما زالت المشكلة قائمة حالياً.

ومع أن حي الأعمدة يقع في أكثر المناطق ازدحاماً في المدينة المنورة ويبعد عن الحرم النبوي مسافة لا تزيد على ٥٠٠ متر إلا أن قاطنيه، ومنهم حمزة عيوسي يستعينون بمياه الوايات طوال فصل الصيف، ولأنه علم أنه لا فائدة من البكاء على اللبن المسكوب، أبدى عيوسي شكواه مباشرة من ماطلة أصحاب الوايات في تعبئة خزانات المنازل في حيه، إذ إن الشكوى من شبكة المياه أصبحت (بحسب وصفه) لا تجدي نفعاً، فضلاً عن مضاعفتهم أسعار المياه مستغلين حاجة الناس جراء انقطاع المياه عن منازلهم فترات طويلة، وقال: «يتطلب الأمر منا الاتصال بصاحب الوايت صباحاً للحصول على المياه المحلاة في المساء أو في اليوم التالي في مأساة لا تحتمل».

مطالبات بتسهيل الاستثمار في مجال خدمة المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٥٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110615/Con20110615426847.htm>

حازم المطيري - الرياض

أوصى تجمع نسائي في مدينة الرياض نظمه فرع السيدات في غرفة الرياض بضرورة الإسراع نحو بناء قاعدة بيانات وطنية شاملة وموحدة لذوي الاحتياجات الخاصة في المملكة والتعاون بين جميع الوزارات والجهات الخدمية الأخرى لمساندة هذه الشريحة الغالية.

ولاحظت المشاركات في لقاء لمراكز التأهيل توفير البيانات الضرورية والدقيقة عن عدد ذوي الاحتياجات الخاصة ونوع الإعاقات مما يصعب تقديم الخدمات المناسبة لجميع حالات الإعاقة، وأوضحت السيدة فايزة أبا الخيل عضو المجلس التنفيذي لفرع السيدات بالغرفة أن اللقاء الذي سعى للتعرف إلى التحديات التي تواجه المستثمرات في هذا القطاع الحيوي أوصى بضرورة وضع ضوابط واضحة لإصدار التراخيص وتجديدها من وزارة الشؤون الاجتماعية وربطها مع الوزارات الأخرى وإصدار دليل إجرائي تفصيلي لخطوات استخراج التراخيص على أن تكون محدثة وفق آخر تعميم معتمد من الوزارة.

وفي محور الصعوبات المالية، أوضحت أبا الخيل أن المشاركات في اللقاء أكدن على ضرورة إصدار آلية واضحة وعملية لصرف إعانات الطلاب بمراكز التأهيل وحماية المستحقات المالية للمراكز من قبل أسر الطلاب وضرورة دعم هذه المراكز بإعانات مالية، إضافة إلى الإعانة الموجهة للطلاب وإلغاء قرار إيقاف الإعانة عن الطلاب ذوي الإعاقة البسيطة وأن تشمل الإعانة الطلاب غير السعوديين وغير المسجلين في الشؤون الاجتماعية.

وحول الصعوبات التي تواجه المراكز في سعودة وظائفها، أوضحت أبا الخيل أن اللقاء قد أوصى بضرورة التنسيق بين ديوان الخدمة والوزارة بشأن توفير وظيفة حكومية لموظفات المركز وإعطائها مهلة شهر لإنهاء أعمالها قبل مباشرتها لعملها الجديد في حال حصولها على وظيفة حكومية.

وكشف اللقاء ندرة النوادي الرياضية والترفيهية التي تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعت المشاركات إلى ضرورة توفير هذه المرافق المهمة للفئتين من الذكور والإناث من ذوي الاحتياجات الخاصة.

كذلك أوصى اللقاء بضرورة تخصيص دورات مياه خاصة للمعوقين في الأسواق العامة؛ شرط أن تكون موحدة للفئتين لسهولة مرافقة المعوق من ذويه وتوفير تجهيزات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة في الطائرات ومراعاة حقوقهم في الأماكن الترفيهية والعامة الأخرى.

إخضاع ١٠٠ مركز صحي للبدء في تطبيق سياسات وإجراءات الاعتماد والجودة في الخدمات الصحية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article641940.html>

الرياض - خالد العوفي
أعلن وكيل وزارة الصحة المساعد عقيل بن جمعان الغامدي عن إخضاع ١٠٠ مركز صحي كمرحلة أولى للبدء في تطبيق سياسات وإجراءات الاعتماد والجودة في الخدمات الصحية وذلك ضمن الخطة الإستراتيجية للرعاية الصحية الأولية والتي اعتمدت مؤخراً من المجلس التنفيذي للوزارة خلال اجتماعه الثالث الذي عقد برئاسة معالي وزير الصحة د. عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة .
وأبان د. الغامدي خلال افتتاحه أمس الأول دورة السياسات والإجراءات الخاصة بمعايير الاعتماد في الرعاية الصحية الأولية أن المرحلة الأولى تتضمن أن يتم تطبيق هذه المعايير بواقع ٥ مراكز صحية في كل منطقة .
وأفاد د. الغامدي أن الوزارة ممثلة بالإدارة العامة للمراكز الصحية أعدت المتطلبات الأساسية لتطبيق هذه المعايير من حيث القوى العاملة وتجهيزاتها والتجهيزات الطبية وغير الطبية وأدلة البرامج واللجان المتخصصة والسياسات المختلفة وقد تم مناقشتها مع المساعدين للرعاية الصحية الأولية ودور الوزارة في هذا السياق من خلال خطة عمل وآليات محددة يلتزم بها الجميع .
وأضاف د. الغامدي أن المملكة بدأت منذ نحو ٣٠ عاماً بالتطبيق العملي لبرامج الرعاية الصحية الأولية بنحو ٨ برامج ، وفي العام ١٩٩٣ م تم إدخال برنامج الجودة النوعية ومن ثم إسقاطه وتطبيقه على كل البرامج القائمة في ذلك الوقت وعددها ١١ موضوعاً .
وأشار أنه بعد هذه المسيرة الطويلة وصلت البرامج المتخصصة تحت مظلة الرعاية الصحية الأولية إلى ٢٣ برنامجاً تضمنتها جميعاً معايير الاعتماد ، كما أن هناك مجموعة أخرى من البرامج سيتم إلحاقها بهذه المعايير بعد بلورتها ودراستها ومراجعتها مشيراً إلى أن هذه الدورة تهدف إلى تهيئة العاملين بالمناطق ورفع قدراتهم لإعداد المراكز الصحية المدرجة ضمن المرحلة الأولى لتطبيق المعايير .

274 مريضاً يتوفون يومياً في أمريكا بسبب انتقال العدوى استشاري: تعقيم اليدين ونظافتهما لمنسوبي المنشآت الصحية من حقوق المرضى

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article641951.html>

الرياض - محمد الحيدر
قال استشاري سعودي أن تعقيم اليدين ونظافتهما لجميع منسوبي المنشآت الصحية حق من حقوق المرضى وأنه لم يعد خياراً بل ضرورة ملحة .
وكشف الدكتور محمد الزهراني رئيس قسم طب الأطفال ورئيس وحدة مكافحة العدوى بمستشفى قوى الأمن بالرياض أن ما يقارب ٢٧٤ مريضاً يتوفون يومياً في الولايات المتحدة حسب الإحصائيات الرسمية بسبب انتقال العدوى .
جاء ذلك في كلمة ألقاها أمس في حفل إطلاق الحملة التوعوية الثالثة لمكافحة العدوى والتي افتتحها الدكتور ياسر العبيداء مساعد مدير عام البرنامج للشؤون التنفيذية تحت شعار " بيدك الوقاية والعدوى، لسلامتك إحرص على نظافة يديك " والتي تستمر فعاليتها لمدة يومين وينظمها قسم مكافحة العدوى في قاعة الأمير أحمد بن عبدالعزيز بالمستشفى. وشاهد الحضور فيلماً توعوياً باللغة الإنجليزية للتعريف بكيفية انتقال العدوى وأهمية تعقيم اليدين والطرق الصحيحة للتعقيم والعلاقة المباشرة بين التعقيم ومنع انتقال العدوى. إلى ذلك ذكر الدكتور ياسر بن إبراهيم العبيداء أنه بالنظر للإحصائيات الرسمية نجد أن ما يقارب من (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليوني شخص يصابون بالعدوى في المستشفيات سنوياً ويتوفى منهم (٨٠٠,٠٠٠)، وهذا مؤشر يكشف الدور الكبير للعدوى، وأهمية تعقيم اليدين في الحماية من الأمراض والتي تعد الخط الأول في مكافحة انتقال العدوى بين المريض والطاقم الطبي. وأشار د. العبيداء إلى وجود لجنة متخصصة في مجال مكافحة العدوى دورها توفير بيئة آمنة من الأمراض توفر كافة السبل لمكافحة العدوى وطالب الجميع بالتواصل مع قسم مكافحة العدوى في حال الحاجة لأي إمداد من مواد التعقيم أو ملاحظة أي نقص لمواد التعقيم في أي مكان من أجنحة التنويم، وذلك لتحقيق أعلى مستويات سلامة المرضى. وفي ختام الحفل سلم د. العبيداء المشاركين دروعاً تذكارية بهذه المناسبة ثم أفتتح المعرض المصاحب.

رئيس شرعي شهير لـ الحياة :الكبتاغون سبب ٧٠ في المئة من نزلاء المستشفى

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م
<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/278204>

الطائف - عائض عمران
كشف رئيس العنبر الشرعي في مستشفى الصحة النفسية (شهار) في محافظة الطائف منصور النفيعي أن غالبية الحالات المصابة بالأمراض النفسية، عائدة إلى إدمانها المخدرات، لا سيما حبوب الكبتاغون التي تقف خلف ٧٠ في المئة من أسباب إصابتهم ودخولهم في مرحلة من الأوهام والهلوسة والشكوك الحادة تجاه الآخرين بعيدة عن الواقع، ما يتطلب إخضاعها للعلاج والمتابعة المستمرة على مدار الساعة.
وأكد النفيعي لـ «الحياة» إحالة ٤١ نزيراً في العنبر بناء على توصيات اللجنة الطبية الشرعية عقب إنهاءهم محكومياتهم في السجون على خلفية قضايا ارتكبوها في حق أنفسهم وحق ذويهم والمجتمع تحت تأثير المرض من ضمنها القتل. وفي جانب إمكان خروج هؤلاء النزلاء تحت الكفالة لمدة زمنية معينة كمحاولة لدمجهم في المجتمع مرة أخرى، أقر بوجود ١٥ حالة من الصعب خروجها لخطرها والأخرى من الممكن خروجها لمدة لا تتجاوز الأسبوعين شريطة الكفالة، مؤكداً أن أقدم مريض في العنبر دخل عامه التاسع غير مسموح له بالخروج، بناء على توصية لجنة الطب الشرعي، إلى جانب رفضه من ذويه وأشقائه جراء ضلوعه في قتل والده، مفيداً بمحاولات تجري من الاختصاصيين النفسيين لرأب الصدع وتقريب وجهات النظر، بغية تفهم ذويهم وضعه المرضي وتمكينهم من زيارته في المستشفى.
ولفت النفيعي إلى أن في صفوف النزلاء من أقدم على قتل والده أو والدته أو إشعال النار عشوائياً لا شعورياً، وتقديراً لظروفهم المرضية يتم في الغالب التنازل عنهم من أسرهم باعتبارهم أصحاب الدم، ويسرّحون من السجن وتوصي اللجنة الطبية الشرعية ببقائهم تحت الملاحظة في المستشفى.
إلى ذلك، أعلن مدير مستشفى الصحة النفسية في محافظة الطائف الدكتور جلال تارم تخصيص أرض بمساحة مليوني متر مربع تقع في وادي جليل لمصلحة مشروع المستشفى الجديد.
وأشار في حديثه إلى «الحياة» أن الطاقة الاستيعابية للمستشفى الجديد تبلغ ٥٠٠ سرير، ٢٥٠ منها لعلاج حالات الإدمان والأخرى للأمراض النفسية، ملمحاً إلى أن المستشفى سيخاطب لاحقاً وزارة الصحة بغية رفع عدد الأسرة للتوسع في خدمة المستفيدين من المرضى والمدمنين.
وأكد أن المستشفى القديم الواقع في حي شهار سيتم تحويله إلى مركز لنقاهة المزمين من المرضى النفسيين، مؤكداً أن كلفة المشروع تبلغ ٨٥٠ مليون ريال.

رئيس لجنة تأهيل الأطفال المعنفين - عكاظ:

سعالج التأثيرات النفسية للمغتصابات

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٥٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110615/Con20110615426873.htm>

حسين هزاري - جدة

أوضح لـ «عكاظ» رئيس لجنة إعادة تأهيل ضحايا الاعتداء الجنسي من الأطفال الدكتور سعد الخطيب أن الهدف الرئيسي لعمل اللجنة المشكلة هو معالجة القاصرات المغتصابات ودعم الدور التوعوي والوقائي لأسرهن، وزرع ثقافة الحرص في التعامل مع الآخرين لدى الأطفال، وكيفية حماية أنفسهم وقت الاعتداء.

وقال الدكتور سعد الخطيب إن اللجنة ستبدأ في الأيام المقبلة، مباشرة مهامها مع الأطفال بعد الاجتماع بالأعضاء من مديرية الشؤون الصحية في جدة، ودراسة وجهات النظر والأفكار التي ستطرح وآلية العمل، ثم طرح التوصيات. وأشار إلى أن فريق العمل النفسي والاجتماعي سيتابع وبالتنسيق مع شرطة جدة الأوضاع النفسية للأطفال وسيعالج التأثيرات الجانبية والسلبية التي يعانون منها إلى أن يتم تجاوزها والوصول بهم إلى بر الأمان والاستقرار النفسي والاجتماعي.

وأفاد رئيس لجنة إعادة تأهيل ضحايا الاعتداء الجنسي بأن مدير الشؤون الصحية في محافظة جدة الدكتور سامي باداود وجه بتشكيل فريق عمل تحت مسمى لجنة إعادة تأهيل الأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي مكون من استشاري طب نفسي واستشاري أطفال واستشاري جراحة أطفال وأخصائية اجتماعية وأخصائية نفسية من مستشفيات صحة جدة لمتابعة حالات الأطفال الذين تعرضوا لجرائم الاغتصاب.

إقرار زيادة الأندية المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة في المدينة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article641967.html>

المدينة المنورة - خالد الزايدي
ناقشت اللجنة الإشرافية العليا للأندية الصيفية زيادة أعداد الأندية الصيفية للقرى والمحافظات التابعة لمنطقة المدينة المنورة، حيث أقرت زيادة الأندية المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة مع تهيئة المواصلات الخاصة بهذه الفئة .
جاء ذلك في الاجتماع الأول للجنة الإشرافية للأندية الصيفية والذي ترأسه مدير عام تربية المنطقة الدكتور سعود الزهراني ، والذي ناقش كافة الاستعدادات لتنفيذ برامج الأندية الصيفية والآلية الجديدة والمرتكزات التي تم بموجبها تصنيف الأندية الصيفية إلى ثلاث فئات (أ ، ب ، ج) من حيث الميزانية وعدد المستفيدين والتجهيزات ، كما تم مناقشة آلية اختيار العاملين في الأندية وتنظيم الآلية الإشرافية عليها وأهمية تدريب العاملين وإعداد الخطط المبكرة واقتراح خطط وآليات عمل جديدة للأندية الصيفية .
ومن أبرز ما تم طرحه من قبل أعضاء اللجنة الإشرافية مدى إمكانية الاستفادة من مرافق النشاط الطلابي لتكون مقرات للأندية الصيفية مع تهيئة المدارس التي تم اختيارها مقاراً للأندية بالاحتياجات والتجهيزات الرياضية وأدوات الترفيه لتصبح أكثر جاذبية للشباب مع مراعاة التوزيع الجغرافي لها لتشمل جميع أحياء المنطقة ، وأن يتم مراعاة اختيار الفئات العمرية للطلاب بحيث تصبح الأندية متوافقة مع المراحل الدراسية ، والتأكيد على الاهتمام بالجانب الدعائي والإعلامي للأندية بما يضم انطلاقة قوية لبرامج وأنشطة الأندية الصيفية.

بدء إجراءات تطبيق القرار الملكي بإغلاق المعاهد الصحية الأهلية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article642037.html>

الرياض-واس

عقدت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية اجتماعاً مع ملاك المعاهد الصحية الأهلية بالمملكة لمناقشة آلية تنفيذ الأمر الملكي بتولي الهيئة إعادة دراسة وضع المعاهد الصحية والعمل على إغلاقها تدريجياً وذلك بمقر الهيئة بالحي الدبلوماسي بالرياض. ورحب الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية الدكتور عبدالعزيز بن حسن الصائغ بملاك المعاهد في رحاب الهيئة ، مؤكداً أن الهيئة بدأت بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتنفيذ الأمر الملكي كوزارة العمل ووزارة الصحة والجامعات وصندوق الموارد البشرية للوصول إلى انجح الحلول. وشدد الأمين العام للهيئة السعودية للتخصصات الصحية على أهمية هذا الاجتماع الذي كان الهدف منه مناقشة وإثارة العديد من النقاط والوصول لرأي تراعى فيه جميع الأطراف. وأكد أن الهيئة والمعاهد سيظلون شركاء في عملية تطوير وتحسين جودة مخرجات هذه المعاهد ، الأمر الذي سينعكس على تقديم خدمات صحية كاملة وآمنة بإذن الله ، وكذلك تحقيق فرص عمل للخريجين. حضر الاجتماع الأمين العام المساعد الدكتور سليمان بن عمران العمران ومساعد الأمين العام لشؤون التصنيف والتسجيل الدكتور سامي بن صالح العبد الوهاب ومساعد الأمين العام لشؤون التدريب والبرامج الدكتور سعد بن محمد عسيري.

كهرباء الطائف تمنع التيار عن مواطن بحجة عدم الفائدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ٣٦٥٠
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110615/Con20110615426879.htm>

اشتدت كهرباء الطائف على مواطن شمال المحافظة دعوة سكان جدد للسكن بالقرب من منزله شريطة إيصال التيار الكهربائي، وبررت حجب الخدمة عنه إلى التكلفة المرتفعة لإيصال التيار الكهربائي لمنزله التي تبلغ ٨٨ ألف ريال في الوقت الذي قالت فيه الشركة إن التكلفة لا يقابلها دخل مادي عائد للشركة في ظل وجود منزل واحد فقط في الموقع. وأوضح مصدر في الشركة أنه يتوجب على المواطن الدفع لشركة مقاوله تعمل على إيصال الخدمة لمنزله فيما تطلق الشركة التيار أو الانتظار لحين اعتماد خط المشروع في الميزانية المقبلة. وحول دعوة سكان آخرين قال المصدر «لم يكن طلباً رسمياً للشركة ولكن بالتأكيد وجود عدد كبير من المشتركين يجعل من عملية اعتماد الخط الكهربائي». وذكر المواطن سعود شداد الروقي أنه عاجز عن دفع قيمة التكلفة في الوقت الذي يعيش وأفراد أسرته في الظلام، فيما يستفيد سكان داخل الحي من الكهرباء إذ سمحت لهم إمكاناتهم من دفع القيمة المطلوبة والتي لم يستطع دفعها، مبيناً أنه ينتظر التيار منذ نحو عامين.

وزير الشؤون البلدية: الاستفادة في حج هذا العام من الطاقة الاستيعابية الكاملة لقطار المشاعر المقدسة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article642041.html>

مكة المكرمة - خالد عبدالله
أكد صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبد العزيز آل سعود وزير الشؤون البلدية والقروية انه في المستقبل إن شاء الله وبتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله وباهتمام سمو النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا سيتم إيصال قطار مشاعر المقدسة بمكة المكرمة .
وحمد سموه الله على ما من به على هذه البلاد من نعم وشرفها بخدمة بيت الله الحرام والمشاعر المقدسة وقاصديهما، مشيراً سموه إلى أن مشروع قطار المشاعر هو من ضمن المشاريع التي تقدمها الدولة لخدمة حجاج بيت الله الحرام .
وبين سموه أن المشروع عمل في العام الماضي بنسبة ٣٥ في المائة وفي حج هذا العام سيعمل بكامل طاقته إن شاء الله لافتاً سموه إلى انه تم خلال هذا العام أحداث بعض الأعمال التطويرية لمحطات القطر ومقاعد الجلوس والخدمات وسيتم اكتمالها في حج هذا العام إن شاء الله حيث ستكون الطاقة الاستيعابية تقريبا مئة بالمائة من القدرة الاستيعابية للنقل بين المشاعر .
وأكد سموه أنه في كل عام بعد موسم الحج يتم تقييم ما تم من إيجابيات وسلبيات والتقييم لا يتم فقط من داخل الوزارة لكن كذلك من جهات خارجية منها معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج الذي يقدم مرئياته والجهات الأخرى تعطي كذلك مرئياتها وما يرد إلى لجنة الحج العليا من ملاحظات يتم دراستها وتقييمها .
وبين سموه أن التقييم يتم من خلال تقييم داخلي مثل توزيع الاستبيانات على الحجاج لمعرفة مدى رضاهم عن الخدمات المقدمة لهم وما هي ملاحظاتهم إضافة إلى تقييم خارجي للجهات حيث تدرس هذه الآراء والملاحظات ويتم تقييمها للاستفادة مما يصلح منها أن يطبق .
وعن تكاليف مشروع ربط قطار المشاعر بمكة المكرمة قال سموه ان تكلفته إلى الآن لم تطرح ونحن الآن بصدد الاتفاق على تحديد المسار حيث ان هذا الموضوع يعني عدة جهات .
وأوضح سموه أن نظام ارتفاعات المباني بمكة المكرمة يتم الآن دراسته من قبل الوزارة حيث ان هناك عدة آراء فأمانة العاصمة المقدسة لها رأي والمجلس البلدي رأي ولوكالة الوزارة لشؤون التخطيط رأي وسنقوم بدراسة هذه الآراء من أجل الوصول إلى ما هو أفضل للمنطقة ولخدمة المواطن .
وكان سموه قد قام يوم امس بجولة على مشروع قطار المشاعر المقدسة اطلع خلالها على سير العمل بهذا المشروع الذي تنفذه وزارة الشؤون البلدية والقروية .
وقد بدأت جولة سموه من محطة قطار المشاعر المقدسة بمشعر عرفات حيث كان في استقبال سموه بالموقع وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية رئيس الإدارة المركزية للمشروعات التطويرية الدكتور حبيب بن مصطفى زين العابدين وعدد من المسؤولين .
كما شملت جولة سموه الخط الجنوبي لقطار المشاعر المقدسة ومسار القطر ومحطة التخزين والصيانة استمع خلالها من الدكتور حبيب زين العابدين إلى شرح مفصل عن المرحلة الثانية من المشروع وذلك وفق الجدول الزمني المحدد ليعمل بكامل طاقته الاستيعابية في موسم حج هذا العام لنقل ٧٢ ألف حاج في الساعة حيث تم في العام الماضي الاستفادة من المرحلة الأولى من هذا المشروع بنسبة ٣٥ في المائة من طاقته الاستيعابية .

كما اطلع سموه على القطار وعرباته والسكك الحديدية التي تم تركيبها على محطة عرفات رقم (١). واطلع سموه خلال الجولة على سير العمل في هذا المشروع واستمع إلى شرح من المسؤولين والاستشاريين المشرفين عليها للتأكد من تنفيذها وفقاً للمواصفات والاشتراطات التي أعدت لها ومدى جاهزيتها لتكون في خدمة حجاج بيت الله الحرام في حج هذا العام ١٤٣٢هـ بإذن الله تعالى وفقاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني حفظهم الله.



الادعاء تسلم القضية

أب يجبر ابنته على أكل الحشرات ولحس البلاط

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٥٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110615/Con20110615426703.htm>

ماجد الصقيري - المدينة المنورة
اتهمت مواطنة مطلقة مقيم عربي طليقها بتعنيف ابنتها بشتى أنواع التعنيف وتؤكد انه أجبرها على أكل الحشرات ومسح البلاط بلسانها.

وقد تسلم الادعاء العام لف القضية لبحث حيثياتها.
من ناحية أخرى كشفت الفتاة أنها تعرضت في منزل والدها في جدة.
وتستعيد مواطنة كانت مرتبطة بمقيم عربي وأنجبت منه ابنة وحيدة مشاهد المأساة التي تعرضت لها ابنتها (١٨ عاماً) على يد والدها وكيف أن فلذة كبدها ذاقَت الهوان مع والدها الذي كان حسب إفادتها يجبرها على لعق البلاط، وأكل الحشرات. غير أن ثمة سيناريو آخر أفاد به طليق المرأة في مضابط الشرطة متهماً ابنته بالهروب مع عشيقها، وبين هذا وذلك الكثير من التفاصيل حول هذه القضية.

«عكاظ» التقت المرأة وابنتها، فكتشفت المرأة أنها كانت مرتبطة بمقيم عربي وانفصلت عنه، بعد أن أنجبت منه ابنة وبعد انفصالها عن زوجها تزوجت برجل آخر، ولم يمانع طليقها في حينه أن تعيش معها ابنتها.
وتضيف: حينما بلغت ابنتي الثامنة من عمرها اتفقت مع زوجي أن نعرفها على والدها، وفعلاً توجهنا إلى جدة وسلمناه ابنته وقد طلب منا أن تبقى معه، فوافقنا دون أي أوراق رسمية.

وتواصل المرأة حديثها أن طليقها بمجرد أن تمكن من السيطرة على ابنته منعها من زيارتها أو رؤيتها أو حتى الاتصال بها.

وتستطرد المرأة أنها حاولت الاستعانة ببعض أقارب طليقها حتى تتمكن من رؤية ابنتها لكن جهودها ذهبت أدراج الرياح. كما أوضحت والد الفتاة أن زوجة طليقها كانت تمارس العنف ضد ابنتها؛ وذلك بحرمانها من الصلوات المكتوبة ووضعها في غرف مظلمة.

وذكرت أن معلمات المدرسة الثانوية التي تدرس بها ابنتها جميعهن شاهدن ابنتها وهي تحضر يومياً إلى المدرسة وفيها كثير من الندبات والكدمات في وجهها. وقالت: إنها قامت بإحضار ابنتها من مدينة جدة بعد انصرافها من المدرسة، حيث جرى التنسيق بينها وبين ابنتها في استغلال الفترة التي تنتظر الفتاة فيها والدها، وأحضرتها إلى المدينة المنورة. من جانبها، ذكرت الفتاة أن والدها كان يمارس معها كافة أنواع التعنيف مستخدماً بعض الوسائل؛ منها حرقها بالمكواة الساخنة وضربها بعصا المكانس وإطعامها الحشرات المنزلية. كما كشفت الفتاة في إفادتها أن والدها كان يجبرها بالجلوس على الخزانة المنزلية وإطفاء الكهرباء وإغلاق الأبواب لمدة يوم كامل، كما كان يجبرها على مسح البلاط بلسانها وحرمانها من أداء الصلوات.

وأضافت الفتاة أنها لم تشاهد التلفزيون طيلة السنوات العشر التي عاشتها في منزل والدها، موضحة بأنها تمنّت العيش في دور الرعاية على البقاء في منزل والدها وأفادت أنها حاولت الانتحار أكثر من مرة وأن والدها رفض جميع من تقدم للارتباط بها. وطالبت الفتاة بالآلا تعود مطلقاً إلى العيش مع والدها وأن يتركها تبقى مع والدتها طيلة حياتها.

وعلمت «عكاظ» أن والد الفتاة وبمجرد اختفاء ابنته تقدم ببلاغ إلى شرطة جدة أفاد فيه بـ«هروب ابنته مع عشيقها» وذلك قبل اكتشاف هروب الفتاة مع والدتها عبر تنسيق مسبق بين الطرفين.
من ناحية أخرى، طلبت هيئة التحقيق والادعاء العام في المدينة المنورة إعادة قضية تقدمت بها في العقد الثالث من عمرها ضد زوجها السابق (مقيم عربي) إلى مدينة جدة حيث ادعت أن طليقها كان يمارس التعنيف ضد ابنتها ويجبرها على أكل الحشرات ومسح البلاط بلسانها.
وأوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة المدينة المنورة العقيد فهد بن عامر الغنام أن المرأة سجلت بلاغا رسميا في شرطة أحد ضد زوجها السابق وتم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة ورأت بعد ذلك هيئة التحقيق والادعاء العام إعادة القضية إلى مدينة جدة حيث منشأ القضية ومقر سكن والد الفتاة.



وضع الحجر الأساس لمركز الملك عبدالله للأورام نيابة عن خادم الحرمين

وزير الصحة يكشف ل الرياض عن مشروع تقني لتسهيل تحويل مرضى السرطان والكبد للمراكز المتخصصة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article642042.html>

تغطية - محمد الحيدر

كشف وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعه رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث عن مشروع تقني تتبناه وزارة الصحة يختص بتنسيق حالات مرضى الأورام في المملكة بإشراف ومساندة مجلس الخدمات الصحية الذي يضم بين أعضائه ممثلين للقطاعات الصحية المختلفة في المملكة .
وقال إن هذا المشروع سوف يساهم بإذن الله بسهولة تحويل المرضى من مناطق ومحافظات البلاد .
جاء ذلك، في رده على سؤال ل «الرياض» عقب رعايته البارحة نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - حفل وضعه الحجر الأساس بمركز الملك عبدالله للأورام وأمراض الكبد بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث وافتتاح بعض المشاريع الحيوية للمستشفى .
ونقل وزير الصحة تحيات وتقدير خادم الحرمين الشريفين حفظه الله لجميع الحاضرين في حفل وضع الحجر الأساس لمشاريع صحية متخصصة بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض، وقال «كلفني وشرفني - يحفظه الله - بأن أنوب عن مقامه الكريم رعاه الله في هذه المناسبة التي نسعد فيها جميعا بوضع الحجر الأساس لمشاريع صحية متخصصة بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمدينة الرياض، تلك المشاريع التي تهدف لخدمة المرضى والمحتاجين إليها، سائلا الله العلي القدير أن يجعل فيها الخير والبركة، وأن تكون بعد اكتمالها سببا في شفاء المرضى وسلامتهم .
وأوضح أن خطط التنمية المتتابعة ركزت على شمولية الخدمة، والعدالة في التوزيع ضمن خطط مبنية على معايير علمية واضحة في مقدمتها سهولة الحصول على الخدمة مع المحافظة على جودتها .
د. القصبي: اعتماد أكثر من مليار وأربعين مليونا لتطوير تخصصي جدة

وبين الربيعية إن الرعاية الصحية بمفهومها الحديث تتطلب منا جميعا العمل الجاد والحرص على تطبيق معايير الجودة والاعتماد بما يحقق أمن وسلامة المرضى إن شاء الله تعالى، كما أن منهج الممارسة الطبية الحديثة يحتاج منا العمل الجماعي بروح الفريق الواحد، وإرساء مفهوم الطب المبني على البراهين حرصا على المرضى، وكسبا لرضاهم، وأن نتبنى جميعا شعار (المريض أولا).

وأشار إن ما يواجهه الرعاية الصحية من تحديات كبيرة بسبب تغير أنماط الغذاء والحياة، وما واكب ذلك من تنامي الأمراض المزمنة وغيرها، وما صاحبه من زيادة في تكلفة الرعاية الصحية يوجب على الجميع العمل الجاد، والبحث المستمر، والتعاون لإيجاد الحلول المناسبة للوقاية منها وتوعية المجتمع بمخاطرها، وهذا ما يؤكد أهمية تعاون كافة القطاعات الصحية الحكومية والخاصة لرسم خطط تحقق مفهوم الصحة العامة وتحد من الازدواجية والهدر، وتؤكد مبادئ الشراكة مع مؤسسات المجتمع.

من جانبه قال المدير التنفيذي لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث الدكتور قاسم القصبي انه تم تصميم مركز الأورام من قبل إحدى الشركات الأمريكية المتخصصة في تصميم المستشفيات بالتعاون مع أحد المكاتب الاستشارية الهندسية السعودية وذلك وفق أحدث أساليب التقنية الحديثة. ويتكون المبنى من (٢١) طابقا وبسعة (٣٠٠) سرير وتم تصميمه ضمن الخطة الشاملة للمستشفى (Master plan) وتحسبا لتوسعات المستشفى العشرين سنة المقبلة.

وبين القصبي أنه تم اعتماد أكثر من مليار وأربعين مليون ريال (١٠٤٠.٠٠٠.٠٠٠ ر.١) (وذلك لتطوير مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمحافظة جدة، تشتمل على إنشاء مركز للأورام، ومركز العلوم العصبية، ومركز القلب، ومستشفى للأطفال، وقد قطعت تصاميم هذه المشاريع شوطا كبيرا. وزف القصبي بشرى سارة تتعلق بمشروع ذي صلة وثيقة بهذا المشروع حيث سيتم تدشين مشروع إنتاج تقنية المعجل النووي (السايلكترون) الجديد التابع لمركز الأبحاث بالمستشفى، والذي يهدف إلى إنتاج النظائر والصيدلانيات المشعة التي تستخدم لأغراض التشخيص والعلاج للعديد من الأمراض؛ من أبرزها بعض الأورام السرطانية. وبذلك يضيف المستشفى توسعة جديدة وجهازا حديثا، فلا غرابة في ذلك، فإن هذا المستشفى - وعلى مدى ربع قرن - ظلت له الأسبقية في ذلك، حيث تم تشغيل أول جهاز معجل نووي (السايلكترون) عام (١٩٨٣م)، والذي يستفيد من إنتاجه حاليا نحو (٥٠) قسما من أقسام الطب النووي في معظم مستشفيات المملكة.. فضلا عن تزويد بعض مستشفيات دول مجلس التعاون الخليجي بهذه المنتجات.

وتابع: «كما يطيب لي أن أرف إليكم بشرى سارة أخرى، ففي هذه الليلة المباركة أيضا سيتم تدشين البوابة الإلكترونية للمؤسسة في نسختها الحديثة والتي تحقق للمستشفى الريادة في مجال الخدمات الصحية الإلكترونية. إذ يعتبر مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث من المؤسسات الرائدة في المنطقة التي تقدم خدمات إلكترونية متكاملة للمرضى. وسوف يستفيد من هذا البرنامج الكثير من المرضى الناطقين باللغتين العربية والإنجليزية في سرية تامة وخصوصية يكفلها نظام التسجيل في الموقع.

وقال تمكن المستشفى خلال العام المنصرم من تحقيق أعلى عدد في إجراء عمليات زراعات الأعضاء طوال مسيرته المتميزة حيث أجرت الفرق الطبية بالمستشفى (٥٢٩) عملية زراعة لأنواع مختلفة من عمليات الزراعة مثل: نخاع العظم والكبد والكلى والقلب والرئة. وبلغت نسبة الزيادة (٢٦%) عما كان يجري قبل خمسة أعوام، علما بأنه خلال الخمسة الشهور الأولى من هذا العام كانت هناك زيادة بنسبة أكثر من (١٠٠%) في عدد زراعات الكبد والرئة عن نفس الفترة من العام الماضي. وشاهد الحضور خلال الحفل فلم التخصصي رؤية لن تنتهي وعقب ذلك وضع وزير الصحة حجر الأساس لمركز الملك عبدالله للأورام وأمراض الكبد عقبه فلم وثائقي استعرض أهداف المركز. ودشن الدكتور الربيعية تقنية جديدة للمعجل النووي السايلكترون لمشاهدة الحضور عن خدمات المعجل النووي تلاه تدشين الخدمات الصحية الإلكترونية.

وفي ختام الحفل سلم مجموعة من أطفال السرطان هدية تذكارية لخدام الحرمين الشريفين تسلمها وزير الصحة معبرين عن عظيم شكرهم بتقديرهم برعايته الأبوية الكريمة لمرضى الأورام.

مسافرو تبوك يبدون استياءهم من خدمات الخطوط وكلاء

السفر:

السعودية سحبت الكثير من صلاحيتنا وأوقعتنا في مواقف

محرجة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٣٦٥٠

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110615/Con20110615426719.htm>

عبدالله آل قمشة - بيشة

أبدى عدد كبير من المسافرين في مطار تبوك الإقليمي استياءهم من الخدمات التي تقدمها الخطوط السعودية لركابها ومن تأخر وإلغاء الرحلات وسوء في الخدمات الأرضية والتعامل من قبل موظفيها مع المسافرين.

«عكاظ» تجولت في مطار تبوك الإقليمي، ورصدت آراء عدد من المسافرين فيما تقدمه «السعودية» من خدمات والمواقف التي حدثت لهم، كما رصدت معاناة مكاتب السياحة والسفر من تعامل «السعودية»، ومعرفة جوانب التطوير بمنظورها.... وأكد مدير أحد مكاتب السفر والسياحة في منطقة تبوك (فضل عدم ذكر اسمه) أن هناك قصورا من قبل الخطوط السعودية في تقديم الخدمات المثالية للمسافرين.

وأضاف أن منطقة تبوك يوجد بها ٥٤ رحلة أسبوعية، حيث تبلغ عدد الرحلات إلى منطقة الرياض ١٤ رحلة فقط، وهو لا يفي بتطلعات ومطالب أهالي المنطقة التي فيها كثافة سكانية عالية.

وبين مدير المكتب أن مطار تبوك الإقليمي الحديث الذي تم تشييده مؤخرا يجب أن يواكبه تطور في أداء وتقديم الخدمات من قبل طيران السعودية.. كما بين مدير وكالة سفر وسياحة آخر في المنطقة (فضل عدم ذكر اسمه) أن السعودية خالفت الأنظمة وتسببت بخسائر لعدة شركات عندما ألغت وكيل عام الخطوط لديها ليكونوا وكلاء لمنظمة (الآيات)، متسائلا ما هو التعويض الذي حصلت عليه حيال ذلك؟

وأضاف أن هناك قصورا من قبل السعودية لمكاتب السفر والسياحة، حيث تتعامل مع مكاتب السفر والسياحة بمركية تامة، لعل منها عدم إمكانية أو إتاحة الفرصة للمكاتب بتأكيد الحجوزات، بالإضافة إلى عدم إعطاء صلاحيات التخفيضات للطلاب بواقع ٥٠ في المائة واعتماد أوامر الإركاب من قبل الجهات الحكومية، ما يسبب ضغطا كبيرا على مكاتب السعودية.... وأوضح مدير وكالة سفر وسياحة آخر أنهم يقعون في إحراج كبير من قبل عدد من العملاء بعد أن يتم اعتماد إركابهم وتأكد حجزهم على طيران السعودية، إلا أنهم يفاجأون برفض إركابهم من قبل موظفي الخطوط. وأرجع مدير المكتب سبب ذلك إلى عدم انضباطية النظام (الستم)، وأضاف يجب على الخطوط السعودية في حالة تعذر زيادة عدد الرحلات أن تزيد سعة المقاعد، وألا ترسل طائرات ذات سعة صغيرة.

وقال سليمان العنزي من المدينة المنورة إنه خرج هو ورفيقه إلى المطار بعد تأكيد حجزهم على طيران الخطوط السعودية إلى جاكرتا، وأضاف «بعد أن ختمنا جوازات السفر تم إبلاغنا أن الطائرة ستتأخر لساعتين وبعدها تم إبلاغنا بأنه سيتم تعويضنا برحلة بديلة عن طريق مطار جدة».

وأضاف «توجهنا في اليوم التالي إلى مطار جدة وقمنا بشحن حقائبنا إلى جاكرتا إلا أننا فوجئنا عند البوابة أن الموظف رفض دخولنا إلى الطائرة بحجة أنها ممتلئة».

وبين العنزي أنه على الفور توجه إلى المسؤولين عن المطار ولم يتم اتخاذ أي إجراء وبين أن حقائبه هو وزميله ما زالت في مطار جاكرتا منذ ٢٠ يوما.... كما ذكر المواطن راشد العنزي أنه حجز مقعدا من مطار تبوك إلى مطار الدمام

الأسبوع الماضي، وعند رغبته في الحصول على بطاقة صعود الطائرة فوجئ أن الموظف يبين له أن حجزه ألغي بناء على طلبه.

وأضاف أنه تقصى الموضوع وعرف أن موظفاً في الخطوط السعودية في الدمام ألغى حجزه بعد أن ورد اتصال له. وأبدى العنزي استغرابه كيف يلغى الحجز ولم يتم التأكد من معلومات المتصل.

وأضاف «تضررت كثيراً من إلغاء الحجز حيث كنت متجهاً إلى مقر عملي في الدمام»، وبين العنزي أنه قام على الفور برفع شكوى إلى الإدارة العامة في الخطوط وحتى إعداد هذا الخبر لم يتم اتخاذ أي إجراء.

وتحدث سعد الهاجري بأنه في إحدى رحلات الخطوط السعودية من مطار المدينة - تبوك قيل ما يقارب العام، وعند الوصول إلى مطار تبوك شاهد رجلاً مسناً في مشادة مع موظفي الخطوط بعد أن تم نسيان حقيبته في مطار المغادرة، حيث كان يوجد بها أدوات طبية مهمة له، وكانت أقرب رحلة في اليوم التالي.

وأضاف أن حادثة أخرى شهدتها من مطار المدينة إلى تبوك عندما وصلت ثلاث فتيات إلى مطار تبوك، إذ أبلغن بأن حقيبتهم تم تركها في المدينة.

وقال الهاجري (الفتيات الثلاث قدمن لحضور زواج في مدينة تبوك في نفس الليلة وكانت أقرب رحلة في اليوم التالي). كما بين عبدالله الشمري أن موظفي الخطوط السعودية رفضوا إركاب شقيقته في الطائرة المغادرة إلى مطار تبوك بعد فراغه من أداء الحج رغم أنه كان يحمل بطاقة صعود الطائرة.

وبين إسماعيل بخش أنه أصدر تذكرة طيران من الخطوط السعودية من تبوك إلى المدينة، وكان الحجز مؤكداً، وأنه فوجئ عند رغبته في المغادرة أن لا حجز له.

وبين حسين الأسمرى أنه أثناء مغادرته من مطار القريات إلى مطار جدة أصدر بطاقة صعود الطائرة وشحن العفش إلا أنه تفاجأ عند دخوله بوابة الطائرة رفض موظف الخطوط بحجة أن الطائرة ممتلئة.

واستغرب المواطن أحمد العمري من تصرفات موظفي الخطوط السعودية في مكاتب الحجز وتعاملهم مع الركاب بكل استهتار وتكبر، ويحكي العمري موقفاً حصل له عندما كان عند موظف الخطوط السعودية في مكتب الحجز في تبوك وعندما استقبل الموظف اتصالاً ترك أوراقه وانشغل بالهاتف لمدة خمس دقائق، مستغرباً تصرف موظفي الخطوط مع العملاء.

كما بين محمد العسيري أنه قبل عامين اعتدى موظف في الخطوط السعودية على مواطن داخل الصالة بسبب سوء معاملة موظف السعودية مع هذا المواطن، ما استدعى رجال الأمن للتدخل، مضيفاً أنه تمت إحالة القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

واستغرب حسين الأسمرى صمت الجهات المختصة على تصرفات الخطوط السعودية من ضعف في الحجزات والخدمات وسوء التعامل مع المسافرين.

يقول عبدالرحمن العنزي (مبتعث في أستراليا) سافرت كثيراً إلى عدد من بلدان العالم ولم أر ظلماً كبيراً للمسافرين مثلما تفعل الخطوط السعودية، فالتعامل من قبل الشركات العالمية راق، بل أكثر من ذلك من حيث احترام للمسافر وتقدير مشاعره، بالإضافة على الخدمات المقدمة له في حالة تأخر أو إلغاء رحلة.

كما تحدث علي العطوي أنه كان في مطار الرياض متجهاً إلى تبوك وتأخرت الرحلة لثلاث ساعات، وتم تقديم لهم واجب الضيافة الذي هو عبارة عن (عصير وساندوش) في حين أن تلك الفترة كانت فترة غداء، متسائلاً أليس ذلك عيباً على شركة تحمل اسم كبيراً؟

وطالب محمد البلوي الخطوط السعودية بزيادة عدد الرحلات إلى منطقة الرياض كون هناك مرضى ويحتاجون إلى السفر الدائم للمستشفيات التخصصية.

وبين عمر العنزي بأنه كان في رحلة من تبوك على الدمام حيث تفاجأ عند استلام حقيبته أنها ممزقة وسط عدم اتخاذ إجراء من قبل مسؤولي المطار.

وقال يحيى الجيزاني إن المحسوبة والواسطة أصبحت شيئاً معروفاً ومكتشوفاً من قبل موظفي الخطوط السعودية، مؤكداً أن ذلك حدث معه ومع زملائه بكثرة خصوصاً في حالات الانتظار. وعن الخدمات الإلكترونية يقول فهد السبيعي ومحمد العنزي وسعد البقمي إنها تحتاج إلى تطوير بشكل كبير، مضيفين أنه في مطار تبوك جميع أجهزة إصدار التذاكر معطلة منذ فترة طويلة. ويرى سعد العطوي أن الخطوط السعودية يجب عليها زيادة عدد المكاتب في المنطقة لكي تطور من خدماتها وترتقي بأدائها، وأضاف أنه في تبوك وخصوصاً خلال الإجازات فإن المكتب يشهد زحاما كبيراً ومشادات كلامية مع الموظفين بالإضافة إلى عدم إمكانية الحصول على أرقام بحجة قلة الموظفين وكثرة المراجعين.

وتساءل عبدالله القرني عن عدم زيادة أعداد الموظفين في الكاونترات ومكاتب السعودية وذلك للحد من الزحام وإنهاء المحسوبيات التي اشتهر بها موظفو الخطوط السعودية.

جامعة الطائف تتوعد المشكين بالرسوب

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=58314&CategoryID=5

الطائف: ساعد الثبتي 2011-06-15 2:02 AM

توعدت جامعة الطائف الطلاب والطالبات الذين يشكون في نزاهة أعضاء هيئة التدريس ويتهمونهم بعدم تصحيح أوراق إجاباتهم وهضم حقوقهم، بالرسوب إذا ثبت غير ذلك. وقال مدير الجامعة الدكتور عبدالإله باناجة لـ "الوطن" أمس إن من يتقدم بشكوى يحتج فيها على نتيجته يعاقب بالرسوب ما لم يثبت أن حقه فعلاً مهضوم، مبيناً أنه إذا ثبتت صحة شكواه فإن الجامعة ستعاقب عضو هيئة التدريس. ونفى باناجة ما يشاع بين الطلاب من أن الجامعة تعاقب من يحتج على نتيجته بتغريمه ٥ آلاف ريال إذا كان احتجاجه في غير محله، وقال "معاذ الله أن نغرمهم بهذا الشكل".

توعدت جامعة الطائف الطلاب والطالبات الذين يشكون في نزاهة أعضاء هيئة التدريس من خلال عدم قيامهم بتصحيح أوراق إجاباتهم وهضم حقوقهم في الحصول على الدرجات التي يستحقونها، بالرسوب في المادة التي يحتج الطالب أو الطالبة على نتيجته فيها حتى وإن كانت درجته الحقيقية تتجاوز درجة الرسوب. وقال مدير الجامعة، الدكتور عبدالإله باناجة أمس: إن الطالب أو الطالبة الذي يتقدم بشكوى يحتج فيها على نتيجته في المادة يعاقب بالرسوب ما لم يثبت أن حقه فعلاً مهضوم، لأن في ذلك إساءة إلى عضو هيئة التدريس، مبيناً أنه في حال ثبوت صحة شكواه فإن إدارة الجامعة ستعاقب عضو هيئة التدريس. ونفى باناجة ما يشاع بين الطلاب والطالبات من أن الجامعة تعاقب من يحتج على نتيجته في ورقة الاختبار بتغريمه ٥ آلاف ريال إذا كان احتجاجه في غير محله. وقال "معاذ الله أن نغرم الطلاب والطالبات بهذا الشكل، ولكن نعاقب من يحتج على صحة نتيجته في ورقة الاختبار بالحرمان من المادة إذا لم تثبت صحة شكواه".

وكان عدد من طلاب وطالبات الجامعة أبدوا استياءهم من تدني نتائجهم على الرغم من تأكدهم من إجاباتهم في الاختبارات مما سيؤثر سلباً على معدلاتهم التراكمية، مؤكدين أن عدداً كبيراً من أعضاء هيئة التدريس معروفون لدى أجيال الجامعة بعدم تصحيح أوراق الطلاب، ووضع الدرجات بشكل عشوائي. وأكد الطلاب والطالبات أن النتائج في مثل هذه الشكاوى تحسم دائماً لصالح أعضاء هيئة التدريس، مطالبين بجهات حيادية تتعامل مع هذه الشكاوى بشفافية وتعطي كل ذي حق حقه.

وكشف الطلاب والطالبات الذين تحتفظ "الوطن" بأسمائهم أنهم لا يستطيعون الوقوف أمام أعضاء هيئة التدريس للاحتجاج على نتائجهم لما في ذلك من نتائج عكسية قد تصل إلى حرمانهم من الدراسة بالجامعة.

الإطار الفكري.. وفتنة منع حقوق المرأة

المصدر: جريدة الوطن السبت ٩ رجب ١٤٣٢ هـ - ١١ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=6036>

حصة محمد آل الشيخ

يصف الفيلسوف الأمريكي جون ديوي العقل بأنه عضو قد تطور في الإنسان "إن العقل أداة الحياة" ويشرح أستاذ ومؤرخ وعالم الاجتماع علي الوردي - رحمه الله - معوقات العقل أمام تقدم الحياة "أن كل فرد يحمل إطاراً فكرياً لاشعورياً لا يستطيع التحكم به"، ويقدم في كتابه خوارق اللاشعور محاولة فريدة لإخراج الإطار الفكري من اللاشعور إلى دائرة الوعي والشعور، وذلك لمساعدة كل فرد في التعرف على ما يقيد عقله ويحدد مجال نظره ويعرقل طريق نجاحه، لتجاوزه إلى إحداث التحرر الفكري أو التغيير العميق على مستوى الوعي والفهم.

ويوضح أن الإطار الفكري "مؤلف من العقد النفسية والعادات الاجتماعية والقيم الحضارية"، وهي بمثابة العراقل التي تقف في طريق الإبداع الحر.

ويصف المستسلمين لإطارهم الفكري بأنهم "لا يكادون يرون إلا ما يظهر في بؤرة ذلك الإطار، وما تخضع له أبصارهم وأذواقهم من قيود لاشعورية".

وبتطبيق هذه الرؤية العميقة على مواقف المعارضين في مجتمعنا لأي جديد يلاحظ مدى استسلامهم لإطار فكري شبه موحد، بقيوده النفسية والاجتماعية والحضارية، يتضح ذلك في ردود أفعالهم النابذة لأي جديد، ولنبدأ بقضية تعليم المرأة: قبل نحو أربعة عقود قال أحد المشايخ الكبار عن تعليم المرأة: (فجأنا خير فادح ومصيبة عظيمة، وطامة كبرى، ألا وهي: فتح مدارس لتعليم البنات) (كثيراً ما نسمع كلمات حول تعليم البنات، وفتح مدارس لهن، وكنا بين مصدق ومكذب حتى تحقق ذلك رسمياً، فاستغربنا هذا، وأسفنا له غاية الأسف... وإني أنصح كل مسلم: ألا يدخل ابنته أو أخته في هذه المدارس التي ظاهرها الرحمة، وباطنها البلاء والفتنة، ونهايتها السفور والفجور وسقوط الأخلاق والفضيلة.. إن تعليم المرأة سبب لتمردها، وهن ناقصات عقل ودين).

ويشحن الآخرين بتأثير إطاره الفكري المسيطر بقوله: (أيها المسلمون: يا أهل الغيرة والأنفة، اسمعوا لهذا التصريح الشنيع الذي يقصد منه إرغام أهل الخير، ومجاعة الأمم المنحلة في تعليم بناتكم الحساب والهندسة والجغرافيا، ما للنساء وهذه العلوم، إنها لمصيبة وخطر عظيم على مجتمعنا).

ويطالب بالتكاتف لإغلاق المدارس، متهماً من يخالف وجهة نظره بأبشع الصفات: (فالله عباد الله، في مقاومتها وردها، وعدم قبولها، فإنه لا يرضى بهذه المدارس إلا من لا غيرة عنده، ولا رجولة ولا دين).

ويحضر مع قضية قيادة المرأة للسيارة التلبس بالعنصرية البغيضة كأقوى القيود المتحكمة في إطار "المنجد" الفكري، ليوظف الآيات للكرهية والنبد والإقصاء، يقول في قضية منال الشريف: "من الذي يتولى كبرها؟، خبيثة مخبثة منافقة فاسقة باطنية حاقدة"، ثم يحكم على كل من يخالفه الرأي بأنه "من أهل الشر والمناقين، قاذعاً كل مؤيد لقيادة المرأة للسيارة بأبشع الشتائم: يا كافر، باطني، فاسق، فاجر، أصحاب شهوات، أصحاب أهواء"، والتصنيف بمجمله هنا تقسيم لفسطاطين؛ يا كافر يخالفه الرأي، يا مؤمن يتبعه بعمى!!

وبدلي العشماوي بدلوه في القضية ليكمل المسرحية مؤكداً "وجود تناغم بين كل من طالبوا بقيادة المرأة للسيارة، تناغم باطل طبعاً كما يتوهم، وأخذ يلوم الحملة الصحفية "الملتهية" على حد وصفه، منكرراً أن الإصرار على طرح القضية سببه حق مغيب، ولا دخل له البتة بقيوده النفسية التي لا ترى حقوق المرأة إلا مؤامرة "دبرت بليل" حسب رأيه المقيد بسلاسل إطاره الفكري.

الأمثلة المذكورة تتركز على مؤثر وحيد تستعر له قيودهم اللاشعورية نبذاً وإقصاء وفتنة وهو "المرأة وحقوقها". ويتصاعد الاستسلام لإفرازات القيود اللاشعورية لدرجة خروج البعض عن دائرة الفطرة السوية كما في رأي العريفي المعاكس للطبيعة؛ بعدم خلوة البنت بأبيها، لمتصلة تشكو والداً مجرم عكست فطرته مسارها فارتد بهيمة يتحرش بابنته، وبدل أن يراجع إطاره الفكري الذي أثار طبيعة وإنسانية الناس، يعود مرة أخرى ليؤكد نظريته المرضية بضرورة تحشم

الأم أمام أبنائها اليافعين اتقاء شهوتهم!! بقي أن يتساءل الحر: هل بقي إنسان يوثق به بعد نشر هذه الخزعبلات اللا طبيعية؟! فتاة يجب ألا تخلو بوالدها، وأم يجب أن تحتشم من أبنائها الذين حملتهم في أحشائها!! أي خيبة إنسانية أعظم وأدهى!!

يقول الوردي في كتابه السابق الذكر: "كلما كان التجرد من القيود الفكرية في عقل من العقول أتم، كانت قدرته على الإبداع أعظم، فالعابرة يتفاضلون بمقدار ما يتحررون قليلا أو كثيرا من إطارهم الفكري"، وكأنه قدم حلاً للغز الذي جعلنا لا نكتفي بشعورنا المر من قلة المبدعين لدينا، بل لجعلنا نتساءل هل وصفنا للعلماء وصف في مكانه، أم أنه مجرد إفراز لشعور العجز الذي نخبئه تحت أوصاف فلتت من مقوماتها الحقيقية وألصقت بمن هم ليسوا أهلاً لها؟! إذا العبقرى يحاول أن يفهم الحياة على أساس موضوعي بحث، بينما الآخرون تتحكم بهم أطرهم الفكرية فتعيق حرية عقولهم، وبما أن مشكلة المعوقات ترتبط غالبا في مجتمعنا بالمرأة، فالتحرر الفكري لن ينال إلا بتحرر النظرة تجاهها، ولا حرية للعقول بلا إعادة تفكير في قضايا المرأة "الإنسان" أولاً.

يبين الوردي حالة أعداء التغيير والإصلاح العقيمة:

"وبين البدائيين والمتأخرين المجدد ممقوت، وكل من يبتدع شيئا لم يعهده من قبل قابلوه بالإنكار أو الاستهزاء أو الأذى، ولا ينجح بينهم إلا الجامدون المترفون الذين يتنافسون ويتفاخرون على مبلغ ما يتفوق به أحدهم في تمسكه بالعادات الموروثة، والقيم الاجتماعية" وكأنه بإلهام يقع على جرحنا الحقيقي.

قيل في أحد الأمثال الغربية "غير معيشة الإنسان بتغيير بذلك تفكيره" وهذا يقودنا إلى سؤال عن كيفية التغيير على مستوى الجماعة أو الشعوب، أفلا تظن معي عزيزي القارئ أن القرار السياسي هو أعظم القفزات التي تحللنا ثم تحررنا من تلك الأطر؟

سؤال أتركه لعقول تهوى التحرر من أطرها الفكرية، وتعشق الانعتاق، وكلكم كذلك.

عطفاً على اغتصاب ١٣ طفلة

المصدر: جريدة المدينة السبت ٩ رجب ١٤٣٢ هـ - ١١ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٧٩
<http://www.al-madina.com/node/308899>

فادية بخاري

الأسبوع الماضي، كشف الإعلام عن واحدة من أبشع الجرائم التي تمت بحق الأطفال في السعودية. فقد ذكرت جريدة الوطن أنه تم القبض على مشتبه به قام باغتصاب طفلة وتعرفت على أدوات خاصة به، وأنه قد كرر جريمة الاغتصاب بحق ثلاث عشرة قاصرة، وبحسب الخبر المنشور: كشف مصدر في شرطة جدة أن طفلة اختطفت من أمام إحدى الاستراحات في حي الأجويد الخميس الماضي وأطلق سراحها في اليوم التالي، تمثل الضحية رقم ١٣ ضمن قضية خطف واغتصاب قاصرات؛ أدلت بمواصفات البيت الذي احتجزت فيه، مما مكن الشرطة من التوصل للمشتبه به، حيث تعرفت الضحية على المقتنيات التي شاهدها فترة اختطافها، ومنها الشيشة والسجادة، كما تعرفت على ملامحه. هذه القضية ليست جديدة أبداً على المجتمع السعودي، وهي ترتبط ارتباطاً مباشراً بقضية التحرش بالأطفال والتي لم تأخذ حقها التوعوي جيداً، فبحسب دراسة علمية أعدها د. علي الزهراني الحاصل على درجة الدكتوراه في «سوء معاملة الأطفال والمراهقين» أن ٢٢,٧% من أطفال المملكة يتعرضون لسوء المعاملة الجنسية، وأن ٦٢,١% من الأشخاص الذين تعرضوا للتحرش الجنسي رفضوا الإفصاح عن الأشخاص الذين أساءوا لهم، مما يجعلنا بصدد مشكلة حقيقية، لأن الشخص الذي يتم التحرش به أو تعرض للاغتصاب سيتحول لضحية تفترسها الأمراض النفسية لاحقاً. التعامل مع كلمة «تحرش» يبدو ثقيلًا على المجتمع المحافظ، لكن الوقت قد حان للبدء للانتقال لتوعية شريحة الأطفال بعمل حلقات تثقيفية لهم بالمدارس والمجتمعات التعليمية المفتوحة عن أساليب التحرش، سلوك المتحرشين، كيفية الدفاع عن النفس، وما هي السلوكيات التي تندرج تحت ذلك.

حقوق الناس أمام القضاء.. الواقع والمأمول

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٥٢٢
http://www.aleqt.com/2011/06/12/article_548119.html

د. خالد النويصر

هناك مشكلة كبيرة ومهمة تتلخص في أن الدعاوى تستغرق وقتاً طويلاً في إجراءات التقاضي، ونتج عن ذلك تعطيل لحقوق الناس والإضرار بمصالحهم. إن المشكلة حقيقية وكبيرة، ولن تحلها زيادة أعداد القضاة أو قيام المحاكم المتخصصة فحسب، إنما يستوجب الأمر التأمل في الموضوع برمته والوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى خلق هذا المناخ.

إن المسألة تتطلب سن الأنظمة التي تقلل من الدعاوى التي تهدف إلى المماطلة وضياع حقوق الناس، فالدعاوى كثيرة ومتعددة الأشكال والأنواع، فمنها ما هو صحيح أي أن رافعيها أصحاب حق، إلا أنهم لم يستطيعوا استيفاء هذا الحق من المدنيين، ولذلك أضحي القضاء الخيار الوحيد لهم لحل مشكلاتهم، بينما البعض يلجأ إلى القضاء لا اعتقاده أنه صاحب حق - وربما غير ذلك - وفي الجانب الآخر، هناك فئات عدة بعضها يلجأ إلى المحاكم لإقامة دعاوى كيدية وإشغال القضاة والمحاكم، كما أن هناك فئة أجبرت على الذهاب للمحاكم لأن هناك من ماطلها وامتنع عن إعطائها حقوقها، خاصة أن السنوات التي يستغرقها نظر مثل هذه الدعاوى تساعد أمثال هؤلاء المماطلين على كسب عنصر الوقت وتعطيل حقوق الناس أمداً أطول، ولا سيما أن أقصى ما يمكن أن يصل إليه الأمر هو أن يلزم المحكوم عليه برد المبلغ المستحق الأصلي فقط دون أن تتبع ذلك أي عقوبات أو غرامات مالية من جراء هذه المماطلة، لذا اكتظمت المحاكم بقضايا كثيرة استغلالاً للوضع القائم والنظام المعمول به. ونتج عن هذا الوضع أن أصبح التعقيد والتأخير كله يُنسب للمحاكم والقضاة في تأخير البت في القضايا، وهذا أمر غير صحيح في كثير من الأحوال، لأن الإشكالية القائمة تكمن في الأنظمة المعمول بها التي عفى عليها الزمن ولم تعد مواكبة لإيقاع الحياة المتسارع والتطورات الاقتصادية المتلاحقة.

إذاً ما الحل الذي يرد للقضاء هيئته ومكانته واحترامه والذي يعيد للناس حقوقها دونما تأخير أو مماطلة أو تعطيل، حتى يكون معلوماً للجميع أن ساحة القضاء ليست مجالاً للتلاعب والمماطلة وأن إشغال الناس والقضاة بدعاوى كيدية أو المماطلة في إيفاء الناس حقوقها، أمر غير مقبول تماماً إلى جانب أن له نتائج وآثار عكسية كبيرة. وهنا بعض المقترحات التي قد تسهم وتساعد على حل هذه الإشكالية وذلك على النحو التالي:

أولاً: أنه حان الوقت لإعادة النظر في مبدأ مجانية التقاضي الذي أدى بطريقة أو بأخرى إلى تراكم القضايا المقامة لدى المحاكم وزيادة أعدادها استغلالاً لهذا الوضع، حيث إنه لو كانت هناك رسوم تُفرض على كل دعوى ويسدد المدعي جزءاً منها لدى التقدم بدعواه أمام القضاء، وبعدها يصدر حكم القاضي بالإلزام الطرف الخاسر للدعوى ليسدد كامل الرسوم بما فيها ما قد سبق وسدده المدعي، على أن تكون هذه الرسوم مقررة بمنطوق الحكم النهائي على من يخسر الدعوى وأن تكون مشمولة في صك الحكم ذاته، ولو تم ذلك، لأحجم الكثيرون عن إقامة الكثير من الدعاوى الكيدية أو المماطلة في إضاعة حقوق الناس وشغل المحاكم والقضاة بها وهدر طاقاتهم وتبديد وقتهم الثمين وصرْفهم عن نظر قضايا أخرى صحيحة ومحقة. لذا لا بد من وضع نظام خاص بالرسوم القضائية وآلية العمل الخاصة به، بحيث يمكن أن تُفرض هذه الرسوم على الدعاوى المدنية والتجارية والإدارية، إلى جانب قيام ما يُسمى بنظام المساعدة القضائية الذي يؤمل صدوره وتعمل به الكثير من دول العالم، الذي يهدف إلى مساعدة ذوي الدخل المحدود الذين لا قبل لهم بتحمل تلك الرسوم. إن مثل هذا الصندوق ستكون له فوائد من بينها أن تُصرف عائداته على تطوير جهاز القضاء وتدريب العاملين فيه، والإسهام في دفع مصروفات المحامين الذين توكلهم المحكمة في حال عدم استطاعة أحد الأطراف الدفاع عن نفسه، وكذا تغطية مصروفات الخبراء وغيره.

ثانياً: الأمر الآخر، أنه حان الوقت لإيجاد تقنين واضح ومحدد لموضوع مصروفات الدعوى، نظراً لأن الدعاوى في يومنا هذا يلزمها مصاريف كبيرة وطائفة من أتعاب محاماة وغيرها، لذا لا يجوز أن يُترك المماطل بأن يرد ما بذمته من حقوق فقط، وهو قد أضرباً خصمه وأشغل القضاة بمماطلته، إذ لا بد من تحميله كذلك مصروفات الدعوى التي كان سبباً لإقامتها وعليه أن يدفع إلى جانب ذلك أتعاب المحاماة التي أدت بالدائن صاحب الحق للقيام بدفعها لمحامٍ أو أكثر لمقاضاة المدين، على أن تُذكر كل هذه المصروفات في صك الحكم الصادر في ذات الدعوى، وبذا يصبح معلوماً للجميع أن اللجوء للقضاء تكلفته أكبر بكثير من منح الناس حقوقهم في حينه بعيداً عن ساحات المحاكم .

ثالثاً: كما حان الوقت لإيجاد تنظيم واضح ومحدد ومتفق مع الشرع الحنيف للتعويض عن الضرر الحادث بسبب تعطيل حقوق الناس وإطالة أمد التقاضي، وما يستتبع ذلك من تعدد الجلسات وتقديم المذكرات والمرافعات وما يصرف من وقت وجهد ومال في هذا الصدد، إذ لا يجوز أن يحبس المماطل ما عليه من مبالغ بذمته طوال فترة التقاضي التي قد تستغرق عدة سنوات دون أن يعرض صاحب الحق على ما لحقه من ضرر نتيجة لذلك .

رابعاً: لا بد من ضرورة وضع آلية تتفق مع الشريعة الإسلامية أيضاً لتعويض الشخص المتضرر عن مسألة القوة الشرائية للمبلغ المطالب به لدى نشوء الحق وإلى حين صدور الحكم في القضية المنظورة أمام القضاء، ذلك أن الشخص الذي يطالب شخصاً آخر بمبلغ هذا اليوم، لن يكون لذلك المبلغ القوة الشرائية نفسها بعد سنوات عدة، ولا سيما إذا ثبت المطل والقدرة على السداد وانتفاء ضمان السداد، إذ لا يمكن تجاهل عامل التضخم الذي تمر به كل دول العالم، فالشخص الذي يطالب شخصاً آخر بمبلغ مليون ريال على سبيل المثال لن تكون لهذا المبلغ القوة الشرائية نفسها بعد خمس سنوات . إن ترك مثل هذه المسائل الكبيرة الأهمية لاجتهادات القضاة وحدهم فيه صعوبة ومشقة بالغة عليهم، بل إن هذا يؤدي إلى اختلاف الأحكام وتناقضها، لذلك لا بد من بحث حلول ناجعة لها وعدم تركها على ما هي عليه، الأمر الذي من شأنه مساعدة القضاة على معرفة الإطار الذي يمكنهم العمل من خلاله وتحركهم وفق طريقة واضحة ومحددة المعالم.

تعديل مواد نظام العمل التي تعيق عمل المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٣
<http://www.alriyadh.com/2011/06/12/article640971.html>

عابد خزندار

اقترح بعض الأعضاء تعديل بعض مواد نظام العمل التي يرى أنها تعيق عمل المرأة ، ومن هذه المواد المادة الخمسون بعد المائة ، والتي تلزم صاحب العمل في الأماكن التي تعمل بها المرأة ، وبجميع المهن أن يوفر لهم مقاعد تأميناً لاستراحتهم .

وأنا لا أجد سببا منطقيا أو حتى غير منطقي لإلغاء هذه المادة ، وما المقصود من إلغائها ، كما لا أعرف ما الذي يضير العضو إذا استراحت المرأة من وقت لآخر أثناء العمل ، وهناك مادة أخرى يريد العضو أن يلغوها أيضا وفقرتها الأولى: " على كل صاحب عمل يشغل خمسين عاملة فأكثر أن يهيئ مكانا مناسباً يتوافر فيه العدد الكافي من المربيات لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات ، وذلك إذا بلغ عدد الأطفال عشرة فأكثر " وأنا أيضا لا أجد سببا منطقيا أو غير منطقي لإلغاء هذه المادة ، بل أراها ضرورية ، أما فقرة المادة الثانية التي يريد أن يلغوها فهي : " يجوز للوزير أن يلزم صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مدينة واحدة أن ينشئ دارا للحضانة بنفسه أو بالمشاركة مع أصحاب أعمال آخرين إن في المدينة نفسها ، أو يتعاقد مع دار للحضانة قائمة لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات ، وذلك أثناء فترات العمل ، ويحدد الوزير الشروط والأوضاع التي تنظم هذه الدار ، كما يقرر نسبة التكاليف التي تفرض على العاملات المستفيدات من هذه الخدمة . " ومرة أخرى لا أجد سببا لإلغاء هذه الفقرة ، بل إن إلغائها يحجم المرأة عن القيام بأي عمل في مصنع أو حتى ممرضة ، ويبدو أن العضو يريد أن يحول بين المرأة والقيام بأي عمل فحسبنا الله.

الانتخابات البلدية ومجلس الشورى والمرأة

المصدر: جريدة الرياض الأحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٣

<http://www.alriyadh.com/2011/06/12/article640975.html>

د. هتون أجواد الفاسي

شهد الأسبوع الماضي تحركات إيجابية كبيرة على المستوى الرسمي فيما يتصل بوضع المرأة السعودية. فقد أصدر خادم الحرمين الشريفين سلسلة من الأوامر الملكية (السبت 2/7/1432 الموافق ٢٠١١/٦/٤) للمرة الثالثة خلال ثلاثة أشهر تحمل هذه المرة قرارات مهمة لتفعيل عمل المرأة وإعادة الأمر بما لم يُنفذ، وفي الأسبوع نفسه، الاثنين 4/7/1432، 6/6/2011، يصوت مجلس الشورى على توصية بإشراك المرأة كناخبة خلال الانتخابات البلدية. وفي هذا المقال سوف أبدأ بالموضوع الثاني نظراً لأن القرارات الملكية بحاجة إلى سلسلة من المقالات.

ففي إطار رغبة المجلس في تطوير العلاقة بين المجالس البلدية ومجالس المناطق والمجالس المحلية بما يخدم مصلحة الوطن وجعلها علاقة تكاملية، تقدمت لجنة الإسكان والخدمات العامة بالتوصية التي تنص على: "اتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المرأة كناخبة في انتخابات المجالس البلدية وفقاً للضوابط الشرعية". وأرى أن توصية مجلس الشورى مؤشر إيجابي على الموقف الرسمي من مشاركة المرأة في الشأن العام تتناسب مع المسؤولية المنوطة به، وبتوصية الأغلبية (٨١ صوتاً إلى ٣٧) يمكننا أن نعلن كنساء سعوديات أن المجلس غداً حليفاً استراتيجياً لمطالبنا المشروعة. وأخص بالتحية العضوين الذين قدما التوصية، الدكتور زهير الحارثي والدكتور عبدالرحمن العنادر عضو اللجنة في المجلس. وأمل عدم الأخذ بالتصريحات الصحفية التي نسبت إليّ بعد صدور التوصية والتي نقلتها العربية نت وجريدة اليوم وعدد كبير من المواقع ولا أدري أياً من هذه الصحف كان مصدرها، والتي تستند فيه على تصريحات سابقة متصلة بقرار وزارة الشؤون البلدية والقروية بعدم مشاركة المرأة تصويتاً أو ترشحاً والتي أعلنت خلالها أن النساء السعوديات وحملته بلدي سوف تحاول تعويض هذا الموقف المتمنع من خلال تشكيل مجالس ظليلة والتي سوف تكون تطوعية لتوازي عمل المجالس البلدية. فكانت التصريحات في غير موقعها. بينما الجهات التي تحدثت إليها في رد فعل على قرار مجلس الشورى كانت وكالة الأنباء الإماراتية ومراسل النيويورك تايمز في السعودية وهو الذي حمل رسالتي بدقة، والتي أحبي فيها هذه الخطوة المسؤولة من المجلس.

وقد كنت أنوي طرح بعض التساؤلات على مجلس الشورى لكنني عرفت عن ذلك إذ لا أريد أن أبدو وكأنني أحاكمه على خطوته الإيجابية تلك، ولكنني باسم المرأة السعودية التي تحرص على أن تكون حاضرة في الشأن العام ومستجيبة لدعوة خادم الحرمين الشريفين بأن تكون شريكة للرجل في بناء الوطن، أمل أن يتبنوا توصية مشاركة المرأة كمرشحة (بفتح الشين) في الانتخابات البلدية. باعتبار أن هذا حق منصوص عليه في لائحة الانتخابات البلدية لكنه سوف يكون ذا وقع قوي لو صدر أيضاً من مجلس الشورى. ونأمل أن تتخذ هذه التوصية في فترة زمنية أقل من العشرة شهور التي استغرقتها التوصية السابقة.

ويتبع ذلك دعوتي لوزارة الشؤون البلدية والقروية أن تتحمل هي الأخرى مسؤولياتها، وأن تأخذ توصية مجلس الشورى بشكل جدي وتعمل على استدراك ما تبقى من الوقت لفتح الباب لمشاركة المرأة في الانتخابات البلدية الحالية. إذ لا أعتقد أن انتهاء فترة قيد الناخبين تمنع من إعادة فتحها فيما لو كان ذلك لأجل تصحيح مخالفة صريحة للوائح المحلية والدولية. ففي فتح قيد الناخبين للرجال فقط مخالفة لللائحة الانتخابات البلدية في نسختها القديمة ٢٠٠٤ والجديدة ٢٠١١ من جهة، ومخالفة للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها المملكة وعلى رأسها اتفاقية "مناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة" التي صادقت عليها المملكة عام ٢٠٠٠، التي تعهدت عام ٢٠٠٨ في تقريرها أمام لجناتهم بأن تعمل على رفع التمييز ضد المرأة في أي انتخابات تعقد والتي يجب أن تكون السعودية قد استوفتها بحلول عام ٢٠١٢ موعد حلول التقرير الثالث الذي يجب علينا تقديمه. ولا أعتقد أن المملكة ترغب في أن يكون موقفها محرراً لمطلب وتعهد كهذا أمام العالم وهي العضو في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومجلس "الأمم المتحدة للمرأة"، لاسيما وأنه ليس هناك أي محاذير على هذه المشاركة، كما أن المجموعات النسائية في المملكة تفتح أبوابها دوماً للوزارة للتعاون على كل الأصعدة. وما حملة

"بلدي" التي أنتمي إليها إلا مثال على هذه المجموعات المسؤولة الوطنية والتي أخذت على عاتقها أن تعمل على إعداد المرأة السعودية توعية وبرامجياً للمشاركة في الانتخابات البلدية. فادعو الوزارة الى الاتصال بنا أو الاستجابة للعديد من محاولات الاتصال التي أجريناها معها على كل المستويات للتنسيق معنا حول آلية إدماج المرأة في الانتخابات البلدية الحالية. وأريد أن أغتم هذه المناسبة لسؤال الوزارة عن "عدم جاهزيتهم للمرأة" وما هي الجاهزية التي يحتاجون إلى سبع سنوات للإعداد لها ولا تكفي؟ وأذكر بأن حملة "بلدي" عرضت خدماتها على الوزارة وما زالت قبل وبعد فتح قيد الناخبين دون استجابة تُذكر. وسؤال آخر يتبادر إلى ذهني، ما هي الدورات التي أخضعوا إليها الرجال الجالسين على صناديق تقيد الناخبين وما هي المؤهلات التي يتطلبها هذا الدور؟

ومن المضيق للوقت أن نجد أنفسنا نبحث عن مخارج لمسألة استبعاد المرأة من الانتخابات البلدية بالقرار المتسرع للجنة الانتخابات البلدية من تذكير بأن هناك سابقة لإعادة فتح الباب للانتخابات عندما أمر وزير التجارة وفور تولي خادم الحرمين الشريفين مقاليد الحكم عام ٢٠٠٥ بإعادة فتح الباب للترشح في انتخابات الغرفة التجارية في مدينة جدة للسماح للمرأة بالمشاركة ترشحاً وتصويتاً مدة شهر إضافي، وشاركت بالفعل ونجحت سيدتان في الانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة فضلاً عن تعيين أختين. وهذا مثال حول ما يمكن للوزارة القيام به، أي أن تمدد فترة الانتخابات، وتستفيد من فترة الصيف في فتح الباب لقيد الناخبات في مدارس البنات التي ستنتهي اختباراتهما خلال الأسبوع القادم، وإن لم يتسع الوقت للنساء ليترشحن فليكن النصف المعين من المجالس تملؤه النساء. أمل من وزارة الشؤون البلدية والقروية أن تواجه مسؤولياتها كما ينبغي، وأن تسترشد بموقف مجلس الشورى من مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية لتعدل قراراتها وتفعّل إدماج المرأة في انتخابات مجالس بلدية عام 2011

حملة العقال ودلالاتها "3"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م العدد ١٧٥٨٢

<http://www.al-madina.com/node/309570>

د. سميلة زين العابدين حماد

أواصل الحديث عن الخطاب الديني ودور بعض منه في تحقير المرأة، وإنزالها منزلة البهائم؛ إذ لا يتوانى بعض المفسرين عن تفسير الآيات القرآنية المتعلقة بالنساء طبقاً لنشأتهم المجتمعية، ونظرتها إلى المرأة، ولم يتخلصوا من موروثهم الفكري والثقافي، فنجد الإمام ابن كثير فسر الآية رقم (١٦) من سورة الزخرف: (أَمْ أَلْقَى مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ) «كذلك جعلوا له (الله) من الأولاد أخسهما وأردأهما وهو البنات»، ونجد الزمخشري أيضاً يعتبر الإناث أخس من الذكور، فقال: «قد جمعوا في كفر ثلاث كفرات، وذلك أنهم نسبوا إلى الله الولد، ونسبوا إليه أخس النوعين، وجعلوه من الملائكة الذين هم أكرم عباد الله على الله فاستخفوا بهم واحتقروهم. كما نجد الإمام البيضاوي ينضم إليهما، فيفسر قوله تعالى: «وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً» كفر آخر تضمنه مقالهم شنع به عليهم، وهو جعلهم أكمل العباد، وأكرمهم على الله تعالى أنقصهم رأياً، وأخسهم صنفاً. «بل بعضهم يستشهد بأبيات شعرية لشعراء جاهليين تصف المرأة بالنجعة، أو الناقة، أو البقرة، وكان ذلك حقيقة واقعة، ويوردونها في تفسيرهم لآيات قرآنية، بل نجد الإمام ابن كثير يفسر (أَوْ مَن يُنْشَأُ فِي الْحُلِيِّ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) (الزخرف: ١٨) «أَيُّ الْمَرْأَةِ نَاقِصَةٌ يَكْمُلُ نَقْصُهَا بِلِبْسِ الْحُلِيِّ مُنْذُ تُكُونَ طِفْلاً وَإِذَا خَاصَمَتْ فَلَا عِبَارَةَ لَهَا بَلْ هِيَ عَاجِزَةٌ عَيْنِيَّةٌ أَوْ مَن يَكُونُ هَكَذَا يُنْسَبُ إِلَى جَنَابِ اللَّهِ الْعَظِيمِ؟ فَالْأُنْثَى نَاقِصَةٌ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ فِي الصُّورَةِ وَالْمَعْنَى فَيَكْمُلُ نَقْصُ ظَاهِرِهَا وَصُورَتِهَا بِلِبْسِ الْحُلِيِّ وَمَا فِي مَعْنَاهُ لِيُجِيرَ مَا فِيهَا مِنْ نَقْصٍ كَمَا قَالَ بَعْضُ شُعْرَاءِ الْعَرَبِ وَمَا الْحُلِيُّ إِلَّا زِينَةٌ مِنَ تَقِيصَةِ، أَمَّا نَقْصُ مَعْنَاهَا فَإِنَّهَا ضَعِيفَةٌ عَاجِزَةٌ عَنِ الْإِتِّصَارِ عِنْدَ الْإِتِّصَارِ لَهَا عِبَارَةٌ لَهَا وَلَهَا هِمَّةٌ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ، وَقَدْ بُشِّرَ بِنْتٌ مَا هِيَ بِنِعَمِ الْوَلَدِ نَصْرَهَا بَكَاءً وَبَرَهَا سَرَقَةً.» هذا القول يناقض قوله تعالى: (لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) (التين: ٤)، وقوله تعالى: (الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكِبَكَ) (الانفطار: ٧، ٨).

فإنه خلق الإنسان في أحسن تقويم، وخلقه وسواه فعده، والإنسان يشمل الذكر والأنثى، ومعروف أن الأنثى غالباً ما تكون أجمل من الذكر من حيث الصورة، فكيف يصفها الإمام ابن كثير بأنها ناقصة الظاهر في الصورة، وأن الحلي تكمل هذا النقص، مناقضاً بذلك قوله تعالى في سورتي التين والانفطار؟!

أما قوله إنها ناقصة الصورة في الظاهر والباطن في المعنى، يدحضه استخلاف الله لها في الأرض مثل الرجل، ويناقض قوله عليه الصلاة والسلام «إنما النساء شقائق الرجال»، ويناقض ما سجله التاريخ من ملامح عن تاريخ المرأة من حقبة تاريخية مختلفة، وواقع المرأة يدحض هذا القول، وحسب المرأة تاريخها في السيرة النبوية العطرة الحافل بمواقف مشرفة وبطولية منذ ظهور الإسلام، فكان أول من دخل الإسلام امرأة، وأول مستشار في الإسلام امرأة، وأول شهيد في الإسلام امرأة، ومن أوتمن على سر الهجرة امرأة، ومن أوتمن على حفظ النسخة الوحيدة للقرآن الكريم امرأة، وأول من تولى الحسبة في الإسلام امرأة، إضافة إلى روايتها للحديث المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، ولم توصف راوية بالخلط، أو التدليس، في حين وصف بذلك رواة للحديث، والمرأة قاتلت وهاجرت وبايعت، وحوصرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في شعب أبي طالب، فكيف يُقال عنها ناقصة الصورة في الظاهر والباطن في المعنى؟! وهناك فقهاء أعطوا للقوامة معنى العبودية والقهر حتى قال ابن علي الجوزي في أحكام النساء: «وينبغي للمرأة أن تعرف أنها كالمملوك للزوج»، ثم يقول: «وينبغي للمرأة أن تصبر على أذى الزوج كما يصبر المملوك»، وابن القيم يقول: «إن السيد قاهر لمملوكه، حاكم عليه، مالك له، والزوج قاهر لزوجته، حاكم عليها، وهي تحت سلطانه، وحكمه شبه الأسير»، فعلى هذه المفاهيم للمرأة، وتلك النظرة بُني بعض من خطابنا الديني، وعزز هذا البعض هذه المفاهيم، وتلك نظرة بعض من مناهجنا الدراسية، فجاء في منهج مادة الحديث والثقافة الإسلامية المقررة على الصف الثاني الثانوي، قسم العلوم الشرعية والعربية بنين، طبعة ١٤٢٨ / ١٤٢٩ هـ، في درس تكريم الإسلام للمرأة، وخطورة الاختلاط: «مكان المرأة بيتها، وهو وظيفتها، وميدان عملها، ومحل مسؤوليتها، به تحفظ بصرها، وتربي أطفالها، وتقوم بشؤون زوجها، وترعى

مسؤوليتها، جاء في الحديث الصحيح: (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع ومسؤول عن رعيته)، وقال تعالى: (وقرن في بيوتكن) ولا يعني هذا أنها لا يجوز لها العمل مطلقاً، بل لها أن تعمل في الميادين الخاصة بها، كالتدريس للنساء، والتطبيب لهن، والرعاية الاجتماعية لهن ونحوها بالضوابط الشرعية»، فحددوا المجالات التي يُسمح للمرأة العمل فيها، فإن تجاوزتها فهي في نظر أولادنا قد خالفت دينها، ويتحدث واضعو المنهج عن حقوق الزوج وواجبات الزوجة، ولم يتحدثوا عن حقوق الزوجة، ويبتزون الآية، فيأخذون الجزء الذي يعطي إحياءاً بأن الرجل أفضل من المرأة، بالاستدلال بقوله تعالى: (وللرجال عليهن درجة) ولا يذكر الآية من أولها، والتي تبين تعادل الزوجين في الحقوق والواجبات، وهي (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) فلماذا تُجتزأ الآية هكذا؟! ثم نجد ذكر آية القوامة، وكأنَّ القوامة توجب طاعة الزوج، مع أنَّ معنى القوامة هو خدمة وتدبير شؤون من هو المسؤول الإنفاق عليهم، ولا تعني السلطة والسيادة والطاعة، كما أوحى بذلك معد المنهج. ويستدل بحديث متروك، وهو: (إذا صلّت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحصنت فرجها، وأطاعت بعلها، دخلت من أي أبواب الجنة شاءت).. هذا حديث رواه ابن لهيعة بثلاثة أسانيد مختلفة، وهو ضعيف متروك. وهناك أحاديث أخرى في طاعة المرأة لزوجها كلها ضعيفة لا ترتقي إلى مرتبة الحسن. فبعض من خطابنا الديني وبعض من مناهجنا الدراسية -أيضاً- أفرزت حملة العقال، والضرورة تقتضي تصحيح هذا البعض من الخطاب وتجديده، ليكون خطاباً يتعامل مع المرأة كإنسان، وينظر إليها نظرة الإسلام، وليست النظرة الذكورية الاستعلائية، والشهوانية الحيوانية، واتهامها بالفسق والفجور إن طالبت بحق لها. إن حملة العقال لا تختلف في مدلولها عن تنظيم القاعدة الذي يحكم على الناس بمنظوره هو، وينفذ حكمه عليهم.

معالم استقلال القضاء السعودي في نظام القضاء الجديد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٥

<http://www.alriyadh.com/2011/06/14/article641669.html>

د. عيسى الغيث

لا يصحّ قول من يزعم أن استقلالية القضاء محصورة في العمل الفني للقاضي فقط، لأن عمله الفني مرتبط بجميع أعماله الأخرى، كما أنه لا ينفك ذلك عن عموم استقلال السلطة القضائية، ولذا لم نجد في أي قانون عالمي قصر الاستقلال على خصوص القاضي دون عموم السلطة القضائية.

نصت المادة السادسة والأربعون من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم ٩٠/أ وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ على أن: (القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية)، كما نصت المادة الأولى من نظام القضاء الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٧٨/م وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ على أن: (القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء)، وهذه ضمانات لاستقلال السلطة القضائية والقضاة في التنظيم السعودي، وتتفخر الدول المتقدمة باستقلالية قضائهم وقضائهم، توفيراً للعدالة وحفظاً للحقوق ونزاهة للحكم، ولا يمكن تحقيق مناهج هذه الضمانات في حال تسلط بعض الجهات التنفيذية أو غيرها من الجهات النافذة.

والسلطات الثلاث المكونة للدولة هي: السلطة التشريعية (مجلس الشورى)، والسلطة التنفيذية (مجلس الوزراء)، والسلطة القضائية (مجلس القضاء)، ومن المعروف أن السلطة القضائية في العالم تعتبر "عرض الدولة"، ناهيك عن كون القضاء لدينا مناراً بالشريعة الإسلامية الغراء.

ويعد مبدأ "استقلال السلطة القضائية" من أهم مبادئ التنظيمات القضائية في جميع دول العالم، وذلك لتحقيق الحيادية والنزاهة والموضوعية، فتكون الأحكام صادرة بناءً على معطيات حقيقية ووفقاً للشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، ودون تدخل من أي جهة أو فرد في حكم القاضي، ودون أن يلحق القاضي أي تأثير أو ضغط لتغيير قناعاته.

ولا يصحّ قول من يزعم أن استقلالية القضاء محصورة في العمل الفني للقاضي فقط، لأن عمله الفني مرتبط بجميع أعماله الأخرى، كما أنه لا ينفك ذلك عن عموم استقلال السلطة القضائية، ولذا لم نجد في أي قانون عالمي قصر الاستقلال على خصوص القاضي دون عموم السلطة القضائية ناهيك عن حصرها بعمله الفني دون سواه، وفي هذا التقاف على الثوابت القانونية وتفرغ للأنظمة من محتوياتها، والحق الأصيل، والمصلحة العامة للبلاد هما المقصد.

وكذلك الحال في "الفصل بين السلطات الثلاث"، فهذا مبدأ معروف لتحقيق مناهج "الاستقلالية"، وإلا فلا معنى لها في ظل عدم الفصل بينها وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية، كما أنه لا مسوغ للتخويف من "الفصل التام"، لأن الفصل هنا ليس عن الدولة كمرجع للسلطات الثلاث، وإنما عن الحكومة كسلطة تنفيذية، وهذا هو المسلم به والمستقر لدى جميع القانونيين في العالم، والكيان الجامع هو "الدولة" كوعاء لجميع السلطات الثلاث، مع أملنا بأن يتم الفصل كذلك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بحيث تكون هيئة الخبراء تابعة لمجلس الشورى تحقيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، ولذا نجد بأن ولي الأمر - يحفظه الله - حين يوقع على قرار النظام فيصفته رئيساً للسلطة التنفيذية وهو مجلس الوزراء الذي يمثل الحكومة، في حين أنه يصدر مرسومه الملكي المتوج للأنظمة بصفته رئيساً للدولة وجميع السلطات الثلاث، ومن لوازم التطوير والتحديث تعزيز الفصل بين السلطات الثلاث، وليس في ذلك أي خروج عن الوعاء؛ لكون الجميع في وعاء ولي الأمر، ولذا نجد بأن رئيسي مجلسي القضاء والشورى يعودان لرئيس الدولة مباشرة تعزيزاً للفصل بين السلطات، وعليه فلا يسوغ قبول رأي غير المتخصصين في القانون أو غير المتجردين للحياد والموضوعية.

وقد نص نظام القضاء الجديد على الكثير من الضمانات لاستقلالية السلطة القضائية وفصلها عن بقية السلطات الثلاث، ومن ذلك أنه جعل مهمة التفتيش على القضاة من اختصاص المجلس الأعلى للقضاء الذي يمثل السلطة القضائية، ولم يجعل النظام ذلك للسلطة التنفيذية كوزارة العدل، ما قد يتسبب في زعزعة الاستقلالية القضائية، وكذلك الحال في تأديب القضاة حيث جعله لادارة متخصصة في المجلس، وجميع ذلك داخل المؤسسة القضائية ممثلة في المجلس الأعلى للقضاء،

وقد نص النظام على أن يستقل المجلس في شؤونه المالية والإدارية عن وزارة العدل تحقيقاً لضمانة الاستقلال للسلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، كما جرم نظام محاكمة الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٨٨ وتاريخ ١٣٨٠/٩/٢٢ هـ في الفقرة (و) من المادة الخامسة: (التدخل الشخصي في شؤون القضاء والهيئات والدوائر الحكومية).

وقد قام المنظم السعودي بتطوير نظام القضاء الجديد لمزيد من الاستقلالية والفصل والحصانة، ولذا نجد بأن نظام القضاء (القديم) قد جعل لوزير العدل العديد من الصلاحيات والتي تم نقلها في النظام الجديد إلى المجلس الأعلى للقضاء، ومنها - حسب النظام القديم -: ندب القضاة داخل المملكة وخارجها، وبموجب هذه الصلاحية يملك تكليف القضاة في المؤتمرات والندوات في الداخل والخارج حسب المادة (٥٥)، والترخيص بالإجازات للقضاة (٥٦)، والتفتيش القضائي (٦٢)، وتحديد مكان التحقيق والتفتيش (٦٢)، ولائحة التفتيش القضائي (٧٠)، ورفع الدعوى التأديبية ضد القضاة وطلب التحقيق الجزائي والإداري معهم (٧٤)، وحق الإشراف على المحاكم والقضاة (٧١)، وحق الإشراف الإداري والمالي على المحاكم والدوائر القضائية الأخرى (٨٧)، وأن يكون توثيق العقود والإقرارات وفق لائحة يصدرها (٩٣)، وندب القضاة للقيام بأعمال كتاب العدل في حال شغور كتابة العدل (٩٤)، وإصدار لائحة أعوان القضاة (٩٩)، والنظر في شروط تعيين أعوان القضاة (٩٩)، وإبلاغ القرارات التأديبية للقضاة وإنفاذ عقوبة اللوم عليهم (٨٣)، وتشكيل الهيئة العامة في محكمة التمييز (٢٠)، وتأليف المحكمة العامة من قاضي فرد أو أكثر وتحديد اختصاصاتها (٢١)، وتأليف المحكمة الجزئية (٢٤)، وتحديد المقصود من الأعمال القضائية النظيرة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير العدل (٤٨)، وندب القضاة لإدارة البحوث (٨٩)، وجميع هذه الاختصاصات الأنف ذكرها قد تم نقلها إلى "المجلس الأعلى للقضاء" حسب نظام القضاء (الجديد) وفقاً للمواد المرتبة التالية: (٤٩، ٥٠، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٧٤، ٧٥، ٨١، ٨٢، ٦٧)، كما ورد في الفقرة (٨) من القسم الثالث من الأحكام العامة في آلية التنفيذ النص على مشاركة المجلس بوضع المواصفات الفنية لمباني المحاكم المراد إنشاؤها، وكذلك تحديد المتطلبات المتعلقة باستئجار المحاكم الجديدة، إضافة إلى تقبيل نشر الأحكام بموافقة المجلس، كما كان للمجلس السابق إبداء الرأي في المسائل المتعلقة بالقضاء بناء على طلب من وزير العدل للمادة (٨) من النظام القديم، فأصبح كل شؤون القضاء والقضاة حالياً للمجلس، وهذا دليل على أن النظام الجديد قد فصل السلطة القضائية ممثلة في "المجلس الأعلى للقضاء" عن السلطة التنفيذية ممثلة في "وزارة العدل"، ونقل جميع الصلاحيات والاختصاصات القضائية إلى المجلس، مع الأخذ في الاعتبار أن الجهازين كجناحي الطير للقضاء، فلا يمكن طيرانه بدونهما وتعاونهما، وهذا الفصل بينهما لتحقيق ضمانة استقلال العدالة.

وما يجب الإشارة إليه أن أكثر الصلاحيات في نظام القضاء الجديد هي للمجلس بمجموعه وليست لرئيسه بمفرده؛ حيث يشارك في القرار مع سماحة الرئيس عشرة من الأعضاء الذين يمثلون جميع الجهات القضائية وهم: (رئيس المحكمة العليا، ورئيس ديوان المظالم، ورئيس هيئة التحقيق والادعاء العام، ووكيل وزارة العدل، وأربعة أعضاء دائمين من أعضاء السلك القضائي بأعلى مرتبة قضائية بدرجة "رئيس محكمة استئناف"، واثنان من كبار العلماء بدرجة لا تقل عن الأعضاء الدائمين)، وكل هذا لمزيد من تحقيق مناط الضمانات العدلية، ولذا فليست المسألة - وفقاً للنظام الجديد - معلقة بفرد سواء أكان وزيراً أم رئيساً، وإنما هي لمجلس جماعي ليقرر أمور السلطة القضائية، وفي هذا القرار المشترك المزيد من الاستقلالية والعدالة والتوفيق، وذلك تحقيقاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - أيدهم الله - لتطوير مرفق القضاء.

توطين الوظائف .. هل تكون خيارنا الحتمي؟!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٥
<http://www.alriyadh.com/2011/06/14/article641697.html>

د. عبدالعزيز بن علي المقوشي

أعتقد أن السعودية أصبحت أمراً غير قابل للتأجيل.. كما أن توجيهات وتوجهات حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني بهذا الخصوص صريحة وغير قابلة أيضاً للتأويل أو الاجتهاد ذلك أن الهدف واضح يتمثل في تمكين المواطن السعودي ذكراً كان أو أنثى من الحصول على الوظيفة (الشاغرة) في وطنه وذلك مختلف تماماً عن مسألة خلق الوظيفة من أجل المواطن السعودي وهو ما يتحجج به بعض المعطلين لجهود توطين الوظائف أو المتراخين في تطبيقها.

نعم الوظائف في وطننا لا حد لها وجميعها شاغرة!! وبإمكانها أن تستوعب السعوديين جميعاً بحيث يختفي ما يمكن تسميته بـ "شبح البطالة" .. بل ربما تفيض لتستوعب جزءاً من أبناء وبنات الأشقاء العرب والمسلمين أيضاً.. لكن المفصل الأساس يتمثل في أن يتم توظيف كافة السعوديين أولاً ومن ثم البدء بتوظيف غيرهم من فائض تلك الوظائف.. ودون النظر إلى أي دراسات أو إحصائيات أو بيانات رقمية صحيحة أو مضللة سواء من خلال أجهزتنا المحلية أو من خلال جهات عالمية!!، فإنني أجزم أن نظرة سريعة لأي منشأة حكومية كانت أو خاصة أو خيرية يستطيع المراقب لها أن يجزم بإمكانية توطين أكثر من 50% من وظائف العاملين فيها حسب نوعيتها وطبيعتها بلا شك!!

من يبيع في الأسواق الضخمة والمتوسطة والصغيرة في "كل" مدننا وقرانا هم الوافدون! وهل يمكن أن يمارس السعودي ذكراً كان أم أنثى ذلك؟ الإجابة بنعم دون تردد.. وكمن من الفرص الوظيفية سيحقق ذلك؟ الإجابة بمئات الآلاف وليس عشراتها! وهل المقابل المادي كاف ومناسب للمواطن السعودي؟ الإجابة ستكون أكثر مما يتمنى! وكمن فيها من مصلحة مباشرة للاقتصاد الوطني؟ الإجابة ستكون أكثر من مبهجة!! وهل تناسب الفرد السعودي؟ الإجابة ستكون نعم أيضاً! من يعمل في وظائفنا الإدارية (في القطاعات الثلاثة وإن كان الحكومي منها الأخف)؟ هل هم السعوديون أو غيرهم؟ وكمن الوظائف يمكن توطينها؟ أجزم أنها عشرات الآلاف أيضاً.. بل ربما تكون كلها أو معظمها على الأقل!

من يعمل في قطاعات التسويق وبلتهم المبالغ الطائلة ما بين عمولة تسويق ومرتب شهري وبدلات؟ والا يمكن توطين تلك الوظائف؟ وكمن حجمها؟ وما مردود ذلك على الاقتصاد الوطني؟!

من يعمل في صالات العرض بمعارض السيارات الكبرى والوكالات التجارية وصالات العرض الخاصة بمؤسساتنا الوطنية؟ وهل يمكن توطينها؟ وكمن من الفرص الوظيفية سيتم توفيرها؟! كم من الأطباء والممرضين ومساعدات الأطباء في قطاعاتنا الثلاثة أيضاً من العاملين من غير السعوديين؟ وكمن من الفرص الوظيفية ستحققها تلك المواقع الوظيفية عند الرغبة في توطينها؟! وهل يستطيع السعوديون شغلها؟! (وزارة الصحة أعلنت يوم السبت الماضي بصحفاً المحلية عن حاجتها الملحة لموافقة عاجلة على تعاقدها مع ١٥٠٠ طبيب و ٢٠٠٠ ممرضة من الخارج!! .. بينما تتمتع جامعاتنا عن قبول طلابنا المميزين من دخول كليات الطب (بحجج تتمثل في تلك الاختبارات القاسية وغير المنطقية لتدفع بهم إلى تخصصات لا يحتاجها الوطن .. فيستمر مسلسل التعاقد من الخارج ويستمر مسلسل بحث السعوديين عن وظيفة دون جدوى!)

كم من البقالات الصغيرة التي تقدر بمئات الآلاف بمدن وقرى الوطن يعمل بها غير السعوديين .. بل يمتلكونها أيضاً رغم أنف السعوديين ووزارة التجارة والصناعة!! ولماذا لا يعمل بها ويمتلكها (حقاً) السعوديون؟! هل المشكلة في ساعات العمل؟ إذا لنغلقها مساءً أو لنفرض الدوام بنظام الفترات على ملاكها والعاملين فيها ولنمنع عمل غير السعوديين بها! هل يمكن ذلك؟ نعم إن أردنا حقاً تحقيق توجيهات الملك في توطين الوظائف .. ولعل من أكثر ما يعاني منه السعوديون (الطامحون لامتلاك أو العمل في البقالات ومواقع بيع التجزئة) في هذا المجال ظلم مندوبي توزيع الشركات الضخمة مالكة المواد الغذائية والاستهلاكية حيث (يحابون) زملاءهم الوافدين في عمليات التوزيع ويحرمون أبناء الوطن الأمر الذي

يجعل المواطن (يفر) من العمل في هذا المجال ليترك للوافد ممارسة هذا النوع المربح من التجارة!! فلماذا لا نفرض
توطين وظائفهم أيضا !!
أجزم .. بل أكاد أقسم أن جهدا صادقا وحازما في مسألة توطين الوظائف وتنظيمها ينطبق على الجميع دون مهادنة أو
مجاملة سيعمل على توطين الوظائف وتوفير فرص وظيفية لأبناء وبنات الوطن وسيبعد عن ناظرنا مفاهيم "البطالة"!!
التي يجب أن لا تتواجد في قواميس وطن مثل المملكة العربية السعودية !!
فقط نحتاج إلى جهد وعمل مخلص وواع يهدف لخدمة مصلحة عامة هي "الوطن" وابتعد كثيراً عن مصلحة شخصية هي
"الأنا" فنحن لهذا الوطن وهو لنا وستصب تلك الجهود في حال وجودها في مصلحة الجميع أمناً ورخاء اقتصادياً
 واجتماعياً .. والرأي لكم

ضد زواج القاصرات

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١م العدد ١٧٥٨٣

<http://www.al-madina.com/node/309769>

أنس زاهد

يتعامل كل متابع للشأن السعودي مع قضية قيادة المرأة للسيارة باعتبارها عنواناً عريضاً لتمكين المرأة السعودية من حقوقها.

البعد الرمزي في القضية هو الطاعى وهو الوحيد الذي يثير الجدل بين التأييد والممانعة. ومهما حاول المؤيدون الاستدلال بالأدلة الشرعية لدعم وجهة نظرهم القائلة بمشروعية قيادة المرأة، ومهما حاول المعارضون دحض حجج خصومهم، فإن الجميع يعرف أن القضية ليست إلا عنواناً عريضاً يستخدمه المؤيدون لتمكين المرأة من حقوقها وإزالة الظلم عنها، ويستخدمه المعارضون لتكريس النظرة الدونية للمرأة وللحيلولة بينها وبين الحصول على ما حُرمت منه من حقوق بالمقارنة مع الرجل.

شخصياً ليس لديّ اعتراض في أن تمارس المرأة حقها المشروع في قيادة السيارة، ففي العالم كله ليست هناك قضية مماثلة لهذه القضية التي فتحت ملفها من أكثر من ٢١ عاماً. اعتراضى الأساس هو في اختيار قضية حق المرأة في قيادة السيارة، والتعامل معها كعنوان عريض ووحيد يرمز إلى ما تعانيه المرأة من تمييز لا يليق. في رأيي هناك قضايا أكثر أهمية وأكثر حيوية ويجب أن يكون لها الأولوية عند الحديث عن وضع المرأة، كما نبّه إلى ذلك سماحة المفتي الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ.

على سبيل المثال فإنني لا أجد من المعقول أن يقوم المؤيدون بتعبئة الشارع لمناصرتهم في قضية حق المرأة في قيادة السيارة، دون أن يفتحوا ملفاً في منتهى الخطورة كملف تزويج القاصرات.

قضية زواج القاصرات هي القضية المفتاحية التي تستحق عن جدارة أن تكون رمزاً يرفعه دعاة الإصلاح والمطالبين بحماية المرأة والطفل، لتغيير نظرة المجتمع حول بعض القضايا التي تمثل انتهاكات صارخة لحقوق وكرامة وسلامة الأطفال والنساء بدنياً ونفسياً. ولا أعتقد أن النساء إذا ما قُدن سياراتهن سيستطعن توفير الحماية للقاصرات اللاتي يتم الاعتداء عليهن وانتهاك أبسط حقوقهن وتدميرهن نفسياً وربما جسدياً، باسم الزواج.

إن الحديث عن قيادة السيارة وإهمال مثل هذا النوع من القضايا، يدل على وجود نوايا مبيتة لاستخدام قضية المرأة من قبل التيارين المتنافسين على الساحة، لتسجيل نقاط إضافية في مباراتهما التي يبدو أننا لن نشهد نهاية قريبة لها. زواج القاصرات هو الذي يحتاج لحملة وليست قيادة المرأة للسيارة.

موجز لأهم ما ورد في العهد الدولي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م العدد ٦٤٥٥٥٥
http://www.aleqt.com/2011/06/15/article_549239.html

عبد العزيز محمد هنيدي

كان عنوان الحلقة السابقة (إيداع صكوك التصديق) حيث أشرنا إلى الطرق النظامية للتصديق على العهد الدولي - الذي نحن بصدد - وطريقة إيداعه لدى الأمين العام للأمم المتحدة وكيفية الانضمام للعهد المذكور ومتى يبدأ تنفيذ العهد، كما أشرنا إلى الطرق السليمة للتعديلات المقترحة من الدول لتعديل ما تراه الدول الأطراف من مواد ذلك العهد ومتى تكون تلك التعديلات ملزمة لجميع الدول الأطراف، وفي هذه الحلقة نطرح المادتين الأخيرتين من ذلك العهد ثم نشير لأهم ما ورد في العهد المذكور من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية للإنسان والآن مع - :

المادة (٣٠)

بصرف النظر عن الإنذارات التي تتم بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة (٢٦) من هذا العهد فإن على الأمين العام للأمم المتحدة أن يخطر جميع الدول الأطراف المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة (٢٦) بما يلي :-

أ- جميع التوقيعات والتصديقات والانضمامات التي تمت وفقاً لما ورد في المادة (٢٦) المشار إليها .
ب- تاريخ بدء تنفيذ هذا العهد بمقتضى المادة (٢٧) وتاريخ بدء تنفيذ التعديلات التي تمت حسبما ورد في المادة (٢٩) من هذا العهد .

المادة (٣١)

أ- يودع هذا العهد - الذي تتساوى فيه حجج الدول الأطراف في هذا العهد - وتكتب نصوص العهد باللغة الإسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والفرنسية - يودع العهد في محفوظات (أرشيف) الأمم المتحدة .

ب- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال صور مصدقة من هذا العهد إلى جميع الدول المشار إليها في المادة (٢٦) (الدول المقصودة هي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو عضو في أية وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وأية دول طرف في النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية وأية دول أخرى دعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لتصبح طرفاً في هذا العهد)

وهذه المادة (٣١) هي المادة الأخيرة في العهد الدولي المذكور وبذلك نكون قد - انتهينا والله الحمد من استعراض مواد ذلك العهد، والآن نستعرض بإيجاز أهم ما ورد في هذا العهد من حقوق الإنسان في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

١- جميع الدول الأطراف في هذا العهد تقرر مجتمعة لجميع أعضاء الأسرة البشرية في العالم عن أهمية كرامة الإنسان باعتبارها صفة ملازمة للإنسان منذ الأزل، وأن هناك حقوقاً ثابتة ومتساوية للإنسان وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق للأمم المتحدة، ومن أهم تلك الحقوق الرئيسية، الحرية، العدل، السلام .

٢- ما دام أن الكرامة المتأصلة في الإنسان أحق بالرحمة والاحترام من جميع البشر وخاصة من ذوي السلطة والتأثير فإن الكرامة لا تتم إلا إذا كان الإنسان حراً ومتحرراً من الخوف والفاقة، كما يجب تهيئة الظروف المناسبة لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك حقوقه المدنية والسياسية، وفي الحلقة القادمة (١٧٧) نكمل ما تبقى.

مفهوم الحقوق

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article641819.html>

ندى الطاسان

هناك بعض الكلمات التي قد تصيبنا أحياناً بالحساسية، ربما لأنها عائمة، أو لأننا نستخدمها بطريقة خاطئة، فمثلاً حين يقف المراهق أمام أبيه أو أمه معانداً أو رافضاً الانصياع لأمر ما مبتدئاً كلامه بجملة "هذا من حقي" فإن ردة الفعل من والديه قد تكون رفضاً كل ما يقوله، ووصفه بالعناد والتمرد، بينما لو أنهما تربيّتا، وتعاملا مع الموقف بحكمة، وبعد نظر لتمكنا من التصرف مع هذا المراهق "المتنمر" ذي اللسان الطويل بطريقة ذكية تحقق التوازن في تلبية المطالب من الطرفين.. جملة معترضة؛ لقد قرأت الجملة السابقة ووجدت أنها طويلة ومعقدة لكنني سأستمر فنحن في زمن التعقيد! كل النظم وضعت لحفظ الحقوق، النظام بحد ذاته يفترض فيه أن يعزز احترام الحقوق ويفعل حمايتها، فمثلاً القوانين التجريبية القضائية تجاه السارق، المغتصب، المرتشي وضعت لحفظ حقوق المعتدى عليه سواء عن طريق العقوبة في حالة حدوث الجريمة، أو منع الجريمة في حالة وضوح العقوبة والصرامة في تطبيق النظام. العقود التي توضح واجبات والتزام كل طرف في معاهدة أو مناقصة أو عقد عمل هي عقود وضعت لحماية الحقوق. حتى الاعراف التعاملية أساسها الآداب الحقوقية، مثلاً الالتزام الأدبي بحقوق الجيرة، بعدم التجسس والتلصص على الجيران أو الآخرين هو احترام لحقهم في الخصوصية، وعدم التعدي عليهم تحت مسمى "اللقافة وما شابهها!"

نحن نلتزم عرفياً وقانونياً بأداب وقواعد عامة تحفظ حقوقنا كما تحفظ حقوق الآخرين. في كثير من الأحيان نحتاج لتوضيح هذه الحقوق خاصة حين تكون لدينا فئة يشتبه في أنها قد لا تحصل على حقوقها، أو تجهل هذه الحقوق لظروف ما. فمثلاً هناك لائحة لحقوق المرضى تلزم بها أي مؤسسة تقدم الرعاية الصحية، يفترض أن يعرفها منسوبو المؤسسة الذين يقدمون الخدمة قبل أن يعرفها المريض، فالمريض ولأسباب كثيرة هو الطرف الأضعف في هذه العلاقة لأنه يعاني من المرض، ويجهل أسبابه ويحتاج للعلاج وبالتالي يحتاج لأن يعرف حقوقه، وما هي التزامات مؤسسة الرعاية الصحية تجاهه. فهذه اللائحة التنظيمية وضعت للتوضيح وللتنوير ولحفظ الحقوق.

هناك فئات كثيرة في المجتمع تجهل حقوقها، فنحن مثلاً قد نوقع عقد عمل بدون أن نقرأ تفاصيل هذا العقد، وما هي التزاماتنا تجاه جهة العمل وما هي حقوقنا عليها، حقوق الأطفال في الرعاية والتعليم وحقوق النسب هذه أشياء قد نجهلها كأفراد وربما حتى بعض منسوبي الإدارات المعنية التي تتعامل مع هذه الحالات لذلك نسمع عن رفض الأب تسجيل أولاده في بطاقة العائلة، أو حرمان بناته من التعليم أو نقرأ عن ذلك الذي يبيع ابنته القاصر في صفقة زواج لمسن تجاوز الستين. كما أن حقوق المرأة عند الزواج أو عند الطلاق قد تجهلها كثير من النساء، وقد يستغل هذا الجهل كثير من الرجال.

معرفة الحقوق لا تمنح لك معرفة حقوقك وواجباتك، كما أنها تبعدك عن التفسيرات العائمة للفظة حقوق والتي قد تأخذك يميناً أو يساراً، أو تجعلك تدور حول نفسك حتى تصاب بالدوار.

اقتناع الأفراد والمجتمعات بأن الحقوق ليست وليدة الفكر التمردى ولا الانفلات الأخلاقي يجعلها تعزز ثقافة الحقوق التي تحقق الانضباط والنظام وتعزز فكرة العدل والمساواة، وتبعدها عن تصنيف أي شخص يطالب بهذه الحقوق أو يطرحها للنقاش بأنه يملك لساناً طويلاً أو يوصف بأنه شخص مزعج أو شخص يبحث عن المشكلات، فتصبح ثقافة الحقوق سائدة وتكون جزءاً من الوعي الاجتماعي..

مكاشفات قضائية

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م - العدد ١٥٦٩٦
<http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article641822.html>

محمد بن سعود الجذلاني*

إن من حق المواطن في هذه الدولة المباركة أن يطرح تساؤلاته المشروعة حول ما تحقق من خطوات عملية في مشروع خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - لتطوير القضاء ، ومن حق ولي الأمر - أيده الله - وحق الناس علينا - نحن الكتاب المتخصصين - أن ننقل إليهم الصورة واضحة دون تزييف ولا تدليس من مبادئ الشريعة الإسلامية في الحكم على الرجال وأعمالهم وأرائهم واجتهاداتهم) أن الرجال يُعرفون بالحق ولا يعرف الحق بالرجال) وهو ما أشار إليه حرفياً الأمر السامي الكريم المتضمن تعديل نظام المطبوعات والنشر إذ جاء في مقدمته جملة من الأسس والمبادئ والمضامين الجلييلة .

ففي سياق تنظيمه للنقد الإعلامي الموجه لأجهزة الدولة ورجالها أكد عدم جواز التعرض أو المساس بالسمعة أو الكرامة أو التجريح أو الإساءة الشخصية إلى مفتي عام المملكة أو أعضاء هيئة كبار العلماء، أو رجال الدولة . وفي ذات الوقت أكد بقوله الكريم : (إن اختلاف الآراء وتنوع الاجتهادات مصدر إثراء يضاف لرصيدنا العلمي وأفقتنا المعرفي على ضوء ما أرشد إليه سلفنا الصالح من اعتبار الاختلاف العلمي الرصين من سعة الشريعة ورحمتها بالأمّة، وأن الرجال يعرفون بالحق والحق لا يعرف بالرجال، مع إدراكنا لحقيقة النقد البناء الذي لا يستهدف الأشخاص والتنقص من أقدارهم أو الإساءة إليهم تصريحاً أو تلويحاً .)

لذا فإن من أغرب الأخطاء التي تقع فيها الخلط بين شخصية المسؤول، وبين الجهة الحكومية التي يرأسها، وظن البعض منا أن الكاتب حين ينتقد أداء أي جهة حكومية أو يبدي ملاحظات على عملها ، أنه يسيء شخصياً، ويخلّ بالاحترام الواجب للمسؤول الأول في تلك الجهة .

لقد كان منهج النبي صلى الله عليه وسلم أن الولايات العامة المرتبطة بمصالح الناس لا يكفي فيها الديانة والفضل والخلق ، إنما هي أمانات لا تعطى إلا لمن يقدر على القيام بأعبائها ، فلم يكن فضل أبي ذر رضي الله عنه الذي قال فيه عليه الصلاة والسلام في حديث ابن عمر: "ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء من رجل أصدق من أبي ذر "لم يعتبر كافياً لأن يوليه النبي عليه الصلاة والسلام أياً من الولايات ففي الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم وأحمد عن أبي ذر قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تُسْتَعْمَلُنِي؟ قَالَ: فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي. ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَذَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا .. ومعنى الضعف الوارد في الحديث هو العجز عن القيام بوظائف الولاية. قال النووي رحمه الله: هذا الحديث أصل عظيم في اجتنب الولايات، لا سيما لمن كان فيه ضعف عن القيام بوظائف تلك الولاية .

لقد كانت وجهات النظر التي سبق لي طرحها في شؤون العدالة، بحكم خبرتي القضائية السابقة وارتباطي الوثيق حالياً بالمحاكم كأحد أعوان القضاء - المحامي - واجباً وطنياً لا بد أن يؤدي .

ومن ذلك حديث لي سابق عن المجلس الأعلى للقضاء الذي هو في سويداء القلب محبة وتقديراً رئيساً وأعضاء، وهو بأدائه المؤسسي لا يجوز أبداً أن يُختزل بالكامل في شخص رئيسه .

إن من حق المواطن في هذه الدولة المباركة أن يطرح تساؤلاته المشروعة حول ما تحقق من خطوات عملية في مشروع خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - لتطوير القضاء ، ومن حق ولي الأمر - أيده الله - وحق الناس علينا - نحن الكتاب المتخصصين - أن ننقل إليهم الصورة واضحة دون تزييف ولا تدليس، وقد سبق لي في أحد اللقاءات التلفزيونية أن أكدت أن المؤشر الحقيقي للإنجاز في أي جهة حكومية هو آراء الناس . وملاحظاتهم وشكاواهم ، وأنه لا يمكن للباحث عن الحقيقة أن يستقيها من تصريحات المسؤولين فقط، ولا من مدائح منسوبي الجهاز لقياداتهم . والمسؤول الأمين الصادق

يفرح بالنقد الموضوعي ويفيد منه أكثر من فرحه بالمدح المفرغ من المحتوى سيما إذا كان مجرد مدح لجوانب شخصية في ذلك المسؤول .

وكما كنتُ في مقال سابق أثبتت على بعض أعمال المجلس الأعلى للقضاء وأوضحتُ أثرها الإيجابي ، أنتقل اليوم للحديث عن بعض الإيرادات التي أتمنى أن تجد لدى المجلس الموقر صدقاً وأن تكون له عوناً في سعيه للتطوير والبناء لأنه ليس من المقبول أن نغفل عن مثل هذه الملاحظات رغم أهميتها، ونجعل من إنجازات المجلس بأنه عقد أربعة عشر اجتماعاً ! بينما هذه الملفات المهمة جداً ما تزال معلقة تنتظر إنجازها من مجلسنا الموقر، وهناك الكثير من القرارات التي ألزم بها النظام لم تصدر إلى الآن لا يمكنني استقصاؤها في هذا المقام التي تعتبر في مقدمة تنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء .

أعود لأقول إن من أهم الملاحظات على المجلس الموقر في تنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء : التأخر الكبير جداً في سلخ القضائيين: الجزائي والتجاري من ديوان المظالم واستقلالهما في محاكم تجارية ومحاكم جزائية متخصصة ، وليس صحيحاً ما يقال بأن تأخر ذلك بسبب تأخر صدور تعديل نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية ، فالمحاكم التجارية في ديوان المظالم تطبق حالياً نظام المرافعات الشرعية الحالي، ولم يعد من المناسب استمرار تبعيتها للقضاء الإداري؛ لأن ذلك يؤخر خطوات إصلاح القضاء التجاري ، أما المحاكم الجزائية في ديوان المظالم فهي أيضاً تطبق أنظمة خاصة بها ولا مبرر لتأخر استقلالها، ولا أدل على ذلك من قيام المجلس الأعلى للقضاء بإصدار قرار قبل مدة طويلة بإنشاء محاكم تجارية في المناطق الرئيسية ثم تم السكوت عن هذا القرار ولم يطبق . كذلك نص نظام القضاء المادة الثامنة فقرة (٤) على أن يصدر المجلس لائحة داخلية تنظم أعماله ومهامه، ولم تصدر هذه اللائحة إلى اليوم رغم أنها تمثل خارطة التي يجب أن يسير عليها في أعماله فكيف يستمر في العمل بدونها، وكان المفترض أن تكون أول لائحة ينهيها المجلس ؟ .

ومن ذلك ما نصت عليه الفقرة (٢) من القسم الثالث من آلية تنفيذ نظام القضاء بأن يقوم المجلس الأعلى للقضاء بعد مباشرة مهامه بإجراء دراسة شاملة لوضع اللجان المستثناة (البنوك، والسوق المالية، والقضايا الجمركية) المشار إليها في البند (عاشراً) من الترتيبات التنظيمية لأجهزة القضاء وفض المنازعات، ورفع ما يتم التوصل إليه خلال مدة لا تتجاوز سنة لاستكمال الإجراءات النظامية .

فولي الأمر - أيده الله - أفصح عبر إصداره لنظام القضاء الجديد عن إرادته الجازمة بأن يعالج أوضاع هذه اللجان التي تمارس أعمالاً من أعمال القضاء وهي تنطوي على انتهاكٍ لكثير من مقومات القضاء الشرعي، حتى باتت توصف ب: (قضاء الظل) وهو ما جعل القانونيين قبل الشرعيين يطالبون بإلحاح بسرعة إخضاع هذه النزاعات لولاية القضاء الشرعي .

ومن الملفات التي تحتاج لوقفات أطول لعله يكون قريباً موضوعاً: التفتيش والتدريب القضائي . وأسأل الله أن يوفق أصحاب الفضيلة القائمين على (المؤسسات القضائية) لتحقيق ما أنيطَ بهم من تطوير القضاء وإصلاحه والحمد لله أولاً وآخراً .

*القاضي السابق في ديوان المظالم والمحامي حالياً

حقوق الإنسان في العالم

في ختام ورشة تمكين المرأة العربية.. الدعوة لتأسيس شبكة للنساء العربيات من ذوات الإعاقة

المصدر: جريدة الشرق الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=246024>

د. المهتار: ضرورة توافر كافة التسهيلات الهندسية لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة السيد: الحاجة ماسة لتذليل الصعوبات التي تواجه المعوقات بكافة القطاعات المشاركات يطالبن بعدم التمييز بين المرأة والرجل المعوقين هديل صابر:

دعت المشاركات في ورشة (تمكين المرأة العربية من ذوات الإعاقة بما يتوافق مع الاتفاقية الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) إلى عدم التمييز بين المرأة والرجل من ذوي الإعاقة انطلاقاً من مبدأ تساوي الحقوق ومن ثم تطبيق ما جاء في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المعنية بحقوق المعوق، وركزت المشاركات في الورشة التي نظمتها منظمة التأهيل الدولي — الإقليم العربي — بالتنسيق والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على ضرورة توعية المرأة المعوقة بحقوقها، ليتم التعامل معها من باب الحقوق وليس من باب الشفقة..

وأكد من جانبه الدكتور خالد المهتار — رئيس منظمة التأهيل الدولي بالإقليم العربي — أن الورشة ستسعى لتأسيس نواة لإطلاق شبكة للنساء العربيات من ذوات الإعاقة، لافتاً إلى أن الورشة أجمعت على أهمية توفير فرص العمل للمرأة المعوقة أسوة ببقية أفراد المجتمع، والتأكيد على ضرورة توافر كافة التسهيلات الهندسية لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة لكافة المرافق وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وأشار الدكتور مهتار إلى أن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المنظمة من خلال هذه الورشة، يتمثل في إبراز قيادات من النساء ذوات الإعاقة.. وأضاف الدكتور المهتار أنه ومن هذا المنطلق ركزت المطالبات على تكثيف مثل هذه الفعاليات، لما لها من فائدة كبرى تنعكس على عملية تمكينهن، والحصول على حقوقهن أسوة بالآخرين، وتقدم الدكتور المهتار بالشكر لدولة قطر وللجنة الأعلى لشؤون الأسرة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الاستضافة الكريمة لهذه الورشة التكميلية لورشة سابقة أقيمت في عام ٢٠٠٩م بجامعة الدول العربية.

تذليل الصعوبات

ومن جانبه أعرب السيد محمد عبد الرحمن السيد — نائب رئيس التأهيل الدولي — الإقليم العربي عن ارتياحه الكبير للمشاركة الواسعة من قبل النساء ذوات الإعاقة في هذه الورشة، مشيراً إلى أن عدد المشاركات من داخل دولة قطر بلغ ٣٥ مشاركة، بينما بلغ عدد المشاركات من الدول العربية ٢٠ مشاركة، تفاعلاً بجدية كبيرة لطرح قضاياهن بجرأة وشجاعة كبيرة، عكست إصرارهن على الحصول على كافة الحقوق التي تدعم تمكينهن في المجتمع، موضحاً أن إعاقات المشاركات تنوعت ما بين الحركية والبصرية والسمعية، وأكد السيد أن الورشة التي استمرت ليومين بفندق شرق استطاعت أن تحقق أهدافها التي رسمت لها، فضلاً عن اكتساب مجموعة من النساء من ذوات الإعاقة القدرات على نقل التوصيات والمساهمة بفعالية كبيرة في تفعيلها وتنفيذها على أرض الواقع، وصولاً لحل لكل القضايا التي أدرجت للنقاش، وأضاف أن النقاش الثري الذي شهدته قاعة الورشة يدل على الحاجة الماسة لتذليل الصعوبات التي تقف في حياتهن العلمية والعملية والصحية وغيرها من الأمور التي تتعلق بالزواج وحققهن في الحياة الكريمة، وأشار إلى أن طرح كل هذه القضايا يعني أيضاً حاجتهن للتمكين في جميع جوانب الحياة.

ونوه السيد بأن منظمة التأهيل الدولي أخذت على عاتقها بذل كل الجهود التي تحقق هدف التمكين للنساء ذوات الإعاقة، مؤكداً أن نجاح هذه الورشة قد بث الدافع أكثر للمضي قدماً لبلورة الأهداف من خلال عقد مؤتمرات أخرى، حيث تجري الاستعدادات النهائية الآن لانعقاد مؤتمر حول قضايا التنمية البشرية والأشخاص ذوي الإعاقة والذي يعقد مع بدايات العام

المقبل في قطر، وأضاف أن المرحلة المقبلة ستشهد عملاً دؤوباً لتمكين المرأة المعوقة التي تعرضت للإجحاف المجتمعي وهضم الحقوق. الإعاقة لم تشكل عائقاً

وفي حديث مع عدد من المشاركات قالت الدكتورة عواطف العنزي — رئيس قسم بمدرسة النور المشتركة للبنات بدولة الكويت — إن إعاقتها لم تشكل أي عائق يحد من تحقيق طموحها العلمي إلى أن وصلت لهذه الدرجة العالمية، وأضافت أن التفوق كان حليفها منذ الطفولة وقد حصلت على تكريم صاحب السمو أمير دولة الكويت لتفوقها العلمي والأكاديمي، وأضافت الدكتورة عواطف أن طموحها دفعها للتقديم للدراسات العليا بجامعة الزقازيق بمصر، وقدمت رسالة الدكتوراة في فلسفة التربية، التي استخدمت فيها الخط العادي لأن المراجع والبحوث التي استعانت بها كانت مكتوبة بالخط العادي، لكنها قد وجدت من يساندونها في عملية البحث الذي عملت على ترجمته بطريقة برايل. ودعت الدكتورة عواطف إلى ضرورة التكاتف من أجل إعداد دراسة جماعية تستند على إحصاءات وبيانات ثابتة، مطالبة بضرورة تطبيق التوصيات التي تخرج بها الورشة وألا يكون مصيرها الحفظ..

تغيير النظرة

ومن جهتها قالت كلثم عبيد المطروشي — من دولة الامارات — وهي متطوعة في مدينة الشارقة للخدمات، وعضو مجلس إدارة جمعية أولياء أمور المعوقين ولجنة الدفاع الاجتماعي ان الجمعية تشكل حلقة الوصل بين الأهل والمؤسسات المعنية بشئون الأشخاص ذوي الاعاقة، وتركز على تغيير النظرة السلبية والفكر المجتمعي السائد، مشيرة إلى أن هدف الجمعية يركز على منع الاستغلال بأي صورة من الصور، وتبني القضايا والحقوق الأساسية للمعوق كالتعليم والصحة ليعيش حياته الاجتماعية بشكل طبيعي.

وأكدت نرجس رحمة من مملكة البحرين وأمين سر مركز البحرين للحراك الدولي، أهمية هذه الندوات التي تثير قضايا مهمة تشكل تحديات أساسية بالنسبة للمعوق، وشددت على ضرورة مساعدة المرأة المعوقة لتحصل على حقوقها كاملة، وأشارت إلى أن على ذوات الاعاقة عدم الاستسلام والسعي المستمر للحصول على أفضل الدرجات العلمية وفرص العمل، والاعتماد على نفسها، والتعريف بحقوقها وفقاً للحقوق الدولية التي تضمنتها الاتفاقيات العالمية، وطالبت نرجس بتوفير فرص عمل للمرأة المعوقة بالصورة التي تناسب قدراتها وألا توضع في الوظائف الهامشية فقط كالبداية والخياطة وغيرها، مؤكدة أن المرأة قادرة على تولي الوظائف المهمة كالصيدلة، والبنوك والمؤسسات الصحية، وأشارت إلى نظرة المجتمع للمرأة المعوقة وتصنيفها على أنها لا تصلح للزواج والانجاب، وقالت: ان هناك رجالاً يتقدمون للزواج من فتيات معوقات الا أن الاسر ترفض ذلك بشدة.

خدمة قضايا الإعاقة

وقالت المشاركة من دولة الكويت ليلي محمد وهي كاتبة وأديبة وعضو في الجمعية الكويتية لرعاية ذوي الاعاقة، انها تسخر معظم أعمالها الادبية لخدمة قضايا المرأة المعوقة خاصة، والأشخاص ذوي الاعاقة بصورة عامة، وأضافت أن لها أربع مجموعات قصصية، دعت خلالها للمساواة وتوفير فرص، مؤكدة ضرورة التوجه لدمج المرأة المعوقة بشكل فعال في سوق العمل المفتوح، والاستفادة من كفاءة المبدعات والادبيات، وأشارت في هذا الصدد إلى الدور العظيم لأدباء ومبدعين وفي مقدمتهم المبدع الراحل طه حسين وفهد العسكر وغيرهما من المبدعين العرب، وطالبت الكاتبة ليلي، بتصميم المباني لتسهيل حركة تنقل المعوقين، وتفعيل التوصيات.

وكانت قد تناولت الورشة عدداً من الموضوعات التي تتعلق بالنساء من ذوات الاعاقة بما يتوافق مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة من خلال السياسات والتوعية وكيفية تسهيل انخراطهن بالمجتمع، وستشهد المرحلة القادمة العديد من البرامج والأنشطة المتخصصة على مستوى الوطن العربي وبالتعاون مع المؤسسات المعنية بمجال الإعاقة وذلك انطلاقاً من سياسة واضحة بالتأهيل العربي وهي ان (الطموحات لن تقف تجاه الأشخاص ذوي الاعاقة في كل ارجاء الوطن العربي) مشيرة إلى ان التأهيل الدولي — الاقليم العربي يولي مواضيع الطفولة والشباب والمسنين اهتماماً خاصاً ومواضيع الفقر والإعاقة، وغيرها من المواضيع ذات الصلة بالمجتمعات العربية. أكدت ضرورة إدماجها ببرامج التنمية.. د. أسماء العطية: وضع المرأة المعوقة يحتاج لاتباع استراتيجيات تراعي خصوصيتها

الدوحة-الشرق:

أكدت الدكتورة أسماء العطية — الأستاذ المشارك بقسم العلوم النفسية بكلية التربية جامعة قطر —، أن إدماج المرأة من ذوي الاعاقة في برامج التنمية ينعكس إيجابياً على الوضع الاقتصادي للمجتمع، وقالت الدكتورة أسماء في ورقة عمل

بعنوان (المرأة والإعاقة.. تحديات وطموحات) خلال ورشة تمكين المرأة العربية من ذوات الإعاقة بما يتوافق مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنه في حال تمكن المجتمع من تهيئة التأهيل المجتمعي كاستراتيجية ومنهج يقوم على استثمار الموارد والخدمات في كل مجتمع سكاني في التأهيل، فإن ذلك سيقال بلاشك نسبة الفاقد وإدماجها تأكيداً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ويضمن تمكينها على جميع الأصعدة، وشددت الدكتورة على التعرف على واقع المرأة ذات الإعاقة والقضايا المختلفة كالتمييز والتهميش والعنف والإساءة، ودعت العطية إلى اكتشاف إمكانيات المرأة المعوقة ودمجها في برامج التنمية المختلفة في المجتمع، ومن هنا تكتسب الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة بشكل عام والمرأة من ذوي الإعاقة أهمية كبيرة في رسم السياسات ووضع البرامج والخطط التي من شأنها النهوض بها وتمكينها لتسهم في عملية التنمية بما ينسجم وقدرتها ودورها بالمجتمع.

وأشارت الدكتورة أسماء إلى بعض المعتقدات الخاطئة، موضحة أن التفوق لا يعني القدرة على فعل كل شيء وكذلك الأمر بالنسبة للضعف لا يعني عدم القدرة على فعل أي شيء، وأضافت أن التفوق هو القدرة على الإبداع والقيادة والذكاء الاجتماعي والحساسية الاجتماعية في التعامل مع التنوع والاختلاف، وعليه فإن التأكيد على مبدأ الاختلاف والتباين بين الأفراد في المجتمع هو سبيل للتكامل وليس للتمييز والتهميش، وتنمية احترام هذا التنوع وتلك القيم والمفاهيم لدى الأطفال هو السبيل الأمثل لبناء ثقافة معاصرة مستمدة من سنن الله سبحانه وتعالى في خلقه تؤكد احترام الاختلاف والتنوع بين الأفراد كمدخل معرفي للتنمية الحقيقية.

وأضافت الدكتورة العطية قائلة "إن خصوصية وضع المرأة ذات الإعاقة تؤكد الحاجة لاتباع استراتيجيات وخطط تتناسب وتراعي هذه الخصوصية وتكفل إدماج احتياجاتها وتمكينها في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات سواء على مستوى التشريع، أو التنظيم والتخطيط والتنفيذ والتقييم والمراقبة، وبما تسمح به قدراتها، بحيث تصبح عضواً فاعلاً في المجتمع وذلك للتصدي للسلبيات التي تشوب الممارسات نحو التعامل معها ونظرة الناس لها، وتتضمن هذه الاستراتيجيات دعم الثقافة القائمة على احترام الاختلاف والتباين بين الأفراد لنبدأ التمييز والتهميش والإساءة وغيرها، وتفعيل ومتابعة القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالمرأة من ذوي الإعاقة والقواعد الموحدة للأمم المتحدة بشأن إدماجهم في إطار إستراتيجية وطنية عامة بما يضمن مراعاة خصوصيتها، وإعداد قاعدة بيانات شاملة توفر إحصائيات ومعلومات خاصة بقياس حجم الإعاقة في المجتمع وتحليلها تبعاً للعمر والجنس ونوع الإعاقة والتوزيع الجغرافي تكون أساساً يسترشد به في رسم السياسات والاستراتيجيات والتدخلات المناسبة على أن تكون هي شريكا فاعلاً، هذا بالإضافة إلى استحداث أقسام خاصة بإدماج احتياجات المرأة ذات الإعاقة في إطار هياكل اللجان الوطنية للمرأة في المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وتجويد الخدمات المقدمة من مؤسسات المجتمع المدني المختلفة ذات العلاقة بتعزيز قدراتها المختلفة التقييم والمتابعة وتحقيقاً لمبدأ الشراكة المجتمعية، دعم المبادرات التي من شأنها زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية مشاركة المرأة من ذوي الإعاقة في المجتمع، وتعيين منسق متخصص لخدمات ذوي الإعاقات وشبكة الاتصال مع المؤسسات المعنية بالإعاقة ومساعدة الأعضاء الآخرين في تحديد احتياجات المرأة ذات الإعاقة أولاً بأول".

وأشارت الدكتورة أسماء في هذا الإطار إلى أهمية حملات الوعي المجتمعي الفعالة من خلال شبكة التواصل والتدريب والتأهيل لأفراد المجتمع لطرق التعامل مع الإعاقات المختلفة، وضمان التزام مؤسسات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة خاصة بتخصيص جزء في برامجها ونشاطاتها خاص بالمرأة ذات الإعاقة، ومؤكد على أهمية إشراك المرأة من ذوي الإعاقة عند صياغة السياسات ووضع الخطط والبرامج وتنفيذها وتقييمها ومتابعتها، وتنمية قدراتها في مناقشة قضاياها وحقوقها المختلفة، وتعزيز تقديرها لذاتها، وتمكينها من وصول الخدمات والبرامج والمعلومات عند الحاجة إليها بما يتناسب وطبيعتها وإعاقتها.

"ثقافي المكفوفين" يستقبل المشاركات في ورشة تمكين المرأة المعوقة

الدوحة-الشرق:

استقبل مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين المشاركات في ورشة تمكين المرأة العربية من ذوات الإعاقة واللاتي يمثلن هيئات رسمية وجمعيات أهلية من اثنتي عشرة دولة عربية، للتعرف على الخدمات التي يقدمها المركز لذوي الإعاقة البصرية..

وتعتبر الورشة من الورش التي تنظمها منظمة التأهيل الدولي — الإقليم العربي لمناقشة عدة مواضيع تتعلق بالمرأة من ذوات الإعاقة بما يتوافق مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال السياسات والتوعية وكيفية تسهيل انخراطهن في المجتمع.

وقد كان في استقبال الضيوف السيد حسن إبراهيم الكواري رئيس مجلس الإدارة في المركز، والسيد مطر عبد الله المنصوري أمين السر العام، والسيد يوسف المفتاح أمين الصندوق، والدكتور طارق العيسوي منسق عام المركز، وعدد

من عضوات المركز من الكيفيات وضعيفات البصر، وتم خلال الزيارة تقديم عرض بوربوينت عن المركز ونشأته وأهم الخدمات التي يقدمها لأعضائه وعضواته من الكفيفين وضعاف البصر.
حقوق المرأة

وبين السيد حسن الكواري رئيس مجلس الإدارة خلال كلمته الترحيبية سعادته باستضافة هذا العدد من السيدات ذوات الإعاقة من مختلف الدول العربية واللواتي تحددين إعاقتهن وأصررن على المضي قدما باحثات عن حقوق المرأة من ذوات الإعاقة، بالإضافة إلى رغبتهم في إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأعرب عن تمنيه نجاح ما قامت الورشة من أجله وذلك لتسهيل انخراط المرأة من ذوات الإعاقة في ميادين العمل دون حواجز أو قيود.
كما أشار السيد خالد المهتار رئيس منظمة التأهيل الدولي — الإقليم العربي الى أن المنظمة تفخر بأن المركز عضو من أعضائها، بحيث ان المركز يسعى دائما لتقديم الأفضل لذوي الإعاقة لا سيما الإعاقة البصرية، وشكر القائمين على الاستضافة.

منح البرلمان المغربي وضع 'شريك من أجل الديمقراطية'

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=133041>

استقبل مكتب مجلس المستشارين بارتياح كبير، في اجتماعه الأسبوعي المنعقد يوم الاثنين الماضي ٠٦ يونيو ٢٠١١، منح البرلمان المغربي وضع "شريك من أجل الديمقراطية" من خلال التوصية التي أصدرتها الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

المصادق عليها بالإجماع من طرف اللجنة السياسية بالجمعية المذكورة يوم ٣١ ماي ٢٠١١ ببافيا، وذلك لما تحمله هذه التوصية من اعتراف ملموس بمصادقية التجربة الديمقراطية بالمملكة المغربية. وتوقف مكتب المجلس على الدور الهام الذي لعبه البرلمان المغربي بمجلسيه للحصول على هذه الوضعية التي ستساهم في تقوية وتعزيز التعاون المؤسسي بين البرلمان المغربي ودول مجلس أوروبا لمواجهة التحديات المستقبلية في أبعادها المختلفة وكسب الرهانات المشتركة.

وفي نفس السياق، أكد مكتب المجلس أن هذه التوصية مرتبطة في دلالاتها ومعانيها بجدية مسلسل الإصلاحات الكبرى والمبادرات الهامة التي انخرطت فيها المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والرامية إلى تطوير النموذج المغربي والتجربة الديمقراطية التي راكمت مكاسب متقدمة على مستوى الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة والفردية وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون، وهي التجربة التي تنتظرها أفاق واعدة خصوصا وأن بلادنا منكبة على أورش إصلاحية عميقة سياسية ودستورية تدشن لميلاد مغرب ديمقراطي جديد.

ومن المنتظر أن يتم تبني هذه التوصية والمصادقة عليها بشكل نهائي خلال انعقاد الدورة الموسعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في مدينة ستراسبورغ ٢٠-٢٤ يونيو الجاري.

١. تعريف الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا:

• أنشأت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا سنة ١٩٤٩، كأقدم جمعية برلمانية تعددية عالمية، وتعد الجهاز الاستشاري لمجلس أوروبا. وتضم الجمعية ٣١٨ عضوا، يمثلون ٤٧ دولة أوروبية.

• يمثل الأعضاء البرلمانات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي بمقعدين إلى ١٨ حسب عدد السكان وبمراعاة لتمثيلية متوازنة للقوى السياسية بالبرلمانات.

• الرئيس الحالي هو السيد Mevlüt Çavuşoğlu، من تركيا (ينتخب الرئيس لمدة أقصاها ٣ دورات، وتنعقد الدورة السنوية للجمعية على ٤ مراحل ولمدة أسبوع بمدينة ستراسبورغ، مقر مجلس أوروبا).

• اللجان الدائمة: لجنة القضايا السياسية، لجنة المسائل القانونية وحقوق الإنسان، لجنة الاقتصاد والتنمية، لجنة القضايا الاجتماعية والصحة والأسرة، اللجنة المعنية بالهجرة واللاجئين والسكان، لجنة الثقافة والعلوم والتربية، لجنة المساواة بين المرأة والرجل، لجنة المتابعة: احترام الالتزامات لدول الاتحاد، واللجنة المعنية بالنظام الداخلي والحصانة والقضايا الدستورية.

• الفرق السياسية: الحزب الشعبي الأوروبي، الفريق الاشتراكي، الفريق الديمقراطي الأوروبي، اليسار الأوروبي الموحد، وتحالف الديمقراطيين والليبراليين من أجل أوروبا.

٢. وضع "شريك من أجل الديمقراطية" لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا:

أحدثت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا صفة "شريك من أجل الديمقراطية" في ٢٤ يونيو ٢٠٠٩ قصد تطوير التعاون مع برلمانات الدول غير الأعضاء من المناطق المجاورة ومن أجل تعزيز التحولات الديمقراطية والنهوض بالاستقرار والحكمة الجيدة واحترام حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون.

ويعتبر المغرب هو أول بلد أودع طلبا رسميا ليستفيد من هذه الصفة، وبعد المصادقة من طرف لجنة القضايا السياسية

التابعة للجمعية خلال اجتماعها الأخير بباريس، أصبح المغرب أول بلد غير أوروبي يتمتع بهذا الوضع. عدد المقاعد : ٦ (+ ٦ إضافيين، لا يصوتون إلا في حال تعويضهم للأعضاء الدائمين) التمثيلية : ضمان تمثيلية نسائية وحزبية تعكس تركيبة البرلمان المغربي المقررون المكلفون بالطلب:

- السيد Luca Volonté، المقرر المكلف بإعداد تقرير حول طلب البرلمان المغربي الحصول على وضع "شريك من أجل الديمقراطية" لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.
- السيد Diaz Tejera (إسبانيا)، عضو لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، مقرر لإبداء الرأي حول الطلب المغربي.
- السيدة Nursuna Memecan (تركيا)، عضو لجنة المساواة بين الجنسين مقررة مكلفة بإبداء الرأي حول الطلب المغربي
- ٣. مسار طلب البرلمان المغربي للحصول على وضع "شريك من أجل الديمقراطية":
- شهر أبريل ٢٠١٠ : التوقيع على الطلب الرسمي من طرف البرلمان المغربي.
- المرحلة الثالثة من الدورة العادية (يونيو ٢٠١٠) : تعيين السيد Luca Volonté، مقررًا مكلفًا بإعداد تقرير حول طلب البرلمان المغربي الحصول على وضع "شريك من أجل الديمقراطية" لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.
- من ١٩ إلى ٢٢ دجنبر ٢٠١٠ : زيارة السيد Çavusoglu Mevlüt، رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، للمغرب.
- من فاتح إلى ٠٤ مارس ٢٠١١ : زيارة السيد Luca Volonté للمغرب من أجل إعداد تقرير حول الطلب المغربي.
- المرحلة الثانية من الدورة العادية (أبريل ٢٠١١) : تقديم مشروع التقرير الأولي للسيد Luca Volonté حول الطلب المغربي من أجل النقاش أمام لجنة القضايا السياسية.
- باريس، يوم ٣١ ماي ٢٠١١ : التصويت بالإجماع من طرف لجنة القضايا السياسية التابعة للجمعية على الطلب المغربي.
- ستراسبورغ، ٢٠ - ٢٤ يونيو ٢٠١١ (المرحلة الثالثة من الدورة العادية لسنة ٢٠١١) : سيتم يوم الثلاثاء ٢١ يونيو على الساعة العاشرة صباحًا عرض مشروع القرار حول الطلب المغربي للنقاش والتصويت أمام الجلسة العامة، يعقبها حفل خاص بمناسبة حصول البرلمان المغربي على هذا الوضع، وذلك على الساعة الواحدة بعد الزوال.

توقيع اتفاقية حول التكفل بالأطفال في مراكز حماية الطفولة

المصدر: جريدة الصبراء المغربية الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ - ٩ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=133003>

وقعت وزارتا التربية الوطنية والشباب والرياضة، وجمعية بيت الحكمة، أول أمس الثلاثاء، بالرباط، اتفاقية إطار للشراكة، لدعم وتقوية قدرات مراكز حماية الطفولة، وتحسين تعليم النزلاء وإعادة إدماجهم دراسيا. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تطوير البرامج التعليمية والتربوية والرياضية، التي من شأنها أن تساهم في تسهيل عملية الإدماج، وتوفير الدعم السيكولوجي للنزلاء، وتأهيل الأطر العاملة بمراكز حماية الطفولة. وتلتزم وزارة التربية الوطنية، بموجب هذه الاتفاقية، التي وقعت على هامش يوم دراسي حول التكفل بالأطفال في مراكز حماية الطفولة، بالإشراف البيداغوجي على برامج التربية النظامية وغير النظامية لنزلاء هذه المراكز، والعمل على إدراج الأقسام والبرامج الدراسية للنزلاء ضمن الخريطة المدرسية للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، التي تنتمي إليها هذه المراكز.

كما تلتزم الوزارة بإعادة تسجيل النزلاء المتدربين بالمؤسسات التعليمية بعد انتهاء مدة التدبير، وتوفير الأطر لتأطير الأقسام، وتلتزم وزارة الشباب والرياضة بتهيئة الفضاءات الملائمة للأنشطة التعليمية والتربوية، وتجهيزها، وبتخاذ الإجراءات الكفيلة بإدماج النزلاء المنقطعين عن الدراسة بالمؤسسات التعليمية المحيطة بالمراكز. كما تتعهد بتوفير الخدمات والإمكانات المادية لتمكين النزلاء من مساهمة برامج التعليم النظامي والتربية غير النظامية. من جهتها، تلتزم جمعية بيت الحكمة بالمساهمة في تمكين المدرسين من تكوين بيداغوجي متخصص، يؤهلهم للتعامل مع صعوبات الأحداث، وتوفير الدعم المدرسي للنزلاء، بالإضافة إلى إدماج النزلاء، الذين يرفع عنهم تدبير الحماية، في المدارس، أو مؤسسات التكوين، أو سوق الشغل.

وخلال اليوم الدراسي، الذي نظمته جمعية بيت الحكمة، ومنظمة "سيف دي تشيلدرن" (أنقذوا الأطفال)، وجمعية أمان (أكتيغ فور لايف)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشراكة مع وزارة الشباب والرياضة وكتابة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، على مدى يومين، جاء في كلمة لمنصف بلخياط، وزير الشباب والرياضة، تليق بالنيابة عنه، أن الرعاية الشاملة للأطفال داخل مراكز حماية الطفولة تقتضي توفير حياة كريمة، من خلال تحسين ظروف عيشهم عبر تحسين فضاءات ومرافق الحياة اليومية.

من جهتها، قالت لطيفة العبيدة، كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، إن "حماية الطفولة أدرجت ضمن تصور شامل لحقوق الطفل، والارتقاء بأوضاعه، وإعداده لمستقبل أفضل، من خلال تنشئته على قيم وطنية ودينية وإنسانية، تسمح له بأن يحيا حياة كريمة ومسؤولة، في مجتمع متضامن".

ودعت خديجة الرويسي، رئيسة جمعية بيت الحكمة، إلى إعادة التفكير في مجال حماية الأطفال الأحداث بمراكز حماية الطفولة، من أجل بلورة إستراتيجية متكاملة تهم الطفولة، مشيرة إلى أهمية خلق فضاء للحوار والنقاش بين كل الفاعلين، والتنسيق في ما بينهم، لبلورة "مقاربة شمولية، معتمدة على التزام المغرب بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الطفل، وتوفير أفضل حماية لنزلاء مراكز الطفولة، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأطفال".

وعن صندوق الأمم المتحدة لرعاية لطفولة (اليونيسيف) بالمغرب، قال ألويس كاموراغي، إن إشراك مختلف المتدخلين والفاعلين المؤسساتيين، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني في تدبير مراكز حماية الأطفال، خطوة متقدمة، من شأنها المساهمة في تحسين التكفل بالأطفال، معتبرا أن الإدماج الكلي والمستدام للأطفال في وضعية صعبة، أو في وضعية تنازع مع القانون، يعتبر مسؤولية جماعية لا تعني فقط الدولة، وإنما تعني، أيضا، الأولياء الآباء والمجتمع.

وأكد أن "المغرب عرف تقدما كبيرا في مجال حماية الطفولة خلال السنوات الأخيرة، إذ تبين المؤشرات حول حقوق الطفل أن المغرب على الطريق الجيد لتنفيذ أهداف الألفية".

من جهته، اعتبر ألبيرتو نفارو، سفير إسبانيا بالمغرب، أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تعد دعامة أساسية للنهوض بأوضاع الطفولة، وأن الاستثمار في الطفولة هو استثمار في المستقبل، وأن المغرب يعد المستفيد الأول من المساعدات الإسبانية، التي قال إنها ناهزت ١٦٠ مليون أورو سنة ٢٠٠٩، مشيراً إلى أن "إسبانيا قدمت دعماً كبيراً للمغرب في مجال التعليم".

وبيلغ عدد مراكز حماية الطفولة بالمغرب ٢٠ مركزاً، موزعة على التراب الوطني، ٥ منها خاصة بإيواء الفتيات. وتنقسم هذه المراكز إلى مراكز للمراقبة وإعادة التأهيل، وتكون مغلقة، وأماكن للعمل الجماعي، وهي، أيضاً، فضاءات مغلقة، ثم نظام الحرية المراقبة، وهي فضاءات مفتوحة.



هبات حقوقية وثقافية تطالب بدسترة 'جميع الحقوق للجميع'

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الإحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&ids=7&id=133200>

لبنى أنوزلا | المغربية
أعلنت هيئات حقوقية وثقافية ومدنية عن ترافعها من أجل أن يكون الدستور المرتقب "وثيقة للحريات والحقوق والديمقراطية وفصل السلط".

وطالبت جمعيات ومنظمات غير حكومية، وانتلافات، وفاعلات وفاعلون مدنيون، وشخصيات فكرية وفنية، الفاعلين السياسيين والنقابيين بمساندتهم في مبادرتهم المتعلقة بالمرافعة من أجل "تسييد جميع الحقوق للجميع في الدستور".

وجاء في بلاغ، أصدرته المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن هذه الهيئات ترى أن دسترة سمو القوانين الدولية أولوية بالغة الأهمية، وأن سمو القانون الدولي يعني التزاماً مزدوجاً من الدولة لحماية الحقوق النهوض بها.

كما تؤكد هذه الهيئات أن تنصيب الدستور على أن الدولة المغربية دولة المدنية يشكل المدخل الأساسي لممارسة المواطنين والمواطنات لحقوقهم وحرياتهم، بما يضمن حرية المعتقد وممارسة الشعائر، مشيرة إلى أن التنصيب الدستوري على الطابع المدني للدولة يعني اعتبار الشعب مصدر السلطة.

ويؤكد البلاغ، الذي توصلت "المغربية" بنسخة منه، أن التنصيب على المساواة بين الجنسين يتماشى مع تشبث المغرب بالقوانين والصكوك الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، بصفاتها كونية وشاملة وغير قابلة للتجزؤ، معتبراً إقرار الحقوق الأساسية للنساء المغربيات رهاناً محورياً للدمقرطة والتحديث والعدالة الاجتماعية، وترسيخ القيم الكونية لحقوق الإنسان، وأن "هذا الإقرار يتطلب حظر التمييز بين الجنسين، كي يعطى لذلك معنى حقيقياً، لا بد من التنصيب على عدم التمييز بين النساء والرجال، كأحد مقومات أي دستور ديمقراطي".

واقترحت الهيئات الحقوقية التنصيب في الدستور على إحداث مجلس وطني ومجالس جهوية للمساواة بين النساء والرجال، وكل الآليات الكفيلة بالمساهمة في إعمال ومتابعة تفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتنموية، وتجريم العنف، باعتباره مساً بالحق في السلامة الجسمية، وإعمال مقاربة النوع في مختلف الاستراتيجيات والسياسات العمومية، مع كل ما يتطلبه ذلك من إجراءات ذات الصلة بالتميز الإيجابي، في أفق المناصفة بين الجنسين.

ويرى البلاغ أن التنصيب في الدستور على الحقوق اللغوية والثقافية للمكونات المتنوعة للشعب المغربي، وعلى ترسيم اللغة الأمازيغية، يمثل مدخلاً أساسياً لإحداث القطيعة مع ممارسات التمييز اللغوي والثقافي.

وأبرزت الهيئات الحقوقية أن من الضمانات الأساسية لاستقلال القضاء، وجود مجلس أعلى للقضاء، طبقاً للمعايير الدولية، يختص بالنظر في السياسة العدلية والجناية، وتقديم مقترحات في شأنها، وتأطير القضاة وتعيينهم وترقيتهم وتأديبهم، وفق مقاييس موضوعية، ثم تقديم التقارير السنوية للسلطتين التنفيذية والتشريعية في موضوع العدالة، مطالبة بتوسيع التمثيلية في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء، ليشمل أطرافاً أخرى ذات الصلة بقضايا العدل والإنصاف.

ودعت هذه الهيئات إلى التنصيص على دور المجتمع المدني، وتحديد العلاقات بينه وبين الدولة، واشتغاله بكل حرية واستقلالية، مطالبة بالتنصيص على إحداث "مجلس وطني مستقل وذي تمثيلية للحياة الجموعية، يكون بمثابة آلية وطنية وفضاء لتفعيل وتوسيع المشاركة في بلورة السياسات العمومية، لتجاوز كل مظاهر الاختلالات في العلاقات بين الدولة والمجتمع، على أن ينص الدستور على دور المجتمع المدني، كقوة تشاورية واقتراحية، في بلورة السياسات العمومية، مع ما يتطلبه ذلك من إعمال لقواعد الحكامة، من خلال تفعيل آليات المراقبة والمحاسبة والشفافية والتمويل".

وفي مجال الحكامة وعدم الإفلات من العقاب، طالب البلاغ بتفعيل المشاركة والمراقبة، والشفافية والمحاسبة والتقويم، وعدم الإفلات من العقاب، بالنسبة لكل التجاوزات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وخضوع المرافق الأمنية لاحترام شروط وضوابط القانون، والمساءلة أمام المؤسسات الدستورية والهيئات ذات الصلة.

وتتضمن الهيئات الحقوقية المطالبة بالمرافعة من أجل تسييد جميع الحقوق للجميع في الدستور، منظمة العفو الدولية فرع المغرب، واتحاد العمل النسائي، والمركز المغربي لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، والجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، والشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة (أزطا)، وبوابة جسور، وجمعية تاماينوت، ومنتدى بدائل المغرب، والمسار للتربية على المواطنة، وبيت الحكمة، والمرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، والهيئة الوطنية لحماية المال العام، والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وهيئة المحامين بالرباط، وجمعية جسور ملتقى النساء المغريبات، وجمعية الشعلة للتربية والثقافة، والرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، ومنتدى المغرب إعاقات وحقوق، وحركة مبادرات الديمقراطية، وجمعية المغاربة ضحايا الطرد التعسفي من الجزائر، ومركز المساعدة القانونية للاجئين وطالبي اللجوء، وترانسبرنسي المغرب، والجمعية المغربية لتربية الشبيبة، والائتلاف المغربي للتعليم للجميع، وجمعية ملتقى الأسرة المغربية، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

يسلط الضوء على دور الداخلية وجهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان... "الشرطة معك" يناقش جهود الدولة في حماية حقوق العمالة الوافدة

المصدر: جريدة الشرق الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٢ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=246235>

محمود سليمان :

يسلط برنامج الشرطة معك في حلقة اليوم بإذاعة قطر اليوم الضوء على جهود الدولة في حماية حقوق العمالة الوافدة، وذلك في إطار استكمال الحلقة السابقة التي ناقشت دور إدارة البحث والمتابعة في حماية العمالة الوافدة وجهود وزارة الداخلية والمؤسسات العاملة في الدولة في مجال حماية حقوق العمالة الوافدة باعتبارها شريكا في التنمية، وسيكون العقيد ناصر محمد السيد مدير إدارة البحث والمتابعة بالإدارة العامة لجوازات المنافذ وشؤون الوافدين بوزارة الداخلية والدكتور يوسف عبيدان أستاذ العلوم السياسية بجامعة قطر ونائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والسيد صالح سعيد الشاوي مدير إدارة فض المنازعات بوزارة العمل ضيوف البرنامج في حلقة اليوم، حيث سيتحدث العقيد ناصر محمد السيد عن الهيئات والمؤسسات التي تتعاون مع الوزارة في حماية حقوق العمالة الوافدة في قطر، وأكثر هذه الجهات فعالية وتعاوناً في حل جزء كبير من مشاكل العمالة المحكمة.

وهل يحق للكفيل فقط أن يتقدم لديكم ببلاغ هروب أم أن هناك قضايا أخرى ممكن أن يلجأ إلى البحث والمتابعة لحلها، ومدى التنسيق بين إدارة البحث والمتابعة والسفارات والهيئات الدبلوماسية لحل مشاكل العمالة وهل هناك ما يعرف باسم البدون في قطر والدور الذي تقدمه الدولة لدعم حقوق مثل هؤلاء الوافدين، وكيف تتصرف الإدارة إذا حضر إليها وافد يريد السفر ولا يملك مالا لشراء تذكرة سفر وكيف يتم التعامل مع هذه الحالات، وما هي أكثر المشكلات تكراراً؟ كما سيتحدث الدكتور يوسف عبيدان أستاذ العلوم السياسية بجامعة قطر ونائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، عن دور اللجنة تجاه العمالة الوافدة، وأبرز المهام التي تقوم بها، وكيف تدعم قطر حقوق العمال وما هي أكثر المؤسسات المتعاونة مع اللجنة في تحقيق هذا الهدف.

وما الجديد في آلية قطر الشاملة لحقوق الإنسان والتي تستعرضها في الأمم المتحدة كل ٤ سنوات وما الذي تطمح إليه اللجنة في هذا الصدد، وهل تأثير العمالة الوافدة على المجتمع سلبي أم إيجابي. كما سيتحدث عن رأيه في مطالب بعض القطريين في دعم حقوقهم أمام العمالة التي تعمل لديهم نظراً لما حققوه في هذا المجال، وهل وضع العمالة القطرية الآن يختلف عما كان عليه في السابق والدور الذي تقوم به المؤسسات والهيئات العاملة بمجال حقوق الإنسان،

وكذلك يتحدث عن دور المؤسسات الدبلوماسية للدول في التعاون مع المؤسسات القطرية التي تعمل في هذا المجال. يذكر أن "الشرطة معك" برنامج أسبوعي يذاع يوم السبت من كل أسبوع في السابعة والنصف مساءً عبر أثير موجات إذاعة قطر، من إعداد إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية ومن تقديم محمود سالم.

محرومون من أدنى الحقوق الإنسانية هيومن رايتس : معاناة البدون تفاقت في الكويت

المصدر: جريدة القبس الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=711162&searchText=حقوق&date=12062011>

شدت منظمة هيومن رايتس ووتش على أن معاناة البدون في الكويت تفاقت، فهم محرومون من أدنى الحقوق الإنسانية. وقالت المنظمة في تصريح صحفي «إن انتهاك حقوق البدون يخالف كل المواثيق الدولية ويتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان».

وأعلنت المنظمة عن عقد مؤتمر صحفي تحت عنوان «سجناء الماضي» «البدون في الكويت وعبء العيش بلا جنسية»، في يوم الاثنين الموافق ١٣ يونيو ٢٠١١ في تمام الساعة الواحدة ظهراً بفندق سفير مارينا، السالمية، وذلك بمناسبة إصدار تقرير «سجناء الماضي»، حول انتهاكات حقوق الإنسان القائمة بحق فئة البدون في الكويت.

وذكرت المنظمة أن أبحاثها عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ توصلت إلى أن البدون محرومون من الوثائق الحكومية، وتشمل شهادات الميلاد والزواج والوفاة وجوازات السفر، كما أفاد من أجريت معهم مقابلات بمواجهتهم لمشاكل في مجالات تشمل التعليم والتوظيف والرعاية الصحية، في خرق للقانون الدولي.

وسوف يتحدث في المؤتمر الصحفي كل من: نديم حوري، مدير مكتب هيومن رايتس ووتش في بيروت، بريانكا موثابارتي، باحثة في هيومن رايتس ووتش إضافة إلى متحدثين من فئة البدون.

الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة عمل الاطفال

المصدر: جريدة الرأي الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alrai.com/pages.php?news_id=407857

عمان - بترا - يشارك الاردن دول العالم اليوم الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة عمل الاطفال الذي يوافق للثاني عشر من حزيران من كل عام .
اتفاقية حقوق الطفل التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩ عرّفت الطفل بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره .
وكانت دائرة الإحصاءات العامة نفذت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية خلال الفترة بين الاول من كانون الاول العام ٢٠٠٧ والخامس عشر من كانون الثاني من العام ٢٠٠٨ مسحاً يتعلق بعمالة الاطفال في المملكة على عينة من الاسر شملت ١٥١٧٦ اسرة .
وبيّنت نتائج المسح ان عدد الاطفال العاملين من الفئة العمرية ٥ الى ١٧ سنة بلغ ٣٢٦٧٦ ، استحوذت محافظة العاصمة على ٣٢٤ بالمئة من عدد الاطفال العاملين ، وشكل الاطفال الاردنيون الغالبية من هؤلاء الاطفال حيث بلغت نسبتهم ٩١ بالمئة من مجموع الاطفال العاملين .
وبيّنت النتائج كذلك ان ٣٦ بالمئة من الاطفال في الفئة العمرية ٥ - ١٧ سنة يعملون في نشاط اصلاح المركبات وحوالي ٢٧ بالمئة في الزراعة والصيد وكانت ادنى النسب للعاملين في نشاط الفنادق والمطاعم حوالي ٤ بالمئة ، وشكلت الفئة العمرية من ١٢-١٧ سنة الغالبية العظمى من الاطفال العاملين حيث بلغت حوالي ٩٠ بالمئة من مجموع الاطفال العاملين في العمر ٥ - ١٧ سنة .
واوضحت ان متوسط ساعات العمل للاطفال العاملين بلغت ٤٢ ساعة في الاسبوع في حين اظهرت ان متوسط الدخل الشهري للطفل العامل لا يزيد عن ٨١ ديناراً شهرياً للفئة العمرية ٥ - ١٧ سنة .
رئيسة قسم عمل الاطفال في وزارة العمل شرين الطيب قالت ان الوزارة عملت بالتعاون مع عدد من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة على اعداد الاطار الوطني للحد من عمالة الاطفال والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ومركز الدعم الاجتماعي لتحويل الاطفال العاملين المضبوطين بهدف اعادة تأهيلهم .
وبيّنت لوكالة الانباء الاردنية ان القسم ضبط ٤٣٥ طفلاً اردنياً و٧ اطفال من غير الاردنيين منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية ايار الماضي مشيرة الى انه تم تحويل ١٨ منهم الى مركز الدعم الاجتماعي .
امين عام المجلس الوطني لشؤون الاسرة بالوكالة محمد مقداي اشار الى ان المجلس ينفذ حالياً مشروع مكافحة عمل الاطفال عبر التعليم بالتعاون مع مؤسسة (سي اتش اف) الدولية ومؤسسة (كويست سكوب) للتنمية الاجتماعية ووزارة العمل بهدف الحد من عمالة الاطفال في المملكة .
مسؤولة الاعلام والاتصال في مؤسسة (سي اتش اف) غادة عمار تحدثت عن برنامج مكافحة عمالة الاطفال عبر التعليم الممول من وزارة العمل الاميركية وقالت انه برنامج يعمل على مساعدة الاطفال العاملين من خلال سحبهم من سوق العمل وتحسين فرص حصولهم على التعليم المناسب والتوعية باهمية التعليم لضمان مستقبل افضل لهم ولمجتمعاتهم ومكافحة تشغيلهم وتنبيه الاهل والمعنيين بخطر استغلال الاطفال في العمل الذي سيؤثر على صحتهم ونفسياتهم ومستقبلهم .
وكانت منظمة العمل الدولية اطلقت اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال في العام ٢٠٠٢ لتركيز الاهتمام على مدى إنتشار ظاهرة عمل الأطفال في العالم، والعمل على بذل الجهود اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة .

الشومر في اجتماع بالأمم المتحدة: الكويت ملتزمة بمكافحة الإيدز

المصدر: جريدة القبس الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٣ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=711254&searchText=&date=12062011>

كونا — أعلنت الكويت التزامها بمحاربة مرض نقص المناعة البشرية (الإيدز)، داعية المجتمع الدولي في الوقت ذاته الى بذل المزيد للقضاء على هذا الوباء رغم التقدم الملموس الذي تم احرازه في هذا المجال لانقاذ العديد من الارواح. جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها رئيسة مكتب «مكافحة الإيدز والاحصاءات والمعلومات» التابع لوزارة الصحة الكويتية، الدكتورة هند عبدالعزيز الشومر، امس الأول، خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة رفيع المستوى بشأن فيروس «الإيدز».

وقالت الشومر: «على المجتمع الدولي ان يسعد بالنتائج الملموسة التي تم تحقيقها حتى الان في ما يتعلق بهذا المرض، والمتمثلة في زيادة فرص الحصول على العلاج مما ادى الى انقاذ حياة الملايين من المصابين، والحد من وصمة العار والتمييز التي يلاقونها... ولفتت الى انه «على الرغم من كل الانجازات التي تم تحقيقها حتى الان يتعين علينا الاعتراف بأنه لا يزال امامنا الكثير لعمله بغية الوصول لاهدافنا، كما ورد في اعلان الالتزام لعام ٢٠٠١ بشأن (الإيدز) والاعلان السياسي لعام ٢٠٠٦.. وكان اجتماع الجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية افتتح اعماله يوم الاربعاء الماضي بمشاركة ثلاثة آلاف شخصية، من ضمنها ٣٠ من رؤساء الدول والحكومات وكبار المسؤولين، بالإضافة الى ممثلي المنظمات الدولية والمدنية وافراد يعيشون بهذا المرض، وذلك لرسم مسار لمستقبل الاستجابة للإيدز... فرصة

واضافت الدكتورة الشومر «ان هذا الاجتماع العالي المستوى فرصة فريدة لنا لتجديد التزامنا ودعم جهودنا المستمرة التي تهدف الى محاربة مرض (الإيدز) وتحقيق اهدافنا الرامية الى الوصول الى عالم خال من العدوى بالفيروس وخالية من الوفيات ذات الصلة به... وشددت في السياق ذاته على ان دولة الكويت» ملتزمة بمكافحة هذا الوباء ضمن التزامها بتحقيق الاهداف الانمائية لللفية الجديدة التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥».

واوضحت الدكتورة الشومر انه منذ الاعلان عن اول حالة اصابة بهذا المرض في الكويت في عام ١٩٨٤، قامت الحكومة الكويتية من خلال مرسوم وزاري في القطاعات عالية المستوى بوضع خطة استراتيجية وطنية تركز على التعليم والوقاية والعلاج.

ولفتت الى ان دولة الكويت «من الدول الرائدة التي تمتلك قانونا لمنع ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، الذي يشمل الإطار القانوني لتنفيذ استراتيجية وطنية وضمان حقوق الناس الذين يعيشون مع الفيروس، ويضمن لهم العمل والتعليم والعلاج وحماية خصوصية وسرية المعلومات الخاصة بهم ومكافحة الوصمة والتمييز للذين يلاحقونهم» من جانب آخر، ذكرت الدكتورة الشومر «نجحنا في منع انتقال عدوى الإيدز من الام المصابة به الى اطفالها، وذلك من خلال العلاج المبكر وحسن المتابعة».

وفي ما يتعلق بتوافر الادوية والعلاجات لهذا الوباء في الكويت، بينت الشومر «ان علاج هذا المرض متوفر في الكويت، وان البروتوكول الملحق به يتوافق مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، كما انه متاح بالمجان لجميع المصابين بغض النظر عن جنسيتهم او جنسهم».

رائدة

ولفتت الى ان الكويت تتبرع طوعا وبشكل سنوي بـ ٥٠٠ الف دولار للصندوق العالمي لمكافحة الامراض المعدية مثل فيروس نقص المناعة البشرية والدرن والملاريا، وتشارك «بنشاط» مع مختلف المنظمات الدولية والوكالات والبرامج المتعلقة بفيروس «الإيدز».

الشومر مؤكدة تصدي البلاد للوباء مبكرا :

نصف مليون دولار سنويا من الكويت لصندوق مكافحة الإيدز

المصدر: جريدة القيس الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=711587&date=13062011>

هند الشومر

الأمم المتحدة - كونا - أشادت رئيسة مكتب الإيدز والإحصاءات والمعلومات بوزارة الصحة د. هند الشومر الليلة قبل الماضية بدور الحكومة في مكافحة فيروس الإيدز على النطاقات المحلية والخليجية والدولية.

وقالت الشومر لـ «كونا» - على هامش الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي انعقد من الثامن وحتى الـ ١١ من الشهر الجاري حول موضوع الإيدز - إن الكويت كانت من أوائل الدول التي تصدت تنظيميا لهذا الوباء بوضع القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٢ الذي يكفل حقوق وواجبات المصابين بما في ذلك حقهم في الحفاظ على خصوصيتهم والحماية من الوصم والتمييز وحقهم في التداوي والعمل والتعليم.

علاج

وذكرت الشومر التي تشغل - أيضا - منصب المستشارة الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز ومقررة اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الإيدز ان الكويت استضافت أربعة مؤتمرات عالمية خلال العقدين الماضيين لمواكبة المستجدات في مجال معالجة هذا المرض والوقاية منه.

وبينت أن الحكومة توفر العلاج لجميع المصابين بهذا الفيروس مجانا ومن دون تمييز طبقا لمواصفات منظمة الصحة العالمية.

واضافت إن الكويت تقدم سنويا ٥٠٠ الف دولار سنويا للصندوق الدولي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وتحرص على التواصل الدائم مع المنظمات والبرامج الدولية مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز ومنظمة العمل الدولية.

لجنة وطنية

وقالت ان الكويت حرصت على التصدي للعدوى بفيروس الإيدز منذ اكتشافه في البلاد عام ١٩٨٤، مؤكدة التزامها أمام المنظمات الدولية اذ قدمت تقريرها الوطني الأول عن الإيدز والتصدي له في مارس ٢٠١٠.

وذكرت انه تم تشكيل اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الإيدز منذ الثمانينات وهي لجنة متعددة القطاعات ذات العلاقة ومن اختصاصاتها وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة مرض الإيدز وسياسة التشغيل.

وبينت أنه يتم فحص فئات كبيرة من المجتمع بمن فيهم جميع الوافدين للبلاد، اضافة الى فحص المواطنين المقبلين على الزواج والمتقدمين للعمل والمتبرعين بالدم والسجناء والملتحقين بجميع الكليات العسكرية والطبية، اضافة الى فحص المدمنين ومراجعي عيادات الأمراض التناسلية.

وقالت إنها أجرت دراسة بالتعاون مع منظمة اليونسكو عن تفاعلات قطاع التعليم مع موضوع الإيدز من أهم توصياتها توعية القيادات التعليمية والتربوية بمحتوى ومضمون المبادرة وآليات تطبيقها ووضع الخطط والبرامج اللازمة لذلك.

توصيات

ومن التوصيات التي خلصت إليها الدراسة - أيضا - تنمية قدرات المعلمين والتوعية بأهمية التعامل الانساني مع المصابين بالأيذز واستخدام الوسائل الحديثة في التوعية والوقاية وإدخال مفاهيم حقوق الانسان في مكافحة الوصم والتمييز وبناء شراكات مع منظمات وجمعيات المجتمع المدني وتقييم فعالية برامج التوعية وأنشطة تنفيذ مبادرة اليونيسكو.

وتضمنت التوصيات - أيضا - الدعوة الى التعاون الخليجي في تنفيذ مبادرة اليونيسكو وإدراجها ضمن البرامج التربوية والتعليمية الخليجية المشتركة وإجراء دراسة خليجية موحدة عن الوضع الحالي لتطبيق تلك المبادرة والاستفادة من الدراسات الوطنية التي تجرى بكل دولة من دول المجلس.



مطالب برفع مستوى الوعي بالحرريات الأكاديمية وتطوير النظام التعليمي والاهتمام بالبحث العلمي

المصدر: جريدة الرأي الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٤ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alrai.com/pages.php?news_id=408005

عمان - خلود الخطاطبة

نظمت الجمعية العربية للحرريات الأكاديمية أمس الاول ندوة حول الحق في تأسيس نقابة للأساتذة الجامعيين بمشاركة ٣٠ استاذاً جامعياً من مختلف الجامعات الأردنية.

واكدوا حقهم في تأسيس هذه النقابة وضرورة تعزيز الحوار العلمي البناء مع الجهات الرسمية من جهة وتكثيف الجهود لتوسيع الحوار بين الاساتذة الجامعيين وتعريفهم بجهود اللجنة التحضيرية وأشراكهم فيها إضافة لنشر ثقافة الحرريات الأكاديمية داخل الجامعات الأردنية، إضافة الى ضرورة العمل من أجل حل مشكلة حاملي شهادة الدكتوراة عاطلين عن العمل والمعرضين للفصل التعسفي في الجامعات الخاصة.

وأوضح الدكتور ابراهيم حجازين من جامعة البلقاء التطبيقية ونائب رئيس جمعية منتدى عمان لحقوق الإنسان أن الحرريات الأكاديمية توفر أسس ديمومة القيم الثقافية والعلمية والوطنية والاجتماعية والأخلاقية للجامعة بوصفها فضاء للنقاش الحر وإنتاج المعرفة وبالتالي تخريج المواطن الحر والواعي المزود بالعلم وقيم الحضارة. وبين حجازين وجود عدد من الموائيق الإقليمية حول الحرريات الأكاديمية، ومنها إعلان عمان للحرريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والذي صدر عن مؤتمر الحرريات الأكاديمية في الجامعات العربية عقد بمبادرة من مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان في العاصمة عمان عام ٢٠٠٤.

وتحدث د. غالب فريجات الخبير التربوي عن البعد الدستوري والقانوني في الحق في تأسيس نقابة للأساتذة الجامعيين موضحاً أن الحق في تكوين النقابات يعتبر احد حقوق الانسان ومن أهم المعايير الدولية للعمل التي حرصت الأمم المتحدة على حمايتها وصيانتها، ونصت عليها في دستور منظمة العمل الدولية لعام ١٩١٩ واعلان فيلادلفيا لعام ١٩٤٤، وفي مختلف الموائيق الدولية لحقوق الانسان التي نصت على أن لكل شخص الحق في إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

وتحدث فريجات عن المعايير الدستورية الأردنية موضحاً ان التشريعات الأردنية التي يقف على رأسها سمو الدستور الاردني قد كفلت في المادة (٢/١٦) والمادة (٢٣) الحق في تكوين النقابات والانضمام اليها للاردنيين، وقدم د. نظام عساف تعريفاً بالأطر النقابية لأساتذة الجامعات في بعض البلدان العربية، وهي تونس، والجزائر، والمغرب، والعراق، وفلسطين، واليمن، ومصر، وسوريا والسودان، مبيناً أن جميع هذه الدول باستثناء مصر لديها نقابات، على مختلف أشكالها وأنماطها، لأساتذة الجامعات، حيث استعرض واقعها في كل بلد على حدة.

الجمعية المغربية للمستهلكين بفاس: إضراب قطاع العدل لا يجب أن يبقى حقوق المتقاضين معلقة إلى أجل غير محدود

المصدر: جريدة الصحراء المغربية الإربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.almaghribia.ma/News/Article.asp?idr=7&id=133470>

الرابط (و م ع) | المغربية
اعتبرت الجمعية المغربية للمستهلكين بفاس أن إضراب كتاب الضبط وموظفي وأعوان قطاع العدل، لا بد أن له حدودا وقواعد، ولا يجب أن يبقى حقوق المتقاضين معلقة إلى أجل غير محدود.
وأضافت الجمعية، في بلاغ لها اليوم الثلاثاء، أن الإضراب حق مشروع، وحدوده عدم المساس بحقوق الآخرين غير المعنيين بهذا الإضراب وهم بالأساس المتقاضون "الذين يلجؤون مبدئيا للمحاكم للمطالبة بحقوق سلبت منهم أو لجرائم ارتكبت في حقهم أو في حق ذويهم، كمهتمين يسعون لبراءتهم".
وتساءلت الجمعية عن أحقية إبقاء حقوق هؤلاء معلقة إلى أجل غير محدود "خصوصا وأنه لا يظهر في الأفق ما يحدده"، مضيفة أن "وزير العدل أعطى الحق لأصحاب الإضراب، وهؤلاء يمارسون نضالهم النقابي في ظروف جد حسنة ودون المساس بحقوقهم المالية".
وذكرت بأنه مر أكثر من سنة والمحاكم تعرف هذا الإضراب، ثلاثة أيام في الأسبوع (كل ثلاثاء وأربعاء وخميس)، بمعنى أن هناك يوم ونصف عمل في الأسبوع في قطاع "ينادي باستقلاله وإصلاحه بمناسبة مناقشات التعديلات الدستورية الجديدة".
وأشارت الجمعية إلى أنه إذا كان الإضراب وسيلة للضغط على الإدارة المعنية بالقطاع لتلبية الملف المطالب للمضربين، ويمارس بالتواجد بعين المكان والامتناع عن العمل، ولا يمارس كأيام عطلة، فالمفروض أنه حركة احتجاجية وليس تكاسلية".
وتساءلت الجمعية هل سيكون للمتقاضين الحق أيضا في أن يمارسوا حركات احتجاجية عن وضعية حقوقهم المعلقة أم لهم البحث عن وسائل أخرى بديلة.

حقوق الإنسان تزور مؤسسة إماراتية

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=246672>

دبي-قنا:

قام وفد من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أمس بزيارة لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال لبحث سبل تعزيز التعاون ودعم المبادرات المجتمعية بين الطرفين. وتم خلال اللقاء استعراض التجربة القطرية في مجال حقوق الإنسان والجهود المبذولة في هذا المجال وطرح الأساليب المتبعة لإعداد التقارير في مجال حقوق الإنسان. وأشادت عفراء البسطي المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال بالدور الذي تلعبه مؤسسات حقوق الإنسان على الصعيد المحلي والخليجي والعالمي. واطلع الوفد القطري على منهجية المؤسسة للتواصل مع الجمهور لمعرفة القضايا التي تشغله وإيجاد حلول لها من خلال تنظيم ورش عمل وحملات وندوات تثقيفية.

يتضمن تجريم المتعاملين بها.. قانون جديد لمكافحة الأدوية

المقلدة والمغشوشة

د. عائشة الأنصاري: قطر ستكون الأولى بالمنطقة في إصدار

القانون

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.al-sharq.com/articles/more.php?id=246633>

الدوحة-الشرق:

كشفت الدكتورة عائشة إبراهيم الأنصاري مديرة إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية بالمجلس الأعلى للصحة أن الإدارة انتهت من إعداد مسودة قانون جديد لمكافحة الأدوية المقلدة والمغشوشة يتضمن تجريم المتعاملين بها. وقالت في تصريح لها أمس إن دولة قطر ستكون الأولى على مستوى دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط في إصدار هذا القانون حال إقراره.

وجاءت تصريحات الدكتورة عائشة على هامش ورشة عمل حول الأدوية المقلدة والمغشوشة نظمها الأعلى للصحة بمشاركة ممثلي عن وزارة الداخلية (المختبر الجنائي) ووكلاء شركات الأدوية العالمية. وأوضحت مديرة إدارة الصيدلة أن مسودة القانون تتم مراجعتها حالياً قبل اعتمادها ورفعها للجهات العليا تمهيداً لإقرارها لتصبح قانوناً.

وكانت الورشة قد استعرضت كيفية التعرف على الأدوية المزورة وبعض من الأدوية الأكثر تقليداً في العالم في عرض قدمه مسؤولو السلامة الدوائية العالمية في شركة "فايزر" الأمريكية راعي الورشة. وقالت الدكتورة عائشة إن الأدوية المزيفة مشكلة تواجه الدول في جميع أنحاء العالم خاصة أن تجارة هذا النوع من الأدوية مربحة وأن من يعملون في تزيفها أعضاء في منظمات إجرامية لها شبكات توزيع معقدة. وأضافت أن تركيبات الأدوية المقلدة قد تحتوي على مكونات عديدة ما بين خليط عشوائي من المواد السامة إلى تحضيرات غير فعالة ويحتوي البعض منها كذلك على كمية من العنصر الفعال للعقار قد يشبه المنتج الأصلي لدرجة يصعب على الأطباء والمرضى التمييز بينهم وهو ما يمثل خطراً على حياة المرضى.

وأشارت إلى أن تحديد حجم ومدى مشكلة تزيف الأدوية أمر صعب لعدة أسباب من بينها تنوع مصادر المعلومات مما يجعل جمع الإحصاءات مهمة صعبة وفي بعض الأحيان يتم الكشف عن المعلومات حول القضايا قيد التحقيق القانوني بعد الانتهاء من التحقيق فضلاً عن أن غالبية أنواع الأدوية يمكن تزويرها بدءاً من الأدوية لعلاج الحالات التي تهدد الحياة وحتى العقاقير غير المكلفة من المسكنات والمضادات.

وأكدت مدير إدارة الصيدلة والرقابة الدوائية أن مكافحة الأدوية المقلدة والمغشوشة تستدعي تعاون جميع الأطراف المعنية من سلطات الرقابة الصحية وشركات الأدوية والسلطات القانونية وجماعات حقوق المستهلك والهيئات التشريعية مع زيادة الوعي في وسائل الإعلام وبالطرق المختلفة بشأن التهديد الذي تشكله هذه الأدوية على صحة المرضى وسلامتهم.

وأكدت الدكتورة عائشة على الدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به الشركات العالمية ويكمن في العمل على تخفيض أسعار الأدوية عالمياً حيث إن أفضل سياسة لمكافحة تزيف الأدوية هو توفير الأدوية الأصلية بأسعار مناسبة حتى يتمكن المرضى من الحصول عليها دون الاضطرار لشراء الأنواع المقلدة الأرخص سعراً.

حقوق الإنسان تطالب بمحاسبة المقصرين في تطبيق قانون الظهير

تعديلات قانون التعاونيات الجديد الشؤون :

انتخاب مجالس إدارات الجمعيات لـ ٣ سنوات بموجب اقتراع صوتين

المصدر: جريدة القبس الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ - ١٥ يونيو ٢٠١١م

<http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=711941&date=14062011>

حمد الخلف

كشف مصدر مسؤول في وزارة الشؤون أن اللجنة المكلفة من قبل الوزارة بمناقشة التعديلات المقترحة توصلت مع اللجنة الصحية والاجتماعية في مجلس الأمة، على أن يتم انتخاب أعضاء مجالس إدارات التعاونيات لمدة ثلاث سنوات متواصلة، في حين كان القانون السابق يقضي بأن تكون هناك انتخابات سنوية يسقط من خلالها ثلث المجلس، ويتم انتخاب غيرهم، ويستمر الأعضاء الآخرون في المجلس، وبموجب الاقتراع بصوتين بدلاً من صوت، كما كان مقترحاً، وأن يكون عدد الأعضاء ٩، ويكون الرئيس هو الحاصل على أكثرية الأعضاء المنتخبين. وأكد المصدر أن التعديلات المقترحة تعطي الوزارة صلاحيات أوسع في مجال الرقابة على أداء التعاونيات، كما تمنح صلاحيات لمجلس إدارة الاتحادات، موضحاً أن هذه التعديلات تضع حداً لجميع الإشكاليات التي كانت تحصل في التعاونيات، وتؤدي في أغلب الأحيان إلى حل مجالس الإدارات. وتوقع المصدر أن يتم التصديق على القانون الجديد للتعاونيات في جلسة مجلس الأمة التي ستعقد الثلاثاء المقبل.

محاسبة

على صعيد آخر طالب د. عادل الدمخي رئيس جمعية مقومات حقوق الإنسان بفتح تحقيق عاجل، ومحاسبة الجهة المسؤولة عن حادثة سقوط عامل من أعلى برج اتصالات في الأحمدية، إثر إصابته بضربة شمس، مما يؤكد استمرار الخلل الكبير في الحقوق الإنسانية للعمال، من خلال خرق وتجاوز القوانين والقرارات التي حددتها وزارة الشؤون بعدم تشغيل العمال في الأماكن المكشوفة وقت الظهيرة، لاسيما في ظل تزايد حرارة الصيف، وكثافة الغبار، لافتاً إلى أنه قد أن الأوان لإعادة النظر في آلية تطبيق هذه القرارات، لتكن أكثر حزمًا مع أصحاب الأعمال. وطالب الدمخي بتغليظ العقوبات على الشركات المخالفة، وأن تتحمل نفقات علاج أي عامل يتضرر بسبب هذه المخالفات، لاسيما إصابات السقوط من علو والأضرار الناجمة عن العمل في درجات الحرارة المرتفعة، والغبار، والظروف الجوية القاسية، حيث لاحظت الجمعية أن قرارات وزارة الشؤون في هذا الشأن ما زالت حبراً على ورق.



كاريكاتير

سعودة وهمية ..



ربيع

rabea@alriyadh.com
www.alriyadh.com

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض
الخميس ٧ رجب ١٤٣٢ هـ -
٩ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.alriyadh.com/2011/06/09/article640064.html>

Al-Jazirah
الجزيرة



المصدر: جريدة الجزيرة
السبت ٩ رجب ١٤٣٢ هـ -
١١ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20110611/cartoon.htm?pic=mf.jpg&nam=مفرح&zayadi=7852>



الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الاحد ١٠ رجب ١٤٣٢ هـ -
١٢ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277127>



الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ -
١٣ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20110613/cartoon.htm?pic=hag&ed=ed.jpg&nam=هاجد&sms=6567>



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين ١١ رجب ١٤٣٢ هـ -
١٣ يونيو ٢٠١١ م
http://www.aleqt.com/2011/06/13/article_548513.html



AL HAYAT
الحياة

المصدر: جريدة الحياة
الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ -
١٤ يونيو ٢٠١١ م

<http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/277807>



ALJAZIRAH
الجَزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الثلاثاء ١٢ رجب ١٤٣٢ هـ
- ١٤ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20110614/cartoon.htm?pic=zzj&nam=عبدالله&sms=7821>
جابر

Al-Jazeera
JaberToon@gmail.com



ALJAZIRAH
الجَزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ
- ١٥ يونيو ٢٠١١ م
<http://www.al-jazirah.com/20110615/cartoon.htm?pic=hag&nam=هاجد&sms=6567>



المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء ١٣ رجب ١٤٣٢ هـ
- ١٥ يونيو ٢٠١١ م

http://www.alriyadh.com/2011/06/15/article_641904.html